

الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية:

دراسة تطبيقية حول مصر

Analytical and Policy Aspects of Financial Programming

The Case of Egypt

تأليف: سمير الخوري ، محمد حسني ، منير راشد

Taher Dajani • Samir El-Khoury • Mohamed Hosny • Mo

International Monetary Fund



معهد صندوق النقد الدولي
الجوانب التحليلية والسياسات
الخاصة بالبرمجة المالية:
دراسة تطبيقية حول مصر

IMF INSTITUTE
**Analytical and Policy Aspects of
Financial Programming:
The Case of Egypt**

طاهر الدجاني سمير الخوري محمد حسني منير راشد

©1990 International Monetary Fund

Cover design by IMF Graphics Section

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية: دراسة تطبيقية

حول مصر / طاهر الدجاني

. . . [et al.]

=Analytical and policy aspects of financial programming : the case of Egypt /
Taher Dajani . . . [et al.].

p. cm.

At head of title:

Includes bibliographical references.

Romanized record.

ISBN 1-55775-161-7

1. Monetary policy—Egypt—Congresses. 2. Finance, Public—Egypt—
Congresses. 3. Balance of payments—Egypt—Congresses. 4. Egypt—Economic
policy—Congresses. 5. International Monetary Fund—Egypt—Congresses.
I. Dajani, Taher. II. IMF Institute. III. Title: Analytical and policy aspects of
financial programming.

HG1336.J38 1990

332'.0962—dc20

90-5291

CIP

Price: US\$12.50

Address orders to:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.

Telephone: (202) 623-7430

Telefax: (202) 623-7491

Cable: Interfund

مقدمة الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على حلقات دراسية تطبيقية تدور حول اقتصاد جمهورية مصر العربية. والغرض الأساسي للكتاب هو استخدامه كمرجع رئيسي في الدورات التدريبية بمعهد صندوق النقد الدولي الخاصة بالتحليل المالي والسياسة المالية، كما قد يكون ذا نفع لواقعي السياسة على المستوى القومي.

أنشء معهد صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ لعقد دورات تدريبية للموظفين الرسميين من المؤسسات المالية للبلدان الأعضاء في الصندوق، وخصوصاً البلدان النامية. وفي السنوات الأخيرة، إتسع نطاق أنشطته بسرعة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان في مجالات المساعدة المالية والفنية لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية. وقد ساعدت الدورات الدراسية التي تقدم باللغات الانجليزية والعربية والفرنسية والاسبانية على نشر المعلومات بشأن الاطار الاحصائي وأساليب التحليل التي قام الصندوق بتطويرها، كما ساعدت على زيادة المعرفة بأنشطة الصندوق وإجراءاته. وقد اشترك ما يقرب من ٦٢٠٠ موظف رسمي ينتمون الى ١٥١ بلداً في أكثر من مئة دورة دراسية.

وترتكز دورة التحليل المالي والسياسة المالية بدرجة كبيرة على أساليب التحليل التي يتبعها الصندوق والتي تعكس خبرة الصندوق في برامج التصحيح المرتبطة بميزان المدفوعات. وتهتم الدورة الدراسية بصياغة السياسات العامة حيث تركز على السياسات الفعالة لإدارة الطلب، كما تؤكد أهمية التدابير التي تهدف الى زيادة العرض والادخار والاستثمار. كذلك تستعرض الدورة الاطار الاحصائي وأدوات التحليل الكمي للاقتصاد الكلي وتقدم دراسات بشأن فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية وسياسة ميزان المدفوعات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية. وتمثل الحلقات الدراسية التطبيقية محاولة لتوضيح نوع الأساليب الفنية التي تجري دراستها خلال الدورة بطريقة عملية.

وإني على ثقة بفائدة هذا الكتاب للمؤسسات والأفراد المعنيين في البلدان الأعضاء، وخاصة البلدان العربية النامية، من خلال تعزيز فهمهم لكيفية عمل الأدوات الرئيسية للسياسة المالية. وأمل أن يؤدي هذا الفهم الى تحسين إدارة الاقتصادات القومية. ومن شأن نشر هذا الكتاب أيضاً أن يؤدي الى تقوية التعاون النقدي الدولي، وهو الغرض الأساسي لوجود الصندوق.

ميشيل كامديسو
المدير العام
صندوق النقد الدولي

تمهيد

يقدم هذا الكتاب سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية التي تستخدم في دورة معهد صندوق النقد الدولي بشأن التحليل المالي والسياسة المالية. وتمثل الحلقات الدراسية التي تدور حول مصر تطبيقاً عملياً للمفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعارف عليها.

وقد سعى المعهد منذ بدايته لجعل دوراته الدراسية مرتبطة باحتياجات المشتركين فيها، وهم موظفون رسميون في المؤسسات المالية في البلدان الأعضاء بالصندوق. ولتحقيق ذلك الهدف العام روعي أن تكون المادة الدراسية مستمدة من التجارب الفعلية للدول الأعضاء في الآونة الأخيرة. وكخطوة رئيسية في هذا الاتجاه بدأ المعهد في مطلع عقد السبعينات إعداد سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية عن بلد معين يستخدم كحالة دراسية في دورات التحليل المالي والسياسة المالية. وقد ساعد ذلك على تحقيق توازن ملائم بين الجوانب النظرية والعملية لهذه الدورات.

ويجري إعداد الحلقات الدراسية التطبيقية بحيث يكون للمشاركين دوراً في جميع مراحل العمل المؤدي إلى وضع برنامج مالي متسق بغرض الاستفادة مما تعلموه بعد عودتهم إلى بلدانهم. وتتناول كل حلقة دراسية تطبيقية قطاعاً معيناً في الاقتصاد وتقدم معلومات أساسية ذات صلة بالموضوع، وتضم تمارين وأسئلة تتعلق بالبيانات الإحصائية. وتتطلب الحلقات الدراسية التطبيقية الخاصة بالتنبؤ قيام المشتركين بتنبؤات عن القطاعات التي تجري دراستها بناء على فرضيات بشأن الوضع العالمي والسياسات. وتستخدم هذه التنبؤات في الحلقة الدراسية التطبيقية النهائية حيث يقوم المشاركون بوضع برامجهم المالية التي تتضمن الأهداف والسياسات المرغوبة.

وقد أجريت بعض التغييرات على الحلقات الدراسية التطبيقية التي يقدمها معهد صندوق النقد الدولي بمرور السنوات وذلك في ضوء خبرة الصندوق إزاء المشكلات الاقتصادية للبلدان الأعضاء. ومن المؤكد أن يستمر تحسين نوعية الحلقات الدراسية في المستقبل. ولذلك لا تعتبر النسخة المنشورة التي بين يدي القارئ منتجاً نهائياً.

وأود أن أؤكد أن هذه الحلقات الدراسية التطبيقية ينبغي ألا ينظر إليها بأنها تمثل في تفاصيلها الأساليب الفنية الدقيقة التي ينتهجها بالضرورة خبراء الصندوق عند التعامل مع كل بلد من البلدان الأعضاء. ومع ذلك، فهي تعكس النهج العام الذي يستخدمه الاقتصاديون في الصندوق عند قيامهم بتحليل الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

وفي حين استفادت الحلقات الدراسية التطبيقية المتضمنة في هذا الكتاب من تعقيبات دائرة الشرق الأوسط، يتحمل معهد الصندوق وحده مسؤولية حدوث أية أخطاء أو تناقضات.

جيرار تيسييه

مدير

معهد صندوق النقد الدولي

كلمة شكر

قام بأعداد هذه الحلقات الدراسية التطبيقية السيد طاهر الدجاني، رئيس القسم العربي بمعهد الصندوق، والسيد سمير الخوري، مساعد رئيس القسم، والسيد محمد حسني، إقتصادي أول، والسيد منير راشد، إقتصادي. وقد تم تحضير هذا الكتاب تحت إشراف السيد أنتوني لانيي، نائب مدير المعهد. واستفاد القسم العربي من خبرة الأقسام الأخرى في تحضير ونشر حلقات مشابهة، ومن المساعدة التي قدمها مكتب الترجمة في الصندوق، ومن الملاحظات القيمة التي أبداهها البنك المركزي المصري على المسودة. واشتركت السيدتان تريز برلموتر وهالة حوراني بمراجعة الجداول الاحصائية وقراءة الطبعة النهائية للكتاب.

المحتويات

الصفحة

مقدمة الكتاب	
تمهيد	
كلمة شكر	
الفصل الأول: مقدمة للحلقات الدراسية التطبيقية	١
الفصل الثاني: لمحة عن الاقتصاد المصري	٧
١ - مقدمة	٧
٢ - الهيكل الاقتصادي	٨
٣ - الأداء الاقتصادي	١١
الفصل الثالث	
الحلقة الدراسية التطبيقية ١: المصح النقدي والمالي	١٤
القسم الأول: عروض وتقديم الإحصاءات النقدية والمالية	١٤
١ - خلفية	١٤
٢ - المستوى الأول: السلطات النقدية	١٥
٢ - المستوى الأول: مصارف الودائع النقدية	٢٧
٣ - المستوى الثاني: المصح النقدي	٢٩
٤ - المستوى الثالث: المصح المالي	٤٣
٥ - مسائل للمناقشة	٤٣
القسم الثاني: المصح النقدي لمصر	٤٤
١ - الهيكل المؤسسي	٤٤
٢ - تمارين	٤٤
٢ - مسائل للمناقشة	٤٥
جداول النص	
١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية	١٧
٢ - نموذج نمطي لميزانية عمومية للسلطات النقدية	٢٣
٣ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية	٣٠
٤ - نموذج نمطي للمصح النقدي	٣١
٥ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية	٣٨
٦ - نموذج نمطي للمصح المالي	٤٢

٤٦	٧ - مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
٤٨	٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
٥١	٩ - مصر: المسح النقدي ١٩٨٢ - ١٩٨٦
٥٢	١٠ - مصر: التغيرات السنوية في بنود المسح النقدي ١٩٨٤ - ١٩٨٦

الفصل الرابع

٥٣	الحلقة الدراسية التطبيقية ٢: إحصاءات مالية الحكومة
٥٣	مقدمة
٥٣	القسم الأول: مبادئ إحصاءات مالية الحكومة
٥٤	١ - تعريف إصطلاح الحكومة
٥٤	٢ - قياس المعاملات الحكومية
٥٦	٣ - تبويب المعاملات الحكومية
٦٥	٤ - أسئلة ومسائل للمناقشة
٦٦	القسم الثاني: إحصاءات مالية الحكومة - مصر
٦٦	١ - نطاق تغطية الميزانية وإجراءاتها
٧٢	٢ - جداول إحصائية
٧٢	٣ - تمارين
٩٢	٤ - مسائل للمناقشة

جداول النص

٦٧	١ - وحدات الحكومة العامة
٦٩	٢ - حسابات وصناديق الحكومة
٧٠	٣ - مصادر البيانات
٧٠	٤ - المنشآت العامة غير المالية
٧٢	٥ - المؤسسات المالية العامة
٧٥	٦ - إحصاءات مالية الحكومة
٩٣	الملحق جداول إحصاءات مالية الحكومة

الفصل الخامس

١٠٤	الحلقة الدراسية التطبيقية ٣: إحصاءات ميزان المدفوعات
١٠٤	مقدمة
١٠٥	القسم الأول: عرض إحصاءات ميزان المدفوعات
١٠٥	١ - مبادئ التجميع

١٠٨	٢ - تمويل البنود
١١٧	٣ - المصادر الرئيسية للبيانات
١١٩	٤ - التقسيم التحليلي
١٢١	٥ - تمارين ومسائل للمناقشة
١٢٢	القسم الثاني: بيانات ميزان مدفوعات مصر
١٢٢	١ - البيانات
١٢٢	٢ - تمارين ومسائل للمناقشة

جداول النص

١١٠	١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات
	٢ - مصر: عرض تجميعي: بيانات عن
١٢٥	المعاملات بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

الفصل السادس

الحلقة الدراسية التطبيقية ٤: العلاقات المترابطة بين

١٢٨	الحسابات الاقتصادية الكلية
١٢٨	مقدمة
١٢٨	القسم الأول: السمات المشتركة للحسابات: المقيمون والأجانب
١٢٩	القسم الثاني: المعاملات الاقتصادية
	القسم الثالث: العلاقة بين حسابات الدخل والناتج القومي،
١٣٠	وميزان المدفوعات
١٣٠	١ - حسابات الدخل والناتج القومي
١٣٣	٢ - الرابطة مع ميزان المدفوعات

القسم الرابع: إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والناتج القومي،

١٣٥	وميزان المدفوعات
١٣٥	١ - إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والناتج القومي
١٣٨	٢ - إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات
١٤٢	القسم الخامس: علاقة المصحح النقدي بالحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى ..
١٤٤	القسم السادس: تدفق الأموال
١٤٧	القسم السابع: تمارين

جداول النص

١٣٣	١ - مصر: الاتفاق على اجمالي الناتج القومي، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٣٤	٢ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٣٩	٣ - مصر: إحصاءات مختارة من الحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٤٠	٤ - مصر: موجز للحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٤١	٥ - مصر: العلاقة بين تدويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات
١٤٥	٦ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥
١٤٦	٧ - مصر: مخطط لتدفق الأموال
١٤٨	٨ - مصر: تدفق الأموال، ١٩٨٥/٨٤
١٤٩	ملحق: تعريف المتغيرات

الفصل السابع

١٥٠	الحلقة الدراسية التطبيقية ٥: التنبؤ بالمجمعات النقدية
١٥٠	مقدمة
١٥١	القسم الأول: التطورات النقدية في مصر خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥
١٥٤	القسم الثاني: التنبؤ بالمجمعات النقدية للسنة ١٩٨٧/٨٦
١٥٤	١ - الطلب على النقود
١٥٦	٢ - عرض النقود
١٦٢	القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة
١٦٢	١ - تمارين
١٦٣	٢ - مسائل للمناقشة

جداول النص

١٥٧	١ - مصر: معادلات الطلب على النقود باستخدام بيانات سنوية، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥
١٥٨	٢ - مصر: القيم الفعلية والتمتبا بها لمعادلات مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥

- ٢ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥ ١٦٤
٤ - مصر: ملخص حسابات السلطات النقدية، ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥ ١٦٥

الرسوم البيانية

- ١ - مصر: سرعة التداول، والتضخم، وأسعار
الفائدة، ١٩٧٢ - ١٩٨٦/٨٥ ١٥٩
٢ - مصر: مضاعف النقود ونسب الاحتياطي
والعملة، ١٩٧٢ - ١٩٨٦/٨٥ ١٦١

الملحق الأول

- الجدول الأول - مصر: سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر
الفائدة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥ ١٦٦
الجدول الثاني - مصر: مضاعف النقود، ونسب العملة
والاحتياطي، ١٩٧٠/٧٩ - ١٩٨٦/٨٥ ١٦٧
الجدول الثالث - مصر: بيانات إحصائية مختارة،
١٩٧٠/٧٩ - ١٩٨٦/٨٥ ١٦٨
الملحق الثاني تعريف المتغيرات ١٦٩

الفصل الثامن

- الحلقة الدراسية التطبيقية ٦: التنبؤ بالميزانية ١٧١
مقدمة ١٧١
القسم الأول: التنبؤ بالإيرادات ١٧١
١ - إعداد البيانات ١٧٢
٢ - التقدير الإحصائي ١٨٣
٣ - مسائل للمناقشة وتمارين ١٨٧
القسم الثاني: التنبؤ بانفاق الحكومة ١٨٨
١ - إعداد البيانات عن مصر ١٨٩
٢ - التنبؤ ١٨٩
٣ - تمرين ١٩٠

جداول النص

- ١ - مصر: الإيراد الضريبي للحكومة المركزية،
(السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥) ١٧٤
٢ - مصر: أوعية بديلة مقترحة للإيرادات الضريبية ١٧٧

٣ - مصر: بيانات عن الأوعية البيلية،	١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥	١٧٨
٤ - مصر: تقديرات لآثار التدابير الضريبية الاستثنائية على الإيرادات،	السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥	١٧٩
٥ - مصر: الإيرادات غير الضريبية للحكومة المركزية،	السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥	١٨٤
٦ - مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها للإيرادات حسب المعادلات المختارة،	السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥	١٨٧
٧ - مصر: النفقات وصافي اقراض الحكومة المركزية، حسب النمط الاقتصادي،	للسنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥	١٩١

الملحق الأول

مصر: التدابير الضريبية الاستثنائية التي تتوفر بيانات	عن أثارها الإيرادية ...	١٩٢
--	-------------------------	-----

الملحق الثاني

مصر: جدول إيضاحي لبيان أسلوب للتعديل التناسبي	للبيانات، الإيراد الضريبي	١٩٣
---	---------------------------------	-----

الفصل التاسع

الحلقة الدراسية التطبيقية ٧: التنبؤ بميزان المدفوعات	١٩٤
مقدمة	١٩٤
القسم الأول: القطاع الخارجي في مصر	١٩٥
١ - ميكل القطاع الخارجي	١٩٥
٢ - التطورات الأخيرة لميزان المدفوعات	٢٠٣
القسم الثاني: منهجية للتنبؤ بميزان المدفوعات	٢٠٤
١ - الواردات	٢٠٥
٢ - الصادرات	٢٠٧
٣ - الخدمات	٢٠٨
٤ - بنود أخرى	٢١٠
القسم الثالث: المبادئ التوجيهية للتنبؤ بتطورات	٢١١
ميزان المدفوعات في مصر	٢١٢
١ - الواردات	٢١٣
٢ - الصادرات	٢١٣

٢١٧	٢ - الخدمات
٢١٧	٤ - بنود أخرى
٢١٧	القسم الرابع: تمارين ومسائل للمناقشة

جداول النص

١٩٦	١ - مصر: الواردات من الفئات المتنوعة، ١٩٨٢/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦
١٩٧	٢ - مصر: التركيب السلعي للصادرات، ١٩٨٢/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦
١٩٩	٣ - مصر: اتجاه التجارة، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
٢٠١	٤ - مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ - ١٩٨٦
٢١٦	٥ - مصر: المؤشرات السعوية، ١٩٨٢ - ١٩٨٧
٢١٩	٦ - مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها لمعادلات مختارة

الملحق الأول

٢٢٠	مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ - ١٩٨٦
-----	--

الملحق الثاني

٢٢٢	تعريف المتغيرات
-----	-----------------------

الفصل العاشر

٢٢٣	الحلقة الدراسية التطبيقية ٨: البرمجة المالية
٢٢٣	مقدمة
٢٢٣	القسم الأول: مقدمة في البرمجة المالية
٢٢٣	١ - طبيعة البرمجة المالية
٢٢٥	٢ - الأساليب الفنية لاعداد برنامج مالي
٢٢٦	٣ - خطوات متبعة في إعداد برنامج مالي
٢٣٠	القسم الثاني: مصر: التطورات الاقتصادية الحديثة
٢٣٠	١ - التطورات الاقتصادية للفترة ٨٢/١٩٨٢ - ٨٦/١٩٨٧
٢٤٦	٢ - خطة التنمية الخمسية، ٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢
٢٤٨	القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة

جداول النص

٢٣١	١ - مصر: الأصل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٢	٢ - مصر: معدلات النمو القطاعية، ١٩٨٣/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦
٢٣٤	٣ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٥	٤ - مصر: الاستثمارات الفعلية العامة والخاصة، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٦	٥ - مصر: التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكوناته، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٧	٦ - مصر: مالية الحكومة المركزية، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٩	٧ - مصر: موجز حسابات السلطات النقدية، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤٠	٨ - مصر: موجز حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤١	٩ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤٢	١٠ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
٢٤٤	١١ - مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤٧	١٢ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١
٢٤٨	١٣ - مصر: الادخار والاستثمار، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١
٢٤٩	١٤ - مصر: الأصل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

الملحق

٢٥١	الجدول الأول: مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٧/٨٦
٢٥٢	تعريف المتغيرات في الجدول الأول
٢٥٤	الجدول الثاني: مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٦
٢٥٦	تعريف المتغيرات في الجدول الثاني

الفصل الأول

مقدمة للحقات الدراسية التطبيقية

يستخدم معهد صندوق النقد الدولي في دوراته الدراسية عن التحليل المالي والسياسة المالية مجموعة متكاملة من الحلقات الدراسية التطبيقية، أعدت بطريقة تمكن المشاركين في هذه الدورات من تطبيق الأدوات التحليلية على إقتصاد بلد عضو في صندوق النقد الدولي. وهذه الحلقات الدراسية التطبيقية، التي تم تطويرها وتنقيحها خلال السنوات الماضية على ضوء الخبرات المكتسبة في التدريس، تساعد المشاركين في إعداد برنامج مالي لبلد معين. ويتكون البرنامج المالي هذا من مجموعة سياسات في المجالات النقدية والمالية وميزان المدفوعات تهدف إلى تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات. وعلى ذلك فإن هذه الحلقات الدراسية التطبيقية تهتم بإعداد البيانات الإحصائية في إطار مناسب وتحليل هذه البيانات ووضع السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ويأتي هذه المقدمة فصل يدور حول هيكل الإقتصاد المصري وتطوره في السنوات الأخيرة. وتتوالى بعد ذلك الحلقات الدراسية التطبيقية وعددها ثمانية، كل حلقة تعالج في فصل مستقل. وتهدف الحلقات الدراسية التطبيقية أساساً إلى تعريف القارئ بالآطار الإحصائي والوضع المؤسسي لقطاعات الإقتصاد المصري المختلفة حتى يتسنى له تحليل البيانات، والتنبيه بالمجملات الهامة على أساس السياسات المفترضة والقيم المتوقعة للمتغيرات الأخرى المستقلة، ووضع إطار منسق يجمع التنبؤات القطاعية المختلفة مع بعضها البعض وذلك في الحلقة الدراسية التطبيقية عن «البرمجة المالية».

ويفترض أن يكون القارئ ملماً بمبادئ النظرية العامة للإقتصاد الكلي والمالية العامة والنقود والإقتصاد الدولي. ويفترض كذلك معرفة مبادئ الإحصاء وأساليب الإقتصاد القياسي مثل تقدير معادلات الانحدار وتفسير نتائجها.

تتبع طريقة عرض الحلقات الدراسية التطبيقية أسلوباً متناسقاً. فكل حلقة دراسية تطبيقية تقدم البيانات (وتتعرض كذلك، إذا احتاج الأمر، للوضع المؤسسي) لقطاع معين في الاقتصاد أو لجانب من جوانب الاداء الاقتصادي والمالي لمصر. وقد أخذت هذه البيانات من المصادر المنشورة، وخصوصاً مطبوعات صندوق النقد الدولي: الإحصاءات المالية الدولية و الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة و الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات. وعلى أساس هذه البيانات يطلب من القارئ أن يقوم بحل التمارين. وأخيراً فإن كل حلقة دراسية تطبيقية تشمل بعض المسائل للمناقشة بهدف إطلاع القارئ على نوع المشاكل التي تواجه المحللين والمستشارين الاقتصاديين في تحليل البيانات ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة. وفيما عدا الحلقة الدراسية التطبيقية الأخيرة عن «البرمجة المالية» فإن التمارين في كل حلقة تخص إما السنة الميلادية ١٩٨٦ أو السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، أيهما أنسب. أما إعداد البرنامج المالي فيكون عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧.

الحلقات الدراسية التطبيقية عن الحسابات الكلية

تركز الحلقات الدراسية التطبيقية الأربع الأولى على نظم الإحصاءات أو الحسابات الكلية للاقتصاد المصري. والغرض منها هو إطلاع القارئ على هيكل وشمولية الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات وكذلك إعطاء تفسير اقتصادي للعلاقات التي تربط هذه البيانات تمهيداً لمناقشة آثار تدابير السياسة الاقتصادية فيما بعد. وتنقسم كل من هذه الحلقات الدراسية الى جزئين: ويعنى الجزء الأول بعرض المفاهيم والمبادئ المتعلقة بتجميع وتصنيف وتحليل البيانات. أما الجزء الثاني فيهتم بتطبيق هذه المفاهيم والمبادئ على البيانات المصرية.

وتناقش الحلقة الدراسية التطبيقية الأولى بعنوان «المسح النقدي والمالي» مبادئ تنظيم وتجميع بيانات المؤسسات المالية المشروحة بالتفصيل في دليل إحصاءات النقود والبنوك الذي نشره الصندوق في عام ١٩٨٤، وتطبيق هذه المبادئ على إحصاءات مصر تبعاً للأسلوب المستعمل في نشرة الإحصاءات المالية الدولية التي يقوم صندوق النقد الدولي بإصدارها شهرياً. وينصب الاهتمام على حسابات النظام النقدي في مصر وعلى المعلومات التي توفرها هذه الحسابات فيما يتعلق بالتطورات النقدية.

وتهتم الحلقة الدراسية التطبيقية الثانية «إحصاءات مالية الحكومة» بتقديم إطار تحليلي لتبويب المعاملات الحكومية طبقاً لما جاء بدليل إحصاءات مالية الحكومة الذي نشره الصندوق في عام ١٩٨٦، وتطبيق هذا الإطار على إحصاءات

مقدمة للحلقات الدراسية التطبيقية

مالية الحكومة المصرية، على أساس الأسلوب المتبع في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الذي يقوم الصندوق بنشره سنوياً. وتشير هذه الحلقة الدراسية كذلك إلى استعمال إحصاءات مالية الحكومة في تحليل تطورات ميزانية الدولة وإلى أهمية تناسق حسابات الحكومة مع الحسابات النقدية وميزان المدفوعات.

وتعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الثالثة «إحصاءات ميزان المدفوعات» المبادئ الأساسية لأعداد وتبويب إحصاءات ميزان المدفوعات بطريقة متسقة، طبقاً لما جاء بالطبعة الرابعة لدليل ميزان المدفوعات الذي نشره الصندوق في عام ١٩٧٧. وتعالج هذه الحلقة التقسيم التحليلي وتطبيقه على بيانات ميزان مدفوعات مصر تبعاً للأسلوب المستعمل في الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم الصندوق بنشره سنوياً. وتركز الحلقة على أهمية المؤشرات المختلفة لأداء المدفوعات، كما تفحص العلاقة بين ميزان المدفوعات والحسابات النقدية.

وتناقش الحلقة الدراسية التطبيقية الرابعة «العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية» الترابط بين الحسابات القومية، والمسح النقدي، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات، وكيفية وضع هذه الحسابات في نظام واحد متماسك. وتعرض الحلقة أيضاً لطريقة إعداد جدول تدفق الأموال بين القطاعات الأساسية المختلفة وأهمية هذا الجدول في تصميم السياسة الاقتصادية.

الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ

تهدف الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ إلى عرض وتطبيق أساليب عملية للتوصل إلى تنبؤات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة بناء على الاتجاهات في الماضي وافتراضات معينة بشأن التوقعات الخاصة ببعض المتغيرات التفسيرية وبوضع اتجاهات السياسات الاقتصادية. وتعطي كل من هذه الحلقات معلومات عن الخلفية المؤسسية والتطورات الحديثة (بما فيها تدابير السياسة) فيما يتعلق بموضوع الحلقة المعنية، وذلك من أجل تسهيل وضع الافتراضات المطلوبة للقيام بالتنبؤ. ويجب التأكيد هنا على أن التنبؤات في هذه الحلقات الدراسية التطبيقية لا تقوم فقط على أساس اتجاهات الماضي، وبالتالي فليس الهدف هو الخروج بتنبؤات يمكن بطريقة آلية «إدراجها» في الحلقة الدراسية التطبيقية الأخيرة عن البرمجة المالية. كما أن المنهجية المبينة في حلقات التنبؤ هذه يمكن استخدامها للوصول لأي عدد آخر من التنبؤات البديلة حيث يتوقف الأمر على الافتراضات الموضوعية حول ما ستكون عليه التطورات الاقتصادية وإجراءات السياسة في المستقبل. وهناك أساليب أخرى للتنبؤ قد تكون مقبولة من الناحية الفنية أيضاً وقد يؤدي استعمالها إلى تنبؤات مختلفة. وعموماً

البرمجة المالية

لا بد من اعمال الخبرة والحكم الشخصي لتعديل القيم المتنبأ بها لتتناسب بدرجة أكبر مع تصورات الواقع.

تستعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الخامسة عن «التنبؤ بالمجمعات النقدية» التطورات النقدية في مصر في السنوات الأخيرة ثم تقدم منهجاً للتنبؤ بهذه المجمعات التي تمثل المكونات الرئيسية في الميزانيات العمومية للنظام المصرفي. وتستند هذه التنبؤات على المعلومات المعطاة وإجراءات السياسة ونواياها، وكذلك على العلاقات الدالية للمجمعات النقدية، والتي يمكن على أساسها احتساب قيم المعلمات (مثل المضاعف النقدي). ويتم في هذه الحلقة التنبؤ بالنقود وشبه النقود بناء على عوامل تتعلق بالعرض والطلب كما يتم فحص مضمون السياسات المستوحاة من هذه التنبؤات.

وتصف الحلقة الدراسية التطبيقية السادسة عن «التنبؤ بالميزانية» هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية في مصر، وتقترح أسلوباً للتنبؤ بالإيرادات الحكومية بناء على العلاقات الدالية المعدلة على ضوء أثر التغيرات التقديرية في النظام الضريبي وذلك عن طريق «التعديل التناسبي للبيانات». ومن بين القضايا المعروضة للمناقشة أهمية التصنيف الملائم للإيرادات الحكومية واختيار الأوعية البديلة للضريبة وأثر تغيرات الأسعار. وتعرض هذه الحلقة أيضاً لأساليب التنبؤ بالنفقات الحكومية في مصر.

وتحوي الحلقة الدراسية التطبيقية السابعة عن «التنبؤ بميزان المدفوعات» وصفاً للقطاع الخارجي والتطورات الأخيرة في ميزان المدفوعات المصري، وتتناول بعض المبادئ التوجيهية للتنبؤ بالمكونات الأساسية لميزان المدفوعات باستعمال تحليل الانحدار بالإضافة إلى الاجتهاد الشخصي. وتركز الحلقة على ضرورة الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية في مصر وفي العالم الخارجي.

وتستعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الثامنة والأخيرة عن «البرمجة المالية» الأساليب والخطوات التي تتبع لإعداد برنامج مالي شامل ومتسق – أي مزيج مناسب من السياسات المالية والنقدية وسياسات ميزان المدفوعات وكذلك سياسات جانب العرض المصممة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة في إطار العلاقات المفترضة بين المجمعات الاقتصادية. ويمكن استخدام التنبؤات التي حسبت في دراسات تطبيقية سابقة لهذا الغرض، ولكن غالباً ما يحدث أن تكون مثل هذه التنبؤات القطاعية غير متسقة مع بعضها البعض من منظور الاقتصاد الكلي أو مع الافتراضات والسياسات التي تتضمنها الأجزاء الأخرى من البرنامج المالي. ولذلك قد يتعين وضع تنبؤات متتالية (باستخدام المنهجية التي جرى عرضها في الحلقات السابقة)، بغرض التوصل بالتدريج إلى الاتساق المرغوب بين مختلف أجزاء البرنامج المالي. ويؤخذ في

مقدمة للحلقات الدراسية التطبيقية

الحسبان القيود على تحديد الأهداف والسياسات البديلة في ظل هذه القيود. ويتم تقييم آثار السياسات المقترحة على جميع أجزاء البرنامج المالي، والتأكد من الاتساق الداخلي للبرنامج، عن طريق إجراء اختبارات محددة من أجل ذلك.

ومرة أخرى، لا بد من تحذير القارئ من مشاكل الاعتماد الكلي في التنبؤ على التطبيق الآلي لأدوات التحليل الإحصائي، وتذكيره بأنه قد يكون من المناسب في حالات عديدة تعديل القيم المتنبأ بها، على أساس اجتهادي مستمد من الخبرة، وذلك للتوصل لتنبؤات يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة. وأهم المشاكل التي قد تجعل التنبؤ الآلي غير كاف هي قصور قاعدة البيانات، والتحيز الناتج عن عدم التقدير الآني للمعادلات، وسوء صياغة النماذج الاقتصادية، ووجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وعدم تقييم البواق.

١ - **قصور قاعدة البيانات:** إن البيانات الاقتصادية المتوفرة عن دولة نامية تعاني غالباً من أربع نواقص هامة. أولاً: من الممكن أن تكون معظم متغيرات الاقتصاد الكلي قد شهدت تغيرات أساسية خلال بعض السنوات الماضية. وعلى ذلك تكون المدة التي يتوفر عنها بيانات في ظل هيكل اقتصادي مستقر قصيرة بدرجة قد لا تتوفر معها الثقة الكافية في نتائج معادلات الانحدار المستعملة. ثانياً: لأسباب عديدة، قد تتضمن بعض البيانات المستعملة أخطاء في القياس، وبالتالي تعتبر غير دقيقة. ثالثاً: كثيراً ما يتم تعديل السلاسل الزمنية الهامة بدون أن تكون هذه التعديلات مصحوبة بمعلومات كافية عن أسباب التعديل وطريقة التوصل إليه وعلاقة البيانات المعدلة بالبيانات قبل التعديل. أخيراً، عندما يكون هناك فروق في التغطية الزمنية للبيانات المختلفة، مثل الإحصاءات المالية وإحصاءات الحسابات القومية، فإن هذه البيانات قد تحتاج إلى تعديل قبل استعمالها في تقدير المعادلات، غير أن المعلومات التي يتطلبها هذا التعديل تكون غالباً غير متوفرة.

٢ - **التحيز الناتج عن عدم التقدير الآني للمعادلات:** ينتج هذا التحيز من أن تطبيق نموذج الانحدار الخطي على معادلة للتنبؤ بمتغير معين يتضمن عادة افتراضاً غير صحيح تماماً ماله أن هناك اتجاهًا وحيداً للسببية، بمعنى أن المتغيرات المستقلة في المعادلة تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر به. ولكن الواقع أن معظم العلاقات الاقتصادية تنطوي على الاعتماد المتبادل بين المتغيرات الداخلة في النموذج بمعنى أن هناك على الأقل عدداً من المتغيرات تتحدد أنياً، أي أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

٣ - **سوء صياغة النموذج:** وتعزى هذه المشكلة إلى سوء صياغة النموذج «الحقيقي» الذي يمثل علاقة إقتصادية تفسر ظاهرة معينة، مثل الطلب على الواردات. وقد يأخذ سوء الصياغة عدة أشكال: فقد يكون مثلاً، نتيجة إسقاط متغيرات معينة ذات

أثر معنوي لعدم توفر بيانات عنها، أو نتيجة لافتراض علاقة خطية بين المتغيرات بينما أن العلاقة الحقيقية غير خطية.

٤ - وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة: غالباً ما تكون المجملات الاقتصادية المعبر عنها بالأسعار الجارية على درجة عالية من الارتباط لا سيما إذا كان معدل التضخم مرتفعاً. كذلك عندما يدخل متغير بقيمه الجارية وقيمه المتأخرة ضمن المتغيرات التفسيرية فمن الطبيعي أن يكون هناك ارتباطاً بين القيم الجارية والقيم المتأخرة لهذا المتغير. وإذا وجد هذا الارتباط بين المتغيرات التفسيرية فقد يصعب تقدير أثر كل متغير تفسيري على حدة على الظاهرة موضع البحث، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى نتائج غير معقولة. ومع ذلك فقد يكون من المفيد الإشارة إلى أنه إذا كان الغرض من النموذج هو التنبؤ بقيم المتغير التابع، فيمكن في هذه الحالة التغاضي عن مشكلة ارتباط المتغيرات التفسيرية بافتراض أن يكون الارتباط المشاهد بين هذه المتغيرات في العينة مستمراً على نفس الوتيرة خلال فترة التنبؤ.

٥ - تقييم البواقى: هناك عدد من العوامل التي قد تؤدي إلى توليد بواقى تختلف بشكل كبير في السنوات الأخيرة عنها في السنوات التي قبلها. في هذه الحالة يجب تقييم هذه البواقى بالنسبة لملاحظات السنوات الأخيرة عند القيام بالتنبؤ، وذلك للحكم على مدى ملائمة التنبؤ المبني على التقدير لنقطة (Point estimate) للفترة التالية. ويجدر بالذكر أن التمثيل البياني لنتائج الانحدار من أجل التعرف على البواقى الكبيرة وعلى أنماطها هو أداة ذات أهمية جوهرية في هذا الصدد. على سبيل المثال، قد يؤدي حدوث ازدهار في الصادرات في إحدى الفترات الأخيرة إلى توليد بواقى كبيرة موجبة في معادلة الطلب على النقود. ومن المهم للغاية تقييم نمط مثل هذه البواقى، لأنه سوف يؤثر على تصميم السياسات الملائمة.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن الاقتصاد المصري

١ - مقدمة

تحتل جمهورية مصر العربية الركن الشمالي الشرقي لأفريقيا، وتمتد عبر خليج السويس إلى سيناء التي تقع من الناحية الجغرافية في آسيا. ويجري نهر النيل عبر الثلث الشرقي للبلاد، وتوجد على جانبي وادي النيل هضاب صحراوية تنتشر فيها الواحات. وفي الشمال تجاه البحر المتوسط تنخفض الهضاب في حين ترتفع في جنوب القاهرة وتبلغ حداً أقصاه ١٠١٥ قدماً فوق سطح البحر.

وتبلغ مساحة مصر حوالي ٢٨٦.٠٠٠ ميل مربع، غير أنه لا يستخدم منها سوى شريط ضيق في وادي النيل والدلتا يساوي أقل من ٤ بالمئة من المساحة الكلية. ويعيش في هذه المنطقة أكثر من ٩٦ بالمئة من مجموع السكان ومعظم الباقي يعيش على طول قناة السويس. ويروى عدد سكان مصر عن ٥٠ مليون (في منتصف ١٩٨٧)، ويزداد بمعدل قدره ٢٫٨ بالمئة سنوياً. وتأتي مصر في المرتبة الأولى من ناحية عدد السكان في العالم العربي وفي المرتبة الثانية (بعد نيجيريا) في أفريقيا. وتعتبر القاهرة أكبر المدن في كل من أفريقيا والشرق الأوسط.

يعتبر نهر النيل صالحاً للملاحة على طول مجراه في مصر، ويوفر وسيلة للنقل الرخيص للبضائع الثقيلة. وتعتبر الاسكندرية الميناء الرئيسي. وتبدأ دلتا النيل على بعد ١٠٠ ميل جنوب البحر الأبيض المتوسط وتتفرع في اتجاه البحر إلى فرعي دمياط ورشيد، بالإضافة إلى الترع والقنوات المحفورة. أما قناة السويس فهي ممر مائي إصطناعي طوله نحو ١٠٠ ميل ويقع بين بورسعيد على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر.

أصبحت السياسة الاقتصادية للحكومة تدريجياً أكثر مركزية خلال عقد الخمسينات والستينات وتميزت بالتركيز على التصنيع ووضع ضوابط على الأسعار والأجور. وفي مطلع عقد السبعينات جرى تحول في توجه السياسة إذ بدأت الحكومة

في التشجيع النشط للاستثمار الخاص لكل من المصريين والأجانب بموجب «سياسة الباب المفتوح».

٢ - الهيكل الاقتصادي

لدى مصر قاعدة اقتصادية متنوعة. وفي ١٩٨٦/١٩٨٧ ساهمت القطاعات المنتجة للسلع بما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج. وفي نطاق القطاعات المنتجة للسلع، بلغ نصيب الزراعة مقدار الثلث، وتبعتها الصناعة والتعدين، والبتترول، والانشاءات. وفي قطاعات الخدمات، سيطرت حصة التجارة والنقل والتمويل على إجمالي القيمة المضافة، واحتلت حصيلة قناة السويس والسياحة وتحويلات العمال المقيمين بالخارج مكاناً خاصاً في الاقتصاد باعتبارها من اكبر المصادر لكسب النقد الأجنبي.

١ - الزراعة

من الخصائص الأساسية لقطاع الزراعة وجود مساحة صغيرة نسبياً للأرض القابلة للزراعة، والملكية الخاصة لحيازات الأرض، وتدخل الحكومة في تحديد أنماط الزراعة بالنسبة للمحاصيل التقليدية، وتحديد أسعار الناتج، وتسويق جزء منه. وقد ظلت المساحة القابلة للزراعة ثابتة نسبياً لعدة سنوات، على الرغم من جهود الحكومة لزيادتها عن طريق استصلاح الأراضي الصحراوية. ويتم استغلال الأراضي الزراعية القديمة بصورة مكثفة، مع الاستفادة من الهبات الطبيعية مثل التربة الخصبة والري الدائم من النيل. ومن الناحية التاريخية، فقد قامت الزراعة حول خمسة محاصيل رئيسية: القمح والبرسيم في الشتاء، والقطن والأرز والذرة في الصيف/ الخريف. وتجري زراعة هذه المحاصيل على حيازات كبيرة نسبياً في ظل الملكية الخاصة. ويخصص حوالي ٨٠ بالمئة من الأراضي الزراعية في الوقت الحاضر لزراعة المحاصيل التقليدية في حين تخصص نسبة ٢٠ بالمئة المتبقية لمحاصيل الفول والبصل وقصب السكر والفاكهة والخضروات.

في حين ظل معدل النمو في القطاع الزراعي لسنوات عديدة دون معدل نمو القطاعات الأخرى المنتجة للسلع، فإن الزراعة لا تزال اكبر قطاع اقتصادي من ناحية مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي والعمالة (حوالي ١٧ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي، في ١٩٨٦/١٩٨٧) وقد تأثر الانتاج الزراعي بالربحية المنخفضة للمحاصيل التقليدية نتيجة للضوابط الحكومية، مما أدى بمرور السنوات الى تحول أنماط المحاصيل بعيداً عن المحاصيل التقليدية (القطن والقمح والأرز) ونحو محاصيل أخرى مثل الذرة والفاكهة والخضروات.

لمحة عامة عن الاقتصاد المصري

لدى مصر برنامجاً واسع النطاق لدعومات الغذاء حيث يباع الخبز والكميات المخصصة للفرد من السكر والشاي وزيت الطعام والأرز وواردات وزارة التموين من اللحوم الحمراء والدجاج والأسماك وغيرها من المواد الغذائية للمستهلكين بأسعار منخفضة. ويهدف هذا البرنامج الى توفير حد أدنى لمستوى معيشي للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد توسعت دعومات الغذاء بدرجة كبيرة منذ ١٩٧٤ نتيجة لنمو السكان، والزيادة في معدل استهلاك الفرد للعديد من السلع المدعمة، والزيادة في الأسعار العالمية. ويتم استيراد أكثر من ٦٥ بالمئة من كل الغذاء المدعم، ويعتبر القمح السلعة الرئيسية المستوردة. أما الأرز فهو السلعة الوحيدة الهامة من الحبوب التي ما زال إنتاجها المحلي يحقق الاكتفاء الذاتي.

قامت السلطات بتحسين حوافز الإنتاج في عام ١٩٨٦ عن طريق إلغاء نظام التوريد الإجباري الذي ظل قائماً لمدة طويلة، وتحرير أسعار جميع المحاصيل الزراعية باستثناء القطن والسكر ونصف محصول الأرز. وقد أبقى على الضوابط في حالة القطن الذي يستخدم بكثافة في صناعة النسيج المحلية بهدف منع حدوث زيادات كبيرة في أسعار الأقمشة الشعبية. وبالمثل، يعتبر الأرز والسكر سلعتين هامتين في سلة استهلاك الفئات ذات الدخل المنخفض، وتشكل معامل إنتاج السكر في صعيد مصر المصادر الرئيسية للعمالة في هذا الإقليم.

ب - الصناعة والتعدين

تمثل الصناعة والتعدين (باستثناء البترول) ١٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وتسيطر مؤسسات القطاع العام على النشاط الصناعي نتيجة للتأميمات التي جرت في مطلع عقد الستينات وكذلك نتيجة لما تبع ذلك من استثمارات حكومية كبيرة في الصناعات التحويلية. ومع ذلك، فقد تزايد النشاط الصناعي للقطاع الخاص بعد انتهاج سياسة الباب المفتوح في ١٩٧٤.

لا يزال الإنتاج الصناعي موجهاً أساساً نحو السوق المحلي نتيجة للحماية الفعالة التي يتمتع بها هذا القطاع في الداخل وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية. وكان الدافع الرئيسي لسياسة التصنيع هو خلق صناعات تحويلية تعتمد على الإنتاج المحلي للسلع الرئيسية مثل القطن، وكذلك صناعة المدخلات، مثل الأسمدة وعربات النقل، لنشاطي الزراعة والتشبيد. وتتركز صادرات القطاع الصناعي في المنسوجات، والمصنوعات المعدنية والمنتجات الهندسية. ويعتبر خام الحديد والجبس والفوسفات الصخري والحجر الجيري والملح أهم الصناعات الاستخراجية غير المولدة للطاقة.

ولم يكن الأداء المالي للقطاع العام الصناعي قوياً، كما يتبين من الحالات

العديدة للشركات التي كانت تتطلب تحويلات من ميزانية الحكومة المركزية. وقد نتجت الربحية المنخفضة للقطاع من الارتفاع النسبي لتكلفة العمالة وعدم المرونة الكافية في قرارات التسعير والادارة. واضطرت شركات عديدة للاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي لتمويل الاستثمارات التي لم تكن تغطيها تخصيصات الميزانية. ومع إدراك السلطات للتشوهات التي تحدثها ضوابط الأسعار، تم تقليص قائمة السلع الخاضعة لهذه الضوابط خلال ١٩٨٦ - ١٩٨٧ من ٢٩ الى ١٩ سلعة.

ج - البترول والغاز الطبيعي والكهرباء

أصبحت مصر مصدراً صافياً للبترول والمنتجات البترولية منذ منتصف عقد السبعينات. وفي ١٩٨٦/١٩٨٧ كان قطاع البترول يمثل حوالي نصف قيمة البضائع المصدرة و١٢ بالمئة من إيرادات الحكومة المركزية. وبلغ مستوى احتياطات النفط الخام ٤٣ مليار برميل في منتصف ١٩٨٧. ويعتمد الهيكل التنظيمي لصناعة البترول على اتفاقات المشاركة في الانتاج بين الهيئة العامة للبترول في مصر (EGPC)، وهي سلطة القطاع العام المسؤولة عن الانتاج والتوزيع، وبين الشركات الأجنبية. وتقوم هذه الشركات بتمويل تكاليف الاستكشاف والاستخراج، ثم تستردها بعد ذلك في صورة بترول «استرداد التكلفة». وتتقاسم الشركات الأجنبية والمؤسسة العامة للبترول بقية «بترول الربح» تبعاً لنسب محددة في عقد الامتياز. وقد بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في عام ١٩٨٦/١٩٨٧ حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ برميل يومياً، وبلغت حصة مصر حوالي ثلثي الاجمالي. واستخدمت معامل التكرير المحلية حوالي ثلاثة أرباع حصة مصر من الانتاج الكلي، وذلك للوفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي أساساً.

ظلت أسعار البيع المحلي لمعظم منتجات البترول، وخاصة تلك المستخدمة في الصناعة، منخفضة لسنوات عديدة، مما أدى الى تشجيع الاستهلاك المحلي. وعلى الرغم من الزيادات المتكررة في أسعار المنتجات البترولية المتنوعة خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٧، بلغ متوسط السعر المرجح لمنتجات البترول في آذار/مارس ١٩٨٨ حوالي ٣٤ بالمئة فقط من السعر المعادل خارج معامل التكرير في جنوبي أوروبا. وتشمل منشآت النفط ستة معامل للتكرير تخدم الاحتياجات المحلية، وخط أنابيب سوميد الذي يربط خليج السويس بالاسكندرية.

ويعتبر إنتاج الغاز الطبيعي عنصراً رئيسياً في مستقبل الطاقة في مصر. ويقدر أنه ارتفع من ٢,٢ مليون طن في ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٥,٤ مليون طن في ١٩٨٦/١٩٨٧، ومن المتوقع حسب الخطة أن يصل الى ١٠-٩ مليون طن في ١٩٩١/١٩٩٢. وفي الوقت الحاضر، يستخدم الغاز الطبيعي في إمداد محطات الطاقة المتعددة وصناعات الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب، وقد جرى إحلال الغاز بدرجة كبيرة محل زيت الوقود.

لمحة عامة عن الاقتصاد المصري

وتمشياً مع استهلاك الطاقة الكلي، فقد نما استخدام الكهرباء بمعدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، مما يعكس نمو الاقتصاد وتوسيع شبكة التوزيع وانخفاض الأسعار الحقيقية للطاقة والاستخدام الواسع النطاق لمجمع صهر الألومنيوم. وزاد توليد الكهرباء من حوالي ١٨ مليار كيلووات ساعة في ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ما يقدر بـ ٤٥ مليار في ١٩٨٦/١٩٨٧ نتيجة لآضافة محطات عديدة. وقد رفعت الأسعار عدة مرات منذ شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٢، وذلك من أجل كبح نمو الاستهلاك.

د - السياحة وقناة السويس وتحويلات العمال

اجتذبت مصر في المتوسط حوالي ١.٥ مليون سائح سنوياً في السنوات الأخيرة. وتأتي الأغلبية من أوروبا الغربية والولايات المتحدة عادة في رحلات منظمة خلال شهور الشتاء. وخلال السنوات، تم تطوير عدد كبير من أماكن الإقامة والترفيه في القاهرة، والاقصر، وأسوان. ولدى مصر إمكانات هائلة لاجتذاب السائحين المهتمين بالسياحة، وصيد الأسماك، والغوص في أعماق البحر على طول شواطئ البحر المتوسط ومناطق البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء.

وتعتبر قناة السويس أيضاً مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي، إذ بلغت إيراداتها حوالي ١.١ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٦/١٩٨٧. وعقب استكمال توسيع وتعميق القناة في أواخر ١٩٨٠، زاد متوسط حمولة السفن العابرة بالتدريج حتى ١٩٨٤/١٩٨٥. ولكن اتجه حجم المرور للانخفاض منذ ذلك التاريخ، ويرجع ذلك أساساً إلى بطل نمو التجارة العالمية وركود إنتاج البترول في المنطقة.

أما بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج، والتي تدرج في حسابات الدخل القومي، فقد انخفضت إلى حوالي ٢.٨ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٦/١٩٨٧ مقارنة بـ ٢.٩ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٢/١٩٨٤ بسبب الركود الاقتصادي في الدول المجاورة المنتجة للبترول وبسبب القيود التي وضعتها بعض الدول على التحويلات إلى الخارج، بالإضافة إلى أن أسعار الصرف والفائدة السارية حينئذ لم تشجع على تدفق التحويلات.

٣ - الأداء الاقتصادي

منذ منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينات، نما الاقتصاد المصري بمعدل بطيء نسبياً. ويقدر متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة بحوالي ٢ بالمائة سنوياً، وهو ما يزيد قليلاً عن معدل نمو السكان. وكانت معدلات النمو المنخفضة في هذه الفترة ترجع إلى العبء الثقيل للدفاع (وحروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣) وإلى ندرة النقد الأجنبي التي أدت إلى انخفاض مستويات الاستثمار وعاقبت نمو الإنتاج السلمي. وبفضل ذلك، فإن الأثر التراكمي لفرض ضوابط حكومية

على الأسعار في ظل العلاقات المتغيرة الخاصة بالأسعار والتكاليف ربما ساعد على كبت الحوافز.

وفي النصف الثاني من عقد السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/١٩٨٣، كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى بكثير مما كان عليه في العقد السابق، وبلغ في المتوسط حوالي ٩ بالمئة سنوياً. ومع أن الأداء الأفضل كان يعزى من ناحية إلى عوامل خارجية أثرت أساساً في القطاع الخارجي، فإن إعادة توجيه السياسة الاقتصادية قام أيضاً بدور هام. فمع الإعلان عن سياسة «الباب المفتوح» في عام ١٩٧٤، حدث تحول نحو نظام أكثر تحرراً للتجارة والمصرف، ونحو تشجيع أكبر لمبادرات القطاع الخاص المحلي وكذلك فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي المباشر في مصر.

وكانت أهم القطاعات الرائدة هي صناعة البترول وقناة السويس، التي ساعد على نموها قوة الطلب الخارجي وتوفر التمويل الأجنبي. وقد أدى الدخل المتزايد من نشاط السياحة وصناعة البترول وعبور قناة السويس بالإضافة إلى تدفقات تحويلات العاملين والمعونات الخارجية إلى تشجيع قطاعات أخرى في الاقتصاد وخاصة قطاع الانشاءات والتجارة والخدمات المالية.

وقد صاحب التوسع في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة وجود معدل منخفض للتضخم أمكن تحقيقه إلى حد كبير عن طريق التدخل الحكومي المتواصل في عملية تحديد الأسعار. وكان من أهداف سياسة التسعير مساعدة مؤسسات القطاع العام من الناحية المالية عن طريق الحد من تكلفة عناصر الإنتاج. وكان معظم تدخل الحكومة مركزاً بصورة كبيرة على قطاعي الزراعة والصناعة. ونتيجة لتمتع أسعار الخدمات بمرونة أكبر، تم اجتذاب الموارد من قطاع الزراعة على الأخص وكذلك من قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات (باستثناء قطاع الإسكان الخاضع لنظام الإيجارات الثابتة) مما سبب انخفاض النمو في القطاعات المنتجة للسلع.

وبينما أدى توافر الموارد الخارجية مبدئياً إلى تدعيم الوضع المالي للبلاد ومساعدة استمرار النظام الشامل للدعومات وضوابط الأسعار، فقد عانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية متزايدة شجعت على الاستهلاك والاستيراد ولم تشجع على إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري. ومع حصول الحكومة على جزء كبير من إيرادات النقد الأجنبي المتزايدة، زادت النفقات العامة بسرعة، في حين أن تعبئة الإيرادات من المصادر التقليدية لم تتزايد بصورة نشطة. وفي نهاية الأمر، فإن تكاليف الدعومات وغيرها من النفقات فاقت تدفق الموارد الخارجية بشروط ميسرة. وقد تم تمويل المصروفات المتزايدة عن طريق الاقتراض الأجنبي وكذلك باللجوء إلى التمويل المصرفي المحلي. وقد ساعدت تغذية الاقتصاد بالسيولة المحلية المتزايدة على إضافة عنصر الطلب الزائد إلى الاختلالات الهيكلية.

لمحة عامة عن الاقتصاد المصري

خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٥/١٩٨٦، أدت الانخفاضات في أسعار النفط العالمي وما تلى ذلك من انخفاض في تحويلات العاملين المقيمين في الخارج إلى التركيز على المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الاقتصاد وعلى ضرورة تحسين وضع ميزان المدفوعات، إذ شهدت مصر طلباً كلياً مفرطاً متواصلاً وضغوطاً متزايدة على الأسعار، وانعكست هذه الضغوط في صورة عجوزات مرتفعة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وزيادة في التزامات خدمة الدين الخارجي وتراكم مدفوعات خدمة الدين الخارجي المتأخرة. وفي ظل هذه الظروف، حدث انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري في السوق الحر على الرغم من تكثيف القيود على الواردات، وتباطأ الاقتصاد الحقيقي بدرجة ملحوظة.

وفي عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إتخذت السلطات المصرية عدداً من الإجراءات لمواجهة الموقف الاقتصادي والمالي المتراجع. ففي القطاع الحقيقي، تم تعديل عدد من الأسعار الخاضعة للضوابط الحكومية، في حين استحدثت إجراءات تحرير في مجال الزراعة، بما في ذلك إلغاء نظام التوريد وتحرير أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا القطن والسكر ونصف محصول الأرز. ومع أن نظام الصرف ظل غير موحد، فقد لجأت الهيئات العامة إلى القيام بعدد متزايد من المعاملات الأجنبية بأسعار السوق أو ما يقرب من ذلك. وفي قطاع التجارة، جرى إصلاح شامل للتعريفات الجمركية في شهر آب/أغسطس ١٩٨٦، مما أدى إلى ترشيح هيكل التعريفات، وتخفيض الإعفاءات، واستحداث سعر صرف أكثر ملاءمة لأغراض تقييم الجمارك. ومع ذلك، فقد تبع هذا الإصلاح مزيداً من التقييد لنظام الاستيراد، وظلت الاختلالات المحلية والخارجية كبيرة.

تقدم الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن البرمجة المالية تفاصيل عن التطورات الاقتصادية والمالية خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٧/١٩٨٦. هذا بالإضافة إلى ما تقدمه الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ بالمجمعات النقدية والتنبؤ بالإيرادات، والتنبؤ بميزان المدفوعات من معلومات بشأن التطورات النقدية والمالية وميزان المدفوعات خلال الفترة.

الفصل الثالث

الحلقة الدراسية التطبيقية ١

المسح النقدي والمالي

القسم الأول: عرض وتقديم الاحصاءات النقدية والمالية

يناقش هذا الفصل عمليات التقسيم القطاعي وادماج بيانات الأصول والخصوم المالية للمؤسسات المالية في بلد ما. والأسلوب المقدم هنا هو نفسه المستخدم في نشرة صندوق النقد الدولي الشهرية «الاحصاءات المالية الدولية» (IFS). وهناك ثلاثة اعتبارات عامة تستند إليها تلك النشرة في عرضها التحليلي للاحصاءات النقدية والمصرفية. أولاً، هناك أوجه تشابه هامة في أنماط التحليلات النقدية التي ظهرت بالبلدان المختلفة مما يبرر بشكل عام عرض البيانات على نطاق دولي. ثانياً، إن الاختلاف في عملية الإبلاغ بالبيانات من جانب البلدان الأعضاء يتطلب حذاً أدنى من التوحيد القياسي للبيانات الأساسية من أجل إجراء مقارنات دولية للتطورات النقدية. ثالثاً، إن الاهتمامات الخاصة للصندوق لا تتطلب فقط إجراء مقارنات دولية بل تقترح أيضاً بعض الاستخدامات التحليلية للاحصاءات النقدية والمصرفية.

١ - خلفية

يمكن تقسيم المؤسسات المالية الى مجموعتين. وتشتمل المجموعة الأولى المؤسسات التي تلعب دوراً مباشراً في عملية خلق النقود مثل السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. أما المجموعة الثانية فتضم المؤسسات المالية الأخرى غير النقدية.

تقدم نشرة الاحصاءات المالية الدولية البيانات النقدية والمالية في ثلاثة مستويات. ويتضمن المستوى الأول دمجاً للبيانات المالية في ثلاث مجموعات وظيفية هي: السلطات النقدية، مصارف الودائع النقدية، والمؤسسات المالية غير النقدية. وتعلق نشرة الاحصاءات المالية الدولية أهمية خاصة على حسابات السلطات النقدية نظراً لأن هذه الحسابات تشكل قاعدة أساسية للبيانات اللازمة لإجراء تقييم في الوقت المناسب للتطورات النقدية، بما فيه حركات الاحتياطي الأجنبي، ولصياغة السياسة

النقدية. ويتم في المستوى الثاني دمج البيانات الخاصة بالسلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية في «المسح النقدي»، وهذا من شأنه أن يوفر قياساً إحصائياً للنقود والائتمان. أما المستوى الثالث، وهو أكثر مجاً وتوحيداً، فهو يجمع بيانات المؤسسات المالية غير النقدية والمسح النقدي في «المسح المالي»^١، وذلك لقياس السيولة الكلية في القطاع الخاص، وللإسهام في توضيح منشأها، وتوفير معلومات تفيد في تفهم العلاقة بين النظام المالي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد. وتركز نشرة الإحصاءات المالية الدولية إهتمامها على البيانات النقدية والمالية لأنها تعمل على توضيح طريقة تمويل المصروفات القطاعية والاجمالية، ولأنها تتميز بسرعة توفرها حتى في البلدان النامية.

٢ - المستوى الأول: السلطات النقدية

إن البيانات الخاصة بالسلطات النقدية، والتي ترد في السطور من (11) إلى (17)^٢ في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (كما تظهر في الجدول رقم ١)، توجد حسابات المصرف المركزي والمؤسسات الأخرى التي تقوم بخلق الاحتياطي النقدي، وتحفظ بالاحتياطيات القومية من الذهب، والنقد الأجنبي، وحقوق السحب الخاصة (SDRs)، وتتحكم في النظام النقدي، وتعمل كمصرف للحكومة. ويقوم المصرف المركزي بصفة عامة بمعظم هذه المهام، ولكن هناك بلداناً كثيرة تقوم الخزانة فيها بإصدار العملات المعدنية، وبلداناً أخرى تقوم الخزانة فيها بالاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية من الذهب والنقد الأجنبي، أو يقوم بذات المهمة صندوق يخضع لإشراف الخزانة ويعمل على تثبيت أسعار الصرف. ويجب أن تدمج هذه الوظائف النقدية للحكومة مع حسابات المصرف المركزي حتى يتسنى تقديم كل وظائف السلطات النقدية معاً في قسم واحد.

ويتطلب الأمر تصنيف البيانات المستقاة من كشوف الميزانية العمومية للمؤسسات التي تدرج تحت هذا القسم بطريقة من شأنها أن توفر أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بمهامها. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان معرفة كيفية تأثير معاملات البلدان مع بقية العالم على ما تحوزه السلطات النقدية من أصول أجنبية، وكيف تعمل هذه المؤسسات كي تتحكم في التوسع الائتماني لمصارف الودائع النقدية، وكيف يتم تخصيص الائتمان للحكومة وسائر القطاعات الأخرى.

١ يظهر المسح المالي في نشرة الإحصاءات المالية الدولية بالنسبة لعدد محدود فقط من البلدان وذلك بسبب النقص في البيانات الملائمة.

٢ يشير الرقم الموضوع بين قوسين إلى السطر الخاص بالبند في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (انظر الجدول رقم ١).

ويقدم الجدول رقم ٢ نموذجاً نمطياً للحسابات الرئيسية للسلطات النقدية. وفي الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية، تتضمن الأصول الأجنبية (11) الذهب، والعملات بالنقد الأجنبي، والودائع بالنقد الأجنبي المحتفظ بها في الخارج، والاستثمار في سندات الدين للبلدان الأخرى، وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي للبلد لدى صندوق النقد الدولي. ويعني البند الأخير المبلغ القائم الذي يمكن للبلد العضو سحبه بدون شرط بموجب سياسات الصندوق بالنسبة للشريحة العادية بالإضافة الى قيمة تعادل المبالغ القائمة التي أقرضها البلد للصندوق بموجب ترتيبات الاقتراض.

وتحاول نشرة الإحصاءات المالية الدولية الفصل بين مستحقات الجهاز المصرفي على القطاع العام غير المالي والتزاماته نحوه وإدراجها في ثلاث فئات: الحكومة المركزية، حكومات الولايات والحكومات المحلية، والمؤسسات العامة غير المالية. وتتضمن الحكومة المركزية المؤسسات الحكومية الخاضعة لإشرافها المباشر وكذلك صناديق الضمان الاجتماعي. وبالنسبة لتلك البلدان التي تتوفر فيها البيانات، فإن هذه الفئات تحدد على أساس نفس التعاريف المستخدمة في «مالية الحكومة»^١. وتقوم معالجة المؤسسات الحكومية غير المالية على أساس المعايير العامة ذاتها المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة وهي: وجود ملكية للحكومة و/أو إشراف لها، وإلى أي مدى تقوم عملية اتخاذ القرارات على أساس اعتبارات تجارية، وعما إذا كان سوق تصريف منتجات هذه الشركات أو المؤسسات يقع إلى حد كبير في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. وتوجد في نشرة الإحصاءات المالية الدولية، أسطر مستقلة للمستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية والمستحقات على المؤسسات العامة غير المالية. وفي حالة عدم توفر البيانات اللازمة لإجراء الفصل بين هاتين المجموعتين، تدرج المعلومات تحت عنوان «الهيئات الرسمية». وتدرج المؤسسات المالية العامة التي تتمتع بالاستقلال الذاتي (مثل المصارف الرسمية للبنمية، ومكاتب ادخار البريد وغيرها من المصارف الرسمية للإدخار، والمصارف الرسمية للرهونات... الخ) بالإضافة الى المؤسسات الخاصة المشابهة لها في قسم منفصل يسمى «المؤسسات المالية غير النقدية» وهو ما تأتي مناقشته فيما بعد في القسم الأول ٢ - ٢ الخاص بمصارف الودائع النقدية. ويختلف العنوان المستخدم في نشرة الإحصاءات المالية الدولية فيما يتعلق بهذا القسم من بلد إلى آخر، ويتوقف ذلك على طلب المؤسسات.

١ انظر أيضاً: الحلقة الدراسية التطبيقية - ٢ عن إحصاءات مالية الحكومة.

الجدول رقم ١ – السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية

أسعار الصرف	
aa	سعر وحدة حقوق السحب الخاصة
ae/ag	سعر السوق (نهاية الفترة)
af/ah	سعر السوق (متوسط الفترة)
de/dg	سعر التعادل أو السعر المركزي (نهاية الفترة)
rf/rh	سعر التعادل/سعر السوق (متوسط الفترة) والتحويل التجاري
السيولة الدولية	
11.d	إجمالي الاحتياطيات ناقص الذهب
1b.d	حقوق السحب الخاصة
1c.d	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
1d.d	النقد الأجنبي
1ad	الذهب (مليون أونصة ذهب خالص)
land	الذهب (التقييم القومي)
	الوضع في الصندوق
2e.d	إستخدام ائتمان الصندوق
2e*d	ومنه: عن طريق التسهيلات
2f.d	الحصص
2etd	القروض القائمة من الصندوق الاستئماني (Trust Fund)
4.d	السلطات النقدية: خصوم (أجنبية) أخرى
7a.d	مصارف الودائع النقدية: أصول (أجنبية)
7add	مصارف الودائع النقدية: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)
7b.d	مصارف الودائع النقدية: خصوم (أجنبية)
7bdd	مصارف الودائع النقدية: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)
7e.d	مؤسسات مالية أخرى: أصول (أجنبية)
7edd	مؤسسات مالية أخرى: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)
7f.d	مؤسسات مالية أخرى: خصوم (أجنبية)
7idd	مؤسسات مالية أخرى: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)
7k.d	المصارف الدولية ذات التراخيص: أصول (أجنبية)
7kdd	المصارف الدولية ذات التراخيص: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)
7m.d	المصارف الدولية ذات التراخيص: خصوم (أجنبية)
7mdd	المصارف الدولية ذات التراخيص: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)
9a.d	إلتزامات الولايات المتحدة للبلد
9add	إستحقاقات الولايات المتحدة على البلد

الجدول رقم ١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تابع)

السلطات النقدية	
11	الأصول الأجنبية
12a	مستحقات على الحكومة المركزية
12b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
12c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
12d	مستحقات على القطاع الخاص
12e	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
12f	مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية
14	النقد الاحتياطي
14a	ومنه: عملة خارج البنوك
15	ودائع لأجل وإدخارية وودائع بالنقد الأجنبي
16a	سندات
16b	ودائع للاستيراد وودائع مقيدة
16c	خصوم أجنبية
16c1	خصوم أجنبية طويلة الأجل
16d	ودائع الحكومة المركزية
16e	الأموال المقابلة
16f	أموال الاقتراض الحكومي
17a	حسابات رأس المال
17r	بنود أخرى (صافية)
مصارف الودائع النقدية	
20	إحتياطيات
21	أصول أجنبية
22a	مستحقات على الحكومة المركزية
22b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
22c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
22d	مستحقات على القطاع الخاص
22f	مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية
24	ودائع تحت الطلب
25	ودائع لأجل وإدخارية وودائع بالنقد الأجنبي
26aa	أدوات سوق المال
26ab	سندات
26b	ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة

الجدول رقم ١ - المصطلح الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تابع)

26c	خصوم أجنبية
26cl	خصوم أجنبية طويلة الأجل
26d	ودائع الحكومة المركزية
26e	أموال مقابلة
26f	أموال الاقتراض الحكومي
26g	اتتمان من البنك المركزي
26i	خصومات لمؤسسات مالية غير نقدية
27a	حسابات رأس المال
27r	بنود أخرى (صافية)
المصحح النقدي	
31n	أصول أجنبية (صافية)
32	اتتمان محلي
32an	مستحققات على الحكومة المركزية (صافي)
32b	مستحققات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
32c	مستحققات على مؤسسات عامة غير مالية
32d	مستحققات على القطاع الخاص
32f	مستحققات على مؤسسات مالية غير نقدية
34	النقود
35	شبه النقود
36a	سندات وأدوات سوق المال
36b	ودائع مسجلة للاستيراد وودائع مقيدة
36cl	مستحققات أجنبية طويلة الأجل
36e	أموال مقابلة
36f	أموال الاقتراض الحكومي
37r	بنود أخرى (صافية)
المؤسسات المالية غير النقدية	
بنوك التنمية	
40	الاحتياطيات
41	الأصول الخارجية
42a	مستحققات على الحكومة المركزية
42b	مستحققات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
42c	مستحققات على المؤسسات العامة غير المالية

الجدول رقم ١ - المسطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تابع)

42d	مستحققات على القطاع الخاص
42e	مستحققات على مصارف الودائع النقدية
45	ودائع لأجل وادخارية وودائع بالنقد الأجنبي
46aa	أدوات سوق المال
46ab	سندات
46c	خصوم أجنبية
46cl	خصوم أجنبية طويلة الأجل
46d	ودائع الحكومة المركزية
46e	أموال مقابلة
46f	أموال الاقتراض الحكومي
46g	ائتمان من البنك المركزي
46h	ائتمان من مصارف الودائع النقدية
47a	حسابات رأس المال
47r	بنود أخرى (صافية)
	بنوك الإيداع
40..s	إحتياطيات
41..s	أصول أجنبية
42a.s	مستحققات على الحكومة المركزية
42b.s	مستحققات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
42c.s	مستحققات على المؤسسات العامة غير المالية
42d.s	مستحققات على القطاع الخاص
42e.s	مستحققات على مصارف الودائع النقدية
44..s	ودائع تحت الطلب
45..s	ودائع ادخارية
46a.s	سندات الإيداع
46c.s	خصوم أجنبية
46d.s	ودائع الحكومة المركزية
47a.s	حسابات رأس المال
47r.s	بنود أخرى (صافية)
	شركات التأمين
40..1	إحتياطيات
41..1	أصول أجنبية
42a.1	مستحققات على الحكومة المركزية
42b.1	مستحققات على حكومات الولايات والحكومات المحلية

الجدول رقم ١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تابع)

42c.1	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
42d.1	مستحقات على القطاع الخاص
42e.1	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
46c.1	خصوم أجنبية
47a.1	حسابات رأس المال
47c.1	أموال احتياطي التأمين
47r.1	بنود أخرى (صافية)
المصحح المالي	
51n	الأصول الأجنبية (صافية)
52	الائتمان المحلي
52an	مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)
52b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
52c	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
52d	مستحقات على القطاع الخاص
551	خصوم سائلة
56a	سندات وأوراق سوق المال
56b	ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة
56c1	خصوم أجنبية طويلة الأجل
56f	أموال الإقراض الحكومي
57c	أموال احتياطي التأمين
57r	بنود أخرى (صافية)
الفائدة والأسعار والإنتاج	
60	سعر الخصم (نهائية الفترة)
60c	سعر أدونات الخزينة للعملة
61a	عائدات السند الحكومي: متوسط الأجل
61	طويل الأجل
مالية الحكومة	
80	العجز (-) أو الفائض
81	الإيرادات
81g	المنح المقبوضة
82	التفقات

الجدول رقم ١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تتمة)

83	الاقتراض ناقص السداد
	التمويل
84a	الاقتراض الصافي: المحلي
85a	الأجنبي
86c	تمويل آخر
87	إستخدام أرصدة نقدية
88a	الدين: المحلي
89a	الأجنبي
	الحسابات القومية
90c	الصادرات
91f	الاستهلاك الحكومي
93e	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
93i	الزيادة في المخزون
96f	الاستهلاك الخاص
98c	ناقص: الواردات
99b	إجمالي الناتج المحلي
98e	ناقص: صافي مدفوعات عوامل الإنتاج بالخارج
99a	إجمالي المصروفات القومية - إجمالي الناتج القومي
99e	الدخل القومي بأسعار السوق
99b.p	إجمالي الناتج المحلي: بأسعار ١٩٧٥

الجدول رقم ٢ - نموذج نمطي لميزانية عمومية للسلطات النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
11	الأصول الأجنبية	14 نقد احتياطي
	الذهب	14a منه: عملة خارج المصارف
	النقد الأجنبي	14b عملة لدى مصارف الودائع النقدية
	وضع الاحتياطي لدى الصندوق	14c ودائع مصارف الودائع النقدية
	حيازات حقوق السحب الخاصة	14d ودائع القطاع الخاص
	استثمارات أجنبية	14e ودائع أخرى للقطاع العام
12a	مستحققات على الحكومة المركزية	14f ودائع المؤسسات المالية غير النقدية
	أذونات الخزنة العامة	15 الودائع لأجل والادخارية وبالنقد
	أوراق مالية حكومية	الأجنبي
	سلفيات قصيرة الأجل	16a السندات
12b	مستحققات على حكومات الولايات	16b ودائع الاستيراد وودائع مقيدة
	والحكومات المحلية	16c خصوم أجنبية
	أذونات الخزنة العامة	16c1 خصوم أجنبية طويلة الأجل
	سندات وأوراق مالية أخرى	16d ودائع حكومية
	قروض وسلفيات	16e الأموال المقابلة
12c	مستحققات على مؤسسات عامة	16f أموال الاقتراض الحكومي
	غير مالية	17a حسابات رأس المال
	أذونات	رأس المال
	أوراق مالية	الاحتياطيات
	قروض وسلفيات	17r بنود أخرى (صافية)
12d	مستحققات على القطاع الخاص	خصوم غير مصنفة
12e	مستحققات على مصارف	نقص: أصول غير مصنفة
	الودائع النقدية	
	إعادة الخصم	
	قروض وسحب على المكشوف	
12f	مستحققات على مؤسسات مالية	
	غير نقدية	
	إعادة الخصم	
	أوراق مالية	
	قروض وسلفيات	

١ تشير الأرقام بين الأقواس إلى البنود التي لا تنشر في المعتاد بالاحصاءات المالية الدولية.

وفي حسابات السلطات النقدية لبلد ما، وجرياً على التمييز السابق الإشارة إليه، تقسم المستحقات على القطاع العام إلى أقسام فرعية هي: مستحقات على الحكومة (12a)، ومستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية (12b)، ومستحقات على المؤسسات العامة غير المالية (12c)، حيثما تتوفر عنها بيانات منفصلة، في حين تدرج المستحقات على المصارف الرسمية للتنمية والادخار في المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية (12f). وبصفة عامة، فإن المستحقات على القطاع الخاص (12d) تميل إلى أن تكون طفيفة. وتعامل عمليات إعادة الخصم وحيازات السلطات النقدية من الالتزامات التي تصدرها المصارف على أنها مستحقات على مصارف الودائع النقدية (السطر 12e) نظراً لأنه ينظر إليها على أنها معاملة بين المصرف المركزي ومصارف الودائع النقدية لإعادة تغذية سيولة الأخيرة. وعلى مستوى مصارف الودائع النقدية، تدرج عمليات إعادة الخصم على أنها مستحقات على غير المقيمين، أو الحكومة، أو القطاع الخاص (حسب الحال) مع قيد مقابل في جانب الخصوم في صورة ائتمان من المصرف المركزي. أما الأصول غير المصنفة (13) فهي تشمل جميع الأصول التي لم تظهر منفصلة من قبل.

ويعتبر النقد الاحتياطي البند الرئيسي في جانب الخصوم. وهو القاعدة النقدية التي يمارس المصرف المركزي من خلالها تأثيره على سيولة مصارف الودائع النقدية، ومن ثم على قدرتها على خلق الودائع النقدية. وتشكل العملة المتداولة خارج المصارف، أي العملة التي في حوزة الجمهور، (14a) جزءاً كبيراً من مكونات النقد الاحتياطي. وتكتسب العملة المحفوظ بها في خزائن المصارف (14b) وودائع المصارف لدى السلطات النقدية (14c) أهمية بالنسبة للتحليل الاقتصادي، نظراً لأنها تشكل قاعدة إجمالي الودائع تحت الطلب للمجتمع. أما ودائع القطاع الخاص (14d)، فهي صغيرة بصفة عامة شأنها شأن المستحقات على القطاع الخاص. وتدرج ودائع القطاع العام غير المالي الأخرى وودائع المؤسسات المالية غير النقدية التي لا يبلغ عنها بشكل مستقل في الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص (14d)، أو في الودائع لأجل (15) وفقاً لمقتضيات الحال ولكن يجب إدراجها بالسطرين 14e و 14f في حالة الإبلاغ عنها بشكل مستقل. وتشمل الخصوم الأجنبية (16c) كل الخصوم لغير المقيمين بالعملة المحلية والأجنبية بما في ذلك الودائع المستحقة للسلطات النقدية الأجنبية. ويدرج تحت البند (16c) استخدام العضو لموارد الصندوق الائتمانية، وهو يقيس صافي استخدام البلد العضو لما يخصه من حقوق السحب المشروطة في الصندوق. ويدرج المقابل لمخصصات حقوق السحب الخاصة تحت البند (17b) وليس تحت خصوم أجنبية. ومن ثم فإن أي تخصيص من حقوق السحب الخاصة سيضيف إلى صافي وإجمالي احتياطات البلدان الأعضاء المشاركين. وفي حين ينبغي أن يشمل البند (17r) أساساً حسابات رأس المال للمؤسسات المالية المدرجة، ناقصاً حيازاتها من

الأصول الملموسة، إلا أنه في الواقع يمثل فئة متبقيات ويشمل تلك البنود التي لم يتم تصنيفها في مكان آخر. ووفقاً للتعريف الوارد في نشرة الإحصاءات المالية الدولية، تتضمن الودائع بالعملة الأجنبية بالسطر (15) الخصوم للمقيمين فقط. ولذلك فهي ليست مدرجة كخصوم أجنبية. وتدرج ودائع الحكومة المركزية بالسطر (16d) وليس في الاحتياطي النقدي. وتتولد الأموال المقابلة بالعملة المحلية (16e) من مبيعات سلع للمقيمين، وهي السلع المستوردة بموجب اتفاقيات المعونة الثنائية، وخاصة تلك التي تتم بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ (PL-480) للولايات المتحدة. وعادة ما تستخدم هذه الأرصدة كمصدر لتمويل المشروعات المتفق عليها بين الحكومات المتعاقدة^١. أما أموال الاقتراض الحكومي المدرجة تحت البند 16f، فهي أموال تقدمها الحكومة لأغراض خاصة وذلك عن طريق المؤسسات المالية.

وعند عرض حسابات السلطات النقدية في بلد ما نواجه عدداً من المشكلات.

١ – تتطوي عملية عرض حسابات السلطات النقدية، حتى في المستوى الأول، على قدر من الدمج. فهناك، أولاً، عملية دمج حسابات المصرف المركزي مع حسابات معينة للخرزاة، أو هيئة أخرى مشابهة من هيئات الحكومة، وذلك مثل حسابات العملات الورقية أو المعدنية للخرزاة، وما تحوزه الحكومة من أصول أجنبية والمعاملات مع الصندوق^٢، بما في ذلك دفع حصة الاشتراك بالعملة المحلية. ويحتاج الأمر، ثانياً، إلى عملية دمج فيما بين مختلف إدارات المصرف المركزي، وذلك في حالة وجود إدارتين منفصلتين، إحداهما للإصدار والأخرى للمهام المصرفية، وتقوم كل منهما بوظائف السلطات النقدية. وفي الحالات التي يقوم بها المصرف المركزي

١ تقدم الولايات المتحدة بموجب PL-480 إلى البلدان التي تعاني مصاعب في ميزان مدفوعاتها معونات سلعية (أغلبها في صورة حيوب)، وعادة ما تكون في صورة قرض طويل الأجل يسد بالعملة المحلية. وتولد العائدات الناتجة من مبيعات هذه السلع المستوردة الأرصدة المقابلة لها بالعملة المحلية والتي تعتبر ملكاً للولايات المتحدة (أي إلزام البلد المتلقي للمعونة تجاه الولايات المتحدة). وتعقد الولايات المتحدة مع البلد المتلقي للمعونة إتفاقيات فيما يتعلق بطرق التصرف في هذه الأرصدة والتي تتخذ صوراً متنوعة في مختلف البلدان. وعادة ما تحول معظم هذه الأرصدة إلى حكومة البلد في صورة قروض طويلة الأجل بالعملة المحلية وذلك لتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية المتفق عليها فيما بينهما. ويجوز، مع ذلك، تخصيص جزء من هذه الأرصدة كي تستخدمه سفارة الولايات المتحدة في تمويل مصروفاتها بالعملة المحلية. ويمكن استخدام جزء آخر من هذه الأرصدة (عادة ما يكون صغيراً) لتقديم قروض بالعملة المحلية للشركات أو المؤسسات التابعة للولايات المتحدة والتي تعمل في هذا البلد. ويمكن تحويل جزء صغير نسبياً من هذه الأرصدة للحكومة المحلية في صورة منحة.

٢ في معظم البلدان، تظهر هذه في حسابات البنك المركزي.

بوظائف المصارف التجارية (سواء من خلال إدارة منفصلة للعمليات المصرفية أو غير ذلك)، أو على العكس في حالة قيام أحد مصارف الودائع النقدية، وعادة ما يكون مصرفاً رسمياً، ببعض وظائف المصارف المركزية أو كلها، فإنه يتعين الفصل. وتدخل العمليات المصرفية التجارية التي يقوم بها المصرف المركزي في عملية الدمج الخاصة بمصارف الودائع النقدية، ويدخل العنصر الذي له صلة بمهمة المصرف المركزي، والذي تقوم به مصارف الودائع النقدية، في حسابات السلطات النقدية.

٢ - وفي الحالات التي يتم فيها دمج الأصول الأجنبية التي في حوزة الخزنة، أو صندوق تثبيت أسعار الصرف، أو مؤسسة حكومية أخرى مشابهة مع حسابات السلطات النقدية، يجوز إدراج بنود القيد الموازنة إما عن طريق الخصم من المستحقات على الحكومة (12a) أو في حالة ما إذا أدى ذلك إلى رقم سالب، عن طريق الإضافة إلى ودائع الحكومة (16d). ولا تدرج الخصوم الأجنبية للحكومة مثل تلك المتعلقة بقروض التنمية، في حسابات السلطات النقدية.

٣ - ويدرج وضع حساب الاحتياطي لدى الصندوق في السطر (11)، حتى في الحالات التي يظهر فيها جزء من حسابات الصندوق (مثل الاكتتاب بالعملة المحلية) في حسابات الخزنة، أو أية مؤسسة حكومية أخرى، ولا يظهر في كشف الميزانية العمومية للمصرف المركزي. ويتم، في مثل هذه الحالات، إدراج بنود قيد ميزانية وفقاً للأسلوب المعتب في الفقرة (٢) أعلاه. وينطبق الشيء نفسه على استخدام موارد الصندوق الائتمانية، ذلك لأن مسك دفاتر حسابات الصندوق هي أحد المهام النقدية للحكومة ولذا يتعين دمجها مع بيانات المصرف المركزي.

٤ - ويستخدم تعبير «مستحقات» (على الحكومة، والمصارف، ... الخ) ليشمل، ليس فقط الائتمان المباشر في صورة عمليات إعادة الخصم، والقروض، والسلف، بل يشمل أيضاً الائتمان غير المباشر في صورة استثمارات في الأوراق المالية (بما في ذلك الاصدار الجديد، والأوراق المالية المشتراة).

٥ - وفيما يتعلق بتصنيف القطاع العام إلى مختلف مكوناته، لم يتيسر تقديم صورة موحدة للبيانات الخاصة بكل البلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية وذلك لنقص البيانات. وفي بعض الحالات، قد لا تدرج إطلاقاً حكومات الولايات والحكومات المحلية، أو قد تدرج في الحكومة المركزية (12a) بدلاً من السطر (12b). وقد تدرج، في حالات أخرى، المؤسسات العامة المستقلة ضمن الحكومة المركزية (12a). وذلك بدلاً من المؤسسات العامة غير المالية (12c). وفي حالات أخرى قد تدرج هيئات التنمية الرسمية ومصارف الادخار مع المؤسسات العامة غير المالية (12c) أو حتى مع الحكومة المركزية (12a) بدلاً من إظهارها منفصلة كمؤسسات مالية غير نقدية (12f). وبالمثل فإن ودائع هيئة رسمية أو مصرف رسمي للتنمية قد تظهر في

ودائع الحكومة المركزية (Ibid) بدلا من ودائع القطاع الخاص (14d) أو الودائع لأجل (15). وتدون في هذه الحالات ملحوظة بصفحات البلدان بالاحصاءات المالية الدولية تشير الى عدم كفاية البيانات.

٦ - وقد تثير عملية التمييز بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية (انظر القسم الأول ٢ - ٢ فيما يلي بشأن مصارف الودائع النقدية) مشكلات مشابهة لتلك الخاصة بتصنيف مستحقات السلطات النقدية أو خصوصها على مثل هذه المؤسسات. وقد يكون لهذا، كما هو الحال بالنسبة للفقرة (٥) أعلاه، تأثير على المجالات في المصحح النقدي.

٢ - ٢ المستوى الأول: مصارف الودائع النقدية

تضم مصارف الودائع النقدية الواردة في السطور (20)-(27r) في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية جميع المصارف والمؤسسات المشابهة لها، فيما عدا تلك التي سبق تصنيفها كسلطات نقدية، والتي لها خصوم كبيرة في صورة ودائع يمكن تحويلها بشيكات أو التي يمكن استخدامها بطرق أخرى لأداء مدفوعات.

يعتبر هذا التعريف وظيفيا أكثر من كونه مؤسسياً وذلك بسبب تنوع التسميات المؤسسية في هياكل النظم المالية القومية. ويختلف استخدام المصطلحات المؤسسية اختلافاً كبيراً، فهناك أحياناً أسماء مؤسسات تشير إلى ما يمكن تصنيفه بطريقة ملائمة كمصارف ودائع نقدية في بلد ما، في حين أن نفس الأسماء تشير إلى ما يمكن تصنيفه في بلد آخر كمؤسسات مالية غير نقدية أو حتى مؤسسات غير مالية. وعلاوة على ذلك فإن الخصائص الوظيفية للمؤسسات المالية قد تتغير بمرور الوقت في حين تظل الأسماء المؤسسية بدون تغيير. ولتوضيح ذلك نجد، مثلاً، أن مصارف الادخار تعتمد عادة على الودائع لأجل والودائع الادخارية التي يودعها لديها صغار المدخرين، وتقوم هذه المصارف بدورها باستثمارها في أدوات مالية على نطاق محدود وبصفة خاصة في الأوراق المالية الحكومية والرهونات. وقد وسعت هذه المصارف، في بلدان كثيرة، من نطاق نشاطاتها بمرور الوقت بحيث تضمنت قبول الودائع تحت الطلب على نطاق يؤهلها لأن تعتبر من مصارف الودائع النقدية. وقد درجت نشرة الإحصاءات المالية الدولية على اعتبار مثل هذه المؤسسات المالية كمصارف ودائع نقدية إذا ما توفر لها قدر كبير من الخصوم في صورة ودائع قابلة للتحويل.

إن وجود خصوم في صورة ودائع قابلة للتحويل تشكل عنصراً هاماً في التصنيف، إلا أنه لا يكفي لكي يقرر ما إذا كان ينبغي تصنيف مصرف معين على أنه مصرف

للودائع النقدية. فمثل هذه الخصوم يجب أن تكون كبيرة، ولا يجب أن تكون شيئاً عارضاً بالنسبة للأنشطة المالية الرئيسية للمصرف أو أن تكون على هامش عملية خلق وسائل الدفع في البلد المعني. ويستخدم تعبير «مصارف تجارية» في نشرة الإحصاءات المالية الدولية حالياً في بعض البلدان كعنوان للسطور (20)-(27r)، في حين يستخدم تعبير «مصارف الودائع النقدية» أو تعبير آخر في بلدان أخرى (مثل المصارف الأساسية بالنسبة ليوغوسلافيا، والمصارف التجارية والتعاونية بالنسبة للهند، والمصارف التجارية والإدخارية بالنسبة لاسبانيا، ومصارف الودائع والمدخرات بالنسبة للمكسيك... الخ).

ويقدم الجدول رقم ٢ نمجاً لحسابات كشوف الميزانية العمومية لمثل هذه المؤسسات. ولا تحتاج معظم البنود في هذا الجدول إلى شرح أكثر مما قدم لذات البنود تحت السلطات النقدية. وتكمن أهم مشكلة عند وضع جدول من هذا النوع، في عملية تقسيم حسابات الودائع بين ودائع تحت الطلب (24) وخصوم شبه نقدية (25) (أو «شبه النقود»). ويشتمل بند شبه النقود أساساً على الودائع لأجل والودائع الإدخارية التي يحتفظ بها القطاع الخاص المحلي لدى المؤسسات التي تدخل ضمن مصارف الودائع النقدية^١ وتعتبر ودائع القطاع الخاص بالنقد الأجنبي، والودائع الأخرى للمقيمين بالنقد الأجنبي شبه نقود وليس خصوصاً أجنبية.

يشتمل البند (26aa) على أنواع مختلفة من الأوراق المالية. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من جانب المؤسسات المالية لما اصطلح على تسميته بإدارة الخصوم، مما أدى إلى انتشار ترتيبات مالية جديدة لا يمكن تصنيفها بطريقة واضحة على أنها إما ودائع أو أوراقاً مالية. وقد تكون هناك، على وجه الخصوص، التزامات ينظر إليها على أنها بدائل للودائع، مثل شهادات الإيداع. وثمة نوع آخر من المعاملات المالية اكتسب أهمية وهو اتفاق إعادة الشراء، وبمقتضاه تستطيع مؤسسة مالية الحصول على (أو تقديم) نقد فوري عن طريق بيع (أو شراء) أداة مالية قائمة فعلاً ويقتن ذلك باتفاق في نفس الوقت على عكس الصفقة في تاريخ وسعر يجري تحديدهما مسبقاً.

ونلاحظ فيما يلي بعض المشكلات التي نواجهها في عرض وتقديم حسابات مصارف الودائع النقدية.

١ - عند القيام بعملية الدمج لحسابات مصارف الودائع النقدية، يجب استبعاد المعاملات القائمة بين المصارف، وسائر المستحقات والخصوم الأخرى بين المصارف إن وجدت.

١ يناقش التمييز بين النقود وشبه النقود بمزيد من الاستفاضة في القسم الأول - ٢ حول المستوى الثاني: المسح النقدي.

٢ - إن عملية الفصل بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية يجب أن تأخذ في الحسبان مشكلة التمييز بين المؤسسات المالية النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية من واقع الممارسة، وكذلك مشكلة الاتساق في معالجة مستحقات النظام النقدي على المؤسسات المالية غير النقدية وخصومه تجاهها، ويتم البت في حالات التصنيف التي تقع على الحد الفاصل بين المجموعتين (وهي كثيرة) على أساس كل حالة على حدة، وبالرجوع إلى القاعدة القانونية، والعرف، والظروف. ويقوم عدد كبير من البلدان بالإبلاغ عن المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية، التي تظهر بالسطر (22f) بالأحصاءات المالية الدولية، وهي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي ائتمان مصارف الودائع النقدية في حالة بعض البلدان الصناعية مثل السويد والمملكة المتحدة. كذلك يقوم عدد قليل من البلدان (المغرب والسويد وتركيا) بالإبلاغ عن الالتزامات تجاه المؤسسات المالية غير النقدية.

٣ - ويتضمن التعبير «مستحقات» الائتمان المباشر وغير المباشر، كما ورد تفسير ذلك في الفقرة (٤) من القسم الأول ٢ - ١ بشأن السلطات النقدية.

٤ - وتمائل مشكلة تصنيف مستحقات وخصوم مصارف الودائع النقدية، والناشئة من التمييز بين الحكومة والهيئات الرسمية، ذات المشكلة الوارد تفسيرها في الفقرة (٥) من القسم الأول ٢ - ١ حول السلطات النقدية. وتظهر المستحقات على الحكومة المركزية، والمستحقات على حكومة الولاية والحكومة المحلية، والمستحقات على المؤسسات العامة غير المالية بشكل مفصل بالسطور (22a) و(22b) و(22c) على التوالي. وتظهر ودائع الحكومة المركزية في السطر (26d)، وودائع الهيئات الرسمية في السطر (24)، إذا كانت ودائع تحت الطلب، أو في السطر (25) إذا كانت ودائع لأجل أو ودائع إدارية.

٣ - المستوى الثاني: المسح النقدي

من الأهداف الرئيسية للمسح النقدي إتاحة إجراء تحليل للمجمعات المالية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف، يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع مصارف الودائع النقدية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أقسام قليلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة (انظر الجدول رقم ٤).

لا يتضمن المسح النقدي سوى المؤسسات المالية المذكورة آنفاً وذلك لأسباب عدة. أولاً، تشكل السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية ما قد يسمى بجوهر نظام الوساطة المالية في أي بلد معين، وتكتسب التغيرات في حسابات هذه المؤسسات

البرمجة المالية

أهمية أساسية لأغراض التحليل النقدي. ثانياً، لا تتوفر كشوف الميزانية العمومية الخاصة بالمؤسسات المالية غير النقدية عادة إلا بعد تأخير كبير، الأمر الذي يحد من فائدة هذه البيانات في صياغة السياسة النقدية. وأخيراً، فإن الأدوات المتاحة للبنوك المركزية من أجل التحكم في السياسة النقدية عادة ما تؤثر مباشرة على عمليات مصارف الودائع النقدية، ولكنها لا تمس بنفس الدرجة عمليات المؤسسات المالية الأخرى.

الجدول رقم ٢ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
20	24	الاحتياطيات عملة ودائع لدى البنك المركزي
21	25	أصول اجنبية مستحقات على بنوك غير مقيمة مستحقات على جهات غير مصرفية غير مقيمة
22a	26a	مستحقات على الحكومة المركزية أذونات الخزنة العامة أوراق مالية حكومية قروض وسلفيات
22b	26ab	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
22c	26b	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية أذونات قروض وسلفيات
22d	26c	أذونات معاد خصمها لدى البنك المركزي مستحقات على القطاع الخاص
	26c1	عمليات خصم قروض وسلفيات
	26d	رهونات إستثمارات
		ودائع تحت الطلب حسابات جارية حسابات إيداعية جارية
		ودائع لأجل وإيداعية وبالنقد الأجنبي
		ودائع بالنقد الأجنبي ودائع لأجل ودائع إيداعية
		ادوات سوق المال شهادة إيداع سندات أجنبية
		سندات ودائع استيراد مسبقة ودائع مقيدة مدفوعات استيراد مسبقة
		ودائع على خطابات اعتماد الواردات خصوم اجنبية بنوك غير مقيمة جهات غير مصرفية غير مقيمة
		خصوم اجنبية طويلة الأجل ودائع الحكومة المركزية ودائع الخزنة العامة تحت الطلب ولأجل

المصحح النقدي والمالي - الحلقة الدراسية التطبيقية ١

الجدول رقم ٢ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية (تتمة)

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
ودائع وكالات الحكومة المركزية ودائع بالنقد الأجنبي		سحب على المكشوف
أموال مقابلة	26e	مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية
أموال الإقراض الحكومي	26f	
الائتمان من البنك المركزي	26g	
إلتزامات لمؤسسات مالية غير نقدية	26i	
حسابات رأس المال	27a	
بنود أخرى (صافية)	27r	
خصوم غير مصنفة		
ناقص: أصول غير مصنفة		

الجدول رقم ٤ - نموذج نمطي للمصحح النقدي

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
النقد	34	الأصول الأجنبية (صافية)
شبه النقد	35	الائتمان المحلي
السندات وأدوات سوق المال	36a	مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)
ودائع الإستيراد المسبقة والودائع المقيمة	36b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
خصوم أجنبية طويلة الأجل	36c1	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
أموال مقابلة	36e	مستحقات على القطاع الخاص
أموال الإقراض الحكومي	36f	مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية
بنود أخرى (صافية)	37r	

ويجب أن يعد المسح النقدي بحيث يستبعد «المعاملات العائمة» ويصفي جميع الحسابات بين المصارف. وتشق البنود الواردة في المسح النقدي والمأخوذة من كشفي الميزانيتين العموميتين المدمجين على النحو التالي^١:

أصول

الأصول الأجنبية (صافية) (31n) =

الأصول الأجنبية للسلطات النقدية (11)

زائد: الأصول الأجنبية لمصارف الودائع النقدية (21)

ناقص: الخصوم الأجنبية للسلطات النقدية (16c)

ولمصارف الودائع النقدية (26c)

ملحوظة: إذا كانت الخصوم أكبر من الأصول، فإن الفرق يدرج كرقم سالب تحت

(31n)

مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) (32an) =

مستحقات السلطات النقدية (12a) ومستحقات مصارف الودائع النقدية

(22a)

ناقص: ودائع الحكومة المركزية لدى السلطات النقدية (16d) ولدى مصارف

الودائع النقدية (26d)

مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية (32b) =

مجموع (12b) و(22b)

مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية (32c) =

مجموع (12c) و(22c)

مستحقات على القطاع الخاص (32d) =

مستحقات السلطات النقدية على القطاع الخاص (12d)

زائد: مستحقات مصارف الودائع النقدية على القطاع الخاص (22d)

^١ في حالة البلدان الناطقة بالفرنسية، يحتاج الأمر إلى إدخال التعديلات التالية على الجدول: تدرج ودائع القطاع الخاص في حسابات توفير البريد وفي الخزانة تحت (34) مع قيد مقابل في (32an)، ويدرج الدين البريدي في (31n) و(32an)، وتدرج فواتير الرسوم الجمركية التي تحتفظ بها الخزانة تحت (32an) و(32d) (قارن في نشرة الإحصاءات المالية الدولية الصفحات المخصصة لفرنسا والدول الأعضاء في مصرف دول أفريقيا الوسطى (BEAC) والمصرف المركزي لدول أفريقيا الغربية (BCEAO)).

مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية (32f) =
مجموع (12f) و(22f)

خصوم

النقود (34) =

العملة خارج مصارف الودائع النقدية (14a)
زائد: ودائع القطاع الخاص لدى السلطات النقدية (14d)
زائد: ودائع القطاع العام الأخرى لدى السلطات النقدية (14e)
زائد: ودائع المؤسسات المالية غير النقدية لدى السلطات النقدية (14f)
زائد: ودائع تحت الطلب بالعملة المحلية في مصارف الودائع النقدية (24)

شبه النقود (35) =

ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي لدى السلطات النقدية (15)
زائد: ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي لدى مصارف الودائع النقدية (25)
سندات وأدوات سوق المال (36a) = مجموع (16a) و (26aa) و (26ab)
ودائع للاستيراد وودائع مقيدة (36b) = مجموع (16b) و (26b)
خصوم أجنبية طويلة الأجل (36c1) = مجموع (16c1) و (26c1)
أموال مقابلة (36e) = مجموع (16e) و (26e)
أموال الإقراض الحكومي (36f) = مجموع (16f) و (26f)

بنود أخرى (صافية) (37r) وتشمل:^١

بنود أخرى (صافية) (17r) و (27r)
اتتمان من البنك المركزي (26g)
حسابات رأس المال (17a) و (27a)
عملة في الخزانة وودائع لدى مصارف الودائع النقدية (14b) و (14c)
ناقص: احتياطيّات مصارف الودائع النقدية (20)
ناقص: مستحقات على مصارف الودائع النقدية (12e)

^١ السطر (37r) هو حساب متبقيات يشمل جميع البنود غير المصنفة في مكان آخر. وينطبق المبدأ نفسه على (17r) و (27r) في ملخص حسابات السلطات النقدية وملخص حسابات مصارف الودائع النقدية على التوالي.

ومعظم بنود القيد واضحة لا تحتاج إلى شرح مسهب. ويشمل بند صافي الأصول الأجنبية (31n) الذهب وكل المستحقات المالية على غير المقيمين، ناقص الخصوم الأجنبية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للمؤسسات التي يشملها المسح. والقصد هو تبيان الأثر النقدي المحلي لمعاملات بلد ما مع بقية العالم مقاساً بالتغير الذي يحدث في صافي الأصول الأجنبية. ويشمل الائتمان المحلي^١ (وهو أحد أصول النظام المصرفي) كل الائتمان القائم الممنوح من النظام المصرفي للحكومة، وللهيئات الرسمية، وللقطاع الخاص (بما في ذلك، على سبيل المثال، الأفراد، والشركات، والمؤسسات المالية غير النقدية). أما الائتمانات الممنوحة من المصرف المركزي لمصارف الودائع النقدية ومن هذه المصارف لبعضها البعض، فهي تختفي في عملية الدمج.

وتدرج في المسح النقدي، المستحقات على الحكومة على أنها صافي، أي أن الأرقام المقابلة لهذا البند تشمل كل الائتمان الممنوح من النظام المصرفي للحكومة المركزية ناقص كل ودائع الحكومة المركزية في النظام المصرفي. ويسهل هذا الأسلوب قياس أثر عمليات الحكومة المركزية على سيولة الاقتصاد. كذلك فإن الحكومة المركزية هي السلطة المسؤولة عن السياسة الاقتصادية، ولذلك فإن قراراتها الخاصة بالانفاق لا تعتمد عادة على كمية الودائع التي لديها، بل على مقاييس أوسع نطاقاً، وذلك لأنها غير مقيدة باعتبارات السيولة مثل تلك التي تنطبق على قطاعات أخرى. وتظهر المستحقات على الهيئات الرسمية منفصلة وذلك نظراً لأهميتها وبسبب المشكلات الخاصة فيما يتعلق بهذه الهيئات، وبصفة خاصة في البلدان الأقل نمواً. وتدرج المستحقات على الهيئات الرسمية على أنها إجمالي وذلك لأنه يعتقد أن كمية الودائع التي تمتلكها (أي سيولتها) تؤثر على انفاقها. وتشمل المستحقات على القطاع الخاص كل الائتمان المقدم للأفراد والمؤسسات الخاصة ويدرج على أنه إجمالي نظراً للاعتبارات الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالمستحقات على الهيئات الرسمية. ويشمل هذا البند أيضاً المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية التي تدرج على أساس إجمالي.

يعرف تعبير «النقود» نظرياً وعملياً بطرق شتى. ويشمل أحد التعاريف الذي يلقي قبولا أكثر من غيره كل العملة المتداولة خارج النظام المصرفي والحكومة، أي العملة التي في حوزة القطاع الخاص والهيئات الرسمية، وكل ودائع القطاع الخاص والهيئات الرسمية التي يمكن استخدامها كوسائل للدفع. والودائع بصفة عامة هي تلك الجزء من النقود الذي يمكن تحويله بواسطة شيك. ويمكن أن يتضمن هذا التعريف أيضاً

١ يشمل الائتمان المحلي ومكوناته أيضاً استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية غير النقدية.

ودائع أخرى ذات معدل الدوران المرتفع مثل الودائع الادخارية وذلك بموجب بعض الترتيبات المؤسسية. وفي المسح النقدي، تشمل النقود العملة المتداولة والودائع التي لها سمة الودائع تحت الطلب، وتظهر على أنها خصوم على النظام النقدي. والعملة هي أحد خصوم السلطات النقدية، والودائع تحت الطلب هي خصوم على مصارف الودائع النقدية. وتعد شبه النقود أحد الخصوم الأخرى على المصارف وتشمل كل الودائع الأخرى لدى النظام النقدي والتي لا تستخدم مباشرة كوسيلة للدفع، ولها معدل دوران أقل. وتعني هذه بصفة عامة الودائع لأجل والودائع الادخارية لدى النظام المصرفي، وودائع المقيمين بالنقد الأجنبي. أما ودائع الاستيراد فهي مبالغ يدفعها مقبضاً المستوردون عندما يقدمون طلباً للحصول على نقد أجنبي، ولا يدخل هذا البند في شبه النقود. ولا تدخل الودائع الحكومية في النقود ولا في شبه النقود، خاصة وأنها لا تمثل سيولة بمعنى أنها لا تحد من سياسات الانفاق الحكومي ومن ثم فهي تختلف في طابعها عن ودائع القطاع الخاص.

ومن الضروري أن يأخذ المسح النقدي في الاعتبار الخصائص المميزة للهيكल المالي في أي بلد. ففي فرنسا وفي البلدان التي تتبع نهج الأساليب المصرفية الفرنسية، تقوم الخزانة وحسابات توفير البريد بدور خاص للغاية يجب أخذه في الاعتبار عند إجراء المسح النقدي. وقد يقوم، في بلدان أخرى، أحد المصارف الخاصة سابقاً مقام الخزانة باعتباره الوكالة المعنية بكل حسابات الحكومة. ونظراً لأن هذه الخصائص المتميزة، أو الخارجية عن المألوف يتكرر وجودها، تتضمن نشرة الإحصاءات المالية الدولية شرحاً لمثل هذه المؤسسات أو الحسابات في ملحوظات في حواشي جداول مثل هذه البلدان.

وتجدر الإشارة إلى بعض جوانب عملية الدمج التي تتعلق بالمسح النقدي:

أ - كما هو الحال في عملية دمج حسابات مصارف الودائع النقدية، فإن عملية الدمج لغرض المسح النقدي من شأنها أن تستبعد تلك القيود المتعلقة بالمعاملات بين السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. ومن ثم فقد تم تصفية السطور 12b، 14b و 14c في حسابات السلطات النقدية، والسطور 20 و 26g في حسابات مصارف الودائع النقدية ودمجها مع البنود الأخرى (37f).

ب - عبارة «مستحقات» لها نفس المعنى السابق شرحة في الفقرة (٤) من القسم الأول ٢ - ١ بشأن السلطات النقدية.

ج - ووفقاً لما سبق شرحة في الفقرة (٢) من القسم الأول ٢ - ٢ عن مصارف الودائع النقدية، لا يشمل المسح النقدي المؤسسات المالية غير النقدية، لهذا، لا تعكس الأرقام الخاصة بشبه النقود في المسح النقدي أية ودائع تحت الطلب أو ودائع

البرمجة المالية

ودائع لأجل أو ودائع ادخارية يحتفظ بها في المؤسسات المالية غير النقدية^١. ومع ذلك، فإن كمية الودائع تحت الطلب التي استبعدت على هذا النحو من المسح النقدي تكون على الأرجح صغيرة، نظراً لأن حجم الودائع تحت الطلب، كما أوضحنا في القسم السابق، هو المعيار الأساسي للتصنيف تحت مصارف الودائع النقدية أو مؤسسات مالية غير نقدية.

د - تظهر المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية بصورة منفصلة بالنسبة لبلدان عديدة بالأسطر (12f) و (22f) بحسابات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية على التوالي. وتعد هذه المعلومات لازمة، في حالة توفرها، لعملية تجميع بنود المسح المالي وذلك من أجل تسوية المستحقات والخصوم بين السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية من جانب، والمؤسسات المالية غير النقدية من جانب آخر. ويجري تسوية البنود (12f) و (22f) مع التزامات المؤسسات المالية غير النقدية تجاه السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. وبالمثل، تتوازن في عملية التجميع مستحقات المؤسسات المالية غير النقدية على السلطات النقدية وعلى مصارف الودائع النقدية (البنود 40، 40.s، 40..1، 42e، 42e.s، 42e.1 بالجدول رقم ٥) مع التزامات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية تجاه المؤسسات المالية غير النقدية.

هـ - وعلى جانب الأصول تبوب المستحقات المحلية في عملية الدمج بالمسح النقدي بحسب القطاعات أو مكونات القطاع في السطور (32an) و (32b) و (32c) و (32d). ويتم التصنيف على جانب الخصوم أساساً وفقاً لطابع السيولة (كما سبق شرحه فيما يتعلق بالنقود، وشبه النقود، وودائع الحكومة). ومن ثم تعتبر ودائع الهيئات الرسمية بأن لها نفس خصائص السيولة مثل ودائع القطاع الخاص وتوضع في النقود (34) أو شبه النقود (35) في عملية الدمج والتوحيد في المسح النقدي (وهذا يتوقف على ما إذا كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل وودائع ادخار)، حتى ولو كانت قد ظهرت منفصلة في المستوى الأول لعملية الدمج تحت البند (14dx) مثلاً. وتدرج ودائع المؤسسات الرسمية أو الخاصة بالإنماء والإدخار (المؤسسات المالية غير النقدية) في ودائع القطاع الخاص في حسابات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية وكذلك في المسح النقدي.

١ تدرج مستحقات النظام النقدي على المؤسسات المالية غير النقدية إما منفصلة، إذا كانت كبيرة، أو ضمن المستحقات على القطاع الخاص، وتضمن ودائعها لدى النظام النقدي في النقود وشبه النقود.

و - تدرج ضمن شبه النقود في نشرة الإحصاءات المالية الدولية الودائع بالنقد الأجنبي التي يحتفظ بها مقيمون والتي ترد منفصلة في بيانات عدد قليل من البلدان (انظر البند 15b بحسابات السلطات النقدية بالنسبة لحالة شيلي ورومانيا، والبند 25b بحسابات مصارف الودائع النقدية كما في حالة بوليفيا وشيلي وهولندا وجزر الانتيل ورومانيا والمملكة العربية السعودية)، وذلك لأن خصائصها تشبه خصائص المكونات الأخرى لشبه النقود بالرغم من أنها محررة بالنقد الأجنبي.

ز - وتظهر الأموال المقابلة (36e) منفصلة في المسح النقدي في نشرة الإحصاءات المالية الدولية إذا كانت كميتها كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لبوليفيا، السلفادور، باكستان، باراغواي، تونس، وزائير.

٤ - المستوى الثالث: المسح المالي

توجد مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل أساساً في مجال تقديم الخدمات المالية ولكن دون أن تتحمل التزامات يمكن أن يستخدمها آخرون كوسائل للدفع. وفي حين يغطي المسح النقدي السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية فقط يتضمن المسح المالي حسابات الوسطاء الماليين الآخرين إذا كانت لهم أهمية في الهيكل المالي للاقتصاد، وإذا كانت البيانات المطلوبة متوفرة في كشوف ميزانيتها. وتفيد المعلومات الخاصة بأنشطتهم بالنسبة للتحليل النقدي والمالي. وينشر المسح المالي رابطة بين خلق النقود وتقديم التسهيلات الائتمانية من ناحية، وجمع المدخرات من ناحية أخرى. ويستفاد من المسح المالي، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والحسابات المالية للقطاع الحكومي في وضع بيان مالي عن جزء أكبر من المعاملات المالية للقطاع الخاص مقارنة بما يتيح المسح النقدي.

وقد يشمل الوسطاء الماليون الآخرون مؤسسات ائتمان متخصصة مثل مكاتب توفير البريد ومصارف الادخار، ومصارف الرهونات، ومصارف التنمية، أو مصارف متخصصة في تقديم القروض لقطاعات التعدين أو الزراعة. وقد تحتل مؤسسات التأمينات والمعاشات أيضاً مكانة هامة في هذه المجموعة من الوسطاء الماليين.

ويعكس كشف الميزانية العمومية لكل من هذه المؤسسات طابعها المتميز. ومن ثم، فإن عملية الدمج لكشوف الميزانية العمومية للمؤسسات الرئيسية في هذا القطاع في بيان مالي موحد للوسطاء الماليين كثيراً ما تثير مشكلات بالغة الصعوبة تتعلق بصافي التسوية والتقسيم إلى فئات. وعلى أية حال فإن هذا الميان يأخذ، حيثما يمكن ذلك، شكلاً يماثل الشكل المبين في الجدول رقم ٦.

وبقدر ما تتسق الأساليب المحاسبية لهؤلاء الوسطاء الماليين مع تلك الخاصة

البرمجة المالية

بالنظام المصرفي، فإن البيانات تتمج في المسح المالي في نشرة الإحصاءات المالية الدولية.

الجدول رقم ٥ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
الخصوم	الأصول

بنوك التنمية

40	إحتياطيات أصول اجنبية	45	ودائع لأجل وادخارية وبانقد الأجنبي
41	مستحققات على الحكومة المركزية	46a	أدوات سوق المال
42a	مستحققات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	46ab	سندات
42b	مستحققات على مؤسسات عامة غير مالية	46c	خصوم اجنبية
42c	مستحققات على القطاع الخاص	46c1	خصوم اجنبية طويلة الأجل
42d	مستحققات على مصارف الودائع النقدية	46d	ودائع الحكومة المركزية
42e		46e	أموال مقابلة
		46f	أموال الاقراض الحكومي
		46g	الثمن من البنك المركزي
		46h	الثمن من مصارف الودائع النقدية
		47a	حسابات رأس المال
		47r	بنود أخرى (صافية)

بنوك الادخار

40..s	الاحتياطيات	44..s	ودائع تحت الطلب
41..s	الأصول الأجنبية	45..s	ودائع ادخارية
42a.s	مستحققات على الحكومة المركزية	46a.s	سندات ادخار
42b.s	مستحققات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	46c.s	خصوم اجنبية
		46d.s	ودائع الحكومة المركزية

الجدول رقم ٥ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية
غير النقدية (تتمة)

رقم السطر بالإحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالإحصاءات المالية الدولية	الخصوم
42c.s	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	47a.s حسابات رأس المال
42d.s	مستحقات على القطاع الخاص	47r.s بنود أخرى (صافية)
42e.s	مستحقات على مصارف الودائع النقدية	

شركات التأمين

40.1	الاحتياطيات	46c.1	خصوم اجنبية
41.1	أصول اجنبية	47a.1	حسابات رأس المال
42a.1	مستحقات على الحكومة المركزية	47c.1	أموال احتياطي التأمين
42b.1	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	47r.1	بنود أخرى (صافية)
42c.1	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية		
42d.1	مستحقات على القطاع الخاص		
42e.1	مستحقات على مصارف الودائع النقدية		

تشق البنود المدرجة بالمسح المالي، المترتبة على دمج المسح النقدي وموازنة
المؤسسات المالية غير النقدية على النحو التالي:

الأصول

- الأصول الأجنبية (صافية) (51n) =
- الأصول الأجنبية (صافية) بالمسح النقدي (31n)
- زائد: الأصول الأجنبية لمصارف التنمية (41)
- الأصول الأجنبية لمصارف الادخار (41.s)

والأصول الأجنبية لشركات التأمين (41..1)

ناقص: الخصوم الأجنبية لمصارف التنمية (46c)

الخصوم الأجنبية لمصارف الادخار (46c.s)

والخصوم الأجنبية لشركات التأمين (46c.1)

= مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) (52an)

مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) بالمسح النقدي (32an)

زائد: مستحقات مصارف التنمية على الحكومة المركزية (42a)

مستحقات مصارف الادخار على الحكومة المركزية (42a.s)

ومستحقات شركات التأمين على الحكومة المركزية (42a.1)

ناقص: ودائع الحكومة المركزية بمصارف التنمية (46d)

وودائع الحكومة المركزية بمصارف الادخار (46d.s)

= مستحقات على حكومة الولاية والحكومة المحلية (52b)

مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية بالمسح النقدي (32b)

زائد: مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية بمصارف التنمية

(42b)، ومصارف الادخار (42b.s) وشركات التأمين (42b.1)

= مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية (52c)

مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية بالمسح المالي (32c)

زائد: مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية بمصارف التنمية (42c)، ومصارف

الادخار (42c.s)، وشركات التأمين (42c.1)

= مستحقات على القطاع الخاص (52d)

مستحقات على القطاع الخاص بالمسح النقدي (32d)

زائد: مستحقات على القطاع الخاص من جانب مصارف التنمية (42d)، ومصارف

الادخار (42d.s)، وشركات التأمين (42d.1)

الخصوم

خصوم سائلة (551) =

النقود بالمصحح النقدي (34)

زائد: ودائع مصارف الادخار تحت الطلب (44.s)

ناقص: احتياطيات مصارف التنمية (40)

احتياطيات مصارف الادخار (40.s)

احتياطيات شركات التأمين (40..1)

زائد: شبه النقود بالمصحح النقدي (35)

الودائع لأجل والادخارية وبالنقد الأجنبي لدى مصارف التنمية (45)،

والودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (45.s)

سندات وأدوات سوق المال (56a) =

سندات وأدوات سوق المال بالمصحح النقدي (36a)

زائد: أدوات سوق المال لدى مصارف التنمية (46ab)، وسندات مصارف

التنمية (46ab)، وسندات ادخار لدى مصارف الادخار (45.s)

ودائع استيراد وودائع مقيّدة (56b) =

ودائع استيراد وودائع مقيّدة بالمصحح النقدي (36b)

خصوم أجنبية طويلة الأجل (56c1) =

خصوم أجنبية طويلة الأجل بالمصحح النقدي (36c1)

زائد: خصوم أجنبية طويلة الأجل لدى مصارف التنمية (46c1)

أموال الاقراض الحكومي (56f) =

أموال الاقراض الحكومي بالمصحح النقدي (36f)

زائد: أموال الاقراض الحكومي لدى مصارف التنمية (46f)

أموال احتياطي التأمين (57c) =

أموال احتياطي التأمين الخاص لدى شركات التأمين (47c.1)

بنود أخرى (صافية) (57r) =

بنود أخرى (صافية) بالمسح النقدي (37r)

زائد: بنود أخرى (صافية) لدى مصارف التنمية (47r)، ومصارف الادخار

(47r.s)، وشركات التأمين (47r.1)،

أموال مقابلة في المسح النقدي (36e) وفي مصارف التنمية (46e)

حسابات رأس المال في مصارف التنمية (47a)، ومصارف الادخار

(47a.s)، وشركات التأمين (47a.1)

انتمان من المصرف المركزي في مصارف التنمية (46g)

انتمان من مصارف الودائع النقدية في مصارف التنمية (46b)

ناقص: مستحقات على مصارف الودائع النقدية في مصارف التنمية (42e)،

ومصارف الادخار (42e.s)، وشركات التأمين (42e.1)

مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية بالمسح النقدي (32f)

الجدول رقم ٦ - نموذج نمطي للمسح المالي

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم
51n	أصول أجنبية	خصوم سائلة
52	انتمان محلي	سندات وادوات سوق المال
52an	مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)	ودائع استيراد وودائع مقيدة
52b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	خصوم أجنبية طويلة الأجل
52c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	أموال الاقراض الحكومي
52d	مستحقات على القطاع الخاص	أموال احتياطي التأمين
		بنود أخرى (صافية)

٥ – مسائل للمناقشة

١ – يوجد ثلاثة مستويات لتجميع الإحصاءات النقدية في نشرة الإحصاءات المالية الدولية. ما هي أهداف جمع الإحصاءات عند كل مستوى؟

٢ – يتم التصنيف على جانب الأصول في كشوف الميزانية العمومية للنظام المصرفي على أساس القطاعات، أي القطاع الأجنبي، قطاع الحكومة، القطاع الخاص... الخ. ويتم التصنيف على جانب الخصوم على أساس نوع الخصوم، أي النقود، شبه النقود، بنود أخرى... الخ. فما هو (أ) الهدف من هذا التصنيف غير المتماثل؟ و(ب) ما هي مزايا وعيوب هذا التصنيف؟

٣ – لماذا تعالج الودائع المقومة بالنقد الأجنبي التي يحتفظ بها المقيمون وغير المقيمين بطرق مختلفة؟ ولماذا تدخل مثل هذه الودائع في شبه النقود حينما يحتفظ بها المقيمون؟ ولماذا لا تعامل الأرصدة المقابلة على أنها خصوم أجنبية أو شبه نقود؟

٤ – ما هي بعض المشكلات التي نواجهها عند تطبيق المعايير للتمييز بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية؟ وكيف يؤثر مثل هذا التمييز على الأرقام الخاصة بالائتمان المحلي والنقود؟

٥ – كيف يؤثر التمييز بين الحكومة والهيئات الرسمية (أي إدخال هيئة رسمية معينة في واحدة أو أخرى من الفئتين) على الأرقام الخاصة بصافي الائتمان للحكومة، الائتمان المحلي، والنقود؟ ولماذا تعالج المستحقات على الهيئات الرسمية، في إطار التقسيم إلى قطاعات، بطريقة مختلفة عن معالجة الخصوم لهذه الهيئات؟ ولماذا لا تظهر المستحقات على المصارف الرسمية للائتمان والادخار والخصوم لها بطريقة منفصلة؟

٦ – لماذا لا تعالج الودائع الحكومية على أنها نقود أو شبه نقود؟ ولماذا يعرض المسح النقدي للائتمان للحكومة على أنه صافي من الودائع الحكومية؟ وهل هناك وضع يمكن ألا يكون هذا العرض فيه أفضل أسلوب للعرض من وجهة نظر التحليل الاقتصادي؟ ولماذا تعالج ودائع الهيئات الرسمية بطريقة مختلفة عن معالجة ودائع الحكومة؟

٧ – لماذا يظهر المسح النقدي الأصول الأجنبية على أنها صافي، أي بعد طرح الخصوم الأجنبية؟

القسم الثاني: المسح النقدي لمصر

يقوم هذا القسم بتطبيق المبادئ العامة التي استعرضناها في القسم الأول على البيانات النقدية لمصر. وتركز التمارين على المبادئ المتبعة في الدمج والتبويب على مستوى المسح النقدي. وتتناول المسائل الخاصة بالمناقشة أيضاً الاستخدامات التحليلية للبيانات النقدية وعلاقتها بالحسابات القطاعية الأخرى.

١ - الهيكل المؤسسي

توسع النظام المصرفي المصري توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، من ناحية عدد المؤسسات المصرفية ومن ناحية تنوع الأعمال المصرفية التي تقوم بها. وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ كان هناك بالإضافة إلى البنك المركزي ٢٧ بنكاً تجارياً، و٣٢ بنكاً للأعمال والاستثمار، و٤ بنوك متخصصة^٢. وفي نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧، كانت البنوك التجارية تحوز على ٨٦ بالمئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص القائمة لدى النظام المصرفي و٦٤ بالمئة من مستحقات النظام المصرفي على القطاع الخاص. وكان نصيب بنوك الأعمال والاستثمار ١١ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي، والبنوك المتخصصة ٣ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي.

٢ - تمارين

أ - يقدم الجدولان ٧ و٨ الحسابات الموجزة للسلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. المطلوب هو إعداد المسح النقدي لعام ١٩٨٦ على أساس تلك البيانات مستخدماً النسق الوارد بالجدول (٩)^٣.

ب - يقدم الجدول (١٠) التغيرات في بنود المسح النقدي (بالجنيهاً وبالنسبة المئوية) خلال ١٩٨٤ و١٩٨٥. المطلوب هو استكمال الأعمدة لعام ١٩٨٦.

١ يشمل هذا العدد الإجمالي البنك الوطني للتنمية، ولهذا البنك ١٧ فرعاً إقليمياً، كل منها حاصل على ترخيص مستقل، ولا تدخل هذه الفروع في العدد الكلي المذكور.

٢ يشمل هذا العدد بنكاً صناعياً، بنكين عقاريين والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (ولدى الأخير ١٧ بنكاً بالمحافظات).

٣ لن تظهر المعاملات بين السلطات النقدية والبنوك التجارية في المسح النقدي. وقد لا تظهر نفس المبالغ الخاصة باستحقاقات السلطات النقدية على، وخصومها إلى، مصارف الودائع النقدية بالجدولين (٧) و(٨). وهذه الفروق تعكس شيكات وبنود أخرى في مرحلة انتقال كما تعكس فروق التوقيت في تسجيل المعاملات. وسوف تظهر مثل هذه الفروق في المسح النقدي في «بنود أخرى (بالصافي)».

ج - استخدم الجدول (٩) في احتساب إسهام التغيرات في صافي الأصول الخارجية (ΔNFA) وصافي الاستحقاقات على الحكومة ($\Delta NDCG$) والائتمان المحلي المقدم إلى قطاعات أخرى غير الحكومة (ΔDCP) والبند الأخرى بالصافي (ΔOIN)^١ في نمو النقود وشبه النقود في ١٩٨٦، مع الاستعانة بالمتطابقة المحاسبية التالية إذا لزم الأمر.

$$\frac{\Delta MQ_t}{MQ_{t-1}} = \frac{\Delta NFA_t}{MQ_{t-1}} + \frac{\Delta NDCG_t}{MQ_{t-1}} + \frac{\Delta DCP_t}{MQ_{t-1}} \pm \frac{\Delta OIN_t}{MQ_{t-1}}$$

٣ - مسائل للمناقشة

أ - استعرض التطورات النقدية في ١٩٨٢ - ١٩٨٦ إستناداً إلى المعلومات الواردة بالجدول من ٧ إلى ١٠. ناقش أثر التغيرات في صافي الأصول الخارجية والائتمان المحلي إلى كل من الحكومة والقطاع الخاص على العرض النقدي في ١٩٨٥ و ١٩٨٦. هل تتوقع أن تتأثر التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الاسمي أو في هيكل الطلب بمعدلات نمو النقود أو الائتمان؟

ب - ناقش كيف يمكن ربط التغيرات في صافي الأصول الخارجية وصافي الاستحقاقات على الحكومة كما وردت بالجدول من ٧ إلى ٩ بالتطورات في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة؟

ج - ما هي العلاقة بين «النقد الاحتياطي» (الجدول ٧) و«الاحتياطيات» (الجدول ٨)؟ قارن بين معدلات نمو النقد الاحتياطي، والنقود، والنقود زائد شبه النقود في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. ما هي العوامل التي قد تعزى إليها أي فروق في معدلات نمو تلك المجموعات؟ وهل تكون مثل الفروق هامة عند تحليل التطورات النقدية؟

د - هل تكون لزيادة الائتمان المحلي من جانب السلطات النقدية نفس الأثر على الكتلة النقدية الذي تحدثه زيادة الائتمان المحلي من جانب مصارف الودائع النقدية؟

هـ - عقب على معالجة تخصيصات حقوق السحب الخاصة وقروض صندوق الاستئمان بالجدول (٧) وودائع الحكومة والتزاماتها الخارجية بالجدول (٩).

١ صافي البنود الأخرى تشمل وداائع الاستيراد.

البرمجة المالية

الجدول رقم ٧ - مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأصول الخارجية	٢٠٠٣٠	١٨٨٨٣	١٨٨٧٨	٢١٢٨٣
أوراق مالية خارجية	١٧٣٧	٢٢٠٣	٢٢٢٣	٢٨٣٦
المستحق من المراسلين بالخارج	١٢٠٣٣	١١٩٢٧	١١٦٠٧	١٢٠٩٣
المقتنيات من حقوق السحب الخاصة	٠٢	٠٢	٠١	-
الذهب	٥٢٩٨	٤٧٥١	٤٠٤٧	٤٣٥٤
وضع الاحتياطي في الصندوق	٢٣٠	-	-	-
مستحقات على الحكومة	١٢٦٢٧١	١٤٣٧٧	١٥٩٦٥	١٧٨٤٠
قروض للحكومة المركزية	٢٤٧٢	٢٩٢٣	٣٦٤٤	٢٣٢٣١
قروض لسلطات الخدمات العامة	-	-	-	-
أذونات الخزنة	-	-	-	-
سندات الحكومة المركزية	٩٩٧٩٢	١١٢٨٥٠	١٢٤٥٨٣	١٤٣٥٣٨
مستحقات على الحكومة المحلية	-	-	-	-
أوراق مالية وعمليات للخزنة	٧١٤	٨١٨	٨٦٤	٨٨٢
قروض صندوق الاستثمار	١٢٤٩	١١٢٣	٩٠٧	٦٥١
تسوية الخزنة مع صندوق النقد	-٢٤٧	-٢٥٩	-٣٤٠	-٣٩٤
مستحقات على المؤسسات العاملة غير المالية	٢٥٠٧	٢٣٤٠	٤٢٤٥	٤٩١٩
مستحقات على السلطات الاقتصادية العاملة	٢٥٠٧	٢٣٤٠	٤٢٤٥	٤٩١٩
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	٦٤٢٩	٨٩٧٧	١٠٧٥٤	١١٧٣٤
مستحقات على البنوك التجارية	٢٨٧٢	٤١٣٤	٤٢٤٠	٢٨٢٩
المستحق من بنوك الأعمال والاستثمار	٢٥٥٧	٤٨٤٣	٦٥١٤	٧٩٠٥
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	٥٥٠٩	٦٦٥٤	٨٢٧٤	١٠٧٧٦
المستحق من البنوك المتخصصة	٥٥٠٩	٦٦٥٤	٨٢٧٤	١٠٧٧٦
سندات بنك الائتمان الزراعي	-	-	-	-
سندات البنك الصناعي للتنمية	-	-	-	-
قروض لمؤسسات مالية غير مصرفية	-	-	-	-
أصول غير مصنفة	٢٤٨٣	٢٥٠٥	٤٢٤٢	٤٤٩٣

المسح النقدي والمالي - الحلقة الدراسية التطبيقية ١

الجدول رقم ٧ - مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ - ١٩٨٦ (تمة)
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
النقد الاحتياطي	١١ ٨٧٤٨	١٣ ٥٤٣٩	١٥ ٨١٣٧	١٧ ٦٥٤٥
عملة خارج البنوك	٦ ٤٧٥٤	٧ ٠٩٧٥	٨ ٢٨٤٥	٨ ٨٠٢٦
عملة بخزائن البنوك	٣٥٨١	٥٠١٠	٦١٢٨	٧٠٧٤
ودائع البنوك	٤ ٣٨٢٣	٥ ١٥٣٦	٦ ١١٠٩	٧ ١٠٨٨
ودائع تحت الطلب	٦٥٩٠	٧٩١٨	٨٠٥٥	١٠٣٥٧
خصوم أجنبية	٣ ٣٠٨٠	٣ ٢٣٦٠	٣ ٠٢١٤	٣ ٤١٣٤
المراسلون بالخارج	٢ ٢٤١٧	٢ ١٩٤٢	٢ ٠٢١٥	٢ ٤٦٦٤
ودائع الأجانب	١٠٤٦١	١٠٤٥٠	١٠٣٧٥	١٠٣٣٢
قروض صندوق الاستثماران	١٢٤٩	١١٢٣	٩٠٧	٦٥١
ودائع صندوق النقد الدولي (-)	٣٩١-	٦٢٠-	٦٠٠-	٦٠٠-
تخصيصات حقوق السحب الخاصة ^١	١٠٢٩-	٩٩٦-	٩٤٣-	١١١٩-
إستخدام ائتمانات الصندوق	٣٧٣	٣١١	٣٦٠	٢٠٦
ودائع الحكومة المركزية	٨٤٦٧	١٠٦١٧	٩٢٣٤	١٢٠٨٩
ودائع الحكومة	٨٤٦٧	١٠٦١٤	٩٢٣١	١١٩٨٤
ودائع سلطات الخنعات العملة	-	٠٣	١٠٣	١٠٥
ودائع الحكومة المحلية	-	-	-	-
حسابات رأس المال ^١	٤٧٠٦	٥١٩٦	٥٩٩٥	٧١٧٧
خصوم غير مصنفة ^٢	٤٩٧	١٦١٣	٢٥٧١	١٦٦٩

المصدر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, December 1987.

١ لا تصنف تخصيصات حقوق السحب الخاصة كبنود من بنود الخصوم الأجنبية في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) وعليه فقد طرحت من هذه الخصوم وأضيفت إلى حسابات رأس المال.

٢ يشمل هذا البند ودائع أخرى بالنقد الأجنبي بمقدار ٥٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ مليون جنيه للأعوام ١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي. وتظهر هذه المبالغ في المسح النقدي ضمن شبه النقود.

المراجعة المالية

الجدول رقم ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية،
١٩٨٣ - ١٩٨٦^٢
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الاحتياطيات	٥٠٣٨٨	٦١٢٣٥	٧١٦٤٣	٩٢٦١٨
نقد	٣٥٨١	٥٠١٠	٦١٢٨	٧٠٧٤
ودائع بالبنك المركزي	٤٦٨٠٧	٥٦٢٣٥	٦٥٥١٥	٨٥٥٤٤
الأسول الخارجية	٦٣٤٤٢	٥٨٦٤٤	٦١٤٢٤	٩٢٤٥٨
أوراق مالية خارجية	١٥٠٢	١٣٥٣	١٨٥٣	٢٧٩٧
سندات مستحقة بالخارج	٢٨٥	١٥٥	١١٩	١٨٧
المستحق من المراسلين بالخارج	٥٥٩٩١	٥١٨٩٢	٥٣٦٢٤	٧٦٣٨٢
قروض لأجانب	٥٦٦٤	٥٢٤٤	٥٧٨٨	١٣٠٩٢
مستحقات على الحكومة	١٢٠٦١	١٩٧٣٢	٢٦٨٣٧	٣٩١٠٧
قروض للحكومة المركزية	٦١٨٩	٩٢٤٤	١١٥٠٩	٢٢٩٩
قروض لسلطات الخدمات العامة	٢٣	٥٧	٦٤	١٠٦
أذونات الخزنة	—	—	—	—
سندات الحكومة المركزية	٥٢٨٩	٩٧٠٢	١٤٣٦٩	٣٥٧٥١
مستحقات على الحكومة المحلية	٥٦٠	٧٢٩	٨٩٥	٩٥١
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٥٥٧٦٣	٧١٤٥٤	٨٥٢٨٥	٩٦٨٢٧
قروض لشركات القطاع العام	٢٣٦٦٦	٤٢٨٩٧	٥٤٢٤٥	٦٠٢٨٧
أوراق مالية لشركات القطاع العام	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٩٣
قروض للسلطات الاقتصادية العامة	٢٢٣٨٢	٢٨٣٤٤	٢٠٨٣٢	٣٦٢٢٠
أوراق مالية للسلطات الاقتصادية العامة	٢٨	٢٦٠	٢٠	٢٧
مستحقات على القطاع الخاص	٦٨٧٥٦	٨٢٨٤٢	١٠١٤٥١	١٢٨٨٧٩
أذونات مخصصة	٩٥	١٠٠	٧٢	٨٩
قروض لقطاع الأعمال الخاص	٦٠٤٦٤	٧٤٣١٩	٩٠٩٩٠	١١٧٣٢٠
أوراق مالية لقطاع الأعمال الخاص	٢٨٧٥	٣٦٢٠	٤٣٥٧	٥٠٣٢
قروض لقطاع الأسر	٥٣٢٢	٤٨٠٢	٦٠٢٢	٦٤٢٨

الجدول رقم ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية،
١٩٨٣ - ١٩٨٦،^٢ (تابع)
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
مستحقات على المؤسسات شبه المصرفية	٣٠٩١	٣٩١٠	٦٨٥٦	١١٢٢٥
المستحق من البنوك المتخصصة	٣٠٨٩	٣٩٠٨	٦٨٥٤	١١٢٢٣
المساهمات في البنوك المتخصصة	٠٢	٠٢	٠٢	٠٢
أصول غير مصنفة	٣٦٢٠٦	٣٩٧٠٨	٤٧٤٠٠	٦٤٣٠٩
ودائع تحت الطلب	٣٧٨٣٣	٤٥٥٤٠	٥٦٠٥٨	٦١٢٤٧
شركات القطاع العام	١٤٤٧٧	١٢٩٨٣	١٤٧٥٥	١٤٦١٠
قطاع الأعمال الخاص	٨١٠٠	٩٩٤٩	١١٢٨٣	١٢٨٨٤
قطاع الأسر	١٦١٩٢	١٧٤١١	٢٠٩٦١	٢٥٦٦٧
البنوك المتخصصة	٤٠	٣٥	٤٩	٥٣
ودائع السلطات الاقتصادية العامة	٢١٦٩٩	٥١٦٢	٩٠١٠	٧١٣٢
ودائع لأجل وإدخار وبالعلة الأجنبية	١٠٨٨٤٤	١٢٤٨٦٠	١٥٩٧٨٢	٢١١٢٩٩
شركات القطاع العام	١٥٦٤٦	٢٠٧٤٤	٢٢٩٦٤	٢٥٧٤٠
قطاع الأعمال الخاص	١٥٩١٢	١٧٣٥٠	١٩٦٨٠	٢٦٣٦٥
قطاع الأسر	٧١٩٠٣	٨٩٩٨٩	١٠٧٤٠٢	١٤٧٠٠٣
البنوك المتخصصة	٢٠٨	١٦٤	١٠١	٢٧٣
ودائع السلطات الاقتصادية العامة	٥١٧٥	٦٧١٣	٩٦٣٥	١١٩٨٨
لأجل والإدخار	١٦٧٧٢	١٧٥٣٣	١٩٤٣٣	٢١٠٨٣
ودائع الاستيراد	٤٨٢٥	٥٠١٣	٥٦٨١	٩٤٦٦
شركات القطاع العام	٦٤٦٢	٦٨٠٥	٧١٤٤	١١٩٢٣
قطاع الأعمال الخاص	٢٣٠٠	١٨٦٧	١٩٧٥	٢٦٨١
قطاع الأسر	-	-	-	-
البنوك المتخصصة	٣٢٨٥	٢٨٤٨	٤٦٢٢	٧٠١٣
السلطات الاقتصادية العامة	٣٩٨٢	٤٣٧٩	٤٣٧٥	٦٥٧٥٠
خصوم خارجية	٢٨٥٠٥	٣٩٢٣٧	٢٨٩٨٠	٥٦٥١٩
المستحق للمراسلين بالخارج	٥٤٧٧	٤٤٣٢	٤٦٩٥	٩٢٣١
إستحقاقات أخرى	-	-	-	-

البرمجة المالية

الجدول رقم ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية،
١٩٨٣ - ١٩٨٦^١،^٢ (تقنة)
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	نهاية الفترة
١٠٥٨,٦	٦٦٣,٤	٥٥٥,١	٥٤٥,٣	ودائع الحكومة
٦٤٥,١	٣٣٢,٣	٢٨٣,٧	٣١١,٣	الحكومة المركزية
١٧٢,٨	١١١,٣	٨٤,١	٩٢,٩	سلطات الخدمات العامة
٢٤٠,٧	٢٢٠,٠	١٨٧,٣	١٤١,٧	الحكومة المحلية
١٠٥٤,٩	١٢٤١,٩	١١٠٧,٨	٨٥٧,٥	ائتمان البنك المركزي
٤٧٧,٧	٣٢٢٨,٦	٣١٣٧,٤	٣٦٩٩,١	حسابات رأس المال
٨٢١٣,٦	٦٦٦١,٩	٤٧٨٢,٠	٤١١٠,٧	خصوم غير مصنفة

المصدر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, December 1987.

١ يشمل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال باستثناء المصرف العربي الدولي (حيث لا توجد بيانات متاحة له).

٢ تأثرت القيمة المعادلة لأرصدة الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي تم التقييم على أساسها. فقد جاء جانب ملموس من الزيادة في الأرصدة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٦ على أساس سعر الصرف بملاوة (١٣٣ قرشاً للدولار الأمريكي) بدلاً من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٥ (حوالي ٨٢ قرشاً للدولار).

المصحح النقدي والمالي - الحلقة الدراسية التطبيقية ١

الجدول رقم ٩ - مصر: المصحح النقدي ١٩٨٣ - ١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الأصول الخارجية (صافي)	٦٦٨٠	١٤٩٧	٦٤١٢	
السلطات النقدية				
الأصول الخارجية	٢٠٣٠	١٨٨٨,٣	١٨٨٧,٨	
الخصوم الخارجية	٢٣٠,٨١-	٢٢٣,١-	٢٠٢,١٤-	
مصارف الودائع النقدية	٦٢٤٤,٢	٥٨٦٤,٤	٦١٤٢,٤	
الأصول الخارجية	٤٣٩٨,٢-	٤٣٧,٩-	٤٣٦٧,٥-	
الخصوم الخارجية				
الائتمان المحلي	٣٦١٠,٣٨	٣١٥٥,٣١	٣٧٦٧,٣٨	
مستحقات على الحكومة (صافي)	١٢٤٤١,٢	١٤٧٣,١	١٧٠٥٢,٧	
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٥٩٢٧,٠	٧٤٧٩,٤	٨٩٥٣,٠	
مستحقات على القطاع الخاص	٦٨٧٥,٦	٨٢٨٤,٢	١٠١٤٥,١	
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	٨٦٠,٠	١٠٥٦,٤	١٥٢٣,٠	
النقد	١٠٩٢٣,٧	١٢٤٤٣,٣	١٤٦٩٥,٨	
عملة خارج البنوك	٦٤٧٥,٤	٧٠٩٧,٥	٨٢٨٤,٥	
ودائع تحت الطلب	٤٤٥٧,٢	٥٣٤٥,٨	٦٤١١,٣	
شبه النقود	١٠٨٨٤,٥	١٣٤٨٦,٠	١٥٩٧٨,٢	
ودائع لأجل وادخارية	١٠٨٨٤,٥	١٣٤٨٦,٠	١٥٩٧٨,٢	
منها: ودائع بالعملة الأجنبية	(٤٣٠٠,٨)	(٤٦١٦,٢)	(٥٢٢٩,٧)	
ودائع الاستيراد	١٦٧٧,٢	١٧٥٣,٣	١٩٤٢,٣	
بنود أخرى (صافي)	٣٢٧٧,٢	٤٠٢,٢	٥٦٩٧,٣	

المصدر: الجدولان ٨.٧.

البرمجة المالية

الجدول رقم ١٠ - مصر: التغيرات السنوية في بنود
المسح النقدي ١٩٨٤ - ١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية وبالنسبة المئوية)

البند	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
المقدار بالمئة	المقدار بالمئة	المقدار بالمئة	المقدار بالمئة
الأصول الخارجية (صافي)	٥١٨,٢- ٧٧,٦-	٤٩١,٥ ٣٢٨,٣	
الائتمان المحلي	٥ ٤٤٩,٢	٧٠٠,٩ ١٢٠,٧	١٩٤
مستحقات على الحكومة	٢ ٢٩١,٩	١٨٤ ٣١٩,٦	١٥٧
مستحقات على المؤسسات			
العملة غير المالية	١ ٥٥٢,٤	٢٦٢ ٤٧٣,٦	١٩٧
مستحقات على القطاع الخاص	١ ٤٠٨,٦	٢٠٥ ٨٦٠,٩	٢٢٥
مستحقات على مؤسسات أخرى			
شبه مصرفية	١٩٦,٤	٢٢٨ ٤٦٦,٦	٤٤٢
النقود وشبه النقود	٤ ١١٢,٢	١٨٨ ٧٤٤,٧	١٨٣
النقود	١ ٥١٠,٦	١٣٨ ٢٢٥٢,٥	١٨١
شبه النقود	٢ ٦٠١,٦	٢٢٩ ٤٩٢,٢	١٨٤
ودائع الاستيراد	٧٦١	٤٥ ١٨٩,٠	١٠٨
بنود أخرى (صافي)	٧٤,٢	٢٢٧ ١٦٧٧,١	٤١٧

المصدر: الجدول رقم ٩.

الفصل الرابع

الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

إحصاءات مالية الحكومة

مقدمة

تؤثر الحكومة في الاقتصاد القومي من خلال قيامها بعدد متنوع من المعاملات مثل مشترياتها من سلع وخدمات وما تدفعه نظير ذلك، ومن خلال حصيلتها من الضرائب والمبيعات، والمدفوعات التحويلية، وعمليات الاقتراض والاقتراض. وبغية توفير بيانات عن نشاطات الحكومة بغرض التحليل الاقتصادي، يجري تجميع وتدوين المعاملات المذكورة على شكل إحصاءات مالية للحكومة. وفي حين تعكس هذه الإحصاءات بالضرورة مؤسسات الدولة المعنية والممارسات المتبعة فيها، فإن الأخذ بنظام موحد للتعريفات والتبويب يساعد مستخدمي هذه الإحصاءات على التعرف بصورة أوضح على ما للعمليات الحكومية من آثار على الاقتصاد القومي، فضلاً عن تسهيل عمليات المقارنة بين البلدان. ولتحقيق هذا الغرض يقوم صندوق النقد الدولي سنوياً اعتباراً من عام ١٩٧٧ بإصدار الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة *Government Finance Statistics Yearbook*، الذي يعرض بيانات موحدة عن العمليات التي تجريها الحكومات الأعضاء^١ وتستند التعريفات والمعايير المتبعة في وضع البيانات أساساً على دليل إحصاءات مالية الحكومة،

A Manual on Government Finance Statistics الذي جرت مناقشة مسودته (المصادرة في ١٩٧٤) مع ممثلي الحكومات قبل نشره في صورته المنقحة في ١٩٨٦.

يبحث القسم الأول من الحلقة الدراسية للتطبيقية هذه أنواع النشاطات الحكومية المراد قياسها والوسائل التي تقاس بها، كما يقدم إطاراً تحليلياً لتبويب

١ أنظر مثلاً صندوق النقد الدولي *Government Finance Statistics Yearbook* المجلد الحادي عشر (١٩٨٧)، والمشار إليه فيما بعد بالكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة.

المعاملات الحكومية في فئات رئيسية متنوعة. ويبين القسم الثاني بعض التطبيقات العملية لهذه المبادئ مع الإشارة الى البيانات الخاصة بمصر.

القسم الأول: مبادئ إحصاءات مالية الحكومة

لا توجد طريقة واحدة مثلى لتنظيم المعاملات المالية للحكومة بحيث يمكن استخدامها في أن واحد لأغراض المحاسبة والرقابة المالية والتحليل الاقتصادي والمالي. وفي هذا القسم من الحلقة الدراسية التطبيقية نناقش المبادئ التي يتبعها «الدليل» بهدف تسهيل التحليل الاقتصادي والمالي. ويحدد الدليل ثلاثة مبادئ توجيهية هي:

١ - أن القطاع المؤسسي في الاقتصاد - المسمى بقطاع الحكومة - ينبغي ألا يعرف بمعايير قانونية أو هيكلية وإنما على أساس الوظيفة التي يؤديها - وهي أساساً تنفيذ السياسة العامة من خلال توفير الخدمات غير السوقية للاستهلاك الجماعي وتحويل الدخل، بالاستعانة بالضرائب الإلزامية المفروضة على القطاعات الأخرى.

٢ - من أجل توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي والمالي للحكومة ولأثارها على الاقتصاد، يفضل قياس، وليس تقدير، تدفق المدفوعات بين قطاع الحكومة وسائر قطاعات الاقتصاد الأخرى خلال فترة معينة من الزمن.

٣ - نظراً لأن الأثر النهائي لكل معاملة على سائر القطاعات الأخرى قد يكون غير محدد أو غير واضح، فينبغي ألا تتوب المعاملات وفق أهدافها أو نتائجها النهائية بل وفق طبيعة وخصائص كل معاملة حين وقوعها.

وسوف نبحث فيما يلي بشيء من التفصيل معنى كل مبدأ من هذه المبادئ الثلاثية وما يترتب عليه من آثار عملية.

١ - تعريف إصطلاح الحكومة

تعرف الحكومة على أنها تشمل جميع الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية - أي تنفيذ السياسة العامة من خلال توفير الخدمات غير السوقية وتحويل الدخل، مستندة بصورة رئيسية على الضرائب الإلزامية المفروضة على القطاعات الأخرى.^١

الحكومة العامة هي أوسع تعريف للحكومة وتتكون من: (١) الحكومة المركزية، وتشمل كل الوحدات التي هي وكالات أو أدوات للسلطة المركزية للبلاد والتي يمتد نفوذها ليشمل سائر أرجاء أراضيها، (٢) حكومات الولايات أو المقاطعات أو

١ انظر Government Finance Statistics Yearbook, Vol. XI (1987), P.7.

الأقاليم وهي تتألف من الوحدات الحكومية التي تمارس اختصاصها مستقلة عن الحكومة المركزية في جزء من أراضي الدولة قد يضم عدداً من الحكومات المحلية، (٣) الحكومات المحلية التي تتألف من الوحدات الحكومية التي تمارس سلطات مستقلة في مختلف المناطق الحضرية والزيفية لأقليم دولة ما، (٤) أية سلطات عليا تمارس وظائف تتعلق بالضرائب والانفاق الحكومي داخل الأراضي القومية.

وتدخل صناديق الضمان الاجتماعي ضمن القطاع الحكومي، كما هو معرف أعلاه، وتعامل كجزء من الحكومة المركزية أو من أي مستوى حكومي آخر تعمل فيه، ولا تعامل كقطاع فرعي منفصل عن الحكومة العامة.^١ وتعكس هذه المعاملة التشابه الأساسي بين الضمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية الحكومية الأخرى والانتماء المتزايد لعمليات الضمان الاجتماعي في المزيج الواسع لسياسات الحكومة الاجتماعية والاقتصادية في الاتجاه المضاد للدورة الاقتصادية.

وتعامل المؤسسات التابعة للدوائر الحكومية Departmental Enterprises (يشار إليها فيما بعد بالمؤسسات الحكومية) كجزء من مستوى الحكومة الذي تنتمي إليه. وتتكون هذه المؤسسات الحكومية من وحدات صناعية أو تجارية غير مساهمة وثيقة الصلة ببقية المصلحة الحكومية أو الهيئة الحكومية، وهي تقوم أساساً بتوفير السلع والخدمات لوحدة حكومية أخرى أو بيع السلع والخدمات للجمهور على نطاق ضيق. ومن أمثلة المؤسسات العامة غير المالية التابعة لإدارات الدولة، خدمات الطباعة والنشر للحكومة (وحدات مساعدة)، والمطاعم الحكومية في المباني العامة، والوحدات السكنية المؤجرة لموظفي الحكومة.

وتصنف المؤسسات العامة غير المالية خارج القطاع الحكومي ولكنها تدخل ضمن القطاع العام غير المالي. فالوحدات الصناعية أو التجارية التي تملكها الحكومة و/أو تسيطر عليها والتي تعتبر بمثابة شركات مساهمة أو التي تتولى بيع السلع والخدمات لبقية الاقتصاد على نطاق كبير تدخل ضمن تبويب قطاع المؤسسات العامة غير المالية. ومن أمثلة ذلك السكك الحديدية والخطوط الجوية المملوكة ملكية عامة، ومرفق البريد، والصناعات المؤممة أو التي تنشئها الحكومة بنفسها. أما المؤسسات المالية التي تملكها الحكومة و/أو تسيطر عليها والتي تمارس قبول ودائع تحت الطلب أو لأجل أو ادخارية، أو التي تتعهد بالتزامات وتحصل على أصول مالية في السوق فهذه تدخل ضمن قطاع المؤسسات العامة المالية.

١ تبعاً لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٦٨
A System of National Accounts, (New York, 1968) تعتبر صناديق التأمين الاجتماعي كقطاع فرعي منفصل عن الحكومة العامة.

كذلك لا يدخل ضمن قطاع الحكومة أية وظائف نقدية تتولاها الحكومة مثل إصدار العملة أو المعاملات مع صندوق النقد الدولي أو أي قبول لالتزامات مترتبة على ودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو ادخارية.^١ فكل هذه المعاملات تدخل ضمن قطاع المؤسسات العامة المالية ويظهر صافي حركة الأموال من الحكومة أو إليها في الإحصاءات كتدفق بين قطاع الحكومة وقطاع المؤسسات العامة المالية.

٢ - قياس المعاملات الحكومية

يناقش هذا القسم بعض المبادئ الأساسية لقياس المعاملات الحكومية وفق ما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة.

أ - مبدأ الدفع النقدي

حسب القواعد المتبعة في صندوق النقد الدولي والخاصة بتجميع إحصاءات مالية الحكومة يجري قيد معاملات الحكومة على أساس نقدي، ويتم تسجيل سائر متحصلات الحكومة ومدفوعات اعتباراً من تاريخ تسويتها نقداً.^٢ إن هذا الأساس في إعداد التقارير يبين على وجه التقريب حركة تدفق الأموال والموارد بين الحكومة وسائر قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويتلافى مشكلات التقييم، ويتمشى بصورة وثيقة مع الإحصاءات المالية الأخرى، وبالتالي فهو مفيد بصورة واضحة للسياسات المالية والبرمجة المالية.

وفي الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة نجد أن البيانات الخاصة بالمجمعات الرئيسية - أي الإيرادات، والمنح، والإنفاق، والإقراض ناقص التسديدات، والتمويل - تدون عموماً على أساس الدفع النقدي، إذ أنها تمثل مدفوعات للحكومة لبقية الاقتصاد أو متحصلاتها منه خلال فترة زمنية معينة. وتعتمد الإحصاءات التفصيلية على أكثر البيانات دقة في حسابات الحكومة وأقربها من مرحلة الدفع. وعندما تكون التفاصيل قائمة على أساس مختلف عن الأساس النقدي، يتم إعداد بنود للتسوية.

وعند القيام بمشتريات أو تحصيل إيرادات بموجب صك دين حكومي، تدون مختلف أجزاء العملية كمعاملات مستقلة. فعلى سبيل المثال عندما تقوم حكومة ما

١ في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) يدخل قيام الحكومة بمعاملات السلطة النقدية وقبولها للودائع ضمن قطاع الحكومة طالما أن هذا لا يتم عن طريق وحدات تتحمل التزامات وكذلك تحويز أصولاً مالية في السوق.

٢ على العكس من ذلك نجد أن نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية يقوم على أساس الاستحقاق وبالتالي تقيد المعاملات وقت المطالبة أو الالتزام أو لدى استحقاقها بدون جزاءات.

بعملية شراء وتدفع الثمن بموجب سند لأجل ثابت مثلاً، تدون هذه العملية كإنفاق وفي نفس الوقت كعملية اقتراض، ولدى سدادها نقداً في وقت لاحق تقيد كسداد لدين.

ب - المعاملة الإجمالية مقابل المعاملة الصافية للمنتجات والمدفوعات

كمبدأ عام يتعين أن تظهر المدفوعات والإيرادات التي لا تتعلق بالنشاط الصناعي على أساس إجمالي لكي تعكس الإحصاءات بصورة شاملة حجم وأثر ما تحصله الحكومة من إيرادات وما تنفقه من مصروفات.^١ ومثال ذلك لا تحسب الرسوم المدرسية على أساس أنها مقابل لكلفة توفير الخدمات المدرسية ولا تخصم على أنها «إنفاق سالب»، كما أن تكلفة تحصيل الضرائب لا تخصم من الحصيلة الضريبية باعتبارها «إيراد سالب».

وقد يتطلب الأمر أحياناً إجراء تعديلات كبيرة لاستبعاد «الإنفاق السالب» الذي يظهر ببعض الحسابات وإدراجه بإجمالي الإيراد. ويشار إلى مثل هذا «الإنفاق السالب» في بعض نظم الميزانية بمصطلح الاعتمادات المدعمة لذاتها aid بمعنى الإيراد غير الضريبي الذي يتم تحصيله أثناء قيام المصالح والجهات الحكومية بعملها والذي يعامل «كإنفاق سالب» في حساباتها، بحيث يدون المبلغ المتبقي من المصروفات وحده كتكلفة أو اعتماد في حاجة إلى تمويل. ولإظهار الحجم الكامل لكل من إيرادات الحكومة ومصروفاتها، يتعين أن تضاف إلى الإيرادات والنفقات مبالغ الاعتمادات المدعمة لذاتها الواردة «كمصروفات سالبة» في الحسابات.

وبالنسبة للنشاطات الصناعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية فلا يدرج في إيرادات أو مصروفات الحكومة إلا الفوائض أو العجوزات الناجمة عن تشغيل هذه المؤسسات وذلك لأن فائض أو عجز التشغيل هو الذي يوفر إيراداتاً للحكومة أو يتطلب مصروفات منها.^٢ بيد أن المعاملات الرأسمالية للنشاطات الصناعية تعامل على أساس مجمل كجزء لا يتجزأ من عمليات الحكومة.

ج - دمج البيانات

عند تجميع إحصاءات مالية الحكومة يتعين استبعاد المعاملات المتبادلة بين

١ في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية تظهر مختلف فئات المصروفات على أساس صاف، أي تظهر مشتريات الأراضي أو الأصول غير الملموسة على أساس القيمة الصافية.

٢ يعامل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية نشاط المؤسسات التابعة للدوائر الحكومية على أساس صاف أيضاً، غير أنه يجمع عجوزات التشغيل مع فوائضه.

الوحدات الداخلة في دائرة الحكومة وأدراج مجمل معاملاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد تحت فئات مشتركة. ويطلق على هذه العملية اصطلاح دمج البيانات.

وتتضمن قواعد صندوق النقد الدولي إرشادات لتجميع معاملات قطاع الحكومة العامة وهي تقتضي الدمج على مستويات ثلاثة: (١) الدمج فيما بين أجهزة كل حكومة باستبعاد المعاملات الداخلية فيما بين الوحدات، (٢) دمج بيانات جميع الحكومات على المستوى الواحد، على أن تستبعد فقط المعاملات المشتركة بين الحكومات الإقليمية أو المحلية مثلا، (٣) دمج بيانات الحكومة المركزية والإقليمية والمحلية للوصول الى قطاع الحكومة العامة ككل مع استبعاد المعاملات الحكومية فيما بين المستويات المختلفة للحكومة.

غير أنه بالنسبة لمعظم الدول فإن الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة *GFS Yearbook* لا يقدم بيانات عن الحكومة العامة المنمجة نظراً للصعوبات العملية المتمثلة في الحصول على بيانات عن جميع القطاعات الفرعية بتفصيل كاف ودون تأخير طويل. وينصب الاهتمام على تجميع معاملات الحكومة المركزية وهي عادة ما تتوفر في وقت مبكر ويتواتر وتفصيل أكثر من المعاملات التي تجريها القطاعات الفرعية الأخرى للحكومة العامة. وإضافة الى ذلك، تعتبر الحكومة المركزية أهم قطاع فرعي للحكومة العامة من وجهة نظر السياسة المالية.

ويرد في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة *GFS Yearbook* بيانات تفصيلية عن الميزانيات المنمجة للحكومة المركزية وبيانات منفصلة عن ميزانية الحكومة المركزية والمعاملات خارج الميزانية وصناديق التأمين الاجتماعي. غير أنه في عدد من الحالات لا تغطي البيانات الخاصة بالحكومات المركزية جميع وحدات الحكومة المركزية، (كما هو مشار اليه في نهاية الملاحظات المتعلقة بالبلدان المختلفة بالكتاب السنوي). وبالنسبة لأنشطة حكومات الولايات والحكومات المحلية يقدم الكتاب السنوي بيانات موجزة عن بلدان عديدة، كما يقدم في بعض الحالات بيانات عن التحويلات بين مستويات الحكومة المختلفة بحسب الوظيفة.

٣ - تبويب المعاملات الحكومية

يحدد هذا القسم الإطار التحليلي لتبويب المعاملات الحكومية حسب الفئات الرئيسية للنظام الإحصائي: الإيرادات، والمنح، والإنفاق، والإقراض ناقص التسديدات، والتمويل. وترد تعليقات على التبويب داخل كل فئة رئيسية^١.

١ يرد في الملحق الجدول الموجز لعمليات الحكومة المركزية في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة، والذي يحوي المجملات الرئيسية والجدول المكونة. وتبين الجداول من A وحتى G التفاصيل الخاصة بالإيرادات والمنح والإنفاق، والإقراض ناقص التسديدات، والتمويل، والدين.

١ – فوارق أساسية

عادة ما تبويب المعاملات في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة *GFS Yearbook* من حيث خصائصها وقت الدفع لا على أساس الاستخدام اللاحق لها. وقد وردت في دليل إحصاءات مالية الحكومة ٦ فوارق أساسية في طبيعة المعاملات الحكومية. وينطبق الفارق الأول، بين المتحصلات والمدفوعات، والفارق الثاني بين المعاملات واجبة السداد وغير واجبة السداد، على جميع المعاملات. أما الفارقان التاليان بين المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل، وبين المعاملات الجارية والراسمالية، فلا ينطبقان إلا على المعاملات غير واجبة السداد. وينطبق آخر فارقين بين الأصول المالية والخصوم المالية، وبين المعاملات لأغراض السياسة العامة والمعاملات لأغراض السيولة فقط على المعاملات واجبة السداد.

ونناقش فيما يلي مدلول كل فارق بإيجاز:

١ – **المتحصلات والمدفوعات:** يظهر التمييز الأساسي بين جميع المعاملات في كونها إما متحصلات (أي مصادر للأموال بالنسبة للحكومة) أو مدفوعات (إستخدام للأموال).

٢ – **المعاملات واجبة السداد والمعاملات غير واجبة السداد:** المعاملات واجبة السداد هي تلك التي تولد أو تنتهي استحقاقاً واجب السداد، وتتميز عن المعاملات غير واجبة السداد التي لا تتضمن استحقاقاً للسداد.

٣ – **المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل:** المعاملات بمقابل هي التي تتطلب الدفع نظير مقابل مثل الحصول على سلع أو خدمات، أو استخدام الممتلكات أو حيازتها، أو خدمات عوامل الانتاج المقدمة كمقابل، في حين أن المعاملات بدون مقابل، مثل الضرائب، لا تشمل على نظير مقابل.

٤ – **المعاملات الجارية والمعاملات الراسمالية:** يركز مصدر التمييز بين المعاملات الجارية والمعاملات الراسمالية على أساس أن استخدام السلع الراسمالية (وهي التي يزيد عمرها الاقتصادي عن مدة عام) في عملية الانتاج يؤثر في الدخل المقبل، وأن هذه السلع الراسمالية تمثل ثروة من حيث أنها القيمة الراسمالية الحالية للتدفق المستقبلي للدخل.

٥ – **الأصول والخصوم المالية:** يجب التمييز بين المعاملات الواجبة السداد التي تنطوي على استحقاقات للحكومة وتلك التي تنطوي على التزامات الحكومة لأخرين. ومثل هذا التمييز ضروري بسبب عدم التماثل (asymmetry) بين

الأصول والخصوم المالية للحكومة. ونظراً لإمكانية لجوء الحكومة للبنك المركزي، فإنها ليست بحاجة إلى الاحتفاظ بأصول مالية سائلة. وعلى عكس القطاعات الأخرى فإن الحكومة لا تشعر بأنها أغنى وتتصرف بطريقة مختلفة عندما تزيد أصولها المالية، كما أنها لا تدير وضع أصولها وخصومها المالية بهدف الاحتفاظ بالسيولة المرغوبة بأقل تكلفة ممكنة. وفي حين يوجه الاقتراض الحكومي للوفاء بالاحتياجات المالية الحكومية، فإن الاقتراض الحكومي يتم في العادة لأغراض متعلقة بالسياسة العامة (تماماً مثل دوافع السياسة العامة التي تؤدي إلى نفقات حكومية مباشرة غير واجبة السداد) وليس لغرض إدارة السيولة.

٦ - معاملات لأغراض السياسة العامة ومعاملات لأغراض السيولة: إن جميع المعاملات الواجبة السداد التي تؤثر في الالتزامات المالية للحكومة تكون لأغراض إدارة السيولة. ولكن المعاملات الحكومية التي تؤثر في الالتزامات المالية المستحقة على الآخرين لا تكون جميعها لأغراض تنفيذ السياسة العامة. فهناك استثناءات بالنسبة للحكومة المركزية وكل من حكومات الولايات والحكومات المحلية تنطوي على اكتساب الحكومة لأصول مالية لأغراض السيولة لا لأغراض السياسة العامة. وتشمل هذه الاستثناءات، على مستوى الحكومة المركزية، صناديق استهلاك الدين الحكومي وبعض نظم الضمان الاجتماعي التي تسعى لتعظيم عائدها والاحتفاظ بوضع للأصول يتمشى مع هيكل استحقاق التزاماتها المتوقعة. كذلك قد يكون اقراض حكومة الولاية أو الحكومة المحلية لمستوى حكومي أعلى لأغراض إدارة السيولة. وللحفاظ على هذا التمييز الهام يجب، في حالة احتفاظ الحكومة بأصول مالية لأغراض السيولة لا لأغراض السياسة العامة، تصنيف المعاملات التي تتضمن هذه الأصول مع المعاملات المتعلقة بالالتزامات الحكومية.

أما بخصوص التغير في الأرصدة النقدية للحكومة فبالرغم من أن هذا التغير لا يعد في حد ذاته معاملة، يجب إدراجه في حيازات الحكومة من العملة والودائع في أي إطار تحليلي يضم العلاقات المتشابهة الكاملة بين جميع المتحصلات والمدفوعات الحكومية. وبخلاف ما يتصل باعادة التقييم فإن التغير في الأرصدة النقدية للحكومة بين بداية فترة ونهايتها يعكس مجموع المتحصلات والمدفوعات خلال الفترة.

ويمكن تبويب أي معاملة تحت المجموعة المناسبة من النظام الإحصائي وذلك بمقارنتها بالمعايير الستة الواردة أعلاه.

ب - الإيرادات

تشمل الإيرادات كافة المتحصلات غير واجبة السداد، سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، ما عدا المنح الواردة من حكومات أخرى أو من مؤسسات دولية. ويرد في الملحق (الجدول A) تبويب تفصيلي للإيرادات والمنح. وتقسم الإيرادات إلى إيرادات جارية وأخرى رأسمالية، ولا تتضمن الأخيرة سوى المتحصلات من بيع الأصول الرأسمالية، وعلى ذلك فإن الإيرادات الجارية تشمل جميع الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية غير الضريبية.

وتعرف الضرائب بأنها مبالغ إلزامية بلا مقابل وغير واجبة السداد، تفرضها الحكومة لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة. وتظهر حصيلة الضرائب صافية من المبالغ المستردة خلال الفترة وصافية من المعاملات التصحيحية، على أنه لا يخصم منها أي مصروفات حكومية مقابل جبايتها وإدارة العملية الضريبية. كذلك تشمل الضرائب اشتراكات الضمان الاجتماعي الإلزامية، فضلاً عن الأرباح المحولة للحكومة من الاحتكارات المالية واحتكارات الاستيراد والتصدير واحتكار شراء وبيع النقد الأجنبي، التي تعكس استخدام السلطة الضريبية للحكومة في تحصيل إيراد شبيه برسوم الانتاج عن طريق البيع الاحتكاري لمنتجات معينة. وتصنف حصيلة الضرائب إلى سبع فئات رئيسية وفقاً لطبيعة الوعاء الذي تفرض على أساسه الضريبة أو نوع الاجراء المؤدي الى وجود التزام ضريبي.

وتشمل الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل الناشئة من دخل الملكية، والاعتاب والرسوم، والمبيعات غير الصناعية والعرضية، وفوائض تشغيل المؤسسات الحكومية. كما أنها تشمل أيضاً بعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادر والتبرعات الجارية من الأفراد.

وتشمل الإيرادات الرأسمالية قيمة مبيعات الحكومة من الأصول الرأسمالية الثابتة والمخزونات الاستراتيجية والأراضي والأصول غير الملموسة.

ج - المنح

تعرف المنح بأنها متحصلات غير إلزامية بلا مقابل وغير واجبة السداد وتحصل من حكومات أخرى ومن المؤسسات الدولية. والمنح الجارية هي التي تستخدم لأغراض الاتفاق الجاري أو لأغراض عامة أو غير محددة. وإذا كان الهدف من المنح السماح للحكومة المتلقية للمنحة باكتساب أصول رأسمالية أو مالية أو لتعويضها عن تلف أو تدمير أصول رأسمالية فإنها تصنف كمنح رأسمالية. لا تدرج منح السلع والخدمات التي تلقاها حكومة عينا في إحصاءات مالية الحكومة المعدة على أساس

نقدي، ولكنها تظهر، لأغراض التحليل، كبنود للتذكير بالجدول الخاص بالإيرادات والمنح.

ويصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة المنح، مثل الإيرادات، كمعاملات من شأنها أن تخفض حجم العجز وليس تمويله. ويمثل هذا الاختيار ما هو متبع في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA وكذلك المتبع في دليل ميزان المدفوعات^١ الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

د - النفقات

تشمل النفقات جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها الحكومة سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. وتشكل مدفوعات المنح أو التحويلات لحكومات أخرى قسماً من أقسام النفقات ذاتها وليس قسماً منفصلاً عنها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات.

ويتسم عدد من الفوارق المميزة بين أنواع النفقات بأهمية خاصة فيما يتعلق بالمقاييس الشاملة لنشاط الحكومة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. فالتمييز بين المدفوعات بمقابل وبدون مقابل يتضح أهميته من أن المدفوعات بمقابل هي وحدها التي تساهم في قياس كل من الاستهلاك، وتكوين رأس المال، والنتاج في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. وكذلك فإن التمييز بين المدفوعات الجارية والرأسمالية ضروري لقياس المدخرات الحكومية.

وينتهج تبويب النفقات خطين رئيسيين هما: الأثر الاقتصادي للنفقات على المجتمع، والغرض أو الوظيفة التي تخدمها النفقات. وللتبويب الاقتصادي أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي الكلي.

عند تبويب النفقات والإقراض ناقص السداد على أساس النمط الاقتصادي في الملحق (الجدول C)، يتم التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وبين المدفوعات بمقابل والمدفوعات بدون مقابل. وتضم النفقات الجارية النفقات على السلع والخدمات، ومدفوعات الفائدة والإعانات، وغير ذلك من التحويلات الجارية. وتصنف النفقات على السلع المعمرة والمعدات الخاصة بالأغراض العسكرية كنفقات جارية، فيما عدا النفقات على المصانع والمساكن التي يقيم فيها العسكريون.

وتشمل النفقات الرأسمالية حيازة الأصول الرأسمالية الثابتة التي يزيد عمرها العادي عن عام واحد والتي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين، والمشتريات من المخزونات الاستراتيجية، والمشتريات من الأراضي والأصول غير الملموسة،

^١ International Monetary Fund, *Balance of Payments Manual*, 4th ed.

والتحويلات الرأسمالية. أما شراء الحكومة للأصول الرأسمالية لاستخدامها خارج القطاع الحكومي، في المؤسسات العامة غير المالية مثلاً، فيؤبى كـشراء أسهم رأس مال ويقيّد كجزء من الاقتراض ناقص السداد.

هناك ٩ فئات رئيسية لتبويب النفقات حسب الوظيفة كما ورد في الملحق (الجدول B)، وتضم كل فئة عدداً من الفئات الفرعية. ويركز هذا التبويب على الغرض الذي تمت من أجله النفقات، بغض النظر عن الجهة الحكومية التي تم الصرف عن طريقها.

د - الاقتراض ناقص السداد

يتضمن الاقتراض ناقص السداد المعاملات الحكومية المتعلقة باستحقاقات الحكومة على الغير والتي تقوم بها لتحقيق أغراض متعلقة بالسياسة العامة وليس بغرض إدارة سيولة الحكومة أو اكتساب عائد. وهذا البند يغطي كل من الاقتراض الحكومي لأغراض السياسة العامة ناقص أي مدفوعات سداد للحكومة ويغطي أيضاً حصص مشاركة الحكومة في رأس المال لأهداف السياسة العامة ناقص مبيعات حصص الحكومة في رأس المال. أما التغيرات في الأرصدة التي تحتفظ بها الحكومة من عملات وودائع فتدرج ضمن عمليات التمويل وليس ضمن الاقتراض ناقص السداد. كذلك فإن ما تقرضه الحكومة لأغراض تحقيق السيولة سواء عن طريق صندوق سداد القروض أو برامج الضمان الاجتماعي أو أية وحدات حكومية أخرى، فيدرج ضمن التمويل وليس ضمن الاقتراض ناقص السداد.

وبغية الوصول الى العجز أو الفائض الكلي يصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة الاقتراض ناقص السداد مع المصروفات لا مع التمويل، وهو بهذا يختلف عن نظام الحسابات القومية الذي يدرج تحت بند التمويل جميع المعاملات التي تؤثر على المستحقات. ويعكس هذا الأسلوب التباين بين الأسباب التي تدعو الحكومة للاقتراض وتلك التي تدعوها للاقتراض، حيث تقوم الحكومة بالاقتراض لا من أجل اكتساب أصل مالي مربح بل لانتهاج أهداف السياسة العامة مثل توفير المساكن، أو إعادة إصلاح التدمير الناشئ عن الحروب، أو لتنفيذ مشروعات إنمائية أخرى قد لا يتوفر من أجلها رأس مال خاص. ويمكن تبويب الاقتراض ناقص السداد أيضاً بحسب الوظيفة أو الغرض الذي يتم من أجله. ويظهر ذلك في الجدول B. 1 من الملحق ويشمل فئات تماثل تلك الواردة في الجدول B من الملحق.

و - التمويل

يعادل إجمالي التمويل، من حيث التعريف، العجز أو الفائض الكلي، لذلك فإنه يمثل الاقتراض الحكومي، ناقص سداد أصل الدين، ناقص اكتساب الحكومة

البرمجة المالية

لاستحقاقات على الغير لأغراض السيولة صافية من مبيعات أو سداد مثل هذه الاستحقاقات، زائد الانخفاض الصافي في أرصدة الحكومة النقدية بين بداية الفترة ونهايتها الناشء عن معاملات لا عن تعديلات التقييم. ولا تدرج مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي تحت التمويل وإنما مع الانفاق الحكومي. والمتبع عرفاً هو وجود علاقة موجبة أمام الفوائض وعلامة سالبة أمام العجزات ويغطيان بتمويل مساو في المقدار ولكن بعلامة عكسية.

يعتبر اختيار المتحصلات والمدفوعات التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد العجز أو الفائض في الميزانية أحد العوامل الهامة في تنظيم معاملات الحكومة. وفي أي نظام للمحاسبة على أساس نقدي يجب أن يكون إجمالي المتحصلات زائد أي انخفاض في الحيازات النقدية مساو لإجمالي المدفوعات زائد أي زيادة في الحيازات النقدية. وانطلاقاً من هذا المفهوم تكون المتحصلات زائد الانخفاض في النقدية والمدفوعات زائد الزيادات النقدية متساويين بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز. ولكن المعاملات تختلف من جوانب عديدة هامة، ويمكن باختيار أنواع معينة فقط من المعاملات كمعاملات تحدد العجز وأنواع أخرى كمعاملات تمول العجز إستخلاص مقياس مفيد لرصيد معاملات الحكومة بالنسبة لبعض المعايير التحليلية.

ووفقاً لمفهوم العجز الكلي/ الفائض الكلي المستخدم في الدليل ترتب عناصر المدفوعات والمتحصلات كما يلي:

العجز/ الفائض = النفقات على سلع وخدمات وتحويلات
زائد الاقتراض ناقص السداد
ناقص الإيرادات والمنع

العجز/ الفائض = تمويل
اقتراض صاف
خارجي
محلي
الجهاز المصرفي
البنك المركزي
بنوك الودائع النقدية
غير مصرفي (بما في ذلك المؤسسات المالية غير النقدية)
التغير في حيازات العملة والودائع

وتكمن ميزة مفهوم العجز الكلي/ الفائض الكلي في تمثيله بطريقة شاملة

لوضع الحكومة المالي وأثره في معظم الظروف على الأحوال النقدية وميزان المدفوعات. إلا أنه لتحديد الأثر الدقيق فإن الأمر يتطلب تحليلاً أدق لمكونات التمويل، وصلاحيه استخدامه في حالات معينة. ويقصد بتبويب عمليات التمويل إظهار مصادر الأموال التي يتم الحصول عليها لتغطية عجز الحكومة أو استخدامات الأموال المتوفرة من فائض الحكومة.

ويقسم التمويل إلى تمويل محلي، يتم الحصول عليه من المقيمين، وتمويل من الخارج، يتم الحصول عليه من غير المقيمين. وعلاوة على ذلك يربط التمويل بحسب نوع الدائنين كما هو وارد في الجدول D من الملحق، وبحسب نوع أداة الدين كما هو وارد في الجدول E من الملحق. ولغرض التحليل الاقتصادي والمالي فإن التَّبويب بحسب نوع الدائنين ربما كان أكثرها فائدة، نظراً لأنه يجمع بين الدائنين ذوي أنماط السلوك الاقتصادي المتجانسة. وبالحال الذي تكون فيه أدوات الدين بحوزة مجموعات ذات أنماط سلوكية اقتصادية متجانسة، يمكن بالمثل أن يكون هذا التَّبويب مفيداً.

ز – الدين

يمثل الدين الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كدين دائمة. ولا يدرج بالدين سوى الالتزامات المالية التي تقر بها الحكومة والتي تخدم من خلال مدفوعات الفائدة أو سداد أصل الدين أو كليهما. ويستثنى من الدين الحكومي التزامات السلطات النقدية، الناتجة عن إصدار العملة مثلاً، إذ لا تعتبر وظائف السلطات النقدية جزءاً من الحكومة بل من قطاع المؤسسات المالية. ويستبعد أيضاً من أرقام الدين الحكومي الدين العائم للالتزامات الحكومة قيد التسوية ما لم يتم الإقرار به وتحويله إلى التزامات تعاقدية محددة لأجل.

ويصنف الدين إلى فئات بحسب نوع الدائنين كما هو وارد في الجدول (F) من الملحق، وبحسب نوع أداة الدين المستخدمة كما هو وارد في الجدول (G) من الملحق، وتناظر فئاتها الفئات الخاصة بالتمويل.

٤ – أسئلة ومساائل للمناقشة

١ – كيف يعرف الفائض الكلي/ العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة؟ اشرح ما يبرر هذا التعريف. كيف يختلف تعريف العجز الكلي/ الفائض الكلي/ العجز في ميزانية بلدك عن هذا التعريف؟ ما هو مبرر التعريف المستخدم في بلدك؟

٢ – كيف يعامل الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الصانق المالية

البرمجة المالية

مثل صناديق الضمان الاجتماعي، وصندوق سداد الدينون. ما هو مبرر الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة في إدراج هذه الصناديق في حسابات الميزانية؟

٣ - كيف يعامل الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة المعاملات مع صندوق النقد الدولي؟

٤ - كيف يعامل الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة التمييز بين الاتفاق الرأسمالي والاتفاق الجاري؟ ما هو المبرر لهذه المعاملة؟

٥ - كيف يعامل الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الأنواع المختلفة من المعاملات الحكومية والمتضمنة استحقاقات مالية؟

القسم الثاني: إحصاءات مالية الحكومة - مصر

يبين هذا القسم من الحلقة الدراسية بعض التطبيقات العملية للمبادئ التي جرت مناقشتها من قبل، مع الإشارة بنوع خاص إلى مصر.

١ - نطاق تغطية الميزانية وإجراءاتها

يضم القطاع العام في مصر الإدارات المركزية والمحلية، وعددًا كبيراً من السلطات العامة، وشركات القطاع العام (أنظر الجداول ١ إلى ٥). وتشمل الحكومة المركزية الإدارة المركزية (الوزارات والهيئات التشريعية) وهيئات الخدمات العامة التي تقوم أساساً بتنفيذ مهام حكومية مثل البحوث الزراعية، والتعليم العالي. وتشمل الحكومة المحلية على ٢٦ محافظة وعدد كبير من البلديات التي تتبعها. وتستمد الحكومات المحلية إيراداتها من مصادر محلية تشمل ضرائب ورسوم وأتعاب بالإضافة إلى ضرائب مخصصة (ضرائب الأراضي الزراعية وضرائب العقارات والضرائب الإضافية على الدخل) وتحويلات من الحكومة المركزية. وتتكون المؤسسات العامة غير المالية من سلطات عامة اقتصادية وشركات القطاع العام. وتقوم السلطات العامة الاقتصادية بتقديم خدمات حكومية ولكنها منظمة على أسس تجارية (مثل هيئة قناة السويس وهيئة السكك الحديدية وهيئة الطرق والجسور وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وهيئة البريد والكهرباء). وتعمل شركات القطاع العام في مجال واسع من الأنشطة الاقتصادية ومعظمها يهيمن على نشاط القطاع الذي تعمل به، فعلى سبيل المثال تمثل الشركات الصناعية العامة نحو ثلثي الانتاج الصناعي.

وتبدأ السنة المالية من أول تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. وتتكون

ميزانية الدولة من ميزانيات مستقلة للحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وهيئات الخدمات العامة. وبغية إتاحة المزيد من المرونة التشغيلية للهيئات العامة الاقتصادية، فإنه يتم اعداد ميزانياتها بطريقة مستقلة، ولا تدخل هذه الميزانيات في ميزانية الدولة التي تضم فقط المعاملات بين الحكومة من ناحية والهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام من ناحية أخرى، بالإضافة الى الانفاق الاستثماري للقطاع العام بأسره.

شمولية البيانات

تغطي البيانات الواردة بجدول الحكومة المركزية عمليات الوحدات من ١ - ٧ المدرجة بالجدول رقم ١، وتعتبر وحدتان ٢ و ٦ وحدات من خارج الميزانية، أما وحدتان ٤ و ٥ فيضمان صناديق الضمان الاجتماعي.

الجدول رقم ١ - وحدات الحكومة العامة

رقم الاشارة	الوحدات	(مرجع الجدول ٢)	الحسابات المستخدمة (الجدول ٢)	مصادر البيانات (مرجع الجدول ٢)
وحدات الحكومة المركزية المشمولة بالميزانية العامة				
١ - رئاسة الجمهورية، ومجلس الشعب، والهيئة التشريعية.				
٢٩ وزارة، و٦٧ هيئة ومؤسسة مركزية	١	٤,٢,١		
٢ - ٢٦ سلطة محلية	١	٤,٢,١		
وحدات الحكومة المركزية ذات الميزانيات الخاصة				
٣ - ١٢ صندوقاً لأنشطة معينة	٣	٣		
٤ - الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة)	٤	٣		
٥ - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (المعاشات التقاعدية لموظفي المؤسسات العامة)	٤	٣		
٦ - ٥٩ هيئة عامة للخدمات السيادية	٤	٣		
٧ - حسابات الخزنة العامة	٢	٣		

السنة المالية: تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو بعد عام ١٩٧٩، وتنتهي في ٣١ كانون

الجدول رقم ١ - وحدات الحكومة العامة (تتمة)

رقم الإشارة	الوحدات	الحسابات المستخدمة (مراجع الجدول ٢)	مصادر البيانات (مراجع الجدول ٢)
----------------	---------	--	--

الأول/ديسمبر حتى عام ١٩٧٩.

فترة التسوية أو الفترة التكميلية: شهران

أساس تسجيل المتحصلات: النقدية والشيكات المودعة

أساس تسجيل المدفوعات: النقدية المدفوعة والشيكات المصدرة، الوحدتان ١، ٢

تواتر البيانات: سنوياً وشهرياً

التأخر الزمني في توفر البيانات: ٩ أشهر للحسابات السنوية النهائية، وشهران للبيانات الشهرية.

ملحوظة: تضم الوحدة (٢) صندوق الميزانية الزراعية، وصندوق الأراضي الزراعية، وصندوق دعم السيما، وصندوق المياني القضائية، والصندوق المصرفي للمعونة الفنية لأفريقيا، وصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، وصندوق تحسين وتطوير خدمات الطيران المدني، وصندوق تحسين القطن المصري، وصندوق المشروعات المقامة على أراضي وزارة الداخلية، وصندوق تسجيل الملكية، وصندوق البحوث والدراسات الخاصة بمشروعات الانشاءات، وصندوق تحصيلات رسوم الخدمات.

وتضم الوحدة (٦) مركز البحوث الزراعية، وجامعة الاسكندرية، وأكاديمية الفنون، وجامعة أسيوط وهيئة إستاذ القاهرة، وجامعة القاهرة، والهيئة المركزية للكتب المدرسية والجامعية، وهيئة الآثار المصرية، والهيئة المصرية العامة للكتاب، والهيئة المصرية العامة للطيران المدني، والهيئة المصرية العامة لخفر السواحل، والهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف، والهيئة المصرية العامة لمساحة الأراضي، والهيئة المصرية العامة للطرق والكباري، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، وهيئة الأوقاف المصرية، وجامعة عين شمس، ومركز تخطيط الطاقة، وجامعة حلوان، وجامعة المنصورة، وجامعة المنوفية، وجامعة المنيا، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والهيئة القومية للصرف الصحي بالاسكندرية، والهيئة القومية لمترو الأنفاق، والمركز القومي لدراسات التأمين الصناعي، والمعهد القومي للاتصالات الكبلية، والمعهد القومي للتدريب على الطيران المدني، والمعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمعهد القومي للنقل، والمجلس القومي للسكان، والمشروع القومي لتنظيم الأسرة، وهيئة تنفيذ مشروعات تحسين الأراضي، والهيئة العامة لخزان أسوان، والهيئة العامة لمركز بحوث البناء والسكان، والهيئة العامة لمسوق رأس المال، والهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، والهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة، والهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي، والهيئة العامة للتخطيط الإنمائي، والهيئة العامة لتنمية السياحة، والهيئة العامة لمراقبة الصادرات، والهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات،

إحصاءات مالية الحكومة ... الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

والهيئة العامة لمشروعات المساحة التطبيقية والتعدين، والهيئة العامة لخدمات الحكومة، والهيئة العامة للتأمين الصحي، والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، والهيئة العامة للاستعلامات، والهيئة العامة لاستصلاح الأراضي، والهيئة العامة للأرصاد الجوية، والهيئة العامة للنقل النهري، والهيئة العامة للصرف الصحي بالقاهرة الكبرى، والهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل، والهيئة العامة للخدمات البيطرية، والمركز الاقليمي لتعليم البالغين، وجامعة قناة السويس، وجامعة طنطا، ومركز بحوث المياه، وجامعة الرقازيق.

الجدول رقم ٢ - حسابات وصناديق الحكومة

الوحدات المستخدمة للحساب (مرجع الجدول ١)	رقم الإشارة
تحت رقابة وزارة المالية	
١ - حسابات الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية الادارية.	٢، ١
متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض.	
مدفوعات: نفقات مرخص بها من جانب مسؤولي وزارة المالية بكل وزارة أو مصلحة أو هيئة.	
تحت رقابة وحدات أخرى للحكومة المركزية	
٢ - حساب الخزانة العامة.	٧
متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد واقتراض.	
مدفوعات: تحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واحتلاك، مرخص بها من وزارة المالية.	
٣ - حسابات مفردة لصناديق مخصصة لأنشطة معينة.	٣
متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض.	
مدفوعات: نفقات وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد.	
٤ - حسابات مفردة لوحدة أخرى.	٦، ٤
متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض.	
مدفوعات: نفقات وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد.	

الجدول رقم ٢ - مصادر البيانات

رقم الإشارة
<p>وزارة المالية</p> <p>١ - حسابات الدولة النهائية (سنوية)</p> <p>٢ - تقارير المتابعة، مصلحة المتابعة والحسابات الختامية (شهرية، فيما عدا شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، غير منشورة)</p> <p>وحدات أخرى للحكومة المركزية</p> <p>٣ - حسابات هيئات وصناديق مفردة (غير منشورة)</p> <p>البنك المركزي المصري</p> <p>٤ - النشرة الاقتصادية (ربع سنوية باللغتين العربية والانجليزية)</p> <p>٥ - التقرير السنوي (باللغتين العربية والانجليزية)</p> <p>ملحوظة: جميع المصادر باللغة العربية ما لم ينكر خلاف ذلك.</p>

الجدول رقم ٤ - المنشآت العامة غير المالية

هيئة إنشاء مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالقوة المائية
 هيئة محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء
 هيئة المجتمعات الانتاجية الجديدة
 إتحاد الإذاعة والتلفزيون
 هيئة ميناء القاهرة الجوي
 هيئة القاهرة للنقل العام
 هيئة ميناء دمياط
 شركة مصر للطيران
 هيئة الزراعة المصرية
 هيئة الكهرباء المصرية
 المؤسسة المصرية العامة للبترول
 الهيئة المصرية العامة لمستحضرات المصل واللقاح
 صندوق التصنيع والانتاج بالسجون

الجدول رقم ٤ - المنشآت العامة غير المالية (تتمة)

الهيئة العامة للمسلح التموينية
وزارة الدفاع، هيئة الخدمات العامة
الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية
الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
الهيئة القومية للبريد
الهيئة العامة لمشروعات الانعاش والتنمية الزراعية
الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية
الهيئة العامة للبناء والاسكان التعاوني
الهيئة العامة لبناء المجمعات الصناعية والتعدينية
الهيئة العامة لفرز القطن وتسوية المنازعات
الهيئة العامة لتنمية مصايد الأسماك
الهيئة العامة لتنمية المحالج
الهيئة العامة للمطابع الحكومية
الهيئة العامة للصنعي
الهيئة العامة للأسواق والمعارض الدولية
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى
الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية
الهيئة العامة لميناء بور سعيد
الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر
٤٢٩ مؤسسة اقتصادية عامة، تضم ٢٧ شركة قابضة و٤٠٢ فرعاً
هيئة كهربية الريف
هيئة قناة السويس
المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية
المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة

الجدول رقم ٥ - المؤسسات المالية العامة

البنك المركزي المصري
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (شركة قابضة يتبعها ١٧ بنكاً إقليمياً)
بنك الاسكندرية (بنك تجاري)
بنك القاهرة (بنك تجاري)
البنك العقاري المصري
صندوق التمويل الخاص بمشروعات الاسكان التابعة لوزارة التعمير والمجمعات الجديدة
صندوق التامين الحكومي للودائع المضمونة
صندوق استصلاح الأراضي
بنك مصر (بنك تجاري)
البنك العقاري العربي
بنك ناصر (بنك تجاري)
البنك الأهلي المصري (بنك تجاري)
بنك الاستثمار القومي
صندوق توفير البريد
الهيئة العامة للرقابة على التأمين
بنك التنمية الصناعية

المصدر:

International Monetary Fund, *GFS Yearbook*, Vol. XI (1987), pp. 346-7.

٢ - جداول إحصائية

تشير بيانات إحصاءات مالية الحكومة الواردة أدناه في الجدول رقم (٦) الى الحسابات المدمجة لميزانية الحكومة المركزية. وتشمل هذه ميزانية الادارة المركزية، وميزانيات ٢٦ سلطة محلية، بالإضافة الى عدد من الصناديق وهيئات الخدمات العامة التي لها ميزانياتها الخاصة خارج ميزانية الحكومة العامة. وهناك ثلاثة جداول موزعة تمثل العمليات المدمجة لميزانية الحكومة المركزية، وصناديق التأمين الاجتماعي، والصناديق خارج الميزانية. وبالإضافة الى ذلك، فهناك بيانات تفصيلية عن الإيرادات المدمجة للحكومة المركزية وكذلك انفاقها وتمويلها. وتغطي السلسلة الزمنية السنوات المالية العامة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦.

٣ - تعاريف

أ - تتضمن البنود من (١) الى (١٢) أدناه البيانات الخاصة بعمليات الميزانية المجمعة للحكومة المركزية عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧. حدد المجمعات الخاصة

إحصاءات مالية الحكومة – الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

بايرادات ونفقات وعجز وتمويل الحكومة المركزية، مسترشداً بالسطور الواردة في الجدول الموجز – ميزانية الحكومة المركزية المنمجة.

بملايين الجنيهات المصرية	
١ ٨٦٠ر٧	(١) الضرائب المحلية على السلع والخدمات
١ ٠٨٠ر٥	(٢) المنح الأجنبية
١٥ ٠٠٦ر١	(٣) النفقات الجارية
٧ ٩٠٤ر٧	(٤) إيرادات ضريبية أخرى
٢ ٢٩٧ر١	(٥) صافي التمويل المحلي
٢ ٥٦٤ر٨	(٦) حيازة أصول رأس المال الثابت
٢ ٣٧٢ر٩	(٧) الاقتراض ناقص للتسديدات
١ ٨٩٠ر٣	(٨) دخل الملكية
٤٩٥ر٩	(٩) سحبيات القروض الأجنبية
١ ٣٦٠ر٥	(١٠) إيرادات رأسمالية
٢ ٨٥٢ر٢	(١١) إيرادات أخرى غير ضريبية
١٨٠ر٢	(١٢) امتلاك القروض الأجنبية
٥١٧ر٩	(١٣) النفقات للرأسمالية الأخرى

ب – إشرح كيف تصنف البنود التالية في حسابات الميزانية بالاشارة الى الجداول أ، ج، د من الجدول رقم (٦)

- (١) رواتب شخصية
- (٢) تشييد الأبنية والأشغال للقوات المسلحة
- (٣) المشاركة في أسهم رأس المال في التجارة والصناعة
- (٤) أرباح البنك المركزي
- (٥) شراء القاطرات والعربات لخطوط السكك الحديدية التابعة لحكومة مصر
- (٦) قروض من البنك الدولي
- (٧) إكتتابات رأس المال الخاصة بالمساهمة الحكومية في البنوك
- (٨) إيجار المكاتب الحكومية
- (٩) نفقات السفر والإقامة
- (١٠) استرداد رسوم الاستيراد

البرمجة المالية

- (١١) رسوم المغادرة
- (١٢) المتحصلات من الفوائد على القروض
- (١٣) شراء الأراضي
- (١٤) إنشاء شبكات المياه
- (١٥) المنح الدراسية للطلاب
- (١٦) معاشات التقاعد
- (١٧) المدفوعات الحكومية لسداد أصل الديون
 - (١) ديون خارجية
 - (٢) ديون محلية
- (١٨) ميني جديد لوزارة الخزانة
- (١٩) بيع آلات ومعدات
- (٢٠) بيع منتجات المزارع
- (٢١) الرسوم المدرسية

الجدول رقم (١)

جدول موزع

ميزانية الحكومة المركزية المدمجة

إحصاءات مالية الحكومة - لائحة الدراسة التطبيقية ٢

	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
جداول المبيعات: تلتزم السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو						
١ إجمالي الإيرادات والتمويل (A.I)	١٥ ٨٨٢	١٣ ٩٠٠	١٣ ٢٤٦	١١ ٠٧٧	٩ ٧١٧	٨ ٠٨١
٢ إجمالي الإيرادات (A.II)	١٥ ٥٠٨	١٣ ٦٨١	١٣ ٢٤٥	١٠ ٩٧٧	٩ ٧١١	٨ ٠٧٣
٣ الإيرادات الجارية (A.III)	١٤ ٨٤٠	١٣ ٠٣٦	١١ ٩٥٠	١٠ ٦١٤	٩ ١١٠	٧ ٨٨٤
١ - ٣ الإيرادات الضريبية (A.IV)	٩ ٦٣٣	٨ ٣٧٢	٧ ٣٣٣	٦ ٧٨٣	٥ ٩٢٣	٥ ٠٠٦
٢ - ٣ الإيرادات غير الضريبية (A.V)	٥ ٤١٧	٤ ٧٥٤	٤ ٧١٧	٣ ٨٣١	٣ ١٨٧	٢ ٨٧٨
٤ الإيرادات الفوائض (A.VI)	٦١٨	٦٥٥	٣٩٥	٣٦٣	٦٠١	١٨٨
٥ التمويل (A.VII)	٣٧٤	٦١٩	١	١٠٠	٦	٩
١ - ٥ جارية (A17.1 + A19.1)	٦١	-	-	-	-	-
٢ - ٥ رأسمالية (A17.2 + A18.2 + A19.2)	٣١٣	٦١٩	١	١٠٠	٦	٩
٦ إجمالي النفقات والقروض - السداد (C.I)	٢٠ ٥٢٧	١٧ ٣٣٩	١٥ ٦٠٤	١٣ ٤٤١	١٣ ٣٧١	٩ ١٧٧
٧ إجمالي النفقات (C.II)	١٧ ٥٥٣	١٤ ٩٤٥	١٣ ٣٦١	١١ ١٩٥	١١ ٥٩٥	٧ ٨٩٣
٨ النفقات الجارية (C.III)	١٥ ٠٥٥	١٣ ٨١١	١٢ ٥١٩	٩ ٦٣٧	٩ ٣٤٧	٦ ٣٣٣
٩ النفقات الرأسمالية (C.IV)	٢ ٤٩٧	٢ ٠٤٤	١ ٨٣٤	١ ٥٥٨	٢ ٢٤٨	١ ٥٥٩
تعديل للقروض	-	-	-	-	-	-
١٠ القروض - السداد (C.V)	٢ ٩٨٥	٢ ٣٩٤	٢ ٢٤٣	٢ ٢٤٦	١ ٦٧٦	١ ٢٥٥
١١ فائض الحساب الجاري (بدون التمويل) (١ - ٧)	٢١٥ -	١٣٥	٥٦٩ -	٩٧٧	٣٣٧ -	١ ٥٥١
١٢ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C4 - A14)	١ ٨٣٦	١ ٣٠٧	١ ٢٤٨	١ ٠٩٤	١ ١٦٥	٨١٣

البرمجة التالية

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
ملايين الجنيهات: تنقوي السنة						
المالية في ٣٠ حزيران/يونيو						
١ ٨٨٩	١ ٢٩٨	١ ٢٣٩	١ ٠٨٩	١ ١٦١	٨٦٠	١٣ إجمالي تكثيف رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)
£ ٦٥٥ -	٣ ٤٣٩ -	٣ ٢٥٨ -	٣ ٣٦٤ -	٣ ٥٥٤ -	١ ٠٩٦ -	١٤ التلخيص/المجموع الكلي (1 - 6)
£ ٦٥٥	٣ ٤٣٩	٣ ٢٥٨	٣ ٣٦٤	٣ ٥٥٤	١ ٠٩٦	١٥ التحويل (E.I أو D.I) (E.I - 14)
٣٢٤	٤٩٢	٢٥٧	٣٣٠	٥٣٥	٣١٥	١٦ من الخارج D.III أو E.III
£ ٤٢٣	٢ ٩٤٧	٣ ٠٠١	٢ ٠٣٤	٣ ٠١٩	٣٣١	١٧ محليا (E.II D.II)
٢٢٥	٢٤٥	٤٢٤	٢٨٤	١٨٨	١٧٤	١٧ غير المعزوف (D.1 + D.4 + A.5)
٥٧ -	٢٥٢	٤٤٧	٥٨٨	٤٢٣	٥٠٩	١٧ برك الودائع النقدية (D.3)
£ ١٦٠	٢ ٨٠٩	٢ ٤١٧	١ ٤٣٩	٢ ٣٩٩	٤٨	١٧ السهات النقدية (D.2)
£ ٤٩٧ -	٤٥٩ -	٣٣٧ -	٣١٧ -	-	-	سداد ديون محلية غير معزوف
						بيانات للتذكير
£ ٤٩٧ -	٤٥٩	٣٣٧	٣١٧	٢٨١	٢٠٥	٢٠ سداد الدين محليا
١٧١ -	١١٣	١٢٢	١٠٧	١٠٤	٢٧٨	٢١ سداد الدين في الخارج
						وحدات العملة الوطنية/الدولار
						الامريكي (متوسط سنوي)
٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٤ متوسط التقييم القياسي لاسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠)
٢٣٤,٢	٢٠١,٩	١٧٣,٤	١٤٥,٥	١٢٣,٧	١١٦,٥	٢٥ محقق إجمالي الناتج المحلي (١٩٨١ = ١٠٠)
١٥٧,٦	١٤٧,٨	١٣٢,٨	١٢٥,٩	١١٢,١	١٠٠,٢	٢٦ إجمالي الناتج المحلي
٢٨ ٢٢١	٢٤ ٢١١	٢٨ ٦٠٠	٢٤ ٨٨٤	٢٠ ٨٨١	١٧ ١٤٩	٢٧ تعداد السكان في منتصف العام (بملايين)
٤٩,٦	٤٧,٨٥	٤٦,٥٦	٤٥,٣٠	٤٤,٥٧	٤٢,٣٨	

جدول موزع

ميزانية الحكومة المركزية

إحصاءات مالية الحكومة - الخطة الخارطة التطبيقية ٢

١١ ٤٤٧	١٠ ٢٤٩	٩ ١٩٧	٨ ٤٧٧	٧ ٢٤٩	٦ ٤٧٧	إجمالي الإيرادات والنفق (A.I)	١
١١ ١٩٥	١٠ ٠٣٠	٩ ١٩٦	٨ ٣٧٧	٧ ٢٤٩	٦ ٤٥٣	إجمالي الإيرادات (A.II)	١
١٠ ٦١٠	٩ ٥٠٨	٨ ٩١٢	٨ ١٠٠	٦ ٨٩٨	٦ ٣١٦	إيرادات الجارية (A.III)	٣
٧ ١٨٠	٦ ٤١٩	٥ ٨١٣	٥ ٥٥٥	٤ ٨١٣	٤ ٧٨٨	القرض (A.IV)	١ - ٣
٣ ٤٢٩	٣ - ٨٩	٣ - ٩٩	٣ ٥٠٥	٣ - ٣٥	٣ - ١٧٨	غير القرضية (A.V)	٣ - ٣
٥٠٠	٥٣٣	٧٨٤	٣٧٧	٤٥١	١٣٧	الإيرادات الراسمالية (A.VI)	٤
٣٣٧	٣١٩	١	١٠٠	-	٩	النفق (A.VII)	٥
٦١	-	-	-	-	-	الجارية (A17.1 + A18.1 + A19.1)	١ - ٥
٣٧٦	٣١٩	١	١٠٠	-	٩	الراسمالية (A17.2 + A18.2 + A19.2)	٣ - ٥
١٦ ٧٦٠	١٤ ١٥٩	١٣ ٧٩٢	١١ - ٨٠	١١ - ٦٠	٧ ٦٥١	إجمالي النفقات والأراضي نفق السداد (C.I)	٦
١٣ ٧٧٥	١١ ٧٦٥	١٠ - ٥٤٩	٨ ٨٢٤	٩ ٣٨٤	٦ ٣٦٦	إجمالي النفقات (C.II)	٧
١٣ ٣٦٦	١٠ - ٤٤٤	١٠ - ٣٥٧	٧ ٨٦٦	٧ ٧٣٠	٥ ١٩٤	النفقات الجارية (C.III)	٨
١ - ٤٠٧	١ ٣٧١	١ ١٨٤	٩٩٨	١ ٦٥٤	١ ١٧٣	النفقات الراسمالية (C.IV)	٩
-	-	٩٩٣ -	-	-	-	تعديل الأراضي	
٣ ٨٥٥	٣ ٣٩٤	٣ ٢٤٣	٣ ٢٤٦	١ ٦٧٦	١ ٧٨٥	الأراضي نفق السداد (C.V)	١٠
١ ٦٩٦ -	٩٣٦ -	١ ٤٤٥ -	٣٦٤	٨٣٣ -	١ ١٣٣	نفق الحصول الجاري (بدون النفق) (٨ - ٣)	١١
١ - ١٥	٨١٨	٧٩٦	٧٣٧	٧١٨	٥٦٨	إجمالي تكيف رأس المال الثابت (C4 - A14)	١٢
١٠٠٨	٨٠٩	٧٨٧	٧٣٣	٧١٤	٥٦٥	إجمالي تكيف رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)	١٣
٥ ٣١٣ -	٣ ٩١٠ -	٣ ٥٩٥ -	٣ ٦٠٣ -	٣ ٧١١ -	١ ١٨٩ -	الحجز/النفق الكلي (١ - ٣)	١٤
٤ ٤٧٤	٣ ٣٣٦	٣ ١٥٦	٣ ٣٣٩	٣ ٤١١	١ - ١٦	النفق (E.I أو D.I)	١٥
٤٠	٣٧٩	١٥٥	٢٤٢	٤٢٣	٣٩٩	الخارجي (E.III أو D.III)	١٦

البرمجة المالية

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
بملايين الجنيهات: تنتهي السنة					
المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
£ ٤٢٣	٢ ٩٤٧	٣ ٠٠١	١ ٩٨٧	٢ ٩٨٨	٧١٧
٨٢٦	٢٤٥	٤٢٤	٣٣٧	١٥٧	١٦٠
٥٧ -	٢٥٢	٤٤٧	٥٨٨	٤٣٧	٥٠٩
£ ١١٢	٢ ٨٠٩	٢ ٤٦٧	١ ٤٧٩	٢ ٢٩٩	٤٨
£ ٤٩٧ -	٤٥٩ -	٣٣٧ -	٣١٧ -	-	-
£ ٤٩٧ -	٤٥٩	٣٣٧	٣١٧	٧٨١	٢٠٥
١٧١ -	١١٣	١٢٢	١٠٧	١٠٤	٣٧٨

المحلي (E.II) أو (D.II)
غير المصرفي (D.1 + D.4)
بنوك الودائع النقدية (D.3)
السلطات النقدية (D.2)
إحتلاك محلي غير موزع

بنود للتفكير

٢٠ امتلاك محلي
٢١ امتلاك بالخارج

جدول موزع:
الحكومة المركزية - صناديق التأمين الاجتماعي

١ إجمالي الإيرادات والتمويل (A.I)
٢ إجمالي الإيرادات (A.II)
٣ الإيرادات الحالية (A.III)
١ - ٢ الإيرادات للتأمين (A.IV)
الإيرادات غير الضريبة (A.V)
الإيرادات الرأسمالية (A.VI)
إجمالي النفقات والإيرادات - السداد (C.II)
إجمالي النفقات (C.II)

١٧٥	١٠٢	١٥١٨	١٧٧	١١٨٨	٨٥٥	النفقات الجارية (C.III)	٨
٣٥	٣١	٣٣	٢٨	٢٠	١٨	النفقات الرأسمالية (C.IV)	٩
٢٢١	١٧٢	١٣١٢	١٠٩٥	٩٠٥	٦٢٤	فائض الحساب الجاري (المنع (٣ - ١))	١١
-	٤	١	-	٣	١	إجمالي ككتين رأس المال الثابت (C4 - A14)	١٢
-	٤	١	-	٣	١	إجمالي ككتين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)	١٣
٢٢١	١٧٢	١٣١٢	١٠٩٥	٨٨٨	٦٢٣	الفائض/المعز الكلي (6 - 1)	١٤

جدول موجز

حسابات خارج الموازنة للحكومة المركزية

٢٩٥	٣٠٥	٢٤٦	٢٠٠	٢٥٢	١٢٣	إجمالي الإيرادات والمنع (A.I)	١
٢٥٩	٣٠٥	٢٤٦	٢٠٠	٢٤٦	١٢٣	إجمالي الإيرادات (A.II)	٢
٢٢٥	١٩٢	١٥٧	١٤٢	١٠٩	٨٩	الإيرادات الجارية (A.III)	٣
١٧	١٧	١٦	١٣	٩	١١	الإيرادات المربنية (A.IV)	١ - ٣
٢٠٨	١٧٥	١٤١	١٢٩	١٠٠	٧٨	الإيرادات غير المربنية (A.V)	٢ - ٣
١٢٤	١١٢	٨٩	٥٨	١٣٧	٢٤	الإيرادات الرأسمالية (A.VI)	٤
٣٧	-	-	-	٦	-	المنع (A.VII)	٥
١٩٦٩	١٥٤٧	١٢٧١	١٠٥٦	٩٩٣	٦٥٢	إجمالي النفقات والأراض - السداد (C.I)	٦
١٩٦٩	١٥٤٧	١٢٧١	١٠٥٦	٩٩٣	٦٥٢	إجمالي النفقات (C.II)	٧
٩١٤	٨٤٥	٦٤٤	٥٢٤	٤١٩	٧٨٤	النفقات الجارية (C.III)	٨
١٠٥٧	٧٠٢	٦٣٧	٥٢٣	٥٧٤	٣٦٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)	٩
٦٨٩ -	٦٥٢ -	٤٨٧ -	٧٨٧ -	٣١٠ -	١٩٥ -	فائض الحساب الجاري (المنع (٣ - ١))	١١

إحصاءات مالية الحكومة - الحلقة الدراسية الثانية التطبيقية ٢

البرمجة المالية

	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
	بملايين الجنيهات: تغطي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو						
١٢	٨٢١	٤٨٥	٤٥١	٣١٧	٤٤٤	٢٩٤	إجمالي تكفين رأس المال الثابت (C4 - A14)
١٣	٨٢١	٤٨٥	٤٥١	٣١٧	٤٤٤	٢٩٤	إجمالي تكفين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)
١٤	١٥٧٤ -	١٢٤٢ -	١٠٢٥ -	٨٥٦ -	٧٤١ -	٥٣٠ -	الائتماس/ الموز الكلي (١ - ١)
١٥	١٨٣	١١٣	١٠٢	١٣٥	١٤٣	٨٠	التحويل (E.I أو D.II)
١٦	١٨٣	١١٣	١٠٢	٨٨	١١٢	٦١	من الخارج (E.III أو D.III)
١٧	-	-	-	٤٧	٦١	١٤	محلياً (E.II أو D.II)
١٧ - ١	-	-	-	٤٧	٦١	١٤	غير المبرفي (D.I + D.4 + A.5)
٢٠	-	-	-	-	-	-	ينمو للتكثير
٢١	-	-	-	-	-	-	سداد الدين محلياً سداد الدين في الخارج

الجدول (٢١) الإيرادات والمنح

الميزانية المدججة للحكومة المركزية

١٥ ٨٨٢	١٢ ٩٠٠	١٢ ٢٤٦	١١ ٠٧٧	٩ ٧١٧	٨ ٠٨١	I إجمالي الإيرادات والمنح (II + VII)
١٥ ٥٠٨	١٢ ٦٨١	١٢ ٢٤٥	٩ ٩٧٧	٩ ٧١١	٨ ٠٧٣	II إجمالي الإيرادات (III + VII)
١٤ ٨٤٠	١٢ ٠٣٦	١١ ٩٥٠	١٠ ٦١٤	٩ ١١٠	٧ ٨٨٤	III الإيرادات الجارية (IV + V)
٩ ٢٧٤	٨ ٢٧٢	٧ ٢٣٣	٦ ٧٨٢	٥ ٩٣٣	٥ ٠٠٦	IV الإيرادات الضريبة

الميزجة المالية

بملايين الجنيهات: تقديري السنة
المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
٦ - ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية						
٦ - ١ - رسوم الواردات	٢٠٠١	٢٠٧١	٢٠٢٤	١٧٣٣	١٨٦٤	١٥٨٣
٦ - ١ - ١ - الرسوم الجمركية	١٩٢٧	٢٠٧٣	٢٠٣١	١٧١٩	١٧٠٧	١٤٢٥
٦ - ١ - ٢ - رسوم أخرى على الاستيراد	١٧٧٥	١٨٧٠	١٨٨٥	١٦١١	١٥٥٧	١٦١٦
٦ - ١ - ٣ - رسوم الصادرات	١٥٢	٢٠٠٣	١٤٦	٩٨	١٥٠	١١٩
٦ - ٤ - أرباح النقد الأجنبي	١٢٣	٣	٣	١٤	١٥٧	١٤٨
٧ - الضرائب الأخرى	-	-	-	-	-	-
٧ - ١ - رسوم الدمغة	٩٣٩	٧٢٠	٦١٧	٥٠٢	٤٦١	٣٩٨
٧ - ٢ - ضرائب أخرى لم يرد تصنيفها في باب آخر	٣٨٣	٣٤٤	٣٠٨	٢٥٤	٣٣٩	١٦٨
٧ - ٧ - منها: حسابات خارج الميزانية	٥٤٨	٣٦١	٣٠٤	٢٤٨	٢٢٢	٣٢٠
٧ - ١١ - إيرادات غير هزينة	١٧	١٧	١٦	١٣	٩	١١
٧ - ١٢ - إيرادات الملكية	٥٤٦٦	٤٧٥٤	٤٧١٧	٣٨٣١	٣١٨٧	٢٨٧٨
٧ - ٩ - من مشروعات الاعمال العامة غير المالية ومن المؤسسات المالية العامة	٢١٧٥	١٩٦٨	٢٠٨٨	٢٠١٠	١٦٤٥	١٧١٢
٧ - ٩ - ١ - بنود أخرى خاصة بالأعمال	٢١٥٧	١٩٤٤	٢٠٧٥	٢٠٤٥	١٦٣٤	١٦١٧
٧ - ٩ - ٢ - رسوم وقلات إدارية وبيانات غير صناعية	١٨	٢٤	١٣	١٥	١١	١٥
٧ - ١٠ - منها: حسابات خارج الميزانية	٩٣٩	٨٣٠	٦٩٠	٣٣٧	٢٧٢	٢٤٨
	٩٢	٧٥	٦٢	٥٢	٢٤	١٩

[illegible]

البرمجة المالية

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
	بملايين الجنيهات: تنقضي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
١ الخدمات العامة	٤٤٥	٦٤٨	٧٧٨	٩٢٣	١٠٤١	١١٨٠
منها: حسابات خارج الميزانية	٩	١٤	٣٥٤	١٥	١٩	٣٣
٢ الدفاع	١٠٦٨	١٨٤٤	٣٥٤١	٢٥٤٢	٣٧٨٧	٣٠٩٨
٣ التعليم	٦٧٥	١٠٦٧	٣٤١١	١٠٤١	١٦٨٦	١٩٢٠
٢ - ٣ المدارس	٣٥٩	٣٧٥	٦٨٠	٨٠٥	٩٥١	١١٠٤
الجامعات والمعاهد	٣٦٤	٣٠٣	٤٨٧	٥٩٣	٦٥٦	٦٥٩
منها: حسابات خارج الميزانية	٢٠٩	٢٢٣	٣٢٦	٣٩٢	٥٧٧	٥٢٨
٢ - ٣ أنواع أخرى	٥٢	٧٩	٣٨	١٠٩	١٤٢	١٥٧
منها: حسابات خارج الميزانية	٢٣	٣٤	٣٣	٦٤	٦٩	٦٨
٤ الصحة	١١٧	٢٧٨	٣١٨	٣٤٧	٣٨٩	٤٤٢
المستشفيات والعيادات	٨	١٥	٢١	١٩	٢٥	٢٧
منها: حسابات خارج الميزانية	٨	١٥	٢١	١٩	٢٥	٢٧
٤ - ٣ خدمات صحية للأفراد	١٦٧	٢٦١	٢٩٥	٣٢٥	٣٦١	٣٨٣
منها: حسابات خارج الميزانية	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٤ - ٤ مصروفات أخرى	٢	٢	٢	٢	٢	٢
منها: حسابات خارج الميزانية	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٥ التأمينات ولحمة الاجتماعية	٩٥٦	١٢٩٢	١٣٨١	١٦٢١	١٧٢٠	١٩٠٦
٥ - ١ التأمينات والمساعدات الاجتماعية	٩٥٦	١٢٩٢	١٣٨١	١٦٢١	١٧٢٠	١٩٠٦
منها: حسابات خارج الميزانية	١	١	١	١	٢	٢
٥ - ١ - ٥ منها: صافي التامين الاجتماعي	٨٧٢	١٢١٨	١٣٠٥	١٥٤١	١٦٢٣	١٨٠٩

إحصاءات مالية الحكومة - الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

١	الاسكان والمرافق العامة	٢٧٨	٢٥٤	٢٨٦	٣٦١	٥٥٠	٧٢٣
١-٦	الاسكان	١٣٠	١٩٥	١٧١	٣٥٤	٥٨٠	٧٨٤
٢-٦	تنمية البيئة	١	٧	٤	٣	٥	٥
٢-٦	منها: حسابات خارج الميزانية	١	٧	٤	٣	٥	٥
٢-٦	خدمات اللوجستية الصحية	٩٧	١٥٩	١٠٦	١١٨	١٥٥	٥٢٢
٧	منها: حسابات خارج الميزانية	٩٧	١٥٩	١٠٦	١١٨	١٥٥	٥٢٢
	خدمات بيئية واجتماعية أخرى	٦٠٢	٧٥١	٨٨٠	١٠٥١	١٢٨٠	١٥١١
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢٩	٣٧	٤٠	٨٥	٦٧	٧٤
٨	الخدمات الاقتصادية	٥٤٩	٧٦٩	٩١١	١١٢٢	١٦١٢	١٦٤٧
١-٨	الإدارة العامة والتنظيم والموث	١٤	٢٥	٦٧	٩٦	٨٣	٩٧
٢-٨	منها: حسابات خارج الميزانية	٧	٢٢	٥٣	٦٢	٦٤	٨٤
٢-٨	الزراعة والغابات وحيد الأسماك	٣١١	٤٢٧	٥٢٦	٨٥٠	١٢١٢	١٧١٦
٣-٨	منها: حسابات خارج الميزانية	١٤٥	١٥٧	١٨٧	٣١٦	٢١٢	٧٤٦
٣-٨	التعدين والصناعة والبناء	١٤	١٦	٢٩	٥٤	٢٥	٣١
٤-٨	منها: حسابات خارج الميزانية	٥	٥	٩	٩	١٠	١١
٤-٨	الكهرباء والغاز والمياه	٣٧	٦٥	٩٦	١٤١	١٢١	٢٢٢
	منها: حسابات خارج الميزانية	٣١	٥٧	٨٧	١٢٢	١١١	٢١١
٥-٨	الطرق	٤٩	١٢٦	١٠٣	١٥٨	٢٢١	٣٠٣
٦-٨	منها: حسابات خارج الميزانية	١٨	١٧	٣٧	٤٣	٥٤	٣٣
٧-٨	المطويات الصحية الداخلية والساحلية	٢٨	١٧	٣٧	٤٣	٥٤	٣٣
٧-٨	مصرفات أخرى للنقل والمواصلات	٢٨	١٧	٣٧	٤٣	٥٤	٣٣
٧-٨	١-٧-٨	٢٥	٤٧	٦٤	٦٠	٧١	٧٨
٧-٨	٢-٧-٨	٢	٤	٦	٦	٧	٧
٧-٨	٣-٧-٨	٢	٤	٦	٦	٧	٧
	منها: حسابات خارج الميزانية	٢	٤	٦	٦	٧	٧

الرمجة المالية

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
بملايين الجنيهات: تتلخص السنة					
المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
٥١	٤٦	٤١	٣٣	٣٠	١٧
٨	٨	٧	٤	٢	٥
٥٥١٥	٤٣٩٧	٥٠٨٣	٣٦٤٣	٤٩٦٠	٣١٩٢
١٥٥٦	١٢٧٣	١١٦٨	٨٩٩	٥١٦	٤٦٦
٣٩٥٩	٣١٢٤	٣٩٥٥	٢٧٤٤	٤٤٤٤	٢٧٢٦
-	-	٩٩٢-	-	-	-

٨-٨ خدمات اقتصادية أخرى
منها: حسابات خارج الميزانية
أخرى
فوائد الدين العام
مصرفات أخرى
مصرفات غير مبنية: تعديل للأراض

الجدول رقم (ب - ٢) النفقات الراسمالية بحسب الوظيفة

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

٢٤٩٨	٢٠٥٤	١٨٣٤	١٥٥٨	٢٢٤٨	١٥٥٩
١٢٦	١٦٥	١٥٠	١١٩	٧٨	٥٩
١	٢	٧	-	١	٣
٣٧٠	٣٣٧	٢٢٤	٢١٠	٢٤٨	١٣٠
١٠٩	١٠٢	٨٦	٦٨	٥٣	١٠
١٥٠	١٢٩	١٢١	١٢٨	١٨٧	١١٥
١١	٦	٧	٤	٨	٥
١٢	٥٥	٤٧	٥٥	٥٢	٦٨

١ إجمالي النفقات الراسمالية
٢ الخدمات العامة
٣ المرافق
٢-٢ التعليم
٢-٢ المدارس
٢-٢ الجامعات والمعاهد
٢-٢ نوادي أخرى
٤ الصحة

إحصاءات مالية الحكومة - الحلقة للدراسية التطبيقية ٢

الخدمات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٤	٢٢٠٥	٢٢٠٦	٢٢٠٧	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٢٢١٠	٢٢١١	٢٢١٢	٢٢١٣	٢٢١٤	٢٢١٥	٢٢١٦	٢٢١٧	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٢٠	٢٢٢١	٢٢٢٢	٢٢٢٣	٢٢٢٤	٢٢٢٥	٢٢٢٦	٢٢٢٧	٢٢٢٨	٢٢٢٩	٢٢٣٠	٢٢٣١	٢٢٣٢	٢٢٣٣	٢٢٣٤	٢٢٣٥	٢٢٣٦	٢٢٣٧	٢٢٣٨	٢٢٣٩	٢٢٤٠	٢٢٤١	٢٢٤٢	٢٢٤٣	٢٢٤٤	٢٢٤٥	٢٢٤٦	٢٢٤٧	٢٢٤٨	٢٢٤٩	٢٢٥٠	٢٢٥١	٢٢٥٢	٢٢٥٣	٢٢٥٤	٢٢٥٥	٢٢٥٦	٢٢٥٧	٢٢٥٨	٢٢٥٩	٢٢٦٠	٢٢٦١	٢٢٦٢	٢٢٦٣	٢٢٦٤	٢٢٦٥	٢٢٦٦	٢٢٦٧	٢٢٦٨	٢٢٦٩	٢٢٧٠	٢٢٧١	٢٢٧٢	٢٢٧٣	٢٢٧٤	٢٢٧٥	٢٢٧٦	٢٢٧٧	٢٢٧٨	٢٢٧٩	٢٢٨٠	٢٢٨١	٢٢٨٢	٢٢٨٣	٢٢٨٤	٢٢٨٥	٢٢٨٦	٢٢٨٧	٢٢٨٨	٢٢٨٩	٢٢٩٠	٢٢٩١	٢٢٩٢	٢٢٩٣	٢٢٩٤	
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--

البرمجة المالية

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
بملايين الجنيهات: قائمة السنة						
بالمالية في ٣٠ حزيران/يونيو						
I إجمالي النفقات والقرائن نفس السناد (II + V)	٩ ١٧٧	١٣ ٧٧١	١٣ ٤٤١	١٥ ٦٠٤	١٧ ٣٣٩	٢٠ ٥٣٧
II إجمالي النفقات (III + IV)	٧ ٨١٢	١١ ٥٩٥	١١ ١٩٥	١١ ٣٣١	١٤ ٩٤٥	١٧ ٥٥٢
III النفقات الجارية	٦ ٣٣٢	٩ ٤٢٧	٩ ٦٣٧	١٢ ٥١٩	١٢ ٨١١	١٥ ٠٥٤
I - ١ النفقات على السلع والخدمات	٣ ٠٢٩	٤ ١١٨	٤ ٧٠٥	٦ ٠٢٤	٧ ٠٠١	٧ ٧١٧
١ - ١ الأجر والمرتبات	١ ٤٣٨	٢ ٠١٢	٢ ٣٣٦	٢ ٦٥٧	٢ ٢٠٤	٢ ٤٩٧
منها: حسابات خارج الميزانية	١٥١	٢٤٠	٣٠٣	٣٦٩	٤٠٥	٥٥٦
منها: مصنفات التأمين الاجتماعي	١٦	٢٧	٣٤	٨٧	٥٤	٥١
١ - ٢ منطريات أخرى من السلع والخدمات	١ ٥٦١	٢ ١٠٦	٢ ٤٦٩	٢ ٣٧٧	٢ ٧٩٧	٢ ٢٢٠
منها: حسابات خارج الميزانية	١٠٨	١٥١	١٧٤	٢٢١	٢٥٨	٣٩٨
منها: مصنفات التأمين الاجتماعي	٢	٢	٢	٤	٤	٤
٢ مدفوعات الواردات	٤٦٦	٥١٦	٨٩٩	١ ١٢٨	١ ٢٧٢	١ ٦١٥
منها: حسابات خارج الميزانية	٢	٢	٢	٦	١٣	١٢
٢ الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى	٢ ٨٢٨	٤ ٧١٢	٤ ٠٣٣	٥ ٢٥٧	٤ ٦١٨	٥ ٧٦٩
منها: حسابات خارج الميزانية	٢٢	٦٦	٣٣	٤٨	٦٥	٨٨
٢ منها: مصنفات التأمين الاجتماعي	٨٣٧	١ ١٦٨	١ ٢٤٠	١ ٢٧٧	١ ٥٥٠	١ ٧٢٠
٢ مبررات رأسمالية	١ ٥٥٩	٢ ٢٤٨	٢ ٥٥٨	١ ٨٤٤	٢ ٠٥٠	٢ ٢٤٨
٢ حيازة أصول رأسمالية ثابتة	٨٧١	١ ١٨٣	١ ١٦٩	١ ٢٦٨	١ ٥٨٧	٢ ٠٢٧

الجدول (ج) النفقات والقرائن نفس السناد يخص النمط الاقتصادي

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

٠	الزائعات أخرى	٢٠٢	-	-	-	-	-
١	منها: حسابات خارج الميزانية التغير في النقد، الروائع، الخ سداد ديون محلية غير مبنية	٢٠٧	٢١٠	٥٣	٢٠١	-	-
٢	التمويل الخارجي (كما ورد في D.III) قروض طويلة الأجل (لم يرد تبويبها في مكان آخر)	٢١٧	٢١٧	-	-	-	-
٣	مدها: حسابات خارج الميزانية الزائعات أخرى	٢٢٣	٤٩٢	٢٣٠	٥٣٥	٣١٥	-
٤	سداد ديون خارجية غير مبنية	٢٩٤	٦٠٥	٢٧٩	٤٢٧	٥٣٥	٣١٥
٥		١٨٣	١١٣	١٠٢	٨٨	١١٢	٦١
٦		-	-	-	-	-	-
٧		١٧١	١١٣	١٢٢	١٠٧	-	-

المصدر: International Monetary Fund, GFS Yearbook, Vol. XI (1987), pp. 342-346

البرمجة المالية

٤ - مسائل للمناقشة:

- (أ) ما هو المبرر لإدراج بيانات المؤسسات العامة غير المالية ضمن حسابات القطاع العام، وعدم إدراج بيانات المؤسسات العامة المالية؟
- (ب) ما هو المبرر لتضمين صناديق التأمين الاجتماعي في حساب الحكومة المركزية (أنظر الجدول رقم ١)؟
- (ج) يمكن الحصول على بيانات بشأن تمويل الدين (الجدول رقم ٦ - د) من التقارير المالية بشأن العمليات التي تقوم بها الحكومة المركزية. حلل مكونات تمويل الدين ووضح كيف يمكنك الربط بين تلك البيانات وبين الحسابات التقفية وحسابات ميزان المدفوعات؟
- (د) بالإشارة إلى البيانات المقدمة في «الجدول الموجز - البيانات المدمجة للحكومة المركزية»، علق على التطورات الإجمالية للميزانية خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وللمساعدة في القيام بالتحليل قم بأعداد جدول يبين تطور المتغيرات المالية العامة الأساسية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، مستخدماً الشكل المبين أدناه:

مصر: المتغيرات المالية العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
(تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو)					
إجمالي الإيرادات					
إجمالي النفقات					
وصافي الاقتراض					
العجز الكلي					
(١) تمويل خارجي					
(صافي)					
(٢) تمويل داخلي					
(صافي)					
للتذكير:					
إجمالي الناتج المحلي					
(بملايين الجنيهات)					

جداول إحصاءات مالية الحكومة

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السني	
		الجدول الموجز لعمليات الحكومة المركزية
81	١	إجمالي الإيرادات والمنح (A.I)
81Y	٢	إجمالي الإيرادات (A.II)
81YD	٣	الإيرادات الجارية (A.III)
81YA	١ - ٢	الإيرادات الضريبية (A.IV)
81YB	٢ - ٣	الإيرادات غير الضريبية (A.V)
81YC	٤	الإيرادات الرأسمالية (A.VI)
81Z	٥	المنح (A.VII)
81ZN	١ - ٥	المنح الجارية (A.17.1 + A.18.1 + A.19.1)
81ZP	٢ - ٥	المنح الرأسمالية (A.17.2 + A.18.2 + A.19.2)
82Z	٦	إجمالي النفقات والاقتراض ناقصاً السداد (C.I)
82	٧	إجمالي النفقات (C.II)
82R	٨	النفقات الجارية (C.III)
82V	٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)
83	١٠	الاقتراض ناقصاً السداد (C.V)
80S	١١	فائض أو مدخرات الحساب الجاري (باستثناء المنح) (٣ - ٨)
82SA	١٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C.4 - A.14)
82SB	١٣	إجمالي تكوين رأس المال (C.4 + C.5 - A.14 - A.15)
80	١٤	العجز الكلي أو الفائض الكلي (١-6)
80H	١٥	التمويل (E.I) أو (D.I)
85	١٦	التمويل الخارجي (E.III) أو (D.III)
84	١٧	التمويل الداخلي (E.II) أو (D.II)
84AB	١ - ١٧	التمويل غير المصرفي (D.1 + D.4 + D.5)
84C	٢ - ١٧	مصارف الودائع النقدية (D.3)
84D	٣ - ١٧	السلطات النقدية (D.2)
		مفرد للمذكير:
88Z	١٨	الدين الحكومي القائم (G.I أو F.I)

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
84Q	١٩	التغير في الدين العائمة
84P	٢٠	سداد الدين المحلي
85P	٢١	سداد الدين الخارجي
84M	٢٢	تمويل صناديق التأمين الاجتماعي لحكومة مركزية أخرى
RF.ZG	٢٣	وحدات العملة الوطنية/الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)
64...ZG	٢٤	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠)
99BL.ZG	٢٥	مخفض إجمالي الناتج المحلي (١٩٨٠ = ١٠٠)
99B.ZG	٢٦	إجمالي الناتج المحلي
99Z.ZG	٢٧	تعداد السكان من منتصف العام (بالملايين)
الجدول (A) الأيرادات والمنح		
I	81	إجمالي الإيرادات والمنح (II + VII)
II	81Y	إجمالي الإيرادات (III + VI)
III	81YD	الإيرادات للجارية (IV + V)
IV	81YA	الإيرادات الضريبية
١	81A	ضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
١ - ١	81AB	ضرائب على الأشخاص
٢ - ١	81AA	ضرائب على الشركات
٢ - ١	81AZ	ضرائب أخرى على الدخل غير مبررة
٢	81B	اشتراكات التأمين الاجتماعي
١ - ٢	81BB	للموظفين
٢ - ٢	81BA	لأصحاب العمل
٢ - ٢	81BC	لأصحاب التوظيف الذاتي أو غير المستخدمين
٤ - ٢	81BD	اشتراكات تأمين اجتماعي أخرى غير مبررة
٣	81C	ضرائب يدفعها أصحاب العمل على الرواتب أو اليد العاملة
٤	81D	ضرائب على الأملاك
١ - ٤	81DW	ضرائب متكررة على الأملاك غير المنقولة
٢ - ٤	81DH	ضرائب متكررة على صافي الثروة

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم المسطر في الكتاب الصنوي	
81DC	٤ - ٢ - ١	ضرائب على صافي ثروة الأشخاص
81DD	٤ - ٢ - ٢	ضرائب على صافي ثروة الشركات
81DK	٤ - ٢	ضرائب التراكات والمميزات والهبات
81DG	٤ - ٤	ضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية
81DX	٤ - ٥	ضرائب غير متكررة
81DZ	٤ - ٦	ضرائب متكررة أخرى على الملكية
81E	٥	ضرائب محلية على السلع والخدمات
81EA	٥ - ١	ضرائب عامة على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة
81EG	٥ - ٢	رسوم إنتاج
81EH	٥ - ٣	ضرائب على أرباح الاحتكارات المالية العامة.
81ER	٥ - ٤	ضرائب على خدمات نوعية
81ES	٥ - ٥	ضرائب على استخدام السلع أو التصريح باستخدامها أو القيام بنشاطات معينة
81ET	٥ - ٥ - ١	التراخيص التجارية والمهنية
81EU	٥ - ٥ - ٢	ضرائب على السيارات
81EV	٥ - ٥ - ٣	ضرائب أخرى على استخدام السلع، الخ
81EZ	٥ - ٦	ضرائب أخرى على السلع والخدمات
81F	٦	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
81FG	٦ - ١	رسوم الواردات
81FA	٦ - ١ - ١	الرسوم الجمركية
81FB	٦ - ١ - ٢	رسوم أخرى على الاستيراد
81FC	٦ - ٢	رسوم الصادرات
81FD	٦ - ٣	ضرائب على أرباح هيئات تسويق الواردات أو الصادرات
81FE	٦ - ٤	أرباح عمليات الصرف
81FF	٦ - ٥	ضرائب على عمليات الصرف
81FZ	٦ - ٦	ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية
81G	٧	ضرائب أخرى
81GA	٧ - ١	ضريبة الاقتراع

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السني	
81GB	٧ - ٢	رسوم الدمغة
81GZ	٧ - ٢	ضرائب أخرى لم يرد تصنيفها في باب آخر
81YB	٧	إيرادات غير ضريبية
81K	٨	قوائم تشغيل وحدات الانتاج العامة
81H	٩	إيرادات الاملاك
81HA	٩ - ١	من المؤسسات العامة غير المالية ومن المؤسسات العامة المالية
81HN	٩ - ٢	بلود أخرى خاصة بدخل الاملاك
81JA	١٠	رسوم ونفقات إدارية ومبيعات غير صناعية
81JH	١١	غرامات ومصادرات
81MM	١٢	مساهمات في صناديق تقاعد موظفي الدولة داخل الحكومة
81X	١٣	بنود أخرى للإيرادات غير الضريبية
81YC	١٤	إيرادات رأسمالية
81MA	١٤	مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة
81MB	١٥	مبيعات المخزونات
81MC	١٦	مبيعات الأراضي والأصول غير الملموسة
81Z	VII	المنح
81ZA	١٧	منح من الخارج غير السلطات الدولية العليا
81ZB	١٧ - ١	منح جارية
81ZC	١٧ - ٢	منح رأسمالية
81ZG	١٨	منح من مستويات أخرى في الحكومة القومية
81ZH	١٨ - ١	منح جارية
81ZJ	١٨ - ٢	منح رأسمالية
81ZD	١٩	منح من السلطات الدولية العليا
81ZE	١٩ - ١	منح جارية
81ZF	١٩ - ٢	منح رأسمالية
الجدول (B) النفقات بحسب الوظيفة		
82	I	إجمالي النفقات (كما ورد في C.II)
82A	١	الخدمات العامة

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السني	
82B	٢	الدفاع
82C	٣	التعليم
82CB	٢ - ٣	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
82CF	٣ - ٣	للجامعات والمعاهد
82CZ	٦ - ٣	نواحي أخرى
82D	٤	الصحة
82DB	٢ - ٤	المستشفيات والعيادات
82DC	٣ - ٤	الخدمات الصحية للأفراد
82DZ	٦ - ٤	مصرفات أخرى
82E	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
82EQ	٦/١ - ٥	للتأمينات والمساعدات الاجتماعية
82EN	٧ - ٥	الخدمات الاجتماعية
82F	٦	الاسكان والمرافق العامة
82FA	١ - ٦	الاسكان
82FB	٢ - ٦	تنمية المجتمع المحلي
82FC	٣ - ٦	مرافق الصحة العامة
82G	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
82H	٨	الخدمات الاقتصادية
82HA	١ - ٨	الإدارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
82HB	٢ - ٨	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
82HC	٣ - ٨	التعدين والصناعة والبناء
82HD	٤ - ٨	الكهرباء والغاز والبخار والماء
82HV	٥ - ٨	الطرق
82HF	٦ - ٨	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
82HG	٧ - ٨	مصرفات أخرى للنقل والمواصلات
82HE	١ - ٧ - ٨	مصرفات أخرى للنقل
82JB	٢ - ٧ - ٨	المواصلات
82HH	٨ - ٨	خدمات اقتصادية أخرى
82K	٩	أغراض أخرى

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السوي	
		الجدول (1 - B) الاقتراض ناقصاً السداد بحسب الوظيفة
		مجمل الاقتراض ناقصاً السداد (كما ورد في C.V)
83	I	الخدمات العامة
83A	١	الدفاع
83B	٢	التعليم
83C	٣	المدارس (المراحل الأولية، الابتدائية، والثانوية)
83CB	٢ - ٢	الجامعات والمعاهد
83CF	٢ - ٢	بنود أخرى
83CZ	٦ - ٢	الصحة
83D	٤	للمستشفيات والعيادات
83DB	٢ - ٤	الخدمات الصحية الفردية
83DC	٢ - ٤	بنود أخرى
83DZ	٦ - ٤	التأمينات والخدمات الاجتماعية
83E	٥	التأمينات والمساعدات الاجتماعية
83EQ	٦/١ - ٥	الخدمات الاجتماعية
83EN	٧ - ٥	الاسكان والمرافق العامة
83F	٦	الاسكان
83FA	١ - ٦	تنمية المجتمع المحلي
83FB	٢ - ٦	مرافق الصحة العامة
83FC	٢ - ٦	خدمات عامة واجتماعية أخرى
83G	٧	الخدمات الاقتصادية
83H	٨	الإدارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
83HA	١ - ٨	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
83HB	٢ - ٨	التعدين والصناعة والبناء
83HC	٢ - ٨	الكهرباء والغاز والبخار والماء
83HD	٤ - ٨	الطرق
83HV	٥ - ٨	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
83HF	٦ - ٨	مصرفات أخرى للنقل والمواصلات
83HG	٧ - ٨	

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السني	
83HE	٨ - ٧ - ١	مصرفات أخرى للنقل
83JB	٨ - ٧ - ٢	المواصلات
83HH	٨ - ٨	خدمات اقتصادية أخرى
83K	٩	أغراض أخرى
للجدول (2 - B) النفقات الرأسمالية بحسب الوظيفة		
82V	I	إجمالي النفقات الرأسمالية (كما ورد في C.IV)
82AQ	١	للخدمات العامة
82BQ	٢	الدفاع
82CT	٣	التعليم
82CM	٣ - ٢	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
82CN	٣ - ٣	الجامعات والمعاهد
82CP	٣ - ٦	بنود أخرى
82DQ	٤	للصحة
82DM	٤ - ٢	المستشفيات والعيادات
82DN	٤ - ٣	للخدمات الصحية الخاصة
82DP	٤ - ٦	بنود أخرى
82ET	٥	للتأمينات والخدمات الاجتماعية
82EM	٥ - ١/٦	للتأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية
82EP	٥ - ٧	الخدمات الاجتماعية
82FT	٦	الإسكان والمرافق العامة
82FM	٦ - ١	الإسكان
82FN	٦ - ٢	تنمية المجتمع
82FP	٦ - ٣	مرافق الصحة العامة
82GQ	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
82JX	٨	الخدمات الاقتصادية
82MA	٨ - ١	الإدارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
82MB	٨ - ٢	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
82MC	٨ - ٣	التعدين والصناعة والبناء

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات المستودع	رقم المطابق الكتاب للمستوى	
82MD	٨ - ٤	الكهرباء والغاز والبخار والماء
82MV	٨ - ٥	الطرق
82MF	٨ - ٦	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
82MG	٨ - ٧	مصرفات أخرى للنقل والمواصلات
82ME	٨ - ٧ - ١	مصرفات أخرى للنقل
82MJ	٨ - ٧ - ٢	المواصلات
82MH	٨ - ٨	خدمات اقتصادية أخرى
82KQ	٩	أغراض أخرى
الجدول (C) النفقات والاقتراض الصافي بحسب النشاط الاقتصادي		
82Z	I	إجمالي النفقات وصافي الاقتراض (II + V)
82	II	إجمالي النفقات (III + IV)
82R	III	النفقات الجارية
82N	١	النفقات على السلع والخدمات
82NA	١ - ١	الأجور والرواتب
82NX	١ - ٢/٢	حصة أصحاب العمل
82NP	١ - ٤	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
82PA	٢	منفوعات الفوائد
82PJ	٣	الاعانات والتحويلات الجارية الأخرى
82PM	٣ - ٣	تحويلات إلى مستويات حكومية أخرى
82PF	٣ - ٦	التحويلات الخارجية
82V	IV	مصرفات رأسمالية
82VA	٤	حيازة أصول رأسمالية ثابتة
82VB	٥	شراء مخزون
82VC	٦	شراء أراضي وأصول غير ملموسة
82U	٧	تحويلات رأسمالية
82UA	٧ - ١	تحويلات داخلية
82UB	٧ - ١ - ١	تحويلات إلى مستويات أخرى من الحكومة القومية

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السوي	
82UM	٧ - ٢	تحويلات خارجية
83	٧	مجمّل الاقتراض ناقص التسديدات
83N	٨	محلي
83NG	٨ - ١	إلى مستويات أخرى من الحكومة القومية
83P	٩	خارجي
		بنود للملكية:
82P	١٠	الانفاق في الخارج (باستثناء التحويلات، والفوائد، وصافي الاقتراض ناقص التسديدات)
الجدول (D) التمويل بحسب فئات الدائنين		
80H	I	التمويل الإجمالي (II + III)
84	II	التمويل الداخلي
84B	١	من قطاعات أخرى للحكومة العامة
84D	٢	من السلطات النقدية
84C	٣	من مصارف الودائع النقدية
84A	٤	من مصادر محلية أخرى
84AE	٤ - ١	من مؤسسات مالية أخرى
84AG	٤ - ٢	من مشروعات الأعمال غير المالية
84AJ	٤ - ٣	من القطاع الخاص غير المالي
84X	٥	التسويات
85	III	التمويل الخارجي
85A	٦	من مؤسسات انمائية دولية
85B	٧	من حكومات أجنبية
85C	٨	قروض خارجية أخرى
85N	٩	التغير في النقود الأجنبية والودائع والأوراق المالية
الجدول (E) التمويل بحسب نوع أداة الدين		
80H	I	التمويل الإجمالي (كما ورد في D.I)

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
84	II	التمويل الداخلي (كما ورد في D.II)
84R	١	سندات طويلة الأجل
84S	٢	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
84T	٣	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
84U	٤	قروض وسلف قصيرة الأجل
84V	٥	خصوم أخرى
84W	٦	التغير في الأرصدة النقدية والودائع، الخ
85	III	التمويل الخارجي (كما ورد في D.III)
85R	٧	سندات طويلة الأجل
85S	٨	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
85T	٩	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
85U	١٠	قروض وسلف قصيرة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
85V	١١	خصوم أخرى
85W	١٢	التغير في الأرصدة النقدية والودائع، الخ
الجدول (F) تصنيف الدين القائمة بحسب نوع الدائنين		
88Z	I	إجمالي الدين (II + III)
88	II	الدين الداخلي
88B	١	مستويات حكومية أخرى
88D	٢	السلطات النقدية
88C	٣	مصارف الودائع النقدية
88A	٤	مصادر داخلية أخرى
88AJ	٣ - ٤	القطاع الخاص غير المالي
88X	٥	تسويات الفروق في تقدير القيمة
89	III	الدين الخارجي
89A	٦	مؤسسات انمائية دولية
89B	٧	حكومات أجنبية
89C	٨	دعوى خارجية أخرى
89CQ	١ - ٨	القروض والسلف المصرفية

جداول إحصاءات مالية الحكومة (تمة)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السوي	
89CR	٨ - ٢	اتسمانات للموردين
89CT	٨ - ٣	بنود أخرى
89X	٩	تسويات الفروق في أسعار العملات
		بنود للتكبير:
88W	١٠	سداد الدين الداخلي بالعملات الأجنبية
89W	١١	سداد الدين الخارجي بالعملة المحلية
		الجدول (G) تصنيف الديون القائمة بحسب نوع أداة الدين
88Z	I	إجمالي الديون (كما ورد في F.I)
88	II	الدين الداخلي (كما ورد في F.II)
88R	١	سندات طويلة الأجل
88S	٢	سندات وأوراق مالية حكومية قصيرة الأجل
88T	٣	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
88U	٤	قروض وسلف قصيرة الأجل
88V	٥	خصوم أخرى
89	III	الدين الخارجي (كما ورد في F.III)
89R	٦	سندات طويلة الأجل
89S	٧	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
89T	٨	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
89U	٩	قروض وسلف قصيرة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
89V	١٠	خصوم أخرى
		مستويات حكومية أخرى
		الجدول S: حكومات الولايات أو الأقاليم أو المقاطعات

الفصل الخامس

الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

إحصاءات ميزان المدفوعات

مقدمة

يشكل تحليل وضع ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء جزءاً أساسياً من مهام صندوق النقد الدولي. وقد نصت المادة الثامنة من التعديل الثاني للنظام الأساسي للصندوق على أن «هناك حد أدنى من المعلومات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه بصورة فعالة، ومنها البيانات التي يجمعها كل بلد بشأن (...) ميزان المدفوعات الدولي، بما في ذلك: (١) تجارة السلع والخدمات، (٢) صفقات الذهب، (٣) معاملات رأس المال المعروفة، (٤) بنود أخرى». ويوضح دليل ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق كيفية إعداد البيانات الإحصائية للدول الأعضاء على أسس تتيح المقارنة فيما بينها على الصعيد الدولي. ويضع الدليل إطاراً للمفاهيم المتعلقة بأنظمة محاسبة ميزان المدفوعات ومبادئ توجيهية مفصلة خاصة بتصنيف بنود معينة.^٢

يتناول القسم الأول من هذه الحلقة الدراسية التطبيقية المبادئ الأساسية لأعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، ويلقي الضوء على طرق استخدام هذه الإحصاءات لأغراض التحليل. ويبحث أيضاً في مصادر المعلومات التي يمكن استعمالها في إعداد

^١ International Monetary Fund, *Articles of Agreement* (amended effective April 1, 1978, Article VIII, Section 5(a) (vi).

^٢ انظر النسخة العربية من دليل ميزان المدفوعات: International Monetary Fund, *Balance of Payments Manual*, (4th edition, Washington, 1977).

والمشار إليه فيما بعد بكلمة الدليل. وفيما يتعلق بتفسير التعابير المستخدمة في تجميع بيانات ميزان المدفوعات، يمكن الرجوع إلى معجم المصطلحات التالي بالإنجليزية:

International Monetary Fund, Balance of Payments Division, Bureau of Statistics, *The Balance of Payments: A Glossary of Terms*, in accord with the Practice of the International Monetary Fund (Washington, 1979).

الإحصاءات. ويشمل القسم الثاني على تمرين خاص بالتصنيف يوضح كيفية تطبيق هذه المفاهيم على بيانات ميزان المدفوعات لمصر. وينتهي كل قسم بتمارين ومسائل للمناقشة.

القسم الأول: عرض إحصاءات ميزان المدفوعات

١ - مبادئ التجميع

تتمشى المبادئ الأساسية لاعداد حسابات ميزان المدفوعات مع تلك المستعملة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية^١، إلا أن هناك فوارق في تبويب قطاع «بقية أنحاء العالم» إذ تركز حسابات ميزان المدفوعات، بصفة خاصة، على طريقة تبويب أكثر ملاءمة لتحليل الاختلالات مع بقية أنحاء العالم، مقارنة بالتصنيف العريض لقطاعات الانتاج والاستهلاك والتراكم المستخدم في نظام الحسابات القومية.

ويعرّف الدليل (صفحة ٨) ميزان المدفوعات بأنه «بيان إحصائي عن فترة معينة ويشمل على، (أ) المعاملات في السلع والخدمات والدخل بين اقتصاد ما وبقية أنحاء العالم، (ب) التغيرات في الملكية وفي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، وفي المستحقات على بقية أنحاء العالم والالتزامات تجاهه، (ج) التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة، المطلوبة لغرض الموازنة بالمعنى المحاسبي، لآية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو التغيرات التي لم يدرج قيد مقابل لها.

ويؤكد هذا التعريف مدى شمول ميزان المدفوعات ونوعية المعاملات المدرجة فيه. وتدل الإشارة الى فترة معينة على أن بيانات ميزان المدفوعات تمثل «تدفقات»، وليس «أرصدة». وتتمثل معظم المعاملات في عمليات تبادل يزود أحد المتعاملين بموجبها متعاملاً آخرًا بقيمة اقتصادية ويتلقى قيمة معاملة في المقابل. ويمكن تصنيف الأشياء التي تعد ذات قيمة اقتصادية، على وجه العموم، بأنها موارد حقيقية (السلع والخدمات والدخل) وينود مالية (أصول أو خصوم). وفي الحالات التي تقدم فيها الموارد الحقيقية والبند المالية كمنح، يسجل القيد الموازن للتدفق الحقيقي أو المالي بميزان المدفوعات تحت عنوان «تحويلات بدون مقابل». وفي الطبقات السابقة من الدليل، كانت تعديلات التقييم تستبعد من ميزان المدفوعات. إلا أن الطبعة الرابعة تستوجب وجود معلومات تكميلية عن التغيرات في قيمة الاحتياطيات. وأن

١ الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية (نيويورك - ١٩٦٨).

الأسلوب المستخدم هو إظهار التغير في الاحتياطيات المترتب على المعاملات كمجموع للتغيرات في الحيازات والبنود المقابلة التي تمثل قيوداً موازنة لتلك التغيرات التي يمكن أن توصف بأنها «خلق أو استنزاف الاحتياطي»^١. وقد أصبحت الطريقة الأخيرة أكثر شيوعاً مع البدء في استخدام حقوق السحب الخاصة واستخدام أسعار الصرف المعمومة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى المبادلات الدولية، تسجل في ميزان المدفوعات المعاملات في الأصول المالية بين المقيمين في ظل ظروف معينة. وعلى سبيل المثال، عندما يبيع مقيم من القطاع الخاص للسلطات النقدية استحقاقاً معيناً على غير مقيم يجب تسجيل عملية البيع. وتتسبب تقليدياً من ميزان المدفوعات أية تغيرات في وضع الاستثمارات الدولية لبلد ما ناشئة عن تغير في أراضيها الاقلية^٢. بينما تدرج تحويلات الأصول الحقيقية والمالية الناشئة عن الهجرة.

ويقدم الدليل توصيات محددة عن طبيعة نظام التسجيل الذي يتعين استخدامه في وضع بيان ميزان المدفوعات، وعن حدود اقتصاد بلد ما والمبادئ التي يجب انتهاجها فيما يتعلق بتوقيت التسجيل وتقييم المعاملات.

ويتخذ نظام تسجيل ميزان المدفوعات شكل بيان محاسبي ذو قيد مزدوج، بحيث تظهر كل معاملة في شكل قيد دائن وآخر مدين. وطبقاً للدليل (صفحة ٩)، وبموجب نظام القيد المزدوج تشمل القيود الدائنة على ما يلي: «(أ) الموارد الحقيقية التي تمثل الصادرات، (ب) البنود المالية التي تعكس إما نقصاً في الأصول الخارجية للاقتصاد أو زيادة في خصومه الخارجية. وعلى العكس من ذلك، فإن القيود المدينة تشمل: (أ) الموارد الحقيقية التي تمثل الواردات، (ب) البنود المالية التي تعكس إما زيادة في الأصول أو نقصاً في الخصوم».

وطبقاً للعرف الذي ينص على إظهار القيود الدائنة بعلامة موجبة والقيود المدينة بعلامة سالبة، يجب أن يكون حاصل جمع كل القيود صفراً. ويتم الحصول عادة على المعلومات المتعلقة بالعناصر المدينة والدائنة لعملية ما من مصادر إحصائية مختلفة. وغالباً ما يقتضي النقص في الشمولية والتغيرات في توقيت التسجيل وفي الأساليب المستخدمة لتقييم المعاملات إدراج قيد موازن في الحسابات. ويشار إلى هذا القيد عادة بصافي السهو والخطأ، حيث يؤكد الصافي على أن البند هو لموازنة الأخطاء على جانبي الحسابات.

ويستلزم وضع حسابات متسقة دولياً وجود مبادئ توجيهية عن نطاق الاقتصاد

١ تنص الطبعات السابقة من الدليل على إظهار عملية إسباغ الطابع النقدي على الذهب بأنها تصدير لسلعة، وعملية سحب السمة النقدية من الذهب بأنها استيراد. وتشكل هذه القيود البنود الموازنة للتغيرات في الاحتياطيات بحساب رأس المال.

المحلي وتعريف مفهوم الإقامة. ويعتبر الفرد أو المؤسسة مقيمين، بصفة عامة، في الاقتصاد الذي يرتبطان به ارتباطاً أوثق من أي إقليم آخر أو حيث توجد مصالحهما. ويورد الفصل الثالث من الدليل بعض المبادئ التوجيهية الخاصة بمعنى الإقامة.

١ - الحكومة العامة

تدرج في تصنيف المقيمين ليس فقط حكومة البلد المركزية وحكوماته الولائية والمحلية بل أيضاً سفاراته وقنصلياته ومنشأته العسكرية في الخارج.^١

ب - الأفراد

يعتبر الأفراد المتواجدون في بلد ما على أساس دائم (لعمام أو أكثر) مقيمين في ذلك البلد. ويعتبر السياح والزوار الآخرون والعاملون الذين يتواجدون في اقتصاد ما لفترة تقل عن عام مقيمون في بلادهم الأصلية. كذلك لا يعتبر الدبلوماسيون والعسكريون والممثلون الرسميون الآخرون لحكومات أجنبية (بالإضافة إلى من يعملونهم) جزءاً من اقتصاد البلد المضيف. أما عمال الحدود (أي الأشخاص الذين يعملون بانتظام في بلد ما ولكنهم يعيشون في بلد آخر) فهم مقيمون في الاقتصاد الذي يقطنون فيه وليس الذي يعملون به.

ج - المؤسسات

تعتبر المؤسسات مقيمة في اقتصاد البلد الذي تمارس نشاطها فيه حتى ولو كانت فرعاً أو شركة تابعة لشركة أجنبية. ولذلك قد تتضمن حسابات ميزان المدفوعات تقسيماً نظرياً لكيان قانوني واحد، مع ما يتبع ذلك من مشكلات في احتساب قيمة المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة لها.

د - توقيت وتقييم المعاملات

ولتسهيل المقارنات دولياً، يجب أن تستند حسابات ميزان المدفوعات على تعاريف متسقة لتوقيت المعاملات وتقييمها. والمبدأ المتبع هو أن «تسجل المعاملات عندما تتغير الملكية القانونية للموارد الحقيقية أو البند المالية المعنية، وهو الوقت الذي يقوم فيه الطرفان المعنيان بقيد المعاملات في سجلاتهما» (الصفحة الثانية من الدليل). ويختلف هذا المنهج مع المبادئ البديلة، مثل التسجيل وقت التعاقد أو التخليص الجمركي، كما قد يختلف أيضاً عن مفهوم التوقيت المستخدم في تجميع الإحصائيات الخاصة لتدفق الموارد الحقيقية أو على أساس سجلات النقد الأجنبي.

١ لا تعتبر المنظمات الدولية الرسمية، مثل صندوق النقد الدولي، مقيمة بالنسبة لأي اقتصاد قومي، بما في ذلك اقتصاد البلد الذي تتواجد فيه.

وكما بيّنا في القسم الأول - ٢، قد يستلزم الأمر إجراء تعديلات للتوقيت بالبيانات المأخوذة من المصادر الإحصائية الأصلية.

يجب أن تقيّم المعاملات بسعر السوق، الذي يعرف بأنه السعر الذي يدفعه المشتري الراغب في الشراء للبائع الراغب في البيع، عندما يكون المشتري والبائع أطرافاً مستقلة تحكمها الاعتبارات التجارية وحدها. ومع ذلك، لا تتوفر هذه الشروط بالنسبة لأنواع عديدة من المعاملات. فالمعاملات بين المؤسسات المتفرعة عن إدارة موحدة، على سبيل المثال، لا تجري بين أطراف مستقلة، كما أن الفوارق الدولية في أنظمة الضرائب أو القواعد التنظيمية قد تشكل حافزاً لاستخدام أسعار غير واقعية كوسيلة لتحويل الأرباح فيما بين البلدان. كما تنشأ مشكلة أخرى بالنسبة للتحويلات بدون مقابل التي لا تمثل معاملات تجارية والتي لا يحدد لها سعر معين من حيث التعريف. كذلك، ينبغي احتساب سعر لعمليات المقايضة. وقد تتخذ الأسعار في الأسواق المقارنة أو تكاليف الانتاج كمؤشرات توجيهية عند القيام باحتساب الأسعار.

ونظراً لأن عمليات ميزان المدفوعات تجري بعملة مختلفة، تصبح تحويلات العملة ضرورية لظهور الحسابات مقومة بوحدة حسابية واحدة. وفصلاً عن ذلك، هناك حاجة لوجود وحدة حسابية عالمية لتيسير إجراء المقارنات المشتركة بين البلدان، وللسماح بالتجميع على أساس إقليمي أو عالمي. كما ينبغي تحويل المعاملات، من حيث المبدأ، بسعر الصرف الساري وقت تحرير العقد. أما بالنسبة للبلدان التي تطبق أسعار صرف متعددة، فيجب تحويل معاملات ميزان المدفوعات على أساس سعر صرف موحد مبني على افتراض أن جميع المعاملات تتم عن طريق سوق حرة. ويؤدي ذلك إلى تجنب إدخال آثار الضرائب غير المباشرة والدعم بين المقيمين (أي بين الحكومة والمصدر أو المستورد)، الناتجة عن نظم أسعار الصرف المتعددة، في عمليات ميزان المدفوعات. وعادة ما يختلف الأساس الفعلي لتحويلات العملة عن هذه المبادئ النظرية. فقد لا تتوفر المعلومات، على سبيل المثال، عن تاريخ العقد لكل معاملة. كذلك كثيراً ما يحصل جامع بيانات ميزان المدفوعات على بيانات محولة إلى العملة المحلية، لأغراض الجمارك أو لأية أغراض أخرى بطرق غير معلومة بدقة لديه^١ وفي مثل هذه الحالات قد يقتضي الأمر غالباً استخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة المحاسبية، مما قد ينتج عنه أخطاء لا مفر منها.

٢ - تمويبب البنود

تقسم معاملات ميزان المدفوعات إلى مكونات نمطية معينة (أنظر الجدول رقم

١ قد ينشأ «السهو والخطأ» عن تحويل عملية ما من جانب مسؤولي الجمارك بسعر صرف يختلف عن ذلك الذي يستخدمه البنك المركزي لتقييم التتفق النقدي المقابل.

١). ويميز هذا التقسيم المتغيرات التي تستجيب لقوى اقتصادية معينة والبند الذي قد تكون ذات أهمية في عديد من البلدان من حيث حجمها أو قابليتها للتغير. وقد تعتبر هذه المكونات بدورها وحدات بناء يمكن استعمالها في إعداد عروض تحليلية تتعلق بميزان المدفوعات (انظر القسم الأول - ٤). وهناك تمييز واضح بين معاملات الحساب الجاري والحساب الراسمالي.

وتقسم معاملات الحساب الجاري إلى المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات والدخل، وتلك الخاصة بالتحويلات بدون مقابل. وعادة ما يكون العنصر الرئيسي الخاص في معاملات الحساب الجاري هو بند السلع، الذي يشمل معظم معاملات ميزان المدفوعات المتعلقة بالسلع المنقولة.^١ وقد وضعت قاعدة لمعالجة خدمات التوزيع، لضمان الاتساق بين التقييم المعطى لسلعة مصدرة من جانب بلد ما والاستيراد المقابل من جانب بلد آخر. وتدرج تكاليف خدمات التوزيع التي تؤدي حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر تحت بند السلع، بينما تعالج مثل هذه التكاليف بعد تلك النقطة كمصاريف شحن. ويعني ذلك في مصطلحات ميزان المدفوعات أن الصادرات والواردات تسجل على أساس فوب (f.o.b.) (تسليم ظهر السفينة). وبالنسبة للواردات فإن التسجيل البديل يكون على أساس (c.i.f.) (التكلفة والتأمين وأجرة الشحن)، الذي يشمل جميع الشحن والتأمين الدوليين حتى نقطة التقييم عند الحدود الجمركية للبلد المستورد.

ويشمل الشحن رسوم الشحن والتأمين والخدمات التوزيعية الأخرى المتعلقة بالسلع المصنفة كبضائع ومعظم السلع المنقولة الأخرى. وتمشياً مع معالجة السلع على أساس فوب، يشمل الشحن الخدمات التوزيعية التي تؤدي بعد وصول السلع إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر.^٢ وفضلاً عن ذلك، يقتضي العرف باعتبار شحن السلع فيما وراء الحدود الجمركية للبلد المصدر بمثابة خدمة تؤدي لمقيم في الاقتصاد المستورد. وعندما تؤدي الخدمات حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر بواسطة مقيمين في البلد المستورد، ينبغي إجراء قيود موازنة تحت بند الشحن. ويتطلب ذلك إجراء قيد دائن بحساب الشحن للبلد المستورد وقيد مدين بحساب الشحن للبلد المصدر.

١ من أمثلة السلع المنقولة التي لا تبوّ ب تحت بند السلع في الحساب الجاري، السلع التي يحصل عليها المسافرون لاستخدامهم الشخصي والتي تبوّ ب تحت «السفر» والذهب النقدي الذي يعامل بوصفه أصلاً مالياً.

٢ كانت الطباعات السابقة من الدليل تسمح بمعالجة السلع على أساس سيف عندما لا تتوفر البيانات عنها على أساس فوب، مع إجراء التعديلات المقابلة في تعريف الشحن.

الجدول رقم ١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات

دائن مدين

أولا - الحساب الجاري

١ - السلع والخدمات والدخل

السلع

الشحن

عمليات النقل الأخرى

خدمات المسافرين

خدمات الميناء... الخ.

السفر

دخل الاستثمار

دخل الاستثمار المباشر

الأرباح المعاد استثمارها

الأرباح الموزعة

أخرى

الرسمي المقيم، بما في ذلك المشتركة بين الهيئات الرسمية

الرسمي الأجنبي، باستثناء المشتركة بين الهيئات الرسمية

الخاص

سلع وخدمات ودخول أخرى

الرسمي

المشترك بين الهيئات الرسمية

أخرى، الرسمي المقيم

أخرى، الرسمي الأجنبي

الخاص

دخل العمل، غير المدرج في مكان آخر

دخل الملكية، غير المدرج في مكان آخر

أخرى

ب - التحويلات بدون مقابل

الخاصة

تحويلات المهاجرين

تحويلات العمال

أخرى

الرسمي

الجدول رقم ١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تابع)

مدائن

المشترك بين الهيئات الرسمية
أخرى، رسمي مقيم
أخرى، رسمي خارجي

ثانياً - حساب رأس المال

١ - رأس المال، باستثناء الاحتياطات

الاستثمار المباشر

في الخارج

مساهمات رأس المال

إعادة استثمار الأرباح

رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل

رؤوس أموال قصيرة الأجل

في الاقتصاد القائم بالابلاغ

مساهمات في رأس المال

إعادة استثمار الأرباح

رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل

رؤوس أموال قصيرة الأجل

إستثمارات الحافظة

سندات القطاع العام

أصول

خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية

خصوم أخرى

سندات أخرى

أصول

خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية

خصوم أخرى

مساهمات تأسيسية في الشركات

أصول

خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية

خصوم أخرى

رؤوس أموال أخرى

رأس مال طويل الأجل

القطاع الرسمي المقيم

الجدول رقم ١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تابع)

مدین دائن

ثانياً - حساب رأس المال (تابع)

المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية
المسحوبات من القروض المتلقاة الأخرى والمبالغ المسددة منها
خصوم أخرى
بنوك الودائع النقدية
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة المحلية
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة الأجنبية
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
خصوم أخرى
قطاعات أخرى
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية
مسحوبات من قروض أخرى متلقاة والمبالغ المسددة منها
خصوم أخرى
رؤوس أموال قصيرة الأجل
القطاع الرسمي المقيم
قروض ممنوحة
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات خارجية
قروض أخرى ممنوحة
خصوم أخرى
الودائع النقدية
أصول
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة المحلية
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة الأجنبية
خصوم أخرى
قطاعات أخرى

مدائن

ثانياً - حساب رأس المال (تابع)

قروض ممنوحة

أصول أخرى

خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية

قروض أخرى ممنوحة

خصوم أخرى

ب - الاحتياطيات

الذهب النقدي

التغير الإجمالي في الحيازات

المقابل لاضفاء الصفة النقدية للذهب (سحب الصفة للنقدية عن الذهب)

مقابل تعديلات التقييم

حقوق السحب الخاصة

التغير الإجمالي في الحيازات

مقابل التخصيص/ الالغاء

مقابل تعديلات التقييم

وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

التغير الإجمالي في الحيازات

مقابل تعديلات التقييم

الأصول بالنقد الأجنبي

التغير الإجمالي في الحيازات

مقابل تعديلات التقييم

المستحقات الأخرى

التغير الإجمالي في الحيازات

مقابل تعديلات التقييم

إستخدام ائتمان الصندوق

التغير الإجمالي في الحيازات

مقابل تعديلات التقييم

وتقسم عمليات النقل الأخرى إلى خدمات الركاب وخدمات الموانئ. وتشمل الأولى مصاريف النقل الدولي المتعلقة بالأفراد المسافرين (أي تذاكر السفر وأي مصاريف أو رسوم تدفع للناقلات عن سلع أو خدمات متعلقة بسفر الأفراد). أما خدمات الموانئ فتتطلب على السلع والخدمات، مثل الوقود ومخازن السفن التي تحصل عليها الناقلات وتستهلكها في عمليات التشغيل. ويغطي السفر السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون خارج بلادهم، سواء لاستعمالهم الخاص أو للهدايا. أما المسافرون فهم أشخاص مثل رجال الأعمال والطلبة والسياح الذين يمكنون لفترة أقل من عام في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه.

ويشمل دخل الاستثمار الدخل الناتج عن ملكية الأصول المالية الأجنبية. وأهم بنود دخل الاستثمار هي الفوائد وأرباح الأسهم الموزعة. ويقسم دخل الاستثمار المباشر إلى الأرباح التي يعاد استثمارها والأرباح الموزعة. وتعكس فئة الأرباح المعاد استثمارها فكرة أن الدخل غير الموزع يزيد من المشاركة الرأسمالية للشركة الأم. ونتيجة لذلك، تظهر الأرباح المحتفظ بها - بالنسبة للمشاركة المباشرة للمستثمر في رأسمال المنشأة - كدخل الاستثمار المباشر، مع إدراج قيد مقابل بحساب رأس المال في بند إعادة استثمار العائدات. وتظهر مدفوعات دخل الاستثمار المتعلقة بمؤسسات رسمية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي) منفصلة عن دخل الاستثمار الخاص الآخر.

تمثل السلع والخدمات والدخول الأخرى فئة متبقيات، مع التمييز الواضح بين التدفقات الرسمية والخاصة. ومن أمثلة التدفقات الرسمية المعاملات بين السفارات في الخارج والبلد المضيف، وخدمات المعونة الخارجية، والخدمات العسكرية بالقدر الذي يمكن قياسها كمياً^١. وتشمل المعاملات الخاصة دخل العمالة الذي يدفع للعمال الموسمين وعمال الحدود ومشترياتهم من البلد التي يعملون فيها، وبعض البنود الأخرى مثل الدخل المتحصل عن براءات الاختراع والتأمين على البضائع.

تشكل التحويلات بدون مقابل قيوداً موازنة للتدفقات الحقيقية والمالية التي لا تتضمن مقابلاً. وعلى سبيل المثال تظهر منحة من الموارد الحقيقية للبلد الجامع للبيانات كقيد مدين تحت بند الواردات السلعية وكبند دائن تحت بند التحويلات بدون مقابل. وتشمل التحويلات الخاصة بدون مقابل تحويلات المهاجرين والعمال. وتمثل تحويلات المهاجرين القيد المقابل للتحويل في صافي أصول المهاجر الناتجة عن الهجرة. كما تظهر تحويلات ممتلكات المهاجرين من مكان إقامتهم القديم إلى مكان الإقامة الجديد على أنها تصدير بالنسبة للاقتصاد الأصلي، مع إدراج قيد مدين موازن

١ ينبغي إدراج الخدمات المتعلقة بالمعونة الخارجية، مثل الشحن، تحت العناوين الخاصة بها.

تحت بند التحويلات بدون مقابل. وبالمثل، توفر التحويلات بدون مقابل قيوداً موازنة للتغير في الأصول والخصوم المالية للبلد والمترتبة على الهجرة. وتدرج تحت بند تحويلات العمال تحويلات الدخل بدون مقابل التي تتم بين المهاجرين والاقتصاد الجامع لليانان، إذا كانت مدة الإقامة أكثر من عام، وتصنف هذه التحويلات كدخل للعمالة تحت بند سلع وخدمات ودخول أخرى، إذا كانت مدة الإقامة أقل من عام. وتتضمن التحويلات الرسمية بدون مقابل المنح الحكومية من السلع والموارد المالية وخدمات المساعدة الفنية.

ويشمل حساب رأس المال المعاملات في الأصول والخصوم المالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن فئة الاحتياطيات تتضمن معلومات تكميلية عن إجمالي التغيرات في الحيازات، فضلاً عن القيود المقابلة الموازنة لتلك التغيرات التي لم تنشأ عن معاملات. وتمثل الأصول، باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، مستحقات على غير المقيمين، بينما تمثل الخصوم مديونية مستحقة لغير المقيمين. وتشياً مع مبدأ تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات، يتعين أن تمثل الأصول والخصوم التغيرات في المستحقات الفعلية، مع عدم إدراج الاعتمادات المصرفية غير المستخدمة والالتزامات المحتملة الأخرى. ويمكن أن ينشأ قيد مدين، إما عن زيادة في الأصول أو عن نقص في الخصوم، بينما يعكس القيد الدائن نقصاً في الأصول أو زيادة في الخصوم.

ولتسهيل التحليل تصنف المعاملات الرأسمالية باستخدام عدة معايير مثل نوع رأس المال، ومدة الاستحقاق، والأصول والخصوم. ويمثل التصنيف الوظيفي الاحتياطيات، ورأس المال الاستثمار المباشر، ورأس المال حافظة الأوراق المالية ورؤوس الأموال الأخرى. وتحاول الاحتياطيات أن تميز الأصول التي تستجيب لتغيرات العناصر «المستقلة» في ميزان المدفوعات (أنظر القسم الأول - ٤). ويشمل الاستثمار المباشر الأصول والخصوم المتعلقة بمصالح دائمة في منشأة ما، بينما يتضمن رأس المال حافظة الأوراق المالية السندات طويلة الأجل الأخرى والمساهمات التأسيسية بالشركات. وباستثناء الاستثمار المباشر تظهر تحركات في الأصول والخصوم بالنسبة لكافة العناصر بصورة منفصلة. ويتم التمييز كذلك بين رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل، أي رؤوس الأموال التي تستحق في غضون عام أو أقل، وتلك المستحقة خلال فترة تزيد عن عام. ولا يطبق هذا التمييز على الاحتياطيات لأنه لا يؤثر على سلوك مختلف عناصر هذه الفئة، أما رأس المال حافظة الأوراق المالية فهو رأس مال طويل الأجل بحكم التعريف. وهناك ثمة تركيز خاص في الطبقات السابقة من الدليل على التصنيف القطاعي لتحركات رأس المال. ومع ذلك، لا يتضح هذا التصنيف في الطبعة الرابعة من الدليل إلا بالنسبة «لرؤوس الأموال الأخرى»، حيث يجري تحديد القطاع على أساس أنه يتعلق بالدائن المحلي بالنسبة للأصول وبالمدين المحلي بالنسبة للخصوم. ويشمل التصنيف

القطاعي القطاع الرسمي وبنوك الودائع النقدية والحائزون الآخرون، بينما تشكل الخصوم احتياطات السلطات الخارجية التي تظهر بصورة منفصلة في كل حالة من الحالات.

«يشير الاستثمار المباشر الى الاستثمار الذي يستهدف الحصول على حصة دائمة في منشأة تعمل في اقتصاد غير الاقتصاد الذي ينتمي اليه المستثمر، ويكون غرض المستثمر في أن يصبح لديه صوت فعال في إدارة المؤسسة» (انظر صفحة ١٧٢ من الدليل). وترتبط المعايير المحددة لتمييز الاستثمار المباشر عادة بدرجة الملكية الأجنبية ومقدار توزيع الحصص فيما بين الملاك. ومن الناحية العملية، فإن عدد الحالات التي يصعب فيها تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف الاستثمار على أنه «مباشر» قليل، نظراً لأن معظم مثل هذه المنشآت مملوكة بالكامل للأجانب. كذلك لا توجد أهمية كبيرة من الناحية الكمية للحالات التي تقع على حدود التعريف، وينص الدليل على أن يصنف كاستثمار مباشر نصيب المستثمر المباشر في تدفقات رأس المال. أما القيد المقابل لبند إعادة استثمار الأرباح المدرج تحت دخل الاستثمار المباشر في الحساب الجاري فيظهر في حساب رأس المال كعنصر مستقل من عناصر رأس مال الاستثمار المباشر. ويشمل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية «السندات طويلة الأجل وأسهم الشركات فيما عدا تلك المشمولة في فئات الاستثمار المباشر والاحتياطات» (ص ١٨٠ من الدليل). ويتم الفصل بين سندات القطاع العام والسندات الأخرى والمساهمات برأس مال الشركات. وتمثل «رؤوس الأموال الأخرى» بنداً متبقياً.

إن بنود التمويل الاستثنائي تعكس الصعوبات غير العادية المتعلقة بميزان المدفوعات وتمويله والتي عانى منها عدد كبير من البلدان منذ بداية الثمانينات. وتدرج هنا البنود المقابلة للدين المعاد جدولته وأقساط الدين المتفق عليها والتي عجزت البلدان عن سدادها (المتأخرات). وتدرج أيضاً بعض الأموال التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بصدد أوضاع المدفوعات في البلدان ذات المديونية العالية، ومن بينها المنح المعطاة من حسابات الدعم بالصندوق ومن نظام تثبيت حصيلة الصادرات (ستابكس). وتدرج كذلك قروض البنك الدولي لأغراض التصحيح الهيكلي، والمسحوبات من الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي، والقروض من صندوق النقد العربي ومن نظام تثبيت حصيلة الصادرات (ستابكس)، وبعض الحسابات على المكشوف التي تسمح بها البنوك المركزية ببلدان الشركاء التجاريين للسلطات النقدية في البلدان المديونة. وتصنف بنود التمويل الاستثنائي أحياناً تحت «الالتزامات احتياطية»، وجاء استخدامها جزئياً نتيجة لزيادة القروض القصيرة الأجل للسلطات

النقدية بالبلدان المدينة مقابل حيازاتها من الأصول الأجنبية السائلة، وذلك لتوضيح مدى إمكانية التعمد مقدماً بالاحتياطيات الدفترية.

تتكون الاحتياطيات من «الذهب للنقدي، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، ووضع الاحتياطي لدى الصندوق، واستخدام ائتماناته، والاستحقاقات القائمة على غير المقيمين المتاحة للسلطات المركزية سواء لتمويل الاختلالات في المدفوعات مباشرة أو للتحكم في حجم مثل هذه الاختلالات عن طريق التدخل للتأثير على سعر صرف العملة المحلية» (ص ١٨٦ من الدليل). وتحتفظ السلطات المركزية بالجانب الأكبر من الاحتياطيات، كما تدرج الأموال التي تحتفظ بها بنوك الودائع النقدية في الاحتياطيات إذا كانت خاضعة لسيطرة الحكومة. وتظهر التغيرات في وضع الاحتياطي لدى الصندوق (أصول) بصورة منفصلة عن استخدام الائتمان المقدم من الصندوق (خصوم). وكما أوردنا في القسم الأول - (١)، يدرج خلق الاحتياطيات (من خلال إعطاء السمة النقدية للذهب أو تخصيصات حقوق السحب الخاصة) والتغيرات المتعلقة بالتقييم كمعلومات تكميلية، مع إدراج قيد موازن (مقابل).

تمثل الاحتياطيات الدولية في المعتقد العنصر الرئيسي لصافي الأصول الخارجية في المسح النقدي. ويبين ميزان المدفوعات التغيرات في الاحتياطيات - رقم تدفق - على حين يظهر المسح النقدي رصيد صافي الأصول الخارجية. كذلك، قد تكون هناك فوارق في شمولية صافي الأصول الخارجية في المسح النقدي والاحتياطيات في ميزان المدفوعات. وتشمل صافي الأصول الخارجية في المسح النقدي بصفة خاصة الأصول والخصوم الخارجية لبنوك الودائع النقدية التي قد لا تعتبر في بعض الحالات احتياطيات لأغراض تيويب ميزان المدفوعات. وغالباً ما تعكس المشكلات الناجمة عن مطابقة بيانات ميزان المدفوعات مع بيانات المسح النقدي الخاصة بالاحتياطيات الدولية اختلافاً في أسعار الصرف المستخدمة في التحويل في كلا المصدرين. وفضلاً عن ذلك، تدرج التغيرات المتعلقة بالتقييم، من ناحية المبدأ، في صافي الأصول الخارجية بالمسح النقدي، مع إدراج تغير موازن في الخصوم غير المبررة. وتوصي الطبعة الرابعة من الدليل بادخال معلومات إضافية عن التغير الكلي في كل بنود الاحتياطيات وفي البند المقابل لهذا التغير الناتج عن اعادة التقييم.

٢ - المصادر الرئيسية للبيانات

المصادر الرئيسية للبيانات الخاصة بالمعاملات التجارية هي البيانات التجارية وسجلات النقد الأجنبي. وتسجل البيانات التجارية الانتقال المادي للسلع عبر الحدود، بينما تبين سجلات النقد الأجنبي المدفوعات والمتحصلات المرتبطة بالسلع. ولا

يتمشى كليهما بالضرورة مع مبدأ ميزان المدفوعات الخاص بتسجيل المعاملات في الوقت الذي تتغير فيه الملكية كما هو وارد بدفاتر البائع والمشتري. ولذا، قد يقتضي الأمر إجراء تعديلات لاحساب التغيرات في الشمولية والتبويب والتوقيت والتقييم^١ ومن الضروري إجراء تعديلات للشمولية بسجلات النقد الأجنبي بما يسمح بتسجيل المعاملات التي لا تتم تسويتها عن طريق النظام المصرفي. وتعد عمليات الاتجار عن طريق المقايضة والتحويلات العينية بدون مقابل والمعاملات التي تسوى مباشرة بأجراء التغيرات في الأصول والخصوم المالية المحتفظ بها في الخارج بمثابة أمثلة عن البنود التي لا تدرج في سجلات النقد الأجنبي. وإن إدخال المنتجات البحرية التي تقوم السفن المحلية باصطيادها في البحار المفتوحة وبيعها في الخارج مباشرة في بيانات التجارة يعتبر مثالا على تعديل الشمولية الذي يجب تطبيقه على تلك البيانات. وقد تكون تعديلات التبويب ضرورية لإظهار المعاملات على أساس (فوب)، مع إجراء التعديلات المقابلة في حساب الشحن. وتعد التعديلات في التوقيت ذات أهمية خاصة عندما تكون هناك تغيرات جوهرية في حجم التدفقات التجارية أو عندما يحتفظ المقيمون بمخزون كبير من السلع في الخارج أو لدى احتفاظ غير المقيمين بهذا المخزون في الداخل. وتسجل بيانات التجارة الانتقال المادي للسلع، ومن المتوقع تعديلها لاحساب التغيرات في المخزون. وكذلك يجب إجراء تعديلات التوقيت على سجلات النقد الأجنبي لكي تسمح بإظهار المدفوعات المسبقة والائتمانات التجارية، مع إجراء قيود موازنة للتغيرات في الأصول والخصوم المدرجة بحساب رأس المال. وتصبح تعديلات التقييم لازمة إذا كانت البيانات المأخوذة بأسعار السوق غير مسجلة أصلا. ومن الأمثلة على ذلك تسجيل أي تقييم خاص تقوم به مصلحة الجمارك في بيانات التجارة.

عادة ما تكون المعلومات المتعلقة بمعاملات ميزان المدفوعات التي تقوم بها المؤسسات المالية والقطاع العام متوفرة بسهولة. كما تنتج بيانات التجارة وسجلات النقد الأجنبي معلومات عن العناصر الأخرى لحسابات ميزان المدفوعات. وعن طريق بيانات التجارة، على سبيل المثال، يمكن الحصول على البيانات الأساسية الخاصة «بالشحن» ويعنصر المخازن والوقود في «عمليات النقل الأخرى». كما تورد سجلات النقد الأجنبي معلومات عن كافة عناصر ميزان المدفوعات الخاضعة للرقابة على النقد، على الرغم من إمكان حدوث مشكلات كبيرة في التصنيف. وبالنسبة للبلدان التي تكون فيها الرقابة على النقد محدودة بصفة خاصة، قد يلزم تقدير بعض المعاملات الخاصة بالاستعانة بالاستبيانات وأساليب البحث بالعينة. ويقدر عنصر السفر بميزان المدفوعات أحيانا باستخدام متوسط تكاليف الإقامة اليومية مضروبة

١ راجع الملحق «ب» للحصول على بيان أكثر شمولاً عن التعديلات.

بعدد الأيام التي قضاها المقيمون بالخارج والتي قضاها الأجانب في البلد القائم بالإبلاغ. وقد تستند تقديرات تكاليف الإقامة على المعلومات التي يتم الحصول عليها من وكالات السياحة أو البنوك أو الفنادق أو المتاجر. ويمكن الاحتفاظ بسجل نظامي عن عدد الليالي التي قضاها السياح الأجانب في الفنادق. كما يمكن التحقق من المعلومات الخاصة بالسياحة في بعض الأحيان عن طريق تبادل المعلومات فيما بين البلدان. كذلك يمكن استخدام الاستبيانات للحصول على المعلومات عن أسعار السفر من شركات الملاحة والطيران وعن دخل الاستثمار المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تزودنا حسابات الشركات بمعلومات عن المعاملات التجارية التي يتعين إدراجها بميزان المدفوعات. وغالباً ما تعتبر البيانات الخاصة بالتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل غير دقيقة بصفة خاصة. ويعكس ذلك مشكلة الحصول على معلومات منفصلة عن الائتمانات التجارية عندما تشكل سجلات النقد الأجنبي المصدر الأساسي للبيانات، أو مشكلة الحصول على استجابة كافية عن طريق الاستبيانات فيما يتعلق بالشمولية والثباتية.

٤ - التقسيم التحليلي

إن أحد الأغراض الرئيسية لحسابات ميزان المدفوعات هو إعطاء مؤشر بخصوص الحاجة لتعديل السياسة العامة لاصلاح الاختلال الخارجي. ويوحى النظام المحاسبي ذو القيد المزدوج بوجود توازن بميزان المدفوعات. ويتضمن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عملية تجميع لبنود معينة من المعاملات الخارجية وتمييز المعاملات «فوق الخط» عن البنود «تحت الخط». ويتأثر القرار المتخذ بشأن مكان وضع الخط بوجهة النظر بخصوص مجموعة المعاملات التي توضع أكثر من غيرها الحاجة لتعديل وضع ميزان المدفوعات. ويقترح أحد الأساليب المستخدمة في هذا الصدد بوجوب الفصل بين المعاملات التي تتم لذاتها والمعاملات التي تتم لمجرد التعويض عن هذه العناصر المستقلة. ويؤكد أسلوب آخر على قابلية المعاملات للتقلب، بحيث توضع البنود التي تعد غير مستقرة «تحت الخط»، من أجل الحصول على مؤشر عن الوضع الأساسي لميزان المدفوعات. ولسوء الحظ لا توجد معايير واضحة للتمييز بين البنود المستقلة والبنود المعوضة لأن مثل هذا التقسيم يعكس أساساً وجهة نظر الشخص القائم بالتصنيف حول الدافع الموضوعي لصاحب المعاملة. كما أنه ليس من السهل تحديد نوع الأصول المالية التي يحتمل تقلبها بصورة خاصة. ولذلك فليس من المستغرب نشوء مجموعة مختلفة من المفاهيم المتعلقة بالموازن التحليلية.

ويرتبط أضحى تعريف لميزان المدفوعات بالمميزان التجاري، أي الفرق بين الصادرات والواردات، على أساس (فوب). ومع ذلك، فإن التمييز بين تدفق السلع

وتتدفق الخدمات هو بالضرورة تمييز كفي، ويمكن تبرير أهمية هذا الميزان أساساً إلى تيسر الحصول على البيانات السليمة من الاستمارات الجمركية.

ويمثل الحساب الجاري ميزاناً أكثر أهمية من الناحية التحليلية. ويتمثل هذا الميزان، أحياناً، في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل، ويقترح البعض تضمينه التحويلات الخاصة بدون مقابل، أو جميع التحويلات بدون مقابل. ويمكن إدراج التحويلات الخاصة بدون مقابل على أساس أنه من غير الطبيعي من وجهة نظر تصحيح ميزان المدفوعات وضع دخل العمالة، غير المدرج في مكان آخر، فوق الخط ووضع تحويلات العمالة تحت الخط وتستبعد التحويلات الرسمية أحياناً بافتراض أنها تمثل بقدر كبير تدفقات رأسمالية وليس تدفقات جارية.^١ وإن وضع التحويلات بدون مقابل تحت الخط تخلق مشكلة لأنها تصور استلام منحة من الموارد الحقيقية كعامل يسيء لوضع ميزان المدفوعات بالنسبة للبلد المتلقي. ويبين ميزان السلع والخدمات والدخل والتحويلات بدون مقابل التغير الصافي في الأصول المالية الناشئة عن المعاملات الحقيقية لاقتصاد ما. ويتمشى ذلك مع الفائض أو العجز الجاري في قطاع بقية أنحاء العالم في الحسابات القومية، بافتراض أن جميع التحويلات هي تحويلات جارية. وهنا يمكن التساؤل عما إذا كانت الاختلالات في الحساب الجاري تستدعي بالضرورة تعديل السياسة العامة. وقد يرغب بلد نام، على سبيل المثال، في تمويل العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق رأسمالي طويل الأجل مرتبط بالانفاق الانمائي. وقد يرغب بلد ما، بدلاً من ذلك، في إحداث فائض في الحساب الجاري من أجل تمويل الاستثمار الخارجي.

ويهدف الميزان الأساسي إظهار مركز ميزان المدفوعات على المدى الأطول، عن طريق وضع المعاملات التي يحتمل انعكاس مسارها على المدى القصير تحت الخط وتدرج التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل فوق الخط بالإضافة إلى بنود الحساب الجاري. ويعكس استبعاد التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل الافتراض باحتمال عدم استقرار هذه التدفقات بصفة خاصة. كما أن هذا الميزان قد يكون حساساً إزاء وضع السهو والخطأ فوق الخط أو تحته.^٢

ويضع الميزان الكلي تحت الخط فقط التغيرات في الأصول الاحتياطية والخصوم التي تستخدم في تسوية الاختلالات في المدفوعات. ويركز هذا الميزان على

١ لا يميز التحليل بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية.

٢ يعتبر ميزان السيولة «صيغة بدلية للميزان الأساسي، حيث تدرج المستحقات المحلية القصيرة الأجل على غير المقيمين فوق الخط. ومع ذلك، يبدو أن الحجج التي تقول بأن الأموال المحتفظ بها محلياً لا تخضع بالضرورة للرقابة الرسمية وإنها أكثر استقراراً من الالتزامات القصيرة الأجل للأجانب ما زالت موضع جدل.

استخدام الاحتياطات والقيود القصيرة الأجل الناشئة عن محدودية التمويل المتاح. ويشير القرار الخاص بالبنود التي تشكل احتياطات مشكلات معينة، ناقشنا بعضاً منها في القسم الأول - ٢. فإذا تم إدراج الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وأصول السلطات النقدية ضمن الاحتياطات، كما جرت العادة، تصبح معالجة الأصول المماثلة في بنوك الودائع النقدية مسألة اجتهادية، وتتوقف على درجة تحكم السلطات في استخدام هذه الأصول. وتنشأ أيضاً مشكلات أخرى فيما يتعلق بمعالجة الخصوم. فيبوب استخدام ائتمانات الصندوق مع الاحتياطات، كما توضع الالتزامات المرتبطة بالاحتياطات تحت الخط في بعض المعالجات (مثال ذلك حسابات البنوك المركزية مع بعضها البعض). ويتميز هذا الإجراء باضفاء عنصر الاتساق فيما بين الدول على تعريف الموازين.

٥ - تمارين ومسائل للمناقشة

تمارين

١ - بين القيود الدائنة والمدينة التي يجب إجراؤها للمعاملات التالية في حسابات البلد الذي يقوم بتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات:

١ - استيراد سلع مصنعة ممولة عن طريق ائتمان تجاري لمدة ستة أشهر من جانب المصدر.

٢ - تصديرين دفعت قيمته بالنقد الأجنبي الذي أودعه المصدرون لدى البنوك التجارية المحلية، والذي أودعته البنوك التجارية بدورها لدى بنوكها المراسلة في الخارج.

٣ - منحة من الأغذية قدمت للبلد من حكومة أجنبية.

٤ - بيع ذهب مستخرج من المناجم المحلية للبنك المركزي.

٥ - استثمار مباشر من قبل أجنبي غير مقيمين ممول بالعملية المحلية المسحوبة من ودائع غير المقيمين لدى البنوك التجارية في البلد القائم بالتجميع.

٦ - تحويل ودائع بالنقد الأجنبي من قبل مقيمين الى بنوك في الخارج.

٧ - متأخرات في الفاتكة ورأس المال على ديون طويلة الأجل.

٨ - أرباح فرع لشركة أجنبية في البلد المعني التي تم إعادة استثمارها.

ب - بين ما هي التعديلات التي ينبغي إجراؤها لمعالجة المشكلات التالية المتعلقة بالبيانات:

١ - سلع مسجلة في بيانات الجمارك بوصفها مصنرة ولم يتم بيعها بعد لغير مقيمين.

البرمجة المالية

وتظل هذه السلع مملوكة لمقيمين، وتمثل زيادة في المخزون السلمي المحتفظ به في الخارج.

٢ - معاملة بين شركة أم وشركة تابعة خارجية يبدو أنها لم تسجل بأسعار السوق.

مسائل للمناقشة

١ - علق على الاستخدامات التحليلية للميزان التجاري، وميزان الحساب الجاري، والميزان الأساسي، والميزان الإجمالي، مع تقييم أهميتها كمؤشرات لاداء ميزان المدفوعات في بلدك.

ب - ما هي المعلومات التي يوفرها تمويل عجز الحساب الجاري عن التغييرات في مركز الدين الخارجي لبلد ما؟ وإلى أي مدى تؤثر طبيعة مثل هذا التمويل على تحليلك لاداء ميزان المدفوعات؟

القسم الثاني: بيانات ميزان مدفوعات مصر

١ - البيانات

يورد هذا الجزء بيانات المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦، لايضاح كيفية تطبيق المبادئ الخاصة بوضع حسابات ميزان المدفوعات. وتستند هذه البيانات على مطبوعات صندوق النقد الدولي وإحصاءات ميزان المدفوعات^١.

٢ - تمارين وموضوعات للمناقشة

تمارين

١ - قم على أساس المعلومات المقدمة أدناه بأعداد العمود الخاص بميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٨٦ على غرار الشكل المبين في الجدول رقم (٢).

ب - استخرج من الجدول رقم (٢) كلا من الميزان التجاري والميزان الأساسي والميزان الكلي لعام ١٩٨٦.

مسائل للمناقشة

١ - ناقش تطور مركز ميزان مدفوعات مصر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ على أساس الجدول رقم (٢).

ب - علق على نقاط القوة والضعف في هيكل ميزان مدفوعات مصر.

ج - هل أضاف القطاع الخارجي لمصر إلى المدخرات المحلية خلال الفترة موضوع البحث؟

١ صندوق النقد الدولي - إحصاءات ميزان المدفوعات (واشنطن) المجلد رقم ٣٥ لعام ١٩٨٤.

المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦

(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

أولا - الحساب الجاري	
٢ ٢٤٤	الصادرات، (فوب)
٢٣٩	متحصلات عن سلع وخدمات مشتراة من جانب مسافرين غير مقيمين
٢ ١٣٦	تحويلات بدون مقابل من العاملين بالخارج
٨	تحويلات خاصة أخرى بدون مقابل في الخارج
٦ ٢٩١	الواردات، سيف بسجل الصرف
	متحصلات عن نقل أفراد وخدمات مرفئية وغيرها بما في ذلك رسوم
١ ٦٤١	قناة السويس
	أرباح محولة من جانب الشركات التابعة بمصر إلى الشركات الأم
٩٦٠	بالخارج
٣٤٧	دخل حصلت عليه الشركات المصرية من المنشآت التابعة بالخارج
٢٢٤	مدفوعات لقاء خدمات لغير المقيمين من جانب القطاع الرسمي المقيم
٦٢٩	مدفوعات الشحن والتأمين لغير المقيمين المدرجة بالواردات، سيف
٤٠	مدفوعات معاملات رسمية قدمها غير المقيمين
	متحصلات من غير المقيمين عن خدمات متنوعة لم تدرج في بنود
٩٤٢	أخرى
٢٩٩	مدفوعات لغير مقيمين عن نقل أفراد وخدمات مرفئية وغيرها
٤٥	مدفوعات لغير مقيمين عن خدمات سفر
١ ٣٦١	مدفوعات لغير مقيمين عن خدمات متنوعة لم تدرج في بنود أخرى
ثانيا - حساب رأس المال	
	قروض صافية حصلت عليها مؤسسات الاستثمار العاملة في الخارج من
٥	الشركات الأم بمصر
	رأس مال المساهمة المقدم من المستثمرين غير المقيمين للقطاع
١ ٠٢٨	المحلي بهدف اكتساب حصص دائمة في المنشآت
-	استثمارات الحافظة في سندات القطاع العام المصري
	مسحوبات القطاع الرسمي المقيم بمصر من القروض الخارجية التي
٥٤٤	يزيد أجل استحقاقها عن عام، بما في ذلك الائتمانات التجارية
	مدفوعات سداد القروض الطويلة الأجل لبلدان الاتحاد الاقتصادي
٥٠٣	الأوروبي والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى
٤	زيادة في الأصول الطويلة الأجل للقطاع الرسمي المقيم
٤٩٢	زيادة في الخصوم الأخرى
	مسحوبات من قروض تلقاها كل من القطاع غير الرسمي والقطاع غير
٦٧٣	المصرفي ذات أجل استحقاق يزيد عن عام
١٢٣	

المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦ (تتمة)

(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

٧٦٣	مدفوعات القطاع غير الرسمي والقطاع غير المصرفي لسداد قروض طويلة الأجل
—	ودائع رسمية لدى البنك المركزي
٤١٢	إنخفاض في الأصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية ذات أجل استحقاق يقل عن عام
٣٦٩	انخفاض في خصوم بنوك الودائع النقدية ذات أجل استحقاق يقل عن عام
٢٨٤	المقابل لمكاسب التقييم للأصول بالنقد الأجنبي
٤٣	إنخفاض في حيازات السلطات النقدية من الأصول بالنقد الأجنبي
—	انخفاض في وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
١٣	استخدام الائتمان المقدم في صندوق النقد الدولي
٣١٥	منح حكومية دولية

الجدول رقم ٢ - مهن: عروض تجميعي: بيانات عن المعاملات بالتقريه ١٩٨٠ - ١٩٨٦
(بالمليين من حقوق السحب الخاصة)

	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	لغير
الف - الحساب الجاري، باستثناء المجموعة (د)								
١ - السحب: المبررات، قروب	٢ ٧١١ -	٢ ٠٣٠ -	٧٨٥ -	١ ٦٧٧ -	١ ٨١٢ -	٣٣١ -	A.CA	
التحويل ومشتاكيه	٣ ٧٧٨	٣ ٧٧٠	٣ ٤٥٥	٣ ٦٣٩	٣ ٣٩١	١ ٩١١	1A.A4	
الفتح: الخام	٧ ١٠٢	٢ ٤٢٣	٢ ٣٠١	٢ ١٢٠	٢ ٢٨٩	١ ٩٣٠	1A.AU	
أخرى	٣٦٥	٤٥٢	٣٣٣	٣٠٨	٣٦٥	٣٥٤	1A.AV	
٢ - السحب: الوردات، قروب	٨٠١	٨٨٦	٨١٥	٧١١	٧٣٧	٧٧٧	1A.AW	
الميزان التجاري	٨ ١١٢ -	٩٠٢٤ -	٧٠٣٠ -	٧٠٠٤ -	٦ ٧١٥ -	٥ ٢٣٥ -	1A.B4	
٣ - سلع وخدمات ورجل: أخرى، دائن	٤ ٤٣٥ -	٥ ٧٥٤ -	٣ ٥٧٦ -	٣ ٣٦٥ -	٣ ٣٢٤ -	٢ ٧٧٤ -	1A.C4	
١ - دخل الاستثمار	٣ ٣٩٠	٣ ٤٢٦	٣ ٢٤٠	٣ ٩٠١	٣ ٤٩١	٢٠٤٦	IS.A4	
٢ - أخرى	٤١٣	٥١٠	٤٠٩	٣٦٤	٣٤٠	٢٠٧	IN.A4	
٤ - سلع وخدمات ورجل: أخرى، مدین	٢ ٩٧٨	٢ ٩١٧	٢ ٩٦٦	٢ ٥٢٦	٢ ١٥٣	١ ٨٧٨	IS.AV	
إجمالي: سلع وخدمات ورجل	٤ ٣٢٤ -	٤٠٨٥ -	٢ ٥٩٩ -	٢ ٤١٠ -	٢ ٨٧١ -	٢ ٧٥٧ -	IS.B4	
٥ - تحويلات خدمة بدون مقابل	٥ ٣٦٨ -	٥ ٩١٣ -	٣ ٨٢٥ -	٣ ٩٢٤ -	٣ ٧٠٣ -	٢ ٤٨١ -	IT.C4	
الأجمالي باستثناء التحويلات الرسمية	٣ ١٧٨	٣ ٨٨٤	٢ ٤٥٠	٢ ٤٤٧	١ ٨٩١	٢ ١٤٥	IK.C4	
٢ - تحويلات رسمية بدون مقابل	٢ ٧١١ -	٢٠٣٠ -	٧٨٥ -	١ ٦٧٧ -	١ ٨١٢ -	٣٣١ -	IU.C4	
٢ - استقطار مباشر ودائس مال آخر طويل الأجل	١ ٦١٠	١ ٢١٠	٦١٤	١ ٢١٠	١ ٢٣٠	٧٣١	921XA	
١ - استقطار مباشر	١ ١٥٧	٦٩٦	٤٤٠	٢٥٨	٦٣٣	٤١٦	3.X4	
٢ - استثمار المملوكة	٢٠	١	٦	-	٦	٤	621X4	

الجدول رقم ٢ - موزع: عرض إجمالي: بيانات عن المعاملات بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (تقديرات)
(بالدولارين من حقوق السحب الخاصة)

الترجمة المالية

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	الميز
٢٥٣	٥٠٨	٧٠٣	١ ١١٠	١ ١١٣	٣٧١	421X4	٣- رأس مال آخر طويل الأجل
-	-	-	-	-	-	521X4	١- القاعاء الرسمي القديم
٣٠	٦	٥٣٦	١٠٩	٨٧	٦٥	821X4	ب- بونوك الوبائخ التقليدية
٥٥١	٨٧٠	٢٢٩	٤١٧	٩١	٣٩٥	Bl.XA	ج- قاعات أخرى
إجمالي المجموعتين (الف) و(ب)							
٣٣٠	٤٤٨	٢٥٣	٧٥	٣١	٤٧	922XA	٣- رأس مال آخر قصير الأجل باستثناء
-	١	-	١٤	١٦	٤٣	422X4	المجموعات (و) الي (ج)
٣٣٠	٤٤٩	٢٥٣	٩٠	٤٧	٩٠	522X4	١- القاعاء الرسمي القديم
-	-	-	-	-	-	822X4	٢- بونوك الوبائخ التقليدية
٦٥٤	١١٣	٢٠٠	١٧٠	١٠٥	٣٧	A.X4	٣- قاعات أخرى
٢٢٧	٢٥٩	٧٧	٢٢٢	٤٥	٤٦٩	D1.X4	١- رأس مالي المجموعات والفصفا
١٣٥	٦٨	٤٠	١٤٣	٢٩٤	١٧	2.C4	إجمالي المجموعات (الف) الي (دال)
-	-	-	-	-	-	2A.M4	١- بونوك مقابلة
-	-	-	-	-	-	2B.M4	١- إمداء وصبي السطة التقليدية عى القديم
١٣٥	٦٨	٤٠	١٤٣	٢١٧	٣٦	2.F4	٢- قصير وبائخ مقابل السبي الحامدة
٣١٣	١٨١	٣٧	٣٦٦	٢٤٩	٤٥٦	El.X4	٣- صمليات التقليدية بالانجنيديات
٢٤٥	٢٠٥	٦٩	٤١٦	٩٨	٦٨	Y.XB	إجمالي المجموعات (الف) الي (هـ)
٢٤٥	٩٩	-	-	-	-	IH1AB	١- تحويل خاص
١- منح حكومية دولية							

٣ - رأس مال آخر طويل الأجل

١ - القطاع الرئيسي المقيم

ب - بنك الودائع النقدية

ج - قطاعات أخرى

إجمالي المجموعتين (الف) و(ب)

جيم - رأس مال آخر قصير الأجل باستثناء المجموعات (د) إلى (ج)

١ - القطاع الرئيسي المقيم

٢ - بنك الودائع النقدية

٣ - قطاعات أخرى

دال - صافي السهو والخطأ

إجمالي المجموعات (الف) إلى (دال)

هـ - بدون مقابلة

١ - إسماء ورشبي المدة النقدية عن المدين

٢ - خصوصي وإلاء حقوق السحب الخاصة

٣ - تعديلات التقييم بالاحتياطيات

إجمالي المجموعات (الف) إلى (هـ)

زار - تحويل خاص

١ - منح حكومية دولية

إحصاءات ميزان المدفوعات - الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٧	
٢ - مبلغ حساب الدعم	-	-	-	١	١	١	IHAC
٣ - قروض الصندوق الائتماني	-	-	-	-	١	٤A	4PIWB
٤ - قروض تقنية للبنك المركزي	-	-	-	١A١	-	-	4PIWC
٥ - قروض تقنية للحكومة	-	-	-	-	-	-	4PIWD
٦ - ودائع رسمية لدى البنك المركزي	-	١٠٦	٦٩	٢٣٥	٩٧	١A	4S1XB
إجمالي المجموعات (الف إلى وائ)	١A -	-	-	-	-	-	FLX4
٢ال - رسوم لشغل احتياطيات سلعيات خارجية	-	-	-	-	-	-	9W/X4
إجمالي المجموعات (الف إلى وائ)	١A -	١٥	١٠٦	٥١	١٥١	٥٢٤	GI.X4
٢ال - التغير الإجمالي في الاحتياطيات	١A	١٥ -	١٠٦ -	٥١ -	١٥١ -	٥٢٤ -	2..R4
١ - الذهب النفدي	-	-	-	-	-	١	2A.R4
٢ - حقوق المصنوع الخاصة	-	-	-	-	-	-	2B.R4
٣ - وضع الائتماني لدى المصدق	-	-	٢٠ -	٢٤	٢٤ -	-	2C.R4
٤ - الأصول يئلف الإجمالي	٢٠	٤٥ -	٧٣ -	٤٢ -	٢٢٩	٤١٩ -	2D.R4
٥ - استحقاقات أخرى	-	-	-	-	-	-	2E.R4
٦ - استخدام الائتمان المقدم من المصدق	١٢ -	-	٢ -	٢٣ -	٥٤ -	١٠٧ -	2M.R4
لسمار التحصيل: الجنية المصري بالنسبة لفق	٢١٠٧٤	٢١٠٧٤	٢٧٤٨٢٠	٢٢٢٨١	٢٨٢٥٤١	٢١١٠٧	..RB4
المصدر:							IMF, Balance of Payments Yearbook, 1987

الفصل السادس

الحلقة الدراسية التطبيقية ٤

العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية

مقدمة

تتسم حسابات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وهي حسابات الدخل والناتج القومي، وميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة والمسح النقدي، بأن لها نفس الهدف العريض، الذي يتمثل في استعمالها كأساس للتحليل الاقتصادي. وعليه، فإنها تقدم عنصراً جوهرياً في عملية رسم السياسة الاقتصادية. ورغم أن كلا من هذه الحسابات يلقي الضوء على وجه معين من جوانب الاقتصاد، فهي تشكل معاً نظاماً مترابطاً، كما أنها تستخدم نفس المفاهيم الأساسية بشكل عام. وتهدف هذه الحلقة الدراسية التطبيقية إلى فحص هذا النظام، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط بين الحسابات.

القسم الأول: السمات المشتركة للحسابات: المقيمون والأجانب

يفترض في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية أن حسابات الاقتصاد الكلي الأربعة موضع الدراسة هنا ترتبط باقتصاد معرف على أنه يشمل مقيمين. ويشير اصطلاح المقيمين إلى الوحدات الاقتصادية التي ترتبط مع إقليم الدولة المعنية بشكل أو بآخر من ارتباطها بأي دولة أخرى. فالوحدات الاقتصادية غير المقيمة يشار إليها باصطلاح الأجانب أو غير المقيمين. وقد يكون المقيم في دولة معينة حاملاً لجنسية دولة أخرى. وتعد الحكومة مقيمة في دولتها، حتى لو كانت تقوم بنشاطات في الخارج، مثل نشاطات سفاراتها. فالسفارات والمواطنون العاملون فيها يعتبرون مقيمون بالدولة الأم.

وتصنف كل مشاريع العمل داخل الحدود القومية على أنها مشاريع مقيمة، حتى لو كانت مملوكة لأجانب جزئياً أو كلياً. أما الفروع الأجنبية للمشاريع المقيمة فتصنف على أنها غير مقيمة.

ويصنف الأفراد المقيمون بشكل دائم في دولة من الدول على أنهم مقيمون بغض النظر عن جنسياتهم. فالعمال المهاجرون يعتبرون مقيمين بالدولة التي يعملون فيها إن لم تقل مدة إقامتهم بها عن سنة، أما لو قلت عن ذلك فيجري النظر إليهم على أنهم مقيمون بالدولة التي يقع فيها مقر إقامتهم الرئيسي.

القسم الثاني: المعاملات الاقتصادية

يعد تسجيل المعاملات الاقتصادية سمة مشتركة للحسابات الاقتصادية الكلية. فالمعاملة الاقتصادية تحدث عند إجراء تحويل ملكية أصل حقيقي أو مالي أو أداء خدمة من وحدة اقتصادية إلى أخرى. وتأخذ المعاملات الاقتصادية في معظم الحالات شكل مبادلات: فقد يجري تبادل السلع والخدمات مقابل أصول مالية أو تبادل أصول مالية مقابل أخرى. وفي بعض الحالات، يحدث هناك تحويل لسلع وخدمات وأصول مالية دون حدوث تبادل، مثال ذلك تزويد سكان منطقة داهمها الجفاف بامدادات طبية مجاناً، أو دفع الضرائب للحكومة. وتعامل هذه المعاملات أيضاً على أنها تتألف من مكونين: تدفق السلع والخدمات أو الأصول المالية من جانب، وما يسمى مدفوعات التحويل أو التحويل بلا مقابل من الجانب الآخر. ويشار إلى المعاملات الاقتصادية التي تحدث أثناء الفترة المحاسبية المعنية على أنها تدفقات. وهكذا يشار إلى تقديم السلع والخدمات أو الأصول المالية، أو الحصول عليها، على أنه تدفقات، كما يشار بنفس الاسم إلى التحويلات بلا مقابل التي يجري تقديمها أو الحصول عليها.

ويتسع مفهوم المعاملات الاقتصادية في حسابات الدخل القومي ليشمل معاملات معينة داخل نفس الوحدة الاقتصادية. مثال ذلك الفلاح الذي يستهلك بنفسه ما ينتجه من مواد غذائية، أو المالك الذي يحصل بنفسه على خدمات الإسكان من منزل يملكه، وفي كلتا الحالتين لا توجد مدفوعات من المستهلك أو متحصلات لدى المنتج. ومن الضروري تسجيل مثل هذه المعاملات الاقتصادية داخل نفس الوحدة الاقتصادية، لكي تكون مجملات الدخل القومي عن الإنتاج والاستهلاك منطقية باستمرار، وقابلة للمقارنة بين الدول المختلفة. ولذلك يفترض أن الفلاح المذكور قد باع إنتاجه كمنتج إلى نفسه كمستهلك، وعلى نفس المنوال، يدرج مبلغ الإيجار المتضمن في حالة المالك الذي يسكن منزله في كل من الإنتاج والاستهلاك.

وسنقوم لغرض الإيضاح بتقسيم التدفقات إلى تدفقات غير مالية وتدفقات مالية، حيث تشمل الأولى تدفقات السلع والخدمات والتحويلات بلا مقابل، بينما تشمل الثانية التغيرات في الأصول والخصوم المالية. وفي حسابات الدخل والناتج القومي، تسجل المعاملات غير المالية المتعلقة بالقيمة المضافة (الإنتاج) للبلد المعني، كما تسجل المعاملات المالية المتعلقة بالدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي مقابل العالم

الخارجي. وتمثل إحصاءات مالية الحكومة معاملات غير مالية متعلقة بالإيرادات والنفقات، ومعاملات مالية متعلقة بصافي الاقتراض وتمويل العجز أو الفائض الكلي. كما تمثل إحصاءات ميزان المدفوعات أيضاً معاملات غير مالية ومعاملات مالية، حيث تظهر الأولى في الحساب الجاري بينما تظهر الثانية في حساب رأس المال والاحتياطي. وعلى العكس من ذلك، لا يبين المسح النقدي المعاملات الاقتصادية، ولكن يبين الأصول والخصوم لدى الجهاز المصرفي. ولهذا فإن التغيرات في قيود المسح النقدي تمثل معاملات مالية.

وفيما يتعلق بتوقيت تسجيل المعاملات في حسابات الدخل القومي وميزان المدفوعات، يتم التسجيل وقت نشوء التعهد أو الالتزام لا وقت تسوية المعاملة، وهو ما يشار إليه بالتسجيل على أساس الاستحقاق. ومن الناحية الأخرى نجد أن إحصاءات مالية الحكومة تسجل على أساس الدفع النقدي. ولما كانت الإحصاءات النقدية تشق من الميزانيات العمومية التي توضع طبقاً للقواعد المحاسبية، فإنها أيضاً، من حيث المبدأ، تسجل على أساس الاستحقاق. ومثال ذلك أن الخصوم تسجل في هذه الإحصاءات قبل تسويتها. غير أنه لما كانت معظم معاملات البنوك تنفذ فوراً بالنقد السائل، فإن هذا التمييز يصير بلا أهمية عملية.

القسم الثالث: العلاقة بين حسابات الدخل والنتائج القومي، وميزان المدفوعات

١ - حسابات الدخل والنتائج القومي

نقطة البدء بالنسبة لحسابات الدخل والنتائج القومي هي المتطابقة بين الناتج وبين التصرف في هذا الناتج. وإن عرض السلع والخدمات في سنة معينة يتكون من الناتج الذي ينتج محلياً زائد الواردات. كما أن التصرف في هذا العرض يتكون من الاتفاق الكلي من قبل المقيمين المحليين زائد الصادرات. وفي شكل رموز، نضع ذلك كالآتي: $GDP + M = C + I + X$ ، حيث:

- GDP = إجمالي الناتج المحلي،
- M = الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج،
- C = الاتفاق الاستهلاكي للقطاعين الخاص والحكومي،
- I = إجمالي الاتفاق الاستثماري للقطاعين الخاص والحكومي،
- X = الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

إن إجمالي الناتج المحلي هو مجموع القيمة المضافة المنتجة من قبل الوحدات المقيمة. وعند طرح مدفوعات «دخل عوامل الإنتاج» التي تدفع للعالم

الخارجي من متحصلات «دخل عوامل الإنتاج» من العالم الخارجي، وإضافة حاصل ذلك الى اجمالي الناتج المحلي، تكون النتيجة هي اجمالي الناتج القومي. وتتناظر المتحصلات والمدفوعات الأجنبية المرتبطة بعوامل الإنتاج، أساساً، الدخل من رأس المال (الفائدة وحصص الأرباح)، ودخل العمالة، الذي يتحقق للمقيمين المحليين من العالم الخارجي في حالة المتحصلات، أو للمقيمين الأجانب من الإنتاج المحلي في حالة المدفوعات. ومن الواضح أن التمييز بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي يصبح أمراً هاماً في حالة اعتماد جزء كبير من الناتج على عناصر الإنتاج الخارجية، أي في حالة استخدام خدمات رأس المال أو العمالة من الخارج على نطاق واسع. وعند إضافة صافي مدفوعات عوامل الإنتاج الى اجمالي الناتج المحلي، ينبغي تعديل المتطابقة بين العرض الكلي والتصرف فيه بحيث تصير الواردات شاملة لمدفوعات عوامل الإنتاج، والصادرات شاملة لمتحصلات عوامل الإنتاج، وبالتالي:

$$GNP + M' = C + I + X'$$

حيث:

M' = واردات السلع والخدمات، المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج

X' = صادرات السلع والخدمات، المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

ويمكن قياس قيمة الناتج بتكلفته، وهي تساوي إجمالي قيمة المدخلات في العملية الإنتاجية. وتبعاً لأسلوب التوزيع المتبع في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية^١، تقسم تكلفة إجمالي الناتج المحلي الى فئات معينة هي تعويضات الموظفين وفائض التشغيل، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب غير المباشرة ناقص الدعومات. ويكون فائض التشغيل، جنباً الى جنب مع تعويضات الموظفين، دخل عوامل الإنتاج. كما أن إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج يساوي مجموع دخول عوامل الإنتاج المدفوعة من قبل المنتجين المقيمين، واستهلاك رأس المال الثابت. ويجري اشتقاق صافي الإنتاج المحلي عن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي. وإذا أدرجت الضرائب غير المباشرة ناقص الدعومات، فإن قياس صافي الناتج المحلي يكون بأسعار السوق، وإن لم تدرج، يكون القياس بتكلفة عوامل الإنتاج.

كما يمكن اشتقاق مقياس لاجمالي الناتج المحلي GDP عن طريق إضافة قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها كل قطاع بالاقتصاد، أي قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة... الخ. وللحصول على القيمة المضافة للقطاعات المنتجة، يتم

^١ United Nations: *A System of National Accounts* (New York, 1968)

تقدير إجمالي الانتاج أو المبيعات (بما في ذلك تلك الخاصة بالصادرات) من السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة (بما في ذلك صافي الزيادة في المخزونات السلعية) ثم تستقطع منها جميع السلع الوسيطة المستخدمة خلال عملية الانتاج (بما فيها السلع المستوردة).

ويبين الجدول رقم (١) تقديرات لإجمالي الناتج القومي حسب مكونات الانفاق. ويمكن تعريف الاستهلاك على أنه انفاق الأسر والحكومة على السلع والخدمات، دون أن يكون هذا الانفاق موجهاً لتكوين رأس المال. ويعرف المخزون على أنه السلع التي لا تزال في مرحلة عملية الانتاج. أما إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فيمكن تعريفه على أنه الإضافات على السلع المعمرة لدى المنتجين المقيمين بفرض الاستخدام في الانتاج. وعند احتساب إجمالي الناتج المحلي، لا تتضمن الصادرات والواردات أيًا من خدمات عوامل الانتاج.

ويمكن اشتقاق إجمالي الدخل للمقيمين لفرض الانفاق على الاستهلاك والادخار، مع استبعاد أي قروض أجنبية، عن طريق طرح الاهتلاك من إجمالي الناتج المحلي وإضافة صافي دخل عوامل الانتاج والتحويلات بلا مقابل من الخارج. ويطلق على المجمع الذي ينتج من هذه العملية إسم «الدخل القومي المتاح».

ويمكن تبين أهمية إضافة التحويلات الجارية لدخول عوامل الانتاج، بفرض قياس الدخل المتاح لاقتصاد ما قياساً جيداً، عن طريق النظري وضع الإقامة للعمال المهاجرين. فإذا عمل هؤلاء العمال كمقيمين في الدولة التي يعملون بها، فسينتج عن هذا أن تصبح المبالغ المحولة منهم إلى أوطانهم الأصلية مجرد تحويلات بدلا من أن تكون مدفوعات لعوامل الانتاج، وهذا الأخير هو الوضع الذي ينشأ لو اعتبروا مقيمين بالدولة الوطن^١. وفي أي من الحالتين، تمثل هذه التحويلات دخلاً إضافياً متاحاً للدولة التي تتلقاه للانفاق على الاستهلاك والادخار. ولذلك فإن الادخار يعرف على أنه ذلك الجزء الذي لا يستهلك من الدخل القومي المتاح:

$$S = NDI - CP - CG$$

حيث:

$$S = \text{الادخار}$$

$$NDI = \text{الدخل القومي المتاح}$$

$$CP = \text{الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص}$$

$$CG = \text{الانفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي.}$$

١ من ناحية المبدأ، ينبغي اعتبار العمال المهاجرين كمقيمين لدى الدولة التي يعملون بها لو لم نقل فترة إقامتهم في دولة العمل عن عام واحد.

العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٤

الجدول رقم ١ - مصر: الإنفاق على إجمالي الناتج القومي، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
٣٢ ٢٨٠	٣٠ ١٤٥	١ - إجمالي الاستهلاك
٢٧ ٢٦٧	٢٤ ٤٣٣	أ - الخاص
٦ ١١٣	٥ ٧١٢	ب - الحكومي
٨ ١٤٢	٧ ٤٧٢	٢ - إجمالي الاستثمار
٧ ٧٥٢	٧ ٢٧٢	أ - إجمالي الاستثمار الثابت
٣٩٠	٣٠٠	ب - التغير في المخزون
٢ ٣٠١ -	٣ ٤٠٦ -	٣ - صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٦ ٠٣٤	٦ ٥٩٨	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٩ ٣٣٥ -	١٠ ٠٠٤ -	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٢٨ ٢٢١	٢٤ ٢١١	٤ - إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (١ + ٢ + ٣)
١ ١٧٦	١ ٦٨١	٥ - صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
٢٩ ٣٩٧	٢٥ ٨٩٢	٦ - إجمالي الناتج القومي (٥ + ٤)

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, November 1988

٢ - الرابطة مع ميزان المدفوعات

تتضمن حسابات الدخل والناتج القومي ملخصاً للمعاملات التي تجري بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي. وهذا الملخص، وهو حساب العالم الخارجي، يطابق من حيث المبدأ ميزان المدفوعات. ويبين الجدول رقم (٢) ملخصاً لميزان المدفوعات في مصر.

البرمجة المالية

الجدول رقم ٢ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥

(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
٢ ٩٨٠ -	٣ ٤٦١ -	١ - ميزان الحساب التجاري ^١
٣٢١ -	٥٥ -	٢ - الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج (صاف) (= ١ - ٣)
٣ ٣٠١ -	٣ ٤٠٦ -	٣ - صافي الصادرات من السلع والخدمات غير عوامل الإنتاج ^٢
١ ١٧٦	١ ٦٨١	٤ - الخدمات المرتبطة بعوامل الإنتاج (صاف) ^٢
٤٨٢	٦٠٠	٥ - التحويلات الرسمية بلا مقابل (صاف) ^١
١ ٦٤٢ -	١ ١٢٥ -	٦ - ميزان الحساب الجاري (= ٣ + ٤ + ٥)
٣ ٠٣٠	١ ١٩٤	٧ - حساب رأس المال (= ٨ - ٦)
١ ٢٨٧	٦٩	٨ - الميزان الكلي (= ٩ - ٧)
		٩ - التغير في صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي (= - الزيادة في الأصول) ^٢
١ ٢٨٧ -	٦٩ -	

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والجدول رقم (٦).

١ من ميزان المدفوعات، بأخذ متوسطات عن السنوات الميلادية وتحويل الدولار على أساس ٧٠ قرشاً للدولار.

٢ من الجدول رقم (١).

٣ من الجدول رقم (٦).

ويمكن أن نرى بوضوح الارتباط بين قيود ميزان المدفوعات وبين المجملات الأساسية في حسابات الدخل القومي في تعريف الادخار. ولما كان الادخار يعرف على أنه الدخل القومي المتاح ناقصاً الاستهلاك، فإن مقدار زيادة الاستثمار عن الادخار ينعكس في شكل عجز في الحساب الجاري الخارجي:

$$S = NDI - C$$

$$= GNP + TR_f - D - C$$

$$= C + I + X - M + Y_f + TR_f - D - C$$

$$S - I_n = X - M + Y_f + TR_f$$

إن يمثل الفرق ما بين S و I_n ميزان الحساب الجاري للمدفوعات.

حيث:

$$D = \text{الامتلاك،}$$

$$I_n = \text{الاستثمار صافياً من الامتلاك،}$$

$$X = \text{صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج،}$$

$$M = \text{واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج،}$$

$$TR_f = \text{صافي التحويلات الأجنبية بلا مقابل،}$$

$$Y_f = \text{صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.}$$

ومن المفيد أن نقوم بإجراء المزيد من التقسيم إلى قطاعات في متطابقة الدخل والناتج القومي، لكي نبين بوضوح إسهام قطاع الحكومة في المستوى الكلي للاقتصاد. فلو تم إضافة صافي الضرائب TX (صافي من التحويلات المحلية الحكومية) ثم طرحها من متطابقة الدخل والناتج القومي، وتقسيم عنصري الاستهلاك والاستثمار إلى مكوناتهما، أي الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي (IP, CG, CP و IG على التوالي)، يتم الحصول على:

$$(NDI - C) - I_n = X + TR_f + Y_f - M$$

$$(NDI - TX - CP) - IP + (TX - CG) - IG = X + TR_f + Y_f - M$$

$$(SP - IP) + (SG - IG) = SF$$

يتبين من الصيغة المبينة أعلاه أن ميزان الحساب الجاري SF يساوي الفرق بين ادخار القطاع الخاص SP واستثمار القطاع الخاص IP ، زائد الفرق بين ادخار الحكومة SG واستثمار الحكومة IG . وفي هذا الصدد، فإن العجز في الحساب الجاري الخارجي ينطوي أما على عدم كفاية الادخار الخاص بالقياس إلى الاستثمار الخاص، أو على عدم كفاية الادخار الحكومي بالقياس إلى الاستثمار الحكومي، أو كليهما.

القسم الرابع: إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل

والناتج القومي، وميزان المدفوعات

١ - إحصاءات مالية الحكومة،

وحسابات الدخل والناتج القومي

توفر إحصاءات مالية الحكومة (GFS) إطاراً لتقديم عرض نمطي موحد للبيانات الخاصة بعمليات الحكومة. وهذا الإطار يسهل تحليل معاملات الحكومة من زاوية الإيرادات والنفقات وتراكم رأس المال والتمويل. وتقدم حسابات الدخل القومي والناتج القومي أيضاً عرضاً لبيانات مفصلة حول أنشطة الحكومة في شكل نمطي موحد.

وبالإضافة الى ذلك، يمكن ربط المجملات الأساسية للحسابات القومية بالمكونات الأساسية لإحصاءات مالية الحكومة، بسبب تشابه نظامي البيانات. لكن هناك أيضاً فوارق هامة تتبع أساساً من حقيقة أن محور اهتمام حسابات الدخل والنتائج القومي هو قياس الانتاج في الاقتصاد بأكمله، بينما ينصب اهتمام إحصاءات مالية الحكومة على قياس تأثير الحكومة على بقية الاقتصاد.

ويتشابه نطاق شمول قطاع الحكومة في كلا النظامين المحاسبيين، مع بضع استثناءات. فالحكومة تعرف في كلا النظامين على أنها تشمل كل الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية، أي التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة من خلال تقديم خدمات غير سوقية أساساً ومن خلال تحويل الدخل، حيث يدعم هذا الجهد جبايات اجبارية تفرض على القطاعات الأخرى. ويشمل قطاع الحكومة كلا من: الحكومة المركزية، وحكومات الولايات داخل النظام الاتحادي، والحكومات المحلية على كل المستويات. وتشكل هذه الوحدات قطاعات جزئية داخل ما يعرف بالحكومة العامة. ولا يدرج في تعريف الحكومة العامة تلك المؤسسات العامة غير المالية التي تملكها الحكومة أو تتحكم فيها، سواء كانت هذه المؤسسات على شكل شركات مساهمة أو مؤسسات حكومية تتبع الى الجمهور على نطاق واسع. ومن أمثلة ذلك هيئات خطوط السكك الحديدية وشركات الطيران والمرافق العامة والصناعات التي جرى تأميمها أو تأسيسها من قبل الحكومة. ولكي يتم الفصل كلية بين الوظائف التي تؤديها الحكومة وتلك التي تؤديها المؤسسات المالية، يتم استبعاد أي معاملات مصرفية أو نقدية تؤديها الحكومة من تعريف الحكومة العامة في إحصاءات مالية الحكومة، ولا يجري مثل هذا الاستبعاد من حسابات الدخل والنتائج القومي. وفصل هذه المعاملات عن عمليات الحكومة العامة أمر ضروري لتمييز سياسة المالية العامة عن السياسة النقدية ولتنسيق الإحصاءات النقدية والمالية مع إحصاءات مالية الحكومة.

أما الفوارق الأساسية في التسجيل بين نظامي الحسابات فهي كالتالي: إن تسجيل المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة يتم على أساس الدفع وليس على أساس الاستحقاق كما هو الحال في حسابات الدخل والنتائج القومي، كما لا تدرج في إحصاءات مالية الحكومة الموارد التي لا تمثل معاملات لفترة جارية، مثل استهلاك رأس المال الثابت والإسهامات الاعتبارية لموظفي الحكومة في أنظمة التأمين والمعاشات غير المعمولة، لكنها تسجل في حسابات الدخل والنتائج القومي. وتسجل الضرائب على أساس وعائها في إحصاءات مالية الحكومة، وليس على أساس دفعها في معرض عملية الانتاج كما هو الحال في حسابات الدخل القومي والنتائج القومي. كما تصنف عمليات الاقتراض الحكومية التي تجري لخدمة أغراض السياسة العامة

تحت باب الانفاق في إحصاءات مالية الحكومة وليس تحت باب التمويل كما في حسابات الدخل والنتائج القومي.

ويمكن ربط المعاملات المتعلقة بفئات الحسابات القومية الرئيسية بالقيود الموجودة في إحصاءات مالية الحكومة. كما يمكن اشتقاق استهلاك الحكومة المركزية عن طريق طرح الرسوم والأتعاب والمبيعات غير الصناعية من الانفاق الجاري على السلع والخدمات بما في ذلك الأجور والرواتب.^١ ويختلف الميزان الحاصل عن ذلك عن مفهوم استهلاك الحكومة المركزية في الحسابات القومية من حيث أنه لا يشمل استهلاك رأس المال الثابت ولا إسهامات الموظفين الاعتبارية في أنظمة التأمين والمعاشات غير الممولة. وكل من هذين العنصرين ينبغي إضافته إلى النفقات على الأجور والرواتب للتوصل إلى الاستهلاك الحكومي على أساس الحسابات القومية. أما تعريف تكوين رأس المال الحقيقي فهو متطابق في كلا النظامين المحاسبيين، وهو يساوي ما تحصل عليه الحكومة من أصول رأسمالية ثابتة جديدة أو موجودة ناقص مبيعات الأصول زائد المشتريات من المخزون السلعي.

ويعرف الادخار الحكومي في إحصاءات مالية الحكومة على أنه الإيرادات الجارية ناقص النفقات الجارية. ولكن بما أن المنح الجارية تدخل تحت باب خاص بها، فإنه يمكن احتساب تعريف أشمل للادخار الحكومي. أما استهلاك رأس المال الثابت (الامتلاك)، فإنه مستبعد من هذا التعريف، ولكن يحسب عند التوصل إلى تعريف الادخار الحكومي على أساس حسابات الدخل القومي، فإن الادخار الحكومي على أساس حسابات الدخل القومي يكون أقل منه في إحصاءات مالية الحكومة. غير أن ذلك ليس إلا فرقاً اسمياً، حيث أن الامتلاك مدرج كمصدر للتمويل جنباً إلى جنب مع الادخار في جدول تمويل رأس المال بالحسابات القومية، ويشكل مجموع هذين المكونين ما يعرف بالادخار الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالضرائب، فإنه يمكن احتساب الضرائب غير المباشرة لاغراض حسابات الدخل القومي من إحصاءات مالية الحكومة بالرغم من أن اصطلاح «الضرائب غير المباشرة» لا يستخدم ضمن الأبواب الموجودة في هذه الإحصاءات. وتعرف الضرائب غير المباشرة على أنها مدفوعات إجبارية يدفعها المنتجون إلى الحكومة وينظر إليها كتكلفة مقابل القيام بعملية الإنتاج. وهي تختلف عن الضرائب المباشرة التي تشكل اقتطاعاً من دخول عوامل الإنتاج. وتشمل الضرائب غير المباشرة

١ تتضمن الرسوم والأتعاب المطروحة تلك التي توجب على أنها استهلاك نهائي أو وسيط من جانب قطاعات أخرى، مثل الرسوم مقابل الاستمتاع بالمتاحف أو مرافق قضاء أوقات الفراغ.

ما يلي: الرسوم على الاستيراد والتصدير، ورسوم الإنتاج، والضرائب على المبيعات، ورسوم خدمات الترفيه، ورسوم تراخيص الأعمال، ورسوم المعاملات، والجبائيات على القيمة المضافة، وتراخيص السيارات بأنواعها المختلفة، والرسوم على جوازات السفر، ورسوم المطارات ورسوم المحاكم. والجدير بالذكر أن الضرائب غير المباشرة في حسابات الدخل القومي تستبعد مدفوعات قطاع الأسر إلى الحكومة تحت الفئات المذكورة أعلاه، في حين أن هذه المدفوعات من جانب الأسر إلى الحكومة تدرج في إحصاءات مالية الحكومة.

وباستخدام البيانات الموجودة في الجدولين (٢) و(٤)، يمكن التوصل إلى أساس تقريبي لانفاق الحكومة المركزية على الاستهلاك والاستثمار كالتالي: في ١٩٨٥/٨٤، كانت نفقات استهلاك الحكومة المركزية ١٦٦٩ مليون جنيه مصري (٧٠٠١ - ٨٢٢) والاستثمار ١٢٠٧ مليون جنيه مصري (٥٨٧ - ٢٨٠). أما أقرب رقم لمدخرات الحكومة المركزية على أساس تعريف الحسابات القومية فهو ١٠٠٩ مليون جنيه مصري (١٣٩٠٠ - ١٢٨٩١).

٢ - إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

تدرج معاملات الحكومة مع العالم الخارجي في كل من نظامي إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات. وتعالج مثل هذه المعاملات بشكل متشابه في النظامين، باستثناء اختلافات طفيفة في نطاق الشمول وأساس التسجيل. فمن حيث نطاق الشمول، لا يحدث تمييز في حسابات ميزان المدفوعات بين المستويات المختلفة للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يفرق نظام ميزان المدفوعات بين المعاملات الخارجية التي تجري مع سلطات دولية عليا وبين غير ذلك من المعاملات الخارجية. أما نظام إحصاءات مالية الحكومة من الناحية الأخرى فيفرق بين الحكومة المركزية وبين مستويات الحكومة الأخرى، ويتتبع كل المعاملات بين اقتصاد البلد المجمع للبيانات وبين السلطات الدولية العليا (وهي جزء من قطاع العالم الخارجي) من خلال قطاع متفرع عن قطاع الحكومة العملة هو القطاع الفرعي للسلطات الدولية العليا.

أما فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، فإن نظامي ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة يقيسان التدفقات. وتدرج القيود في ميزان المدفوعات على أساس الاستحقاق بينما تدرج في بيانات مالية الحكومة بصفة رئيسية على أساس الدفع. وبينما لا تسجل إحصاءات مالية الحكومة إلا تدفقات المدفوعات، تسجل حسابات ميزان المدفوعات تدفقات الموارد والمدفوعات والالتزامات وقت تغير الملكية بين المقيم وغير المقيم أو في حالة دخل الاستثمار الذي لم يعاد استثماره أو التحويلات

العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٤

الجدول رقم ٢ - مصر: إحصاءات مختارة من الحسابات الموحدة لمالية الحكومة
المركزية، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
١٥ ٨٨٢	١٣ ٩٠٠	الإيرادات والمنح
٩ ٣٧٢	٨ ٢٧٢	١ - الإيرادات الضريبية
(٢ ٤٢٣)	(١ ٩٨٧)	١ - ١ الضرائب على الدخل، والأرباح، ومكاسب رأس المال
(٢ ١٧٧)	(١ ٨٣٦)	١ - ٢ اشتراكات التأمينات الاجتماعية
(١٤٢)	(١٢١)	١ - ٢ الضرائب على الملكية
(١ ٦٣١)	(١ ٥٤١)	١ - ٤ الضرائب المحلية على السلع والخدمات
(٢ ٠٦٠)	(٢ ٠٧٦)	١ - ٥ للضرائب على التجارة الدولية
(٩٣١)	(٧٢٠)	١ - ٦ ضرائب أخرى
٥ ٤٦٧	٤ ٧٥٤	٢ - الإيرادات غير الضريبية
(٢ ١٧٦)	(١ ٩٦٨)	٢ - ١ دخل الملكية
(٨٣٩)	(٨٣٢)	٢ - ٢ الرسوم والأتعاب والمبيعات غير الصناعية
(٢ ٣٥٢)	(١ ٩٥٤)	٢ - ٢ إيرادات غير ضريبية أخرى
٦٦٨	٦٥٥	٣ - الإيرادات الرأسمالية
(١٩٢)	(٢٨٠)	٣ - ١ مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة
(٤٧٦)	(٣٧٥)	٣ - ٢ إيرادات رأسمالية أخرى
٣٧٤	٣١٩	٤ - المنح
١٧ ٥٥٣	١٤ ٩٤٥	النفقات
٧ ٧١٩	٧ ٠٠١	١ - السلع والخدمات (نفقات جارية)
١ ٥٦٦	١ ٣٧٢	٢ - مدفوعات الفائدة
٥ ٧٦٩	٤ ٦١٨	٢ - ٢ الدعوم وغير ذلك من التحويلات الجارية
٢ ٠٢٨	١ ٥٨٧	٤ - الحصول على أصول رأس المال الثابتة
٤٧١	٤٦٧	٥ - التحويلات الرأسمالية
(٣٧٧)	(٤٠٧)	٥ - ١ محلية
(٩٤)	(٦٠)	٥ - ٢ خارجية

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987, and Data Fund

الجدول رقم ٤ - مصر: موجز للحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية،
١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
١٤ ٨٤٠	١٣ ٠٣٦	١ - الإيرادات الجارية
(٩ ٣٧٣)	(٨ ٣٧٣)	١ - ١ الإيرادات الضريبية
(٥ ٤٦٧)	(٤ ٧٥٤)	١ - ٢ الإيرادات غير الضريبية
٦٦٨	٦٥٥	٢ - الإيرادات الرأسمالية
١٥ ٥٠٨	١٣ ٦٨١	٣ - إجمالي الإيرادات (١ + ٢)
٣٧٤	٣١٩	٤ - المنح
١٥ ٨٨٢	١٣ ٩٠٠	٥ - إجمالي الإيرادات والمنح (٣ + ٤)
١٥ ٠٥٥	١٢ ٨٩١	٦ - النفقات الجارية
٢ ٤٩٧	٢ ٠٥٤	٧ - النفقات الرأسمالية
٩٨٥	٢ ٣٩٤	٨ - الاقتراض ناقص السداد
١ ٨٣٦	١ ٣٠٧	٩ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٤ ٦٥٥ -	٣ ٤٣٩ -	١٠ - العجز/الفائض الكلي (٥ - ٦ - ٧ - ٨)
٤ ٦٥٥	٣ ٤٣٩	١١ - التمويل
(٢٢٤)	(٤٩٢)	١١ - ١ الخارجي
(٤ ٤٣١)	(٢ ٩٤٧)	١١ - ٢ المحلي

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987, and Data Fund

بدون مقابل التي فرضت من جانب واحد على آخر (مثل الضرائب)، يجري التسجيل وقت استحقاق الدفع دون غرامة. وفي حالة الالتزام التعاقدى، مثل دفع فوائد قروض أو تسديد أصل الدين، يسجل الالتزام في حسابات ميزان المدفوعات في فترة استحقاق الدفع حتى لو لم تجر تسوية الالتزام أو لم يتم الدفع في حينه. وعندما يتوافق وقت الدفع مع وقت تغيير ملكية الموارد التي يتم الدفع بشأنها، أو وقت حدوث تحويل بلا مقابل، فإن التسجيل في نظامي ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة يكون متطابقاً.

ويتضمن الجدول رقم (٥) ملخصاً للتناظر بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات.

الجدول رقم ٥ - العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات

تبويب إحصاءات مالية الحكومة	البند في ميزان المدفوعات
الإيرادات والمنح (مدفوعات من جانب غير المقيمين)	١ - قيود دافعة
١ - الضرائب على الدخل والإرباح ورأس المال، التأمينات الاجتماعية، الضرائب على الملكية، والضرائب على تبادل العملات	تحويلات دون مقابل
٢ - ضرائب محلية على السلع والخدمات	بضائع - سفر - شحن - وسائل نقل أخرى - أنواع أخرى من السلع والخدمات والدخل
٣ - الضرائب على الصادرات، أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد	بضائع
٤ - ضرائب الطوابع الحكومية (الدمغة)	بضائع - سفر - أنواع أخرى من البضائع والخدمات والدخل
٥ - أنواع أخرى من دخل الملكية	دخل الاستثمار
٦ - الرسوم والجبائبات الأتارية، والمبيعات غير الصناعية، والغرامات والمصادرات	سفر
٧ - الأسهم في صناديق معاشات وإعانات الموظفين داخل الحكومة	مقابل لدخل العمالة (مدن)
٨ - مبيعات أصول رأس المال الثابت، ومبيعات الأسهم	بضائع
٩ - مبيعات الأراضي والأصول غير المنظورة	استثمار مباشر
١٠ - منح من الخارج ومن سلطات دولية عليا، تحويلات رأس المال	تحويلات بلا مقابل
التبويب الاقتصادي لنفقات الحكومة (مدفوعات إلى غير المقيمين)	٢ - قيود مدينة
١ - أجور ورواتب	دخل العمالة (غير مدرجة في أماكن أخرى)
٢ - مشتريات أخرى من السلع والخدمات	بضائع - شحن - أنواع أخرى من وسائل الانتقال - سفر - أنواع أخرى من السلع والخدمات والدخل
٣ - مدفوعات فائدة	دخل الاستثمار

الجدول رقم ٥ - العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات (تتمة)

تبويب إحصاءات مالية الحكومة	البند في ميزان المدفوعات
٤ - دعم وتحويلات جارية أخرى	تحويلات بلا مقابل
٥ - الحصول على أصول رأسمالية ثابتة، مشتريات من المخزون	بضائع - شحن
٦ - مشتريات الأراضي والأصول غير المنظورة	استثمار مباشر
٧ - تحويلات رأس المال إلى الخارج	تحويلات بلا مقابل
٨ - الاقتراض ناقص السداد في الخارج	استثمار مباشر (بالمصافي) - استثمار الحافطة (بالمصافي) - أنواع أخرى من رأس المال (بالمصافي)
التمويل حسب نوع أداة الدين	٣ - خصوم / أصول
١ - سندات طويلة الأجل	إستثمار الحافطة - سندات القطاع العام (خصوم)
٢ - قروض طويلة الأجل غير مصنفة في أماكن أخرى	رأس مال طويل الأجل - القطاع الرسمي المقيم (خصوم)
٣ - سندات وفواتير قصيرة الأجل، قروض وسلف قصيرة الأجل غير مصنفة في أماكن أخرى	رأس مال قصير الأجل - القطاع الرسمي المقيم (خصوم)
٤ - التغيرات في النقد السائل والودائع والأوراق المالية المحمولة لأغراض السيولة	رأس مال قصير الأجل - القطاع الرسمي المقيم (الأصول)

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، ١٩٨٦.

القسم الخامس: علاقة المسح النقدي بالحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى

يرتبط المسح النقدي بميزان المدفوعات، بمعنى محاسبي، من خلال حسابات الأصول الأجنبية، بينما يرتبط المسح النقدي وإحصاءات مالية الحكومة من خلال وضع الحكومة إزاء الجهاز المصرفي. غير أن هناك علاقة غير مباشرة بين المسح النقدي وحسابات الدخل والناتج القومي. فقد تنعكس التغيرات في بعض مكونات المسح النقدي في شكل تغيرات في مكونات الإنفاق المدرجة تحت حسابات الدخل والناتج القومي. وبالإضافة إلى ذلك فلهذه التغيرات في مكونات الإنفاق مقابل مباشر في

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد يؤدي بدوره الى تغير في صافي الاصول الاجنبية التي تمثل عاملا من العوامل المؤثرة على التغير في الكتلة النقدية.

ولا ينبغي أن يكون هناك، من حيث المبدأ، فوارق محاسبية بين القبيود المشتركة بين المسح النقدي وإحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات. ولكن لما كانت عمليات الحكومة عادة تتطلب تمويلا من الجهاز المصرفي المحلي، فقد وضع تعريف إحصاءات مالية الحكومة بحيث يناظر الحسابات النقدية ذات النمط الموحد. وبالرغم من مثل هذا التناظر، فقد تظهر تفاوتات نتيجة للأسباب التالية: (١) تقييم استحقاقات البنوك على الحكومة، خاصة حين تكون مثل هذه الاستحقاقات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول يجري الاتجار بها في سوق رأس المال، (٢) توقيت المعاملات الذي ينعكس أساساً في ودائع الحكومة، خاصة فيما يتعلق بال شيكات في مرحلة التحصيل، حيث يتم التقييد في حسابات الحكومة عادة على أساس إصدار الشيكات لا دفعها، (٣) عملية إسناد حسابات الدوائر والوكالات الحكومية المختلفة بالشكل السليم الى حسابات الحكومة.

وفيمما يتعلق بتقييم استحقاقات البنوك على الحكومة في حالة الأوراق المالية القابلة للتداول التي يجري الاتجار بها في سوق رأس المال، تقيم الحكومة خصومها على أساس القيمة الاسمية (أي المبلغ الذي سيتعين عليها تسديده في النهاية) بينما جرت العادة على أن يقيم البنك هذه الخصوم أما على أساس تكلفة الحصول على الأوراق المالية المعنية أو سعر السوق، أيهما أقل. أما فيما يتعلق باختلافات التوقيت، فإن الاجراءات الخاصة بحسابات الحكومة لدى البنوك تكفل مطابقة هذه الحسابات بانتظام، ويومياً في العادة، مع كشوف حسابات البنك. وحين يتم اكتشاف تغير في المبالغ تحت التحصيل للشيكات التي لم تدفع، ينبغي ادراج ذلك التغير كبند تعديل في النفقات في إحصاءات مالية الحكومة. كما قد ينشأ اختلاف في التوقيت أيضاً حين يسجل البنك المركزي في حساباته انتماءاً الى الحكومة في وقت يختلف عن وقت تسجيل نفس الائتمان في حسابات الحكومة.

وتتكون حلقة الوصل بين ميزان المدفوعات والمسح النقدي، وهي التغير في صافي الاصول الخارجية بالنسبة للأول ورصيد صافي الاصول الخارجية بالنسبة للثاني، من جزئين: الجزء المتعلق ببنوك الودائع النقدية (يشار اليها بالبنوك التجارية)، والجزء المتعلق بالسلطات النقدية. وتعتبر بعض الدول أن التحركات في الاصول والخصوم الخارجية لدى البنوك التجارية مشابهة في خصائصها للتحركات في الاحتياطيات الرسمية. ويفترض مثل هذا الأسلوب أن السلطات النقدية قادرة على التحكم في الاصول الخارجية للبنوك التجارية، وأن هذه البنوك مستعدة للتفاوض بشأن الحصول على قروض اجنبية بناء على طلب السلطات النقدية حين تدعو الحاجة الى حماية

الوضع الكلي لميزان المدفوعات. وليس من المحتمل أن تقوم البنوك التجارية التي تعمل على أساس تجاري بالافتراض ما لم يكن ذلك مريحاً. وفي هذه الحالة فقد تكون النتائج مضللة عند الجمع بين وضع الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية ولدى البنوك التجارية ووضعهما داخل الاحتياطيات في ميزان المدفوعات. ولذا فمن الأفضل أن تبوب التغيرات في صافي الأصول الخارجية لدى البنوك التجارية على أنها تحركات رأسمالية قصيرة الأجل. وتبعاً لهذا الأسلوب، فستختلف نتيجة ميزان المدفوعات الكلي، أو التغير في الاحتياطيات، عن التغير في صافي الأصول الخارجية بالمسح النقدي، بمقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية.

وتعتبر تغيرات التقييم مصدراً محتملاً، ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، للفوارق بين التغير في صافي الأصول الخارجية كما هو مسجل في ميزان المدفوعات والارصدة المناظرة لصافي الأصول الخارجية في المسح النقدي. وعلى سبيل المثال فإن إعادة تقييم الأصول الخارجية نتيجة لتغيرات سعر الصرف أو لتغير في تقييم الذهب النقدي، سيؤدي إلى تغيير قيمة صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية في المسح النقدي، مع تغير مناظر يدرج في «بنود أخرى بالصافي». غير أن التغير الذي يظهر في صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية في ميزان المدفوعات قد يختلف عن ذلك الذي يظهر في المسح النقدي، ويتوقف ذلك على طريقة عرض ميزان المدفوعات. وسيكون هذا هو الحال لو أن التغير في صافي الأصول الخارجية الناجم عن تغيرات التقييم، يصاحبه قيداً موازناً في حسابات احتياطيات السلطات النقدية، كما هو موصى به في دليل ميزان المدفوعات.

يتضمن الجدول رقم (٦) مسحاً نقدياً لمصر يشمل الفترة ١٩٨٤/٨٣ حتى ١٩٨٦/٨٥. وقد استخدمت البيانات الخاصة بصافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية وبنوك الودائع النقدية في المسح النقدي لاحتساب قيد التمويل في ميزان المدفوعات.

القسم السادس: تدفق الأموال

كما ذكرنا من قبل، فإن الادخار يعادل الدخل القومي المتاح ناقص الاستهلاك. ويشير إلى الفجوة بين الادخار والاستثمار (بما في ذلك التغير في المخزون) على أنها ميزان المعاملات غير المالية للاقتصاد. وقد رأينا أن تمويل هذا الميزان يتم عن طريق تدفق مناظر لرأس المال أو تغير في الاحتياطي في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز في حساب المعاملات غير المالية، يتخذ التمويل شكل زيادة في الخصوم الخارجية أو نقص في الأصول الخارجية.

الجدول رقم ٦ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	نهاية الفترة
١ ٧٣٨	٣٥١	٢٨٢	الأصول الخارجية (صافي)
٩٦٢ -	١ ٣٥٢ -	١ ٢٥٨ -	السلطات النقدية
٢ ٧٠٠	١ ٧٠٣	١ ٥٤٠	بنوك الودائع النقدية
٤١ ٦١٠	٣٤٠ ٥٧	٢٨ ٣٩٢	الائتمان المحلي
١٨ ١٨٢	١٥ ٣٦١	١٣ ٢٤٢	الحكومة المركزية (صافي)
٩ ١١٩	٨ ٣٣٢	٦ ٣٣٣	المؤسسات العامة غير المالية
١٢ ١٨٨	٩٠ ٥١	٧ ٦٣٣	القطاع الخاص
٢ ١٢١	١ ٤١٤	١٠ ٨٥	مؤسسات أخرى شبيهة بالبنوك
٢٥ ٨٨٣	٢٨ ١١٦	٢٣ ٤٥٥	النقد وشبه النقد
١٥ ٧٩٧	١٣ ٨٩٣	١١ ٥٧٥	النقد
٢٠ ٠٨٦	١٤ ٢٢٣	١١ ٨٨٠	شبه النقد
٧ ٤٦٦	٦ ٢٩٢	٥ ١١٩	خصوم أخرى (صافي)

المصدر: IMF, International Financial Statistics, November 1988

وبتحليل حسابات الدخل والنتائج القومي حسب القطاعات، يمكن تعريف ميزان المعاملات غير المالية لكل قطاع على أنه الفارق بين ادخار القطاع واستثماراته، كما يمكن تعريف تمويل هذا الميزان على أنه التغير في الأصول المالية والخصوم المالية للقطاع إزاء القطاعات المحلية الأخرى والقطاع الخارجي. ولما كانت المعاملات بين القطاعات المحلية تلغي بعضها البعض، فإن مجموع موازين القطاعات، طبقاً للتعريف المذكور، ينبغي أن يساوي فائض أو عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. كما أن مجموع المعاملات المالية للقطاعات المحلية لكل فئة من فئات الأصول المالية يجب أن يساوي حركات رأس المال الدولية داخل كل فئة. ويبين الجدول رقم (٧) تخطيطاً لتدفق الأموال. وفي هذا الجدول تم تقسيم الاقتصاد إلى قطاع غير حكومي وقطاع يمثل الحكومة المركزية وقطاع يمثل الجهاز المصرفي وقطاع يمثل بقية أنحاء العالم. ويشتمل القطاع غير الحكومي على المؤسسات العامة غير المالية. ولم يكن بالإمكان إنشاء قطاع مستقل للمؤسسات العامة غير المالية نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة. وتبين الصفوف الأفقية الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة في التمويل بين القطاعات. وتشير النجوم إلى القيود المحتملة. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة في العرض النقدي الذي يمثل خصماً للقطاع المصرفي وأصلاً للقطاع غير الحكومي تسجل

البرمجة المالية

مرتين في الصف رقم واحد، بالعمودين ١ و٢. وقد جرت العادة على إعطاء إشارة سالبة للزيادة في خصوم هذا القطاع، والعكس بالعكس. وهكذا، فإن الزيادة في العرض النقدي تبدو كفيد ذي إشارة سالبة في العمود رقم ١، وفيد ذي إشارة موجبة في العمود رقم ٢.

وأول خطوة في صدد وضع جدول تدفق الأموال هي احتساب ميزان المعاملات غير المالية لكل قطاع، الذي يعرف على أنه الفجوة بين الإيداع والاستثمار. والخطوة الثانية هي تسجيل كيفية تمويل كل قطاع لميزان معاملاته غير المالية.

الجدول رقم ٧ - مصر: مخطط لتدفق الأموال

الأداة	١ - القطاع غير الحكومي	٢ - قطاع الحكومة المركزية	٣ - القطاع النقدي	٤ - القطاع الخارجي
١ - النقد وشبه النقد	•		•	
٢ - الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص	•		•	
٣ - الائتمان المصرفي الى الحكومة		•	•	
٤ - صافي الأصول الخارجية			•	•
٥ - الاقتراض الحكومي من الخارج		•		•
٦ - الاقتراض غير الحكومي من الخارج	•			•
٧ - الاقتراض الحكومي من مصادر محلية غير مصرفية		•		•

ويمكن احتساب موازين المعاملات غير المالية لعام ١٩٨٥/٨٤، على أساس تقسيم الاقتصاد المصري الى أربعة قطاعات، حسب الجداول ١ - ٤ و٦. ولتبسيط العرض، افترضنا عدم وجود معاملات غير مالية في القطاع النقدي. وكل الأرقام الواردة هي بملايين الجنيهات المصرية.

١ - الدخل القومي المتاح = إجمالي الناتج القومي + صافي التحويلات الرسمية من الخارج - الائتلاك^١ = ٨٩٢ ٣٥ + ٤٢٣ = ٣٦ ٣١٥

١ أرقام الائتلاك في مصر غير متوفرة، ولذا يفترض في هذا التمرين أن الائتلاك يساوي صفراً.

- ٢ - الأذخار (صافي) =
الدخل القومي المتاح - الاستهلاك = ٣٦ ٣١٥ - ٣٠ ١٤٥ = ٦ ١٧٠
- ٣ - ميزان المعاملات غير المالية =
الأذخار (صافي) - الاستثمار الثابت (صافي) - الزيادة في المخزون = ٦ ١٧١ -
٢٧٢ ٧ - ٢٠٠ = ١ ٣٠٢
- ٤ - الدخل القومي المتاح الذي يمكن عزوه للحكومة المركزية = الإيرادات والمنح -
مدفوعات الفوائد - التحويلات والدعموات = ١٣ ٩٠٠ - ١ ٢٧٢ - (٦١٨) +
٤٦٧ = ٥٤٣
- ٥ - إذخار الحكومة المركزية = الدخل المتاح للحكومة المركزية - نفقات استهلاك
الحكومة المركزية = ٧ ٥٤٣ - (٨٣٢ - ٧ ٠٠١) = ١ ٣٧٤
- ٦ - ميزان المعاملات غير المالية للحكومة المركزية = إذخار الحكومة المركزية -
تكوين رأس المال الثابت للحكومة المركزية = ١ ٣٧٤ - ١ ٣٠٧ = ٦٧
- ٧ - الدخل المتاح للقطاع غير الحكومي = ٣٦ ٣١٥ - ٧ ٥٤٣ = ٢٨ ٧٧٢
- ٨ - إستهلاك القطاع غير الحكومي = إجمالي الاستهلاك - استهلاك الحكومة
المركزية = ٣٠ ١٤٥ - ٦ ١٦٩ = ٢٣ ٩٧٦
- ٩ - إذخار القطاع غير الحكومي = الدخل المتاح للقطاع غير الحكومي - نفقات
استهلاك القطاع غير الحكومي = ٢٨ ٧٧٢ - ٢٣ ٩٧٦ = ٤ ٧٩٦
- ١٠ - تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي = إجمالي تكوين رأس المال
الثابت - تكوين رأس المال الثابت للحكومة المركزية = ٧ ٢٧٢ - ١ ٣٠٧ = ٥ ٩٦٥
- ١١ - ميزان المعاملات غير المالية للقطاع غير الحكومي = إذخار القطاع غير
الحكومي - تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي صافياً من الامتلاك -
الزيادة في المخزون = ٤ ٧٩٦ - ٥ ٩٦٥ - ٣٠٠ = ١ ٣٦٩
- ويعطي الجدول رقم (٨) ملخصاً لتدفق الأموال في مصر لعام ١٩٨٥/٨٤.

القسم السابع: تعاريف

- ١ - قم بإعداد جدول لتدفق الأموال في مصر لعام ١٩٨٦/٨٥ على غرار الجدول رقم
(٨).
- ٢ - افترض أن الحكومة المصرية قد قررت زيادة انفاقها الرأسمالي، ناقش التأثيرات
المحتملة نتيجة لهذا التغيير على الحسابات المدرجة في ملخص عمليات ميزانية

البرمجة المالية

الحكومة المركزية، والمصح النقدي، وميزان المدفوعات، والاتفاق على اجمالي الناتج المحلي، وتدفق الاموال. إذا تم تمويل الزيادة في الاتفاق عن طريق:

- أ - زيادة في الضرائب المباشرة
- ب - زيادة في الائتمان المصرفي المحلي المقدم للحكومة
- ج - زيادة الاقتراض من مصادر خارجية.

الجدول رقم ٨ - مصر: تدفق الاموال، ١٩٨٥/٨٤
(بملايين الجنيهات المصرية)

القطاع الخارجي	القطاع النقدي	قطاع الحكومة المركزية	القطاع غير الحكومي ^١	
				الفلتس أو العجز في المعاملات
١ ٣٠٢	-	٦٧	- ١ ٣٦٩	غير المالية
-	٤ ٦٦١	-	- ٤ ٦٦١	التغير في النقود وشبه النقود
-	٥ ٧٦٥	٢٠١٩	٣ ٧٤٦	التغير في الائتمان المحلي للنظام المصرفي
٩٤ -	٩٤	-	-	التغير في صافي الاصول الاجنبية للسلطات النقدية
١٦٣	- ١٦٢	-	-	التغير في صافي الاصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية
-	١ ١٧٢	-	- ١ ١٧٢	بنود أخرى (صاف)
٤٩٢ -	-	٤٩٢	-	الاقتراض الحكومي من مصادر اجنبية
٨٧٩ -	-	-	٨٧٩	اقتراض القطاع غير الحكومي من مصادر اجنبية
-	-	- ٢ ٣٩٤	٢ ٣٩٤	الاقتراض الحكومي المحلي تلقى للتسديدات
-	-	- ١٨٤	١٨٤	الاقتراض الحكومي من مصادر محلية غير مصرفية ^٢

المصدر: الجداول ١، ٢، ٣، ٤ و٦.

١ يتضمن القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة غير المالية.

٢ يعامل كمتبقي نظراً لأن تمويل البنوك المحلية لعجز الميزانية يؤخذ من الحسابات النقدية.

ملحق

تعريف الرموز

GDP	=	Gross Domestic Product	=	إجمالي الناتج المحلي
GNP	=	Gross National Product	=	إجمالي الناتج القومي
NDI	=	National Disposable Income	=	الدخل القومي المتاح
X	=	Exports of goods and nonfactor services	=	الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
X'	=	Exports of goods and services	=	الصادرات من السلع والخدمات
M	=	Imports of goods and nonfactor services	=	الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
M'	=	Imports of goods and services	=	الواردات من السلع والخدمات
C	=	Private and government consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص والحكومة
CP	=	Private consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص
CG	=	Government consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي
D	=	Depreciation	=	الامتلاك (استهلاك رأس المال)
I	=	Gross private and government investment expenditure	=	إجمالي الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص والحكومة
In	=	Investment net of depreciation	=	الاستثمار صافياً من الامتلاك
IP	=	Private investment	=	الاستثمار الخاص
IG	=	Government investment	=	الاستثمار الحكومي
S	=	Saving	=	الادخار
Sp	=	Private sector saving	=	إدخار القطاع الخاص
SG	=	Government saving	=	إدخار الحكومة
Y _f	=	Net factor income from abroad	=	صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
TR _f	=	Net foreign transfers	=	صافي التحويلات الأجنبية
TX	=	Net taxes (net of government domestic transfers)	=	صافي الضرائب (صافية من التحويلات الحكومية المحلية)

الفصل السابع

الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

التنبؤ بالمجملات النقدية

مقدمة

يشكل التنبؤ بالمجملات النقدية جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج مالي. فحين يجد واضعو السياسة العامة أن التطورات المرتبطة بالدخل القومي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات والبطالة... الخ، غير مؤاتية، فإنهم يتطلعون عندئذ إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، بما في ذلك إجراء تغييرات في إدارة النقد. وعادة ما تحتاج السلطات، قبل اتخاذ أي تدابير في مجال السياسة النقدية والائتمانية، إلى بعض التنبؤات الخاصة بالمجملات النقدية المعنية، حتى يمكن مقارنة النتائج المحتمل حدوثها في حالة اتخاذ التدابير موضع النظر بالنتائج المحتملة في حالة عدم اتخاذ هذه التدابير. وحين تتضمن السياسة العامة وضع حدود على نمو مجملات نقدية معينة، فإن التنبؤات الخاصة بالمجملات النقدية ذات الصلة تساعد في تقرير جدوى هذه السياسة ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة.

ويمكن التمييز بين العديد من أنواع المجملات النقدية التي تظهر في الميزانيات العمومية للسلطات النقدية ولبنوك الودائع النقدية وللجهاز المصرفي ككل. فهناك مجملات نقدية، مثل صافي الائتمان المحلي للسلطات النقدية، تخضع لتحكم السلطات النقدية مباشرة، ومجملات نقدية أخرى تعكس أداء القطاعات المختلفة بالاقتصاد، مثل التغير في صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية الذي يعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات. كما أن هناك مجملات نقدية تربطها علاقات وثيقة بتغيرات أخرى في الاقتصاد، مثال ذلك الرصيد النقدي وعلاقته بالنتاج والأسعار.

ومن أجل التوصل إلى تنبؤات واقعية للمجملات النقدية، ينبغي تقييم أداء الجهاز المصرفي خلال السنوات القليلة السابقة، ووضع أهداف أو تنبؤات بخصوص ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة. كما ينبغي أيضاً التنبؤ بالنتاج والأسعار وربما بعض المجملات الاقتصادية الأخرى ذات الارتباط الوثيق بالمجملات النقدية والتأكد

التنبؤ بالمجمعات النقدية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

من اتساق تنبؤات هذه للمتغيرات مع تنبؤات المجمعات النقدية خلال فترة التنبؤ. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن تكون الميزانيات العمومية المتضمنة للمجمعات النقدية المعنية متوازنة في فترة التنبؤ. على سبيل المثال، في الميزانية العمومية للسلطات النقدية، ينبغي أن يكون التوسع المخطط له في الائتمان المحلي للسلطات النقدية زائد الزيادة المرغوبة (أو المتنبأ بها) في صافي الأصول الخارجية معادلاً للزيادات المتنبأ بها في النقد الاحتياطي وفي البنود الأخرى (صافي).

ويعد المسح النقدي أساساً جيداً لوضع التنبؤات النقدية، لأنه يشمل الجهاز المصرفي ككل ولأن بنود المسح النقدي على جانبي الأصول والخصوم لها أهمية كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية. وحينما يتم وضع المستوى المستهدف لصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، والمعدل المستهدف للنمو في الدخل، وغير ذلك من الأهداف، مع تبيان تدابير السياسة العامة الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، يصير المسح النقدي في فترة التنبؤ بمثابة ميزانية عمومية «مرغوبة» للجهاز المصرفي، كما يشكل مكوناً هاماً في البرنامج المالي. وسيجري بحث هذه النقطة بمزيد من التفصيل في مقدمة الحلقة الدراسية التطبيقية عن «البرمجة المالية».

ويقدم القسم الأول من هذه الحلقة الدراسية التطبيقية خلفية عن التطورات الأخيرة في القطاع النقدي في مصر. ويعرض القسم الثاني بعض معادلات التنبؤ بالطلب على النقود وعرض النقود. وتركز التمارين والمسائل للمناقشة في القسم الثالث على تنبؤات بنود المسح النقدي وحسابات السلطات النقدية في مصر لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧.

القسم الأول - التطورات النقدية في مصر خلال

الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥^١

تباطأ معدل نمو النقود بمعناها الواسع (النقود وشبه النقود) تدريجياً من ٣٥ بالمائة خلال السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١، إلى ٢٠ بالمائة سنة ١٩٨٥/١٩٨٥، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى ٢٨ بالمائة خلال ١٩٨٥/١٩٨٦. وكان العامل الرئيسي الذي أثر على التغيرات في النقود بمعناها الواسع هو التوسع في الائتمان المحلي. ولم يكن للتغيرات في صافي الأصول الخارجية تأثيراً رئيسياً إلا في السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣، عندما سجل ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً نسبياً، حيث ساهمت صافي الأصول الخارجية بحوالي ٤٠ بالمائة من التوسع النقدي خلال تلك العام.

١ ينفي الإشارة هنا إلى الجدولين ٣ و٤ وإلى الرسمين ١ و٢.

٢ السنوات المالية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو.

ارتفع حجم الائتمان المحلي بنسبة ٤١ بالمئة في سنة ١٩٨٢/١٩٨١ نتيجة ازدياد احتياجات الحكومة لتمويل عجز الميزانية من النظام المصرفي وإلى توسع الاستحقاقات على القطاع الخاص. وقد تباطأت سرعة هذا النمو في سنة ١٩٨٢/١٩٨٢ إلا أنها عادت إلى الارتفاع في السنتين التاليتين بسبب الاقتراض المرتفع للحكومة والقطاعات الأخرى. واستمرت الزيادة في الائتمان المحلي في سنة ١٩٨٥/١٩٨٦ انعكاساً لزيادة التوسع الائتماني لكل من الحكومة والقطاع الخاص^١، بينما تباطأ الائتمان المحلي للمؤسسات العامة غير المالية. وترجع زيادة التوسع في الائتمان للحكومة في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ إلى ارتفاع عجز ميزانيتها وتمويله كله تقريباً من البنك المركزي، بينما ترجع أساساً الزيادة الكبيرة في استحقاقات النظام المصرفي على القطاع الخاص إلى أثر انخفاض سعر الجنيه المصري على قيمة القروض المستحقة بالعملة الأجنبية^٢، وإلى الزيادة في الائتمان بالجنيه المصري لنشاطات التجارة والخدمات للشركات غير المساهمة. وإن قلق البنك المركزي بخصوص احتمالات وجود مضاربات على العملة أدى إلى إصدار تعليمات في إبريل ١٩٨٦ بمنع الاقتراض بالجنيه المصري بضمن ودائع العملات الأجنبية باستثناء بعض المعاملات التجارية التي جرى تحديدها. كذلك فإن جزءاً من نمو المستحقات على القطاع الخاص يرجع إلى رسملة الفوائد على الدين المتأخرة السداد والتي زادت مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في ١٩٨٥/١٩٨٦.

ومنذ عام ١٩٨١ اتبعت السلطات النقدية إجراءات تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان والعمل على ترشيده استخدامه. فأصدر البنك المركزي المصري قراراً بالزام البنوك التجارية - اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٨١ - ألا تتجاوز أرصدة مستحقاتها على شركات القطاع العام والخاص نسبة قدرها ٦٥ بالمئة من أرصدة الودائع بكافة صورها لشركات القطاعين المذكورين. وحفزاً للبنوك على زيادة مواردها الذاتية وتشجيعاً لاستقطاب ودائع النقد الأجنبي من الخارج، عدلت مكونات هذه النسبة في ١٩٨٢/١٩٨٤ بإضافة حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات) ورصيد الودائع الطويلة الأجل للبنوك الخارجية المشتركة في رأس مال البنك إلى مقام النسبة، كما تقرر استبعاد التمويل المقدم لبعض المشروعات الحيوية المتعلقة بالأمن الغذائي ومواد البناء وعمليات التصدير من بسط النسبة.

١ بما في ذلك المؤسسات المالية شبه المصرفية.

٢ تأثرت القيمة المعادلة لأرصدة الأصول والخسوم بالعملات الأجنبية بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي تم التقييم على أساسها. فقد جاء جانب ملموس من الزيادة في الأرصدة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦ على أساس سعر الصرف بعلوة (١٣٢ قرشاً للدولار الأمريكي) بدلا من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٥ (حوالي ٨٢ قرشاً للدولار).

كذلك تقرر ابتداء من عام ١٩٨١ ألا يتجاوز معدل الزيادة في مستحقات البنوك التجارية على القطاع الخاص التجاري وعلى القطاع العقاري ١٢ بالمئة و١٠ بالمئة سنوياً على التوالي (محسوبة على أساس أرصدة ١٩٨١/٩/٣٠). وفي عام ١٩٨٥/١٩٨٤ تم دمج هذه الحدود الفرعية للتوسع الائتماني في حد واحد يسمح له بالزيادة بمعدل ١٢ بالمئة سنوياً من الرصيد في حزيران/يونيو ١٩٨٤. وتم اعتباراً من حزيران/يونيو ١٩٨٢ وقف منح أية تسهيلات جديدة لتمويل وبيع وشراء سيارات الركوب الخاصة وكذلك السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة.

وجرى رفع هيكل أسعار الفائدة على الودائع خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ من معدلات تتراوح بين ٣ بالمئة و٧ بالمئة إعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٧ الى معدلات تتراوح بين ٥ بالمئة و١٣٫٢٥ بالمئة اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٨٢، مع السماح بزيادات أكبر في الفوائد على الودائع الأطول أجلاً، وهكذا صار هيكل سعر الفائدة على الودائع أقل انضغاطاً. كذلك حدثت عدة تعديلات لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات حيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة من ٨ - ٩ بالمئة اعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٧ الى ١٣ - ١٥ بالمئة إعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وفي تموز/يوليو ١٩٨٢ تم ادخال أسعار فائدة تفضيلية على قروض البنوك بالجنهيات المصرية فأصبحت بحد أقصى قدره ١٣ بالمئة - وبدون حد أدنى - على القروض الممنوحة لقطاعي الصناعة والزراعة تشجيعاً للاستثمارات في هذا المجال، وبين ١٢ و١٥ بالمئة سنوياً على القروض الممنوحة للقطاعات الخدمية، و١٦ بالمئة كحد أدنى - وبدون حد أقصى - على القروض الممنوحة لقطاع التجارة للحد من النمو السريع الذي اتسم به هذا القطاع في السنوات السابقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وضع حد أدنى قدره ١١ بالمئة لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك لعملائها في قطاعي الزراعة والصناعة وذلك منعاً لهبوط هذا المعدل الى مستويات غير اقتصادية لا تعكس الندرة النسبية والتكلفة الحقيقية لرأس المال.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع بالنقد الأجنبي في مصر، والتي لا يتدخل البنك المركزي المصري في تحديدها، فيلاحظ أنها كانت قريبة من أسعار الفائدة العالمية على الودائع لأجل مماثلة^١، وأنها كانت دائماً أعلى من الأسعار على الودائع المماثلة بالجنهيات المصري. وأدت هذه الفوارق، وكذلك توقعات تخفيض سعر الصرف للجنهيات المصري، الى تشجيع المقيمين على الاحتفاظ بمتحصلات النقد الأجنبي (يما فيها المتحصلات الناتجة عن تحويلات العمال) في شكل ودائع بالنقد الأجنبي بدلاً من تحويلها الى جنهيات مصرية، كما شجعتهم على تحويل ودائعهم

١ منذ ١٩٧٦، صار من حق القطاع الخاص حيازة ودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك المحلية.

بالجنيه المصري الى ودائع بالنقد الاجنبي، مما وضع مزيداً من الضغوط على سعر صرف الجنيه المصري في السوق الحرة. ووصل حجم الودائع بالنقد الاجنبي لدى البنوك المحلية الى ٣٢ بالمئة من جملة السيولة المحلية في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦.

القسم الثاني: التنبؤ بالمجملات النقدية للسنة ١٩٨٧/٨٦

١ - الطلب على النقود

عادة ما يدرج الدخل الحقيقي كمتغير قياسي في معادلات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. كما يدرج بهذه المعادلات مقياس لتكلفة الفرصة البديلة يمثل تكلفة حيازة الأرصدة النقدية بدلاً من حيازة الأصول الأخرى. ويمكن قياس الدخل باجمالي الناتج المحلي وقياس تكلفة الفرصة البديلة بأسعار الفائدة ومعدل التضخم.

وفي حالة مصر، يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة والودائع تحت الطلب بأسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية، بما فيها الودائع بالنقد الاجنبي. ولكن ينبغي ملاحظة أن أسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية بالعملة المحلية هي أسعار مثبتة من قبل السلطات، وأن مستويات وحركات هذه الأسعار عبر الوقت قد لا تعكس بدقة أوضاع السوق النقدية. ويلاحظ، من ناحية أخرى، أن أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية لا تخضع لتحكم السلطات، ولذا تقترب حركاتها جداً من حركات الأسعار في السوق العالمية. وعموماً، يتوقع أن يكون ارتباط أسعار الفائدة بالنقود بالمعنى الضيق (العملة والودائع تحت الطلب) سالباً بينما يكون ارتباطها بشبه النقود موجباً.

وعلى ذلك، فإن حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة سواء على الودائع بالعملة المحلية أو بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية قد يؤدي الى مجرد تحول عن حيازة العملات وودائع الطلب الى حيازة الودائع لأجل والودائع الادخارية، وبالتالي فقد يكون أثره ضئيلاً أو معدوماً على المستوى الكلي للنقود بمعناها الواسع. ولعل المعدل المتوقع للتضخم يمثل مقياساً أكثر ملاءمة للعائد المفقود بسبب حيازة الأرصدة السائلة بدلاً من حيازة الأصول ذات العوائد ويتوقع أن يكون أثره سالباً على الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

ويمكن أيضاً استخدام المتغير التابع المتأخر كمتغير تفسيري في معادلة الطلب على النقود في مصر إذ قد يعكس آلية التعديل الجزئي لأن تعديل الأرصدة النقدية، لكي تتناسب مع المستويات المرغوبة، عملية مكلفة وتستغرق وقتاً لكي تتم ربما بسبب الطبيعة غير السائلة لحافظة الأصول وبسبب ضيق الأسواق المالية في مصر. ومن

ناحية أخرى، فقد يعكس المتغير التابع المتأخر آلية التوقعات المكيفة، حيث تتكون توقعات الدخل ومعدلات التضخم على أساس القيم الجارية والمتأخرة لهذه المتغيرات.

كما يمكن أيضاً إدراج ثلاثة متغيرات صورية في معادلة الطلب على النقود في مصر بفرض ادخال: (١) أثر التحولات الكبيرة الصعوبة في تفضيلات السيولة (أي الانخفاضات في سرعة تداول النقود بالمعنى الضيق والواسع) التي حدثت في أوائل السبعينات، ربما بسبب أوضاع الحرب في ١٩٧٣ وتزايد المعاملات المصرفية في الاقتصاد من أيار/مايو ١٩٧٤، (٢) أثر التغيرات في نطاق شمول عدد من الاحصاءات النقدية اعتباراً من ١٩٨٠/١٩٨١، و(٣) لثر إعادة تقييم أرصدة العملات الأجنبية بسعر الصرف المخفض في علم ١٩٨٥/١٩٨٦.

وتتخذ المعادلة العامة المستخدمة لتقدير الطلب على النقود في مصر الصيغة التالية:

$$MAR = a_0 + a_1 GDP + a_2 PDOT + a_3 I3D + a_4 EURO + a_5 MAR(-1) + a_6 DUM1 + a_7 DUM2 + a_8 DUM3$$

حيث MAR = المفهوم الملائم للرصيد النقدي، مقاساً على أنه القيمة الحقيقية للوسط الحسابي للرصيد النقدي في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق (باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي). والأرصدة النقدية الملائمة هي النقود معرفة بمعناها الضيق (MO)، وشبه النقود (QQ)، والنقود معرفة بمعناها الواسع (MQ).

$GDP - GDP$ الحقيقي (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

$PDOT$ = معدل التضخم مقاساً بالتغير المئوي للمخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

$I3D$ = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة أشهر

$EURO$ = سعر الفائدة على الودائع بالدولار في لندن

$DUM1$ = متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٣، و (صفر) في السنوات الأخرى

$DUM2$ = متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٩، و (صفر) في السنوات الأخرى

$DUM3$ = متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٨٤/١٩٨٥، و (صفر) في ١٩٨٥/١٩٨٦.

(-1) تشير الى تأخر لمدة عام واحد.

ويتضمن الجدول رقم (١) نتائج مختارة للانحدار لكل من المجملات النقدية باستخدام بيانات سنوية عن مصر خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٦٩ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وتؤكد هذه النتائج بصفة عامة توقعاتنا المسبقة مع التسليم بالتغير الكبير في الهيكل الاقتصادي أثناء الفترة موضع البحث.

وتشير المعادلة رقم (١) الى أن التغيرات في النقود الحقيقية بالمعنى الضيق (MOAR) عبر الفترة يمكن تفسيرها بشكل كاف بواسطة التغيرات في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم والمتغيرين الصوريين $DUM1$ و $DUM2$. ولم يظهر أي من المتغيرات الأخرى أثراً معنوياً عند اضافته الى المعادلة. وتبين المعادلة رقم (٢) أن نفس المتغيرات قد أسهمت أيضاً في تفسير التغيرات في النقود الحقيقية بالمعنى الواسع (MQAR) أثناء الفترة. بينما لم ينتج عن ادخال أسعار الفائدة آثار معنوية. وتبين المعادلة رقم (٣) النتيجة التي تنمخض عن ادراج المتغير الصوري $DUM3$ مع اسقاط $DUM1$. لاحظ أن \bar{R}^2 في كل من المعادلات الثلاث تفوق ٩٩٥.ر مما يشير الى أن القوة التفسيرية للمعادلات كبيرة. ويتضمن الجدول رقم (٣) القيم الفعلية والمتنبأ بها لهذه المعادلات. أما الرسم البياني رقم ١ فيلخص التطورات في سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر الفائدة خلال الفترة المستعملة في تقدير معادلات الانحدار.

٢ - عرض النقود

بالنسبة للفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥، جرى تقدير معادلات الانحدار لعرض النقود بمعناها الضيق والنقود بمعناها الواسع كالآتي:

$$MO = 865.7 + 0.8888 RM \quad RHO = 0.496 \quad (٤)$$

(2.60) (24.15) (2.36)

$$\bar{R}^2 = 0.9765 \quad S.E.E. = 445.5 \quad D.W. = 2.291$$

$$MQ = 3338.5 + 1.9335 RM - 3555.5 DUM3 \quad (٥)$$

(3.64) (51.08) (4.305)

$$\bar{R}^2 = 0.9965 \quad S.E.E. = 658.7 \quad D.W. = 1.964$$

١ تم تقدير عدد من المعادلات الأخرى، ولكن رفضت كل النتائج التي تضمنت معاملات ذات إشارة خطأ أو ذات احصاءة ج التي تقل عن الواحد الصحيح.

٢ لم تدرج في الانحدارات التغيرات في شروط الاحتياطي القانوني نظراً لأن هذه الشروط لم تتغير الا نادراً. و D-W هي إحصائية Durbin-Watson. أما الأرقام بين الأقواس فهي إحصاءات ج. ويتضمن الجدول رقم (٣) القيم الفعلية والمتنبأ بها لهذه المعادلات.

الجدول رقم ١ - مصور: معادلات الطلب على التدوير باستخدام بيانات سبوتية ٢٩/١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٥

رقم المعادلة	متغير التابع	ثابت	GDP	PDOT	DUM1	DUM2	DUM3	متغير تابع	ثابت	متغير تابع	S.E.
١	MOAR	١٠٣٢٠ (١٠١٦)	٠١٠٨٣ (١٠١٧)	- ٢٠٢٨ (٢٠١٢)	- ٤٢٨٠ (٢٠٢)	- ٥٧٧٩ (٢٠١٦)	٠١١٣٣ (٢٠١٢)	٢٢٤٩ (٢٠١٢)	٠١٩٥٥ (٢٠١٢)	١٦٤٢	
٢	QOAR	٤٣٨٦ (٠٠٣٠)	٠١٦٤٢ (٢٠٣٥)	- ٢٤١٣ (١٠٩٥)	- ٧٠٤٨ (٢٠٨)	- ٧٥٠٢ (٢٠٤٤)	٨٨٠٧ (٢٠٣٤)	٢٢٨١ (٢٠٤٤)	٠١٩٦٨ (٢٠٤٤)	١٩١٥	
٣	MOAR	٨٤٢٤ (٠٠٥٥)	٠٢٠٢٤ (١٠٤٠)	- ٤٩٠٢ (٢٠١١)	- ٥٤٢٣ (٢٠٥١)	- ١٢٠٢٠ (٢٠٤٧)	- ٨١١٧ (٢٠٣١)	٢٤٥٩ (٢٠٣١)	٠١٩٥٧ (٢٠٣١)	٣٧٨٥	

١ كل المتغيرات موزونة في النطاق الثاني. الأرقام بين الأقواس هي احتمالات t.

الجدول رقم ٢ - مصدري القيم المالية والمتقاضي بها لمعاملات مخفزة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	MOAR		QOAR		MOAR		QOAR		MO		MO		MO	
	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (١)	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (٢)	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (٣)	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (٤)	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (٥)	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (٦)	قيمة فعلية	تقدير المعاملات (٧)
١٩٧٠/٦٩	٢٠٠٧	٢٠٣٧	٥٧٧	٢٧٤	٢٧٣٠	٢٧٣	٧١٢	...	١٠٦١	١١٩٣	١٠٦١	١٠٦١	١٠٦١	١٠٦١
١٩٧١/٧٠	٢١٠٥	٢٣١٨	٧٢١	٩٠٩	٢٨١٧	٢٨١٧	٧٧٥	٢١٣٣	١٠٩٨	١١٠٠	١٠٩٨	١٠٩٨	١١٠٠	١٠٩٨
١٩٧٢	٢٣١٦	٢٤٢٣	٧٨٠	٨١٧	٢٩٩٦	٢٩٩٦	٧٢٤	٢١٣٩	١٢٣٤	١٢٥٥	١٢٣٤	١٢٣٤	١٢٥٥	١٢٣٤
١٩٧٣	٢٦١٩	٢٣١١	٧٣٧	٧٥٥	٢٣٦٦	٢٣٦٦	٧٢٠	٢٠١١	١٤٦٢	١٥٦١	١٤٦٢	١٤٦٢	١٥٦١	١٤٦٢
١٩٧٤	٢٠٩٨	٢١٤٧	٩٤٩	٨٢٠	٤٠٤٦	٤٠٤٦	١٠٢٠	٤٠٤٦	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣	١٥٠٣
١٩٧٥	٢٠٥٠	٢٠٥٠	١١١٤	١١٤١	٤٦٤٤	٤٦٤٤	١٠٦١	٤٦٤٤	١٩٠٧	٢٤٢٠	١٩٠٧	١٩٠٧	٢٤٢٠	١٩٠٧
١٩٧٦	٢٠٩٨	٢٣٤٨	١١٥٦	١١٥٦	٤٨١٦	٤٨١٦	١٠٦١	٤٨١٦	٢٣٢٩	٢٣٢٩	٢٣٢٩	٢٣٢٩	٢٣٢٩	٢٣٢٩
١٩٧٧	٤٠٠	٢٠٩٣	١٠٥٣	١٠٥٣	٥٠٧١	٥٠٧١	١٠٥٣	٥٠٧١	٢٦٢٥	٢٦٢٥	٢٦٢٥	٢٦٢٥	٢٦٢٥	٢٦٢٥
١٩٧٨	٤١٤٠	٤٤٨٧	١٠١٣	١٠١٣	٦١٥٢	٦١٥٢	١٠١٣	٦١٥٢	٤٩١٧	٤٩١٧	٤٩١٧	٤٩١٧	٤٩١٧	٤٩١٧
١٩٧٩	٤٧٦٢	٤٨٦١	١٠٤٩	١٠٤٩	٧٤٤٥	٧٤٤٥	١٠٤٩	٧٤٤٥	٦٨٤٤	٦٨٤٤	٦٨٤٤	٦٨٤٤	٦٨٤٤	٦٨٤٤
١٩٨٠/٨١	٥٦٠٦	٦١٧٩	١٠٧٥	١٠٧٥	٩٠٨٦	٩٠٨٦	١٠٧٥	٩٠٨٦	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧
١٩٨١/٨٢	٦٣٣٢	٦٣٣٢	١٠٧٥	١٠٧٥	١١٨٨١	١١٨٨١	١٠٧٥	١١٨٨١	١٠٩٢٣	١٠٩٢٣	١٠٩٢٣	١٠٩٢٣	١٠٩٢٣	١٠٩٢٣
١٩٨٢/٨٣	١٤٨٤/٨٣	١٤٨٤/٨٣	١٠٧٥	١٠٧٥	١٦٠٧	١٦٠٧	١٠٧٥	١٦٠٧	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢
١٩٨٣/٨٤	١٤٨٥/٨٤	١٤٨٥/٨٤	١٠٧٥	١٠٧٥	١٦٠٧	١٦٠٧	١٠٧٥	١٦٠٧	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢
١٩٨٤/٨٥	١٤٨٦/٨٥	١٤٨٦/٨٥	١٠٧٥	١٠٧٥	١٦٠٧	١٦٠٧	١٠٧٥	١٦٠٧	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢	١١٠٩٢

المصدر: الجدول الثالث بالملاحق الأول، وضعت التنبؤات على أساس المعاملات المقدرة المعطاة في الفصل الثاني.

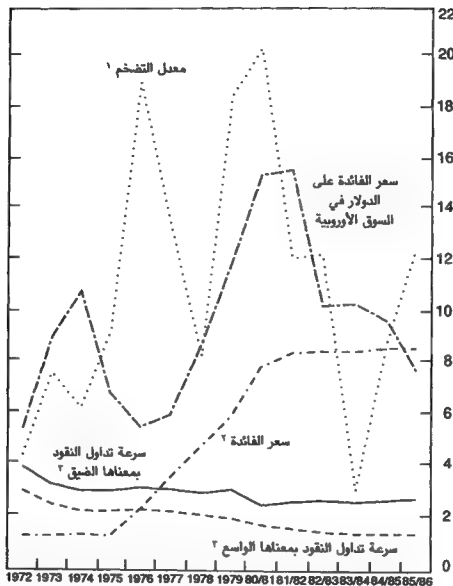
١ المتغيرات معرفة في الملاحق الثاني.

التنفيذ بالمجمعات النقدية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

الرسم البياني رقم (١)

مصر

سرعة التداول، والتضخم، وأسعار الفائدة، ١٩٧٢ - ١٩٨٥/١٩٨٦



المصدر: الجدول الأول بالملحق الأول.

١ التغير المئوي في مخفض إجمالي الناتج المحلي.

٢ سعر الفائدة على الودائع لأجل ٣ شهور.

٣ نسب إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى الرصيد النقدي (بمعناه الضيق أو الواسع) في نهاية للعام.

البرمجة المالية

حيث

MO - النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

MQ - النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

RM - النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

وهناك أسلوب بديل لعرض العلاقة بين النقود والنقد الاحتياطي، يتمثل في معاملة مضاعف النقود كمتغير مركب. ويعرف مضاعف النقود في حالة النقود بالمعنى الواسع على أنه النسبة بين النقود بمعناها الواسع والنقد الاحتياطي. ومن المتطابقتين التاليتين:

$$MQ = CY + TD \quad (٦)$$

$$RM = CY + RR \quad (٧)$$

ينتج أن:

$$k = \frac{CY + TD}{CY + RR} \quad (٨)$$

وبقسمة البسط والمقام على TD :

$$k = \frac{1 + c}{r + c} \quad (٩)$$

وهكذا:

$$MQ = k RM = \frac{1 + c}{r + c} RM \quad (١٠)$$

حيث

MQ - النقود وشبه النقود

CY - العملة خارج البنوك

TD - الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية

RM - النقد الاحتياطي

RR - الاحتياطيات (تتضمن الاحتياطيات المقابلة للودائع تحت الطلب،

والودائع لأجل والودائع الادخارية، والاحتياطيات الفائضة)

k - مضاعف النقود

c - نسبة العملة الى اجمالي الودائع

r - نسبة الاحتياطيات الى اجمالي الودائع

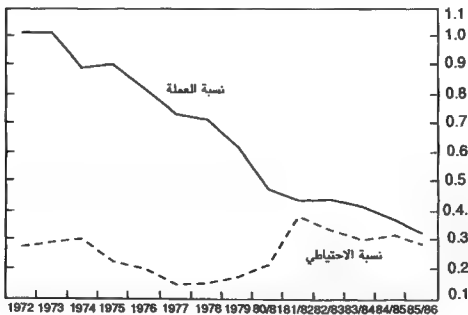
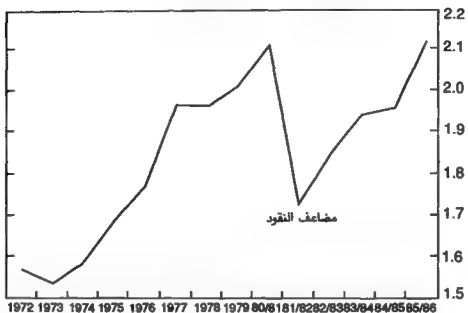
وبين الرسم البياني رقم (٧) مضاعف النقود بمعناها الواسع ونسب الاحتياطي والعملة للسنوات التي تغطيها الانحدارات.

التنمُّؤ بالمجملات النقدية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

الرسم البياني رقم (٢)

مصدر

مضاعف النقود ونسب الاحتياطي والعملة، ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٧٢



المصدر: الجدول الثاني بالملحق الأول.

القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة

١ - تمارين

أ - أكمل المسح النقدي لنهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٧ كما هو مبين بالجدول رقم (٢). ويمكن الاستعانة بالخطوات والمعلومات التالية:

(١) **صافي الأصول الخارجية:** افترض أن تديرات ميزان المدفوعات تشير إلى انخفاض في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي قدره ٩٠٠ مليون جنيه مصري في ١٩٨٧/١٩٨٦ (ناتج من ارتفاع في صافي الخصوم الخارجية للسلطات النقدية بمقدار ١٧٠٠ مليون جنيه مصري وارتفاع في صافي الأصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية بمقدار ٨٠٠ مليون جنيه مصري).

(٢) **النقد وشبه النقد:** تنبأ بالنقد بمعناها الضيق والنقد بمعناها الواسع لنهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧ مستعملا معادلتين من المعادلات الثلاثة في الجدول رقم (١). افترض أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي GDP وخفض إجمالي الناتج المحلي PGDP في ١٩٨٧/١٩٨٦ سينتجان بنسبة ٢ر٤ بالمئة و١٠ر٤ بالمئة على التوالي.

(٣) **ودائع الاستيراد:** على أساس الارتفاع المتنبأ به في الواردات، يمكن الافتراض بأن هذا البند سيزيد بنسبة ٤٠ بالمئة أثناء ١٩٨٦/١٩٨٧.

(٤) **بنود أخرى (بالصافي):** يمكن الافتراض أن النسبة بين هذا البند وبين إجمالي خصوم الجهاز المصرفي ستبقى على ما هي عليه في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

(٥) **الاتتمان المحلي (DC):** يمكن النظر إلى هذا البند على أنه الفرق بين النقد وشبه النقد (MQ) زائد ودائع الاستيراد زائد صافي البنود الأخرى (OIN) من ناحية، وبين صافي الأصول الخارجية (NFA) من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بتقسيم الائتمان المحلي بين الحكومة والقطاعات الأخرى، افترض أن العجز الكلي بموازنة الحكومة للسنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧ سيتطلب اللجوء إلى التمويل من الجهاز المصرفي المحلي بمقدار ٢ر٨ مليار جنيه مصري. وينبغي النظر إلى الائتمان المقدم للقطاع غير الحكومي على أنه الفرق بين الائتمان المحلي وبين صافي الاستحقاقات على الحكومة.

ب - أكمل حسابات السلطات النقدية لنهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٤). ويمكن من أجل هذا الغرض استخدام المعلومات الواردة في التمرين (١ - ١) حول الميزان الخارجي المتوقع في ١٩٨٦/١٩٨٧، وافترض أن

الحكومة لن تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل عجز ميزانيتها أثناء السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، وافترض أن السلطات النقدية لم تقدم أي ائتمان للمؤسسات العامة غير المالية خلال ١٩٨٧/٨٦. ويمكن احتساب النقد الاحتياطي على أساس المعادلة رقم (٥) والمعلومات المقدمة في التمرين (١ - ٢) عن التنبؤ وشبه التنبؤ. كما يمكن التنبؤ بالبنود الأخرى بالصافي على أساس نفس الأسلوب المستخدم للتنبؤ بالبنود الأخرى في المسح النقدي. وينبغي احتساب الاستحقاقات على بنوك الودائع النقدية والمؤسسات شبه المصرفية الأخرى لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧ كمتبق.

٢ - مسائل للمناقشة

أ - ناقش أسباب اختيار معادلات الطلب على النقود المستخدمة في التمرين (١) - (١). ناقش أسباب انخفاض سرعة تداول النقود (سواء بمعناها الضيق أو بمعناها الواسع) ابتداء من أوائل السبعينات.

ب - علق على دور أسعار الفائدة وأثارها على الطلب على النقود.

ج - ناقش تفسير المعاملات للنقد الاحتياطي في المعادلتين (٤) و(٥). قارن المعامل في المعادلة الأخيرة بمضاعف النقود للسنوات المفردة المبينة في الجدول الثاني بالملحق.

د - قم بدراسة تطورات نسبة العملة (c) ونسبة الاحتياطي (r) بالرسم البياني رقم (٢) وناقش الدور الذي يلعبه في التغيرات بمضاعف النقود. إلى أي مدى قد تجعل التغيرات في هاتين النسبتين من مضاعف النقود المقدر عن طريق المعادلات (٤) و(٥) أداة غير مناسبة للاستخدام في أغراض التنبؤ؟

هـ - علق على التدابير التي قد تتخذها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود من خلال: (١) إجراء تغييرات في مضاعف النقود. (٢) إجراء تغييرات في النقد الاحتياطي.

البرمجة المالية

الجدول رقم ٢ - مصر: المصحح النقدي، ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٧
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	٣٠ حزيران/يونيو
١ ٧٢٨	٣٥١	٢٨٢	٣٢٤	١ ٢٣٥-	٧٥١-		صافي الأصول الخارجية
٩٦٢-	١ ٣٥٢-	١ ٢٥٨-	١ ٤٥٦-	٢ ١٨٨-	٢ ٢٥١-		السلطات النقدية
٢ ٧٠٠	١ ٧٠٤	١ ٥٤٠	١ ٧٩٠	٨٣٣	١ ٥٠٠		بنوك الودائع النقدية
٤١ ٦١٠	٣٤ ٠٥٧	٢٨ ٢٩٢	٢٣ ٤٤٨	٢٠ ٥٠١	١٤ ٥٦٤		الائتمان المحلي
							استحقاقات على
١٨ ١٨٢	١٥ ٣٦١	١٣ ٢٤٢	١١ ٣٧١	١٠ ١٩٧	٧ ٣٦٧		الحكومة (بالصافي)
							استحقاقات على
							المؤسسات العامة
٩ ١١٩	٨ ٣٣٢	٦ ٣٣٢	٤ ٨٣٤	٤ ٣٤٩	٣ ٦٢٢		غير المالية
							استحقاقات على
١٤ ٣٠٩	١٠ ٤٦٥	٨ ٧١٨	٧ ٢٤٣	٥ ٩٥٥	٣ ٥٧٥		القطاع الخاص ^١
٣٥ ٨٨٣	٢٨ ١١٦	٢٣ ٤٥٥	١٩ ٥٢٢	١٥ ٢٩٥	١١ ٣٢٧		النقد وشبه النقد
١٥ ٧٩٧	١٣ ٨٩٣	١١ ٥٧٥	١٠ ١٧١	٨ ٣٨٧	٦ ٨٥٨		النقد
٨ ٧٦١	٧ ٨٣٤	٦ ٩٧٦	٥ ٩٩٢	٤ ٦٦٩	٣ ٦٦٧		عملة خارج البنوك
٧ ٠٣٦	٦ ٠٥٩	٤ ٦٠٠	٤ ١٧٩	٣ ٧١٨	٣ ١٩١		ودائع تحت الطلب
							ومنها:
(٢ ٨٦٤)	(٢ ٠٥٥)	(١ ٦٢٩)	(١ ٥٣٦)	(١ ٢٤٧)	(١ ١٠٥)		العملات الأجنبية
٢٠ ٠٨٦	١٤ ٢٢٣	١١ ٨٨٠	٩ ٣٥١	٦ ٩٠٨	٤ ٤٧٠		شبه النقد
							ومنها:
(٨ ٧٠٧)	(٤ ٨٣٧)	(٤ ٣٥٢)	(٣ ٨٨٢)	(٣ ٠٥٤)	(١ ٧٥٩)		العملات الأجنبية
٢ ٧١٧	١ ٨٦٥	١ ٧٢٤	١ ٥٣٦	١ ٤٤٠	٩٢٢		ودائع الاستثمار
٤ ٧٤٩	٤ ٤٢٧	٣ ٣٩٤	٢ ٧٢٥	٢ ٤١١	١ ٥٦٣		بنود أخرى

المصادر:

IMF, *International Financial Statistics*; November 1988; and Data Fund .

١ تتضمن الحلقة الدراسية التطبيقية حول الإحصاءات النقدية والمالية مسحاً نقدياً أكثر تفصيلاً.

٢ تتضمن الاستحقاقات على المؤسسات شبه المصرفية.

التنفيذ بالمجمعات النقدية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

الجدول رقم ٤ - مصر: ملخص حسابات السلطات النقدية،
١٩٨١/١٩٨٠ - ١٩٨٦/١٩٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	٣٠ حزيران/يونيو
٩٦٢-	١٣٥٢-	١٢٥٨-	١٤٥٦-	٢١٨٨-	٢٢٥١-	٢٢٥١-	صافي الأصول الخارجية
٢٠٦٤	١٩٠٣	١٩٩٠	١٨٢٣	١٦٨١	١٤٠١	١٤٠١	أصول خارجية
٢٠٢٦	٣٢٥٥	٢٢٤٨	٢٢٧٩	٢٨٧٠	٢٦٥٢	٢٦٥٢	خصوم خارجية
١٥ ٢٤٨	١٣ ٧٧٥	١١ ٩٤٥	١٠ ٥٥٥	٩ ٦٠٩	٥ ٤٣٩	٥ ٤٣٩	صافي الائتمان إلى الحكومة
							استحقاقات على المؤسسات العامة
٤٥٧	٢٨٨	٣٦٥	٣٥٧	٥١٢	٦٣٧	٦٣٧	غير المالية
							استحقاقات على بنوك الودائع النقدية
١ ٣٥٩	١ ٠٥٨	٧٦٣	٥٥٦	٣٦٩	١ ٤٠٥	١ ٤٠٥	استحقاقات على مؤسسات شبه مصرفية أخرى
١ ٠٣٣	٨٠٤	٦٢٠	٥٠٨	٤٤٠	٣٦٨	٣٦٨	النقد الاحتياطي
١٦ ٨٣٢	١٤ ٣٢٢	١٢ ٠٥١	١٠ ٥٧٧	٨ ٨٥٨	٥ ٣٥٠	٥ ٣٥٠	عملة خارج البنوك احتياطيات
٨ ٧٦١	٧ ٨٣٤	٦ ٩٧٦	٥ ٩٩٢	٤ ٦٦٩	٣ ٦٦٧	٣ ٦٦٧	بنود أخرى (بالصافي)
٨ ٠٧١	٦ ٤٩٩	٥ ٠٧٥	٤ ٥٨٥	٤ ١٨٩	١ ٦٨٣	١ ٦٨٣	
٣٠٣	٢٤٠	٣٢٤	٥٨٠	١١٥-	١٤٨	١٤٨	

المصادر:

IMF, *International Financial Statistics*, November 1988; and Data Fund.

١ تتضمن الحلقة الدراسية التطبيقية حول المسح النقدي مزيداً من التفاصيل حول ملخص حسابات السلطات النقدية.

الملحق الأول

الجدول الأول – مصر: سرعة التداول، ومعدل التضخم
وسعر الفائدة، ١٩٧٠/٦٩ – ١٩٨٦/٨٥^١

EURO	I3D	PDOT	V2	V1	MQA	MOA	GDPM	
(بالمئة)			(النسب)		(بملايين الجنيهات المصرية)			
٩,٩٢	١,٤	٨,٠٨	٣,١٠	٤,٢٢	٩٨٧	٧٢٥	٣,٠٩	١٩٧٠/٦٩
٧,٠١	١,٤	١,١١	٣,٣٦	٤,٤٥	١,٠٣٣	٧٦٨	٣,٤١٧	١٩٧١/٧٠
٥,٤٦	١,٤	٤,٣٨	٣,٣١	٤,١٥	١,١٧٠	٩١٨	٣,٦٦٣	١٩٧٢
٩,٣٤	١,٤	٧,٨٧	٣,٦٩	٣,٤٢	١,٣٩٦	١,٠٩٧	٣,٧٥٧	١٩٧٣
١١,٠١	١,٤	٣,٣٣	٣,٣٧	٣,٠٩	١,٧٦٨	١,٣٥٤	٤,١٩٠	١٩٧٤
٣,٩٨	١,٤	٩,٣٨	٣,٣٧	٣,١٢	٢,٢١٥	١,٦٨٣	٥,٢٤٧	١٩٧٥
٥,٥٨	٢,٤٠	١,٩٢٥	٣,٤٤	٣,٢٧	٢,٧٤٥	٢,٠٥١	٦,٧٠٥	١٩٧٦
٣,٠٠	٣,٧٣	١,٣٥١	٣,٢٩	٣,١٧	٣,٥٨٢	٢,٥٩١	٨,٢١٠	١٩٧٧
٨,٧٣	٤,٨٧	٨,١٩	٣,١٠	٣,٠١	٤,٦٥٧	٣,٢٤٨	٩,٧٨٨	١٩٧٨
١١,٩٦	٣,٠٠	١,٨٥٧	٣,٠٩	٣,١٩	٦,٠٢٨	٣,٩٥٤	١٢,٦١٠	١٩٧٩
١٥,٧٥	٨,٠٠	٢,٠٤٨	١,٨٩	٣,٠٦	٩,٠٨٦	٥,٦٠٦	١٧,١٤٩	١٩٨١/٨٠
١٥,٥٥	٨,٥٠	١,٥٤٠	١,٥٧	٣,٧٤	١٣,٣١١	٧,٦٢٢	٢٠,٨٨١	١٩٨٢/٨١
١٠,٢٤	٨,٥٠	٩,١٠	١,٤٣	٣,٦٨	١٧,٤٠٨	٩,٣٧٩	٢٤,٨٣٤	١٩٨٣/٨٢
١٠,٣٥	٨,٥٠	٥,٤٠	١,٣٣	٣,٦٣	٢١,٤٨٩	١٠,٨٧٣	٢٨,٦٠٠	١٩٨٤/٨٣
٩,٧١	٨,٥٠	١١,٣٩	١,٣٣	٣,٦٩	٢٥,٧٨٦	١٢,٧٣٤	٣٤,٢١١	١٩٨٥/٨٤
٧,٧٤	٨,٥٠	٣,٦١	١,١٩	٣,٥٨	٣٢,٠٠٠	١٤,٨٤٥	٣٨,٢٢١	١٩٨٦/٨٥

المصدر: مشتق من الجدول الثالث بالملحق الأول.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الملحق الأول

الجدول الثاني - مصر: مضاعف النقود، ونسب العملة والاحتياطي،
١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥^١

r	c	k	RM	MQ	
(النسب)		(بملايين الجنيهات المصرية)			
٠.٤٥	٠.٨٥	١.٤٢	٧٢٩	١ ٠٣٦	١٩٧٠/٦٩
٠.٣٤	٠.٩٧	١.٥١	٦٨١	١ ٠٢٨	١٩٧١/٧٠
٠.٢٧	١.٠١	١.٥٦	٨٠٢	١ ٢٥٥	١٩٧٢
٠.٢٩	١.٠٢	١.٥٤	١ ٠٠٠	١ ٥٣٦	١٩٧٣
٠.٣١	٠.٩٠	١.٥٨	١ ٢٧٠	٢ ٠٠٠	١٩٧٤
٠.٢٣	٠.٩١	١.٦٨	١ ٤٤٦	٢ ٤٣٠	١٩٧٥
٠.٢٠	٠.٨٣	١.٧٧	١ ٧٣٠	٣ ٠٦١	١٩٧٦
٠.١٤	٠.٧٤	١.٩٧	٢ ٠٨٣	٤ ١٠٣	١٩٧٧
٠.١٦	٠.٧٢	١.٩٦	٢ ٦٥٥	٥ ٢١٢	١٩٧٨
٠.١٨	٠.٦٣	٢.٠١	٣ ٤٠٢	٦ ٨٤٤	١٩٧٩
٠.٢٢	٠.٤٨	٢.١٢	٥ ٣٥٠	١١ ٣٢٧	١٩٨١/٨٠
٠.٢٩	٠.٤٤	١.٧٣	٨ ٨٥٨	١٥ ٣٩٥	١٩٨٢/٨١
٠.٣٤	٠.٤٤	١.٨٥	١٠ ٥٧٧	١٩ ٥٢٢	١٩٨٣/٨٢
٠.٣١	٠.٤٢	١.٩٥	١٢ ٠٥١	٢٣ ٤٥٥	١٩٨٤/٨٣
٠.٢٢	٠.٣٩	١.٩٦	١٤ ٢٣٢	٢٨ ١١٦	١٩٨٥/٨٤
٠.٢٠	٠.٣٢	٢.١٣	١٦ ٨٣٢	٣٥ ٨٨٣	١٩٨٦/٨٥

المصدر: مشتق من الجدول الثالث بالملحق الأول.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الملحق الثاني

تعريف المتغيرات

- C = نسبة العملة، معرفة على أنها العملة خارج البنوك في نهاية العام على إجمالي الودائع
- CY = العملة خارج البنوك، نهاية السنة، بملايين الجنيهات المصرية
- DD = ودائع الطلب لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقود ناقص العملة خارج البنوك.
- $EURO$ = سعر الفائدة على الدولارات الأوروبية في لندن بالعملة
- $GDP = GDPM$ بأسعار السوق التجارية، بملايين الجنيهات المصرية
- $GDP = GDPR$ بأسعار ١٩٨٠/١٩٨١ الجارية، بملايين الجنيهات المصرية
- $13D$ = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور بالعملة المحلية بالعملة
- k = مضاعف النقود، نسبة النقود زائد شبه النقود في نهاية العام الى نقود الاحتياطي
- MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- MOA = متوسط قيم MO في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق
- $MOAR \approx$ القيمة الحقيقية لـ MOA باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي
- MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- MQA = متوسط قيم MQ في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق
- $MQAR \approx$ القيمة الحقيقية لـ MQA باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي
- $PDOT$ = التغير المئوي في مخفض GDP (بمعدلات سنوية فيما عدا عام ١٩٧٧ و١٩٨٠/١٩٨١، حيث قيس التغيرات خلال فترة ١٨ شهراً)
- $PGDP$ = مخفض GDP ١٩٨٠/١٩٨١ = ١٠٠
- QQ = شبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- $QQAR \approx$ القيمة الحقيقية للوسط الحسابي لـ QQ في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

البرمجة المالية

r = نسبة الاحتياطي، معرفة على أنها احتياطيات الجهاز المصرفي الى إجمالي الودائع في نهاية العام

RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

RR = احتياطيات الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرفية، معرفة على أنها نقود الاحتياطي ناقص العملة خارج البنوك

TD = إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

$V1$ = سرعة تداول النقود بالمعنى الضيق، معرفة على أنها نسبة $GDPM$ الى MOA

$V2$ = سرعة تداول النقود بالمعنى الواسع، معرفة على أنها نسبة $GDPM$ الى MQA

الفصل الثامن

الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

التنبؤ بالميزانية

مقدمة

تحتل التنبؤات الخاصة بإيرادات ومصروفات الحكومة المركزية أهمية كبيرة عند إعداد البرامج المالية. وتهدف هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى شرح كيفية التطبيق العملي لبعض المبادئ والأساليب الفنية الخاصة بالتنبؤ بمختلف بنود ميزانية الحكومة باستعمال بيانات مالية الحكومة المصرية.

القسم الأول: التنبؤ بالإيرادات

عند التنبؤ بالإيرادات يجب، من حيث المبدأ، مراعاة العلاقات بين الضرائب وأوعيتها واستجابة كل منها للآخرى. فمثلاً، قد يكون للمعدلات المختلفة للضريبة المفروضة على الدخل تأثير على حجم الدخل ذاته. ويمكن اذا توفرت البيانات الكافية تصميم نموذج اقتصادي شامل يتيح أخذ هذه العلاقات في الاعتبار، مما يسهل عملية تقدير أثر التغيير في الهيكل الضريبي على الإيرادات عبر الوقت. ولكن قد لا يتوفر لمعظم البلدان النامية المعلومات الكافية لتصميم وتقدير مثل هذه النماذج المتطورة لهذا الغرض. ومع ذلك يمكن من الناحية العملية استخدام أسلوب التوازن الجزئي لتقدير الدوال الضريبية لمختلف أنواع الضرائب ثم التنبؤ بالإيرادات على أساس هذه الدوال استناداً الى التقديرات المعطاة للأوعية.

ويقدم هذا القسم من الحلقة الدراسية التطبيقية شرحاً لطريقة استخدام أسلوب التوازن الجزئي للتنبؤ بالإيرادات، ويتعرض أولاً الى أعداد البيانات اللازمة عن الإيرادات الحكومية وعن بعض الاوعية المختارة لمختلف الضرائب، كما يعالج مشكلة تعديل الإيرادات الضريبية لاحتساب آثار التغييرات التقديرية أو الاستثنائية (discretionary) باستخدام أسلوب التعديل التناسبي للبيانات. ثم يتناول التقدير الاحصائي للعلاقات الدالية بين الضرائب وأوعيتها، بحيث تعكس المعلمات المقدرة الهيكل الضريبي الراهن. ويتلو ذلك بعض المسائل والتمارين.

الخطوة الأولى في عملية التنبؤ هي إعداد البيانات عن الإيرادات والاعوية المطلوبة للقيام بالتقديرات الاحصائية.

١ - الإيرادات والاعوية الضريبية

نظراً لأن النظام الضريبي يشمل عادة عدداً كبيراً من الضرائب ذات الحصيلة المتواضعة، فإن الأمر يحتاج إلى عملية اختيار دقيقة عند القيام بتجزئة الإيرادات، وذلك لتجنب التفصيل المفرط. والقاعدة المعروفة هي أنه ينبغي تغطية تلك الضرائب التي لا تقل نسبة أسهامها في الإيرادات عن ٥ بالمئة في المتوسط خلال فترة العينة. ورغم أن مدى توفر البيانات هو الذي يحدد درجة التجزئة، يجب التمييز، كحد أدنى، بين الفئات الضريبية الرئيسية. وتصنف الضرائب في الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى سبع فئات رئيسية^١ حسب طبيعة الوعاء الضريبي. وعند اختيار المستوى الملائم للتجزئة داخل كل فئة رئيسية، ينبغي دراسة الشروط الاحصائية اللازمة للتقدير السليم. فلا يمكن اقرار علاقة دالية مستقرة لمجموعة من الضرائب ما لم تكن هناك ارتباطات قوية بين الضرائب المفردة داخل هذه المجموعة. وهكذا ينبغي تجزئة مجموعة الضرائب التي لا تتشابه أوعيتها تماماً، خاصة إذا كان بعض هذه الضرائب يدرّ قادراً كبيراً من الإيراد. ويكون التجزئة ملائماً أيضاً عندما تشمل معدلات الضرائب أو المجموعات الضريبية معدلات نوعية (specific) ومعدلات قيمة (ad valorem). ويفيد المزيد من التجزئة أيضاً في الاقلال بقدر الامكان من عدد التغييرات الاستثنائية (القانونية والادارية) الموجودة في سلسلة زمنية واحدة لمجموعة من الضرائب. والسبب في ذلك هو أنه من غير المحتمل أن تتعرض ضريبة واحدة من مجموعة الضرائب لمثل ما تتعرض له المجموعة ككل من تغييرات استثنائية. ومن ناحية أخرى، يصح القول عموماً أنه كلما كان تقسيم الإيرادات أكثر تفصيلاً، كلما زاد احتمال وجود تقلبات عشوائية كبيرة نسبياً في أي سلسلة. ولا بد من إيجاد توازن بين هذه الاعتبارات المتناقضة.

يقدم الجدول رقم ١ سلسلة زمنية للإيرادات الضريبية للحكومة المركزية المصرية، مصنفة حسب الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة، للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦. ويلاحظ أن عدداً قليلاً من الضرائب الرئيسية يشكل الجزء الأكبر من مجموع الإيرادات الضريبية. فخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ أسهمت رسوم الاستيراد، والضرائب على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واشتراكات

١ راجع الحلقة الدراسية التطبيقية عن احصاءات مالية الحكومة.

التأمينات الاجتماعية بما يقرب من ٨٨ بالمئة من اجمالي الإيرادات الضريبية.

وقد كانت الضرائب على المعاملات الدولية من أهم الإيرادات الضريبية في الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥، حيث شكلت نحو ٢٨ بالمئة في المتوسط من الإيرادات الضريبية. وكانت رسوم الاستيراد العنصر الاساسي للضريبة في هذا البند. وباستثناء الرسوم على التبغ فإن كل رسوم الاستيراد هي ضرائب ذات معدلات حسب القيمة تتراوح بين ١ - ١٠ بالمئة على السلع الغذائية، و ١٠ - ٤٠ بالمئة للكثير من المواد اللازمة للاغراض الصناعية، و ٥ - ٢٠ بالمئة للسلع الرأسمالية. أما الرسوم على السلع الاستهلاكية فهي أعلى بكثير، وتتراوح بين ٦٠ - ١١٠ بالمئة للسلع الاستهلاكية المعمرة (كالثلاجات، والسيارات، وأجهزة التلفزيون الملون، الخ). وتجبي ضريبة نوعية على التبغ تتراوح بين ١٣ - ١٢٠ جنيه للكيلوجرام الواحد. وبالنسبة للمشاريع التي جرت الموافقة عليها في ظل برامج تحفيز الاستثمار، فإنه يمكن إعفاء واردات هذه المشاريع من الرسوم الجمركية لفترات محددة، غير أنه يجبي كحد أدنى ما يعادل ٥ بالمئة من قيمة الواردات المعفاة^١.

كذلك كانت الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال من المصادر الهامة للإيرادات الضريبية، حيث شكلت في المتوسط حوالي ٢٦ بالمئة. وتكون الضرائب على الشركات وعلى الأفراد العنصرين الاساسيين لهذا البند. وتجدر الإشارة الى أن ضريبة الدخل على الشركات قد ارتفعت أهميتها بشكل ملحوظ خلال الثمانينات حتى باتت تشكل ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من عائدات الضريبة لهذا البند. وفي ظل قانون الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، تجبي هذه الضرائب سنوياً على صافي الأرباح التي تجنيها الشركات الأجنبية والمحلية في مصر. وتبلغ معدلات الضريبة ٢٢ بالمئة على أرباح الشركات الصناعية، و ٤٠ بالمئة على أرباح شركات النفط، و ٤٠ بالمئة على أرباح الشركات الأخرى. وهناك عدد من الإعفاءات، كالإعفاء لمدة خمسة سنوات على أرباح المؤسسات الصناعية المنشأة حديثاً، والإعفاء لمدة عشر سنوات على أرباح المنشآت الزراعية الحديثة التي تستغل الاراضي المستصلحة، والإعفاء الكامل على أرباح عدد من النشاطات الزراعية الأخرى.

أما دخول الأفراد فتقع تحت بتدين ضريبيين أساسيين: (أ) ضريبة نوعية على الدخل و (ب) ضريبة عامة على الدخل. وتتضمن الأولى ضريبة على الدخل من الملكيات المنقولة، ومن الأجور ومن المهن الحرة. وتقدر للضريبة على دخل الملكية المنقولة

١ كانت هذه الرسوم سارية المفعول في عام ١٩٨٧، وتعكس اصلاح رئيسي للرسوم الجمركية الذي نفذ في أغسطس ١٩٨٦ (القانون رقم ١٨٦) والذي أدى الى تبسيط هيكل التعرفة وخفض عدد البنود المعفاة.

البرمجة المالية

الجدول رقم ١ - مصر: الإيراد الضريبي للحكومة المركزية،
(السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦)
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
٢ ٦٩٠	٢ ٤٩٠	١ ٤٨٣	١ ٣٥٩
الإيراد الضريبي			
١ - الضرائب على الدخل والإرباح ومكاسب رأس المال	١٤٢	١٩٩	٢٧٧
١ - ١ على الأفراد	(٧٢)	(٦٩)	(٦٩)
١ - ٢ على الشركات	(٧٠)	(١٢٠)	(٢٠٨)
١ - ٣ غير ذلك	(-)	(-)	(-)
٢ - اشتراكات التأمينات الاجتماعية	٢٦٩	٣٢٠	٣٩٥
٣ - للضرائب على قوائم المرتبات أو حجم قوة العمل	٢٥	٢٩	٣٩
٤ - الضرائب على الملكية	٤٤	٤٩	٥٤
٥ - الضرائب المحلية على السلع والخدمات	٢٤٦	٣٧٩	٣٤٧
٥ - ١ ضرائب على الانتاج	(٧٩)	(٧٩)	(٢٠٥)
٥ - ٢ ضرائب على خدمات محددة	(٣)	(٣)	(٥٧)
٥ - ٣ ضرائب على استخدام أو السماح باستخدام سلع أو أداء نشاطات	(٢١)	(٢٢)	(٢٦)
٥ - ٤ غير ذلك	(١٤٣)	(١٧٥)	(٢١٦)
٦ - ضرائب على معاملات التجارة الدولية	٥٣٦	٤٨٦	١ ٢١٨
٦ - ١ رسوم الاستيراد	(٥٠٢)	(٣٩٩)	(٥٥٧)
٦ - ٢ رسوم التصدير	(٢٤)	(٨٧)	(٨٢)
٦ - ٤ أرباح الصرف	(-)	(-)	(٥٧٨)
٧ - ضرائب أخرى	٩٧	١٢٠	١٦٣
٧ - ١ ضرائب على الطوائع الحكومية	(٤٥)	(٦٥)	(٩٢)
٧ - ٢ ضرائب أخرى (غير مدرجة في أماكن أخرى)	(٥٢)	(٥٥)	(٧١)

المصدر: International Monetary Fund, Government Finance Statistics Yearbook; 1987 and Data Fund.

التنبؤ بالميزانية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

الجدول رقم ١ - مصر: الإيراد الضريبي للحكومة المركزية،
(السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦)^١ (تمة)
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
٢ ٢٢٧	٥ ٠٠٦	٥ ٩٢٤	٦ ٧٨٣	٧ ٢٣٣	٨ ٢٧٢	٩ ٣٧٣	
٦٢٦	١ ٤٨١	١ ٦٠٥	١ ٩٤٥	١ ٦٣٤	١ ٩٧٨	٢ ٤٣٣	
(٢٠٧)	(٠٠٠)	(٨٦)	(١١١)	(١٢٩)	(١٦٠)	(٢٢٢)	
(٤٢٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(١ ٦٦٦)	(١ ٣٣٩)	(١ ٦٥٠)	(١ ٩٥١)	
(-)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(١٣٨)	(١٦٦)	(١٦٨)	(٣٦٠)	
٥٤٢	٧٠٧	١ ٠٥١	١ ١٧٥	١ ٤٠٤	١ ٨٣٦	٢ ١٧٧	
٤٠	٤٦	-	-	-	-	-	
٧١	١٠٦	١١٨	١١٦	١١٢	١٢١	١٤٢	
٦٧٨	٦٨٥	٨٢٤	١ ٣٦٢	١ ٤٣٧	١ ٥٤١	١ ٦٣٦	
(٢٩٩)	(٢٧١)	(٧٧٦)	(١ ٢٤١)	(١ ٣٥٣)	(١ ٤٤٤)	(١ ٤٨٩)	
(٨٠)	(١٣)	(١٦)	(٢٧)	(٣٤)	(٣٩)	(٤٢)	
(٣٨)	(٢٨)	(٣٢)	(٤٤)	(٥٠)	(٥٨)	(٦١)	
(٢٦١)	(٣٧٣)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	
٩٦٥	١ ٥٨٣	١ ٨٦٤	١ ٧٣٣	٢ ٠٣٤	٢ ٠٧٦	٢ ٠٦٠	
(٩٥٨)	(١ ٤٣٥)	(١ ٧٠٧)	(١ ٧١٩)	(٢ ٠٣١)	(٢ ٠٧٣)	(١ ٩٣٧)	
(٧)	(١٤٨)	(١٥٧)	(١٤)	(٣)	(٣)	(١٣٣)	
(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	
٣٠٥	٣٩٨	٤٦١	٥٠٢	٦١٢	٧٢٠	٩٣٦	
(١٥٥)	(١٦٨)	(٢٣٩)	(٢٥٤)	(٣٠٨)	(٢٤٤)	(٢٨٣)	
(١٥٠)	(٢٣٠)	(٢٢٢)	(٢٤٨)	(٣٠٤)	(٢٧٦)	(٥٤٨)	

١ لاحظ أن السنة المالية في مصر كانت نفس السنة الميلادية حتى عام ١٩٧٩. وابتداء من ١٩٨٠ صارت السنة المالية تبدأ في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو التالي.

البرمجة المالية

على أساس معدل ثابت هو ٢٢ بالمئة، بينما تفرض الضرائب على الدخل من الاجور وعلى الدخل من المهن الحرة بمعدلات تصاعدية تبدأ من ٢ بالمئة للدخل الذي لا يفوق ٤٨٠ جنيه وتصل الى ٢٢ بالمئة للدخل الذي يفوق ٣٨٤٠ جنيه سنوياً. وتجب ضريبة الدخل العامة على مجموع صافي دخل الافراد المقيمين في مصر وعلى دخل غير المقيمين الذي يتحقق في مصر. وتجدر الاشارة الى أن الالتزامات المتعلقة بالضرائب النوعية التي تكون قد دفعت سابقاً تخضع من المبالغ المستحقة السداد من الضريبة العامة على الدخل. وقد وضعت معدلات حدية للضرائب العامة لـ ٢٢ فئة من فئات الدخل. ويعفى من الضريبة الدخل السنوي الذي يقل عن ٢٠٠٠ جنيه مصري ثم يرتفع معدل الضريبة ليصل الى ٦٥ بالمئة على الدخل السنوي الذي يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

ويأتي بند اشتراكات التأمينات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بعد البندين السابقين، حيث شكل في المتوسط نحو ١٨ بالمئة من الايرادات الضريبية خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦، ويليه بند الضريبة على السلع والخدمات الذي بلغ نحو ١٧ بالمئة في المتوسط خلال الفترة ذاتها. وتستحق اشتراكات التأمينات الاجتماعية على موظفي الحكومة وموظفي المشاريع ذات الملكية العامة، وليس على موظفي القطاع الخاص. ويسهم رب العمل بـ ٢٤ بالمئة والموظفون بـ ١٢ بالمئة من الاجور. أما الضرائب على السلع والخدمات فهي ضرائب انتقائية على عدد من السلع والخدمات وهي مزيج من الضرائب النوعية والقيمية وتميز بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً.

وأخيراً، هناك ثلاث ضرائب أو بنود ضريبية أقل أهمية، وقد شكلت معاً في المتوسط ما لا يزيد على ١١ بالمئة من اجمالي الايرادات الضريبية خلال ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وهي (١) ضريبة القوى العاملة، (٢) الضرائب على الملكية، (٣) والضرائب الاخرى.

وبعد اختيار التصنيف المناسب والحصول على سلاسل الايرادات الضريبية، تأتي مرحلة جمع المعلومات الكمية حول الاوعية. ومع أنه من المفضل الحصول على بيانات متوافرة للاوعية الضريبية القانونية، الا أن مثل هذه المعلومات قد لا تكون متاحة في أغلب الأحيان أو تكون متاحة في شكل يصعب استخدامه. ولذا فقد يحتاج الامر الى اختيار بدائل للاوعية القانونية. وكثيراً ما يحدث أن يكون هناك أكثر من وعاء بديل لبعض الضرائب أو بعض البنود الضريبية. ولتسهيل الاختيار بينها في هذه الحالة، يجب الحصول على سلاسل زمنية عن كل بديل، ودراستها باستخدام المعايير الاحصائية والمعايير الأخرى الملائمة. ويتوقف اختيار انساب الاوعية البديلة أيضاً على

التنقيح بالعمومية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

ما إذا كانت التوقعات الخاصة بوعاء معين متاحة عن الفترة التي يجري خلالها التنقيح بالإيرادات.

وحيث أن البنود الضريبية الرئيسية ترتبط غالباً بأوعية تغطي أجزاء كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلد، فقد يمكن استعمال بعض المتغيرات التي تشكل الحسابات القومية وميزان المدفوعات كأوعية بديلة.

إن اختيار الأوعية البديلة ذات الطابع الكلي أو المجمل يعكس الافتقار إلى البيانات المجزأة المناسبة عن البنود الرئيسية للإيراد الضريبي. فمثلاً لو كانت البيانات الملائمة متاحة، لكان من الأنسب اختيار أوعية أضيق نطاقاً للضرائب على دخل الأفراد والشركات. فبالنسبة لمدفوعات الضرائب على الدخل الفردي، قد تكون الأوعية هي الأجور والرواتب. وبالنسبة لمدفوعات الضرائب على دخل الشركات، قد تكون الأوعية هي فوائض التشغيل للمشاريع. غير أنه في حالة مصر، لا تتوفر المعلومات المنشورة عن مثل هذا التقسيم لأوعية الضرائب على الدخل خلال السنوات الأخيرة، كما لا تتوفر معلومات أيضاً عن تقسيم إجمالي الناتج المحلي تبعاً لمكونات الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى استخدام إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية كوعاء بديل في مجال الضرائب على الدخل، رغم أن إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج وبأسعار الجارية يمكن أن يشكل وعاءً بديلاً أفضل، ولكن لا تتوفر بيانات رسمية عنه لكامل الفترة قيد الدرس.

ويتضمن الجدول رقم ٢ بعض الاقتراحات الخاصة باختيار الأوعية البديلة للإيرادات الضريبية في مصر، بينما يتضمن الجدول رقم ٣ بيانات عن هذه الأوعية البديلة.

الجدول رقم ٢ - مصر: أوعية بديلة مقترحة للإيرادات الضريبية

مصدر الإيراد الضريبي	الوعاء البديل المقترح
١ - الضرائب على الدخل والأرباح، ومكاسب رأس المال	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية
٥ - الضرائب على السلع المحلية والخدمات المحلية	الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية
٦ - الرسوم على الواردات	قيمة الواردات

الجدول رقم ٣ - مصر: بيانات عن الاوعية البنيمة، ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥^١

الواردات (سيف) (أساس جمركي) بالأسعار الجارية ^٢	الانفاق الاستهلاكي الخاص بالاصعار الجارية	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية
(بملايين الجنيهات المصرية)		
١ ٥٣٩	٣ ٤٩٣	٥ ٢٤٧
١ ٤٩٠	٤ ١٦٣	٦ ٧٠٥
١ ٨٨٤	٤ ٩١٦	٨ ٢١٠
٢ ٦٣٢	٦ ٣٦٤	٩ ٧٨٨
٢ ٦٨٦	٨ ٣٣٨	١٢ ٦١٠
٤ ٠٥٢	١١ ١٥٥	١٧ ١٤٩
٦ ٢٢٩	١٤ ٤٣٧	٢٠ ٨٨١
٧ ٣٧٤	١٦ ٣٠٧	٢٤ ٨٣٤
٧ ١٥٤	٢٠ ٠٩٣	٢٨ ٦٠٠
٧ ٧٣٤	٢٤ ٤٣٣	٣٤ ٢١١
٦ ٩٦٠	٢٧ ٣٦٧	٣٨ ٢٢١

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, (1987 and November 1988).

١ كان تجميع بيانات الحسابات القومية يجري في الماضي على أساس السنة الميلادية حتى ١٩٧٩، ولكن بدءاً من ١٩٨٠ صار التجميع يتم على أساس السنة المالية. وقد استخرجت البيانات المتعلقة بالجمارك عن الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ حتى ١٩٨٥/١٩٨٦ بتحويل بيانات السنوات الميلادية الى بيانات للسنوات المالية المناظرة.

٢ تم حساب الواردات للسنوات المالية بجمع الفطنين الأخيرين من السنة مع الفصلين الأولين من السنة التالية.

ب - تعديل الايراد الضريبي لمواءمة الاسس الهيكلية الحاضرة

للاوصول الى تنبؤات للايرادات على أساس هيكل ضريبي معين، من الضروري فصل التغيرات في الايراد التي حصلت تلقائياً كاستجابة للنمو في الوعاء الضريبي عن تلك التي حدثت نتيجة لتغييرات استثنائية، سواء كانت قانونية أو إدارية.

التنبؤ بالميزانية - الحلقة الدراسية للتطبيقية ٦

وعندما تكون التغيرات الاستثنائية قليلة بالنسبة لعدد المشاهدات، فقد يمكن تقدير أثارها على الهيكل باستخدام أسلوب المتغيرات الصورية، وعلى سبيل المثال في حالة وجود تغيير استثنائي واحد خلال فترة التقدير، يمكن استعمال معادلة الانحدار:

$$\log T_t = a + (b+cD)\log GDP_t$$

حيث المتغير الصوري (D) يساوي صفراً قبل التغيير الاستثنائي ويساوي ١ بعد التغيير الاستثنائي

وحيث يقيس المعامل ج التغيير في مرونة الضريبة نتيجة للتغيير الاستثنائي. وبالإمكان تطبيق هذا الأسلوب في حالة مصر بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، إذ أن هناك إجراء استثنائي واحد فقط تتوفر بيانات عن أثره على الإيراد (انظر الجدول رقم (٤))،

الجدول رقم ٤ - مصر: تقديرات لأثار التدابير الضريبية الاستثنائية على الإيرادات،

المسنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

الاجمالي	رسوم الاستيراد	الضرائب المحلية على السلع والخدمات	الضرائب على صافي الدخل والإرباح	
-	-	-	-	١٩٧٥
١٤٠٠	٦٠٠	-	٨٠	١٩٧٦
٣٦٠	١٨٠	١٤٠	٦٠ -	١٩٧٧
١٣٠ -	-	-	١٣٠ -	١٩٧٨
-	-	-	-	١٩٧٩
-	-	-	-	١٩٨١/١٩٨٠
-	-	-	-	١٩٨٢/١٩٨١
-	-	-	-	١٩٨٣/١٩٨٢
٨٢٠	٥٧٠	-	٢٥٠	١٩٨٤/١٩٨٣
١٧٠٠	٧٢٠	-	٩٨٠	١٩٨٥/١٩٨٤
-	-	-	-	١٩٨٦/١٩٨٥

المصدر : الملحق الأول.

البرمجة المالية

ولكن من الصعب استخدام هذا الاجراء في حالة وجود تغييرات استثنائية عديدة، لأن كل متغير صوري يقلل من عدد المشاهدات المستقلة (درجات الحرية) بمقدار الوحدة.

وكبديل، يمكن استخدام أساليب تحويل بيانات الإيرادات الفعلية الى تقديرات للإيرادات على أساس افتراض أن النظام الضريبي خلال فترة التقدير هو النظام الساري في آخر هذه الفترة. وقد اقترحت أساليب عديدة لتحقيق مثل هذه السلسلة المعدلة للإيراد. والاسلوب الممكن اتبعه في معظم الحالات هو أسلوب التعديل التناسبي للمبيانات، الذي لا يحتاج الا الى معلومات عن الإيرادات الفعلية وعن تقديرات للآثر الكمي للتغييرات الاستثنائية على الإيرادات للسنوات التي حدثت فيها تلك التغييرات.^١ ويمكن ايضاح الخطوات عن طريق استخدام مثال عددي بسيط. لنفترض السلسلة الزمنية التالية للإيرادات الفعلية (T) في السنوات من ١ الى ٥ :

$$T_1 = 100, \quad T_2 = 140, \quad T_3 = 170, \quad T_4 = 250, \quad T_5 = 320$$

ولنفترض أيضا أن سلاسل الإيرادات الفعلية تتضمن آثار التدابير الاستثنائية (D) التي ادخلت في السنتين ٢ و٤، وأن العوائد المقدرة لهذه التغييرات الضريبية كانت كالتالي:

$$D_2 = 20, \quad D_4 = 30$$

ويمكن الآن بناء سلسلة إيرادات معدلة واتخاذ السنة الحاضرة (أي سنة ٥) كسنة مرجع. ويحاول منهج التعديل التناسبي تعديل العوائد الضريبية الفعلية في السنوات السابقة للسنة رقم ٥، للتوصل الى رقم يقارب الرقم الذي كان يمكن الحصول عليه لو أن النظام الضريبي للسنة الحاضرة كان ساري المفعول خلال الفترة كلها.

ويلاحظ أن آخر سنة حدث فيها تغيير استثنائي هي السنة ٤ حيث يتضمن العائد الفعلي البالغ ٢٥٠، مبلغ ٢٠ الذي يرجع الى التدبير الضريبي الاستثنائي. لذا فإن نسبة العائد في السنة رقم ٤ الى العائد المتوقع في حالة عدم اتخاذ الاجراء الضريبي الاستثنائي هي:

$$\frac{T_4}{T_4 - D_4} = \frac{250}{250 - 30} = 1.1364$$

١ طبق هذا الاسلوب في عدد من دراسات صندوق النقد الدولي. راجع على سبيل المثال:

Charles Y. Mansfield, "Elasticity and Buoyancy of a Tax System: A Method Applied to Paraguay," *Staff Papers*, Vol. 19 (July 1972), pp. 425-46; Hessel J. Baas and Daryl A. Dixon, "The Elasticity of the British Tax System, 1950/51-1970/71" (unpublished paper, September 1974); and Sheetal K. Chand, "Tax Revenue Forecasting: An Approach Applied to Malaysia" (unpublished paper, March 1975).

أي أن العائد خلال السنة رقم ٤ قد زاد بنسبة ١٣,٦٤ بالمئة بسبب التغيير الضريبي في نفس السنة. ويجري الحصول على رقم تقريبي للعائد، أي الرقم الذي كان يمكن الحصول عليه لو كان نفس النظام الضريبي ساري المفعول خلال السنوات رقم ١ و٢، عن طريق زيادة المتحصلات الضريبية الفعلية في كل من هذه السنوات بنفس النسبة المئوية. وباتباع الأسلوب نفسه، نجد أن أثر الإجراء الاستثنائي في السنة رقم ٢ يؤدي إلى زيادة الأيراد في نفس هذه السنة بنسبة ١٦,٦٧ بالمئة، حيث أن

$$\frac{T_2}{T_2 - D_2} = \frac{140}{140 - 20} = 1.1667$$

وفي هذه الحالة لا يحتاج للتصحيح الأيرادات السنة رقم ١ على ضوء التغيير في السنة رقم ٢. وهكذا، فلو فرضنا أن كلا الأجرائين الاستثنائيين قد اتخذا في بداية فترة البيانات، فإن سلسلة الأيرادات المعبلة (AT) ستصبح كالتالي تبعا لفرضية التعديل التناسبي:

$$AT_3 = T_3 = 320$$

$$AT_4 = T_4 = 250$$

$$AT_3 = T_3 \cdot \frac{T_4}{T_4 - D_4} = 170 \times 1.1364 = 193.2$$

$$AT_2 = T_2 \cdot \frac{T_4}{T_4 - D_4} = 140 \times 1.1364 = 159.1$$

$$AT_1 = T_1 \cdot \frac{T_4}{T_4 - D_4} \cdot \frac{T_2}{T_2 - D_2} = 100 \times 1.1364 \times 1.1667 = 132.6$$

وهكذا يتم تعديل العائد الضريبي خلال السنوات ١ و٢ ونتيجة للتدبير الاستثنائي المتخذ في السنة ٤، كما يجري تعديل إضافي في السنة رقم ١ لأدراج تأثير التغيير الضريبي الذي أدخل في السنة رقم ٢.

غير أن طريقة الاحتساب المستخدمة في المثال الرقمي قد تكون مرهقة في حالة سلسلة طويلة مع وجود عدد كبير من التغييرات الضريبية الاستثنائية. وهناك

أسلوب بديل يتمثل في استخدام الصيغة العامة التالية:^١

$$AT_i = T_i \left[\frac{AT_{i+1}}{T_{i+1} - D_{i+1}} \right] \quad (١)$$

تقدم هذه الصيغة العامة ميزة كبيرة من حيث سهولة الاحتساب. وفي المثال العددي البسيط، يمكن احتساب السلسلة المعدلة للسنة رقم ١ كالتالي:

$$AT_1 = T_1 \left[\frac{AT_2}{T_2 - D_2} \right] = 100 \left[\frac{159.1}{140 - 20} \right] = 132.6$$

وفي هذه الحلقة الدراسية، يستخدم أسلوب التعديل التناسبي للبيانات لتوليد سلسلة إيرادات معدلة لمصريين الإيرادات التي كان يمكن أن تتولد لو لم تكن هناك تغييرات استثنائية بالقياس إلى الهيكل الضريبي لسنة ١٩٨٥/١٩٨٦. ويجري إعداد التقديرات الخاصة لأثر التدابير الاستثنائية على العائد الضريبي في وقت تحضير الميزانية. وفي حالة مصر، فقد وضعت السلطات عدداً من التدابير الضريبية أثناء الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦. غير أن آثار بعض هذه التدابير على الإيرادات لا يتوفر عنها معلومات ولم تؤخذ بالتالي في الاعتبار عند تعديل بيانات الإيرادات. ويتضمن الجدول رقم ٤ تقديرات الآثار الضريبية للتدابير الاستثنائية.

على أساس المعلومات في الجدولين ١ و٢ وباستخدام أسلوب التعديل التناسبي يمكن بناء سلاسل معدلة لإيرادات الضريبة على صافي الدخل والأرباح، والضرائب المحلية على السلع والخدمات، ورسوم الاستيراد، وأجمالي الضرائب.

ج - الإيرادات غير الضريبية

يتضمن الجدول رقم ٥ بيانات عن الإيرادات غير الضريبية للحكومة المركزية، مصنفة حسب ما هو وارد بالكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة، عن

^١ يمكن الحصول على الصيغة العامة عن طريق التعميض الجبري البسيط كالتالي:

$$AT_1 = T_1 \left[\frac{T_4}{T_4 - D_4} \right] \left[\frac{T_2}{T_2 - D_2} \right]$$

$$AT_2 = T_2 \left[\frac{T_4}{T_4 - D_4} \right] \quad \text{ولكن:}$$

وبتعميض قيمة AT_2 نحصل على الصيغة العامة للتكلفة:

$$AT_1 = T_1 \left[\frac{AT_2}{T_2 - D_2} \right]$$

التنبؤ بالميزانية – الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

السنوات المالية ١٩٧٥ – ١٩٨٥/١٩٨٦. وفي السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦، أسهمت الإيرادات غير الضريبية بـ ٤١ بالمئة من إجمالي الإيرادات، ومن أهمها: (١) دخل الملكية، الذي يأخذ شكل أرباح وفوائد وإيجارات وعوائد. (٢) الرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم، والمبيعات غير الصناعية. (٣) الاشتراكات في صندوق معاشات الموظفين الحكوميين. وفي حالة مصرفان المصدر الأساسي لدخل الملكية هو صافي الأرباح التي تحول إلى الحكومة المركزية من المؤسسات العامة غير المالية والمؤسسات المالية العامة.

ومن الصعوبة بمكان إيجاد علاقات مستقرة بالنسبة لمعظم مكونات الإيرادات غير الضريبية. ولهذا السبب لا يوجد أسلوب للتنبؤ ينطبق على جميع الحالات. ففي بعض الأحيان يجري التنبؤ بإجمالي الإيرادات غير الضريبية عن طريق ضرب نسبة إجمالي الإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الناتج (GDP) في العام السابق، في القيمة المتنبأ بها لإجمالي الناتج المحلي (GDP). ولكن بدلاً من الاعتماد على هذه الطريقة الميكانيكية، قد يكون من الأنسب إجراء تعديلات اجتهدانية بالنسبة للبيود المختلفة على ضوء التغيرات المتوقعة في العوامل ذات الصلة.

٢ – التقدير الإحصائي

بعد تعديل سلسلة الإيرادات الضريبية الفعلية لتأخذ في الحسبان آثار التغييرات الاستثنائية، فإن الخطوات الرئيسية لعملية التنبؤ تشمل تحديد العلاقات الدالية بين الإيرادات المعبلة والأوعية المختارة، وتقدير المعلمات المختلفة للمعادلات، واستخدامها في التنبؤ بالإيرادات الضريبية على ضوء قيم الأوعية المعطاة.

١ – تحديد العلاقات الدالية

استناداً إلى الأوعية الببيلة المقترحة بالجدول رقم ٢، يمكن تحديد العلاقات التالية لمختلف الفئات الضريبية:

الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال

$$ATI_t = a + b \text{ GDP}_t \quad (١)$$

$$\ln ATI_t = a + b \ln GDP_t \quad (٢)$$

حيث: ATI_t – الإيرادات المعدلة للضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال

$GDP_t = GDP_t$ بأسعار السوق الجارية

\ln – الرمز اللوغاريتمي للقيم.

الجدول رقم ٥ - مصدر الإيرادات غير الربحية للحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨١/١٩٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
إجمالي الإيرادات غير الربحية	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
الإيرادات غير الربحية الجارية	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١ - دخل الملكية	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٢ - غير ذلك من دخل الملكية	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٣ - الرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم والعمولات والمصاريف العامة	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٤ - غير ذلك من الإيرادات غير الربحية	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٥ - مبيعات أصول رأس المال الثابت	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٦ - مبيعات الأسهم	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٧ - مبيعات الأراضي والأصول غير المنقولة	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987, and Data Fund

الضرائب على السلع والخدمات المحلية

$$AT2_t = a + b C_t \quad (٣)$$

$$\ln AT2_t = a + b \ln C_t \quad (٤)$$

حيث: $AT2_t$ = الإيرادات المعدلة للضرائب على السلع والخدمات المحلية

C_t = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

الرسوم على الواردات

$$AT3_t = a + b M_t \quad (٥)$$

$$\ln AT3_t = a + b \ln M_t \quad (٦)$$

حيث: $AT3_t$ = الإيرادات المعدلة للرسوم على الواردات

M_t = قيمة الواردات (أساس جمركي)

إجمالي الإيرادات الضريبية

$$AT_t = a + b GDP_t \quad (٧)$$

$$\ln AT_t = a + b \ln GDP_t \quad (٨)$$

حيث: AT_t = إجمالي الإيرادات الضريبية المعدلة

ب - نتائج التقدير

يمكن تقدير معاملات المعادلات المختلفة عن طريق أسلوب المربعات الصغرى العادية، وتتضمن الفقرات اللاحقة نتائج التقدير. كما يتضمن الجدول رقم ٦ أيضاً القيم المتنبأ بها بالاستناد لبعض المعادلات. وبالنظر الى محدودية عدد المشاهدات، فإن الامر يحتاج الى توخي الحرص الشديد عند تقييم نتائج الانحدار.

الضرائب على الدخل والارياح ومكاسب رأس المال

$$\ln AT1_t = -6.099 + 1.335 \ln GDP_t \quad (١)$$

$$(-4.95) \quad (10.47)$$

$$\bar{R}^2 = 0.916$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

البرمجة المالية

$$AT1_t = -69.157 + 0.069 GDP_t \quad (ب \ ١)$$

$$(-0.40) \quad (8.49)$$

$$\bar{R}^2 = 0.877$$

الفترة: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

الضرائب على السلع والخدمات المحلية

$$\ln AT2_t = -2.071 + 0.934 \ln C_t \quad (أ \ ٢)$$

$$(-4.59) \quad (19.19)$$

$$\bar{R}^2 = 0.973$$

الفترة: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

$$AT2_t = 71.457 + 0.062 C_t \quad (ب \ ٢)$$

$$(1.07) \quad (13.92)$$

$$\bar{R}^2 = 0.951$$

الفترة: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

الضرائب على الواردات

$$\ln AT3_t = 0.061 + 0.852 \ln M_t \quad (أ \ ٣)$$

$$(0.12) \quad (13.39)$$

$$\bar{R}^2 = 0.947$$

الفترة: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

$$AT3_t = 224.343 + 0.252 M_t \quad (ب \ ٣)$$

$$(2.37) \quad (13.49)$$

$$\bar{R}^2 = 0.947$$

الفترة: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

إجمالي الضرائب

$$\ln AT_t = -0.842 + 0.952 \ln GDP_t \quad (أ \ ٤)$$

$$(-1.86) \quad (20.39)$$

$$\bar{R}^2 = 0.97$$

الفترة الزمنية: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

$$AT_t = 478.928 + 0.241 GDP_t \quad (ب \ ٤)$$

$$(1.85) \quad (20.34)$$

$$\bar{R}^2 = 0.976$$

الفترة الزمنية: ١٩٨٦/١٩٨٥ - ١٩٧٥

التنبؤ بالميزانية – الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

الجدول رقم ٦ – مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها للإيرادات حسب
المعادلات المختارة، السنوات المالية ١٩٧٥ – ١٩٨٦/١٩٨٥
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	AT1	(١ ب)	AT2	(٢ ب)	AT3	(٣ ب)	AT	(٤ ب)
١٩٧٥	٢٤١	٢٩٢	٢٥٦	٢٨٦	٦٥١	٦١٢	١ ٥٥٩	١ ٧٤٥
١٩٧٦	٢٠٢	٣٩٢	٢٩١	٣٢٧	٤٣٩	٦٠٠	١ ٥٤٠	٢ ٠٩٧
١٩٧٧	٢٨٩	٤٩٦	٣٤٧	٣٧٣	٥٩٤	٦٩٩	٢ ٥٥٩	٢ ٤٦٠
١٩٧٨	٥٤٥	٦٠٤	٤٥٠	٤٥٧	٨١٩	٨٨٨	٢ ٧٧٨	٢ ٨٤١
١٩٧٩	٦٦٩	٧٩٨	٦٧٨	٥٨٤	١ ٠٢١	٩٠٢	٣ ٢٣٣	٣ ٥٢٢
١٩٨٠/١٩٨٠	١ ٥٨٢	١ ١١١	٦٨٥	٧٥٨	١ ٥٣٠	١ ٢٤٦	٥ ١٧٠	٤ ٦١٨
١٩٨١/١٩٨١	١ ٧١٥	١ ٣٦٨	٨٢٤	٩٥٩	١ ٨١٩	١ ٧٩٥	٦ ١١٨	٥ ٥١٨
١٩٨٢/١٩٨٢	٢ ٠٧٨	١ ٦٤١	١ ٣٦٢	١ ٠٧٥	١ ٨٢٢	٢ ٠٥٢	٧ ٠٠٥	٦ ٤٧٣
١٩٨٣/١٩٨٣	١ ٧١٩	١ ٩٠٠	١ ٤٣٧	١ ٣٠٨	٢ ١٠٤	٢ ٠٢٨	٧ ٢٨٥	٧ ٣٨١
١٩٨٤/١٩٨٤	١ ٩٧٨	٢ ٢٨٦	١ ٥٤١	١ ٥٧٥	٢ ٠٧٣	٢ ٠٤٩	٨ ٢٧٢	٨ ٧٣٥
١٩٨٥/١٩٨٥	٢ ٤٣٣	٢ ٥٦٣	١ ٦٣١	١ ٧٤٩	١ ٩٢٧	١ ٩٨٠	٩ ٢٧٣	٩ ٧٠٣

١ تشير السلاسل الزمنية AT1, AT2, AT3, AT إلى الإيرادات الضريبية المختلفة المعدلة على ضوء
أثر التدابير الضريبية الاستثنائية، كما هي معرفة في النص. وتشير الأرقام في العمود التالي لكل
من هذه الإيرادات إلى القيم المتنبأ بها لهذه الإيرادات الضريبية على حسب المعادلات (١ ب)، (٢ ب)،
(٣ ب)، (٤ ب)، على التوالي.

٣ – مسائل للمناقشة وتمارين

١ – مسائل للمناقشة

١ – أدرس علاقات الضريبة بالوعاء كما هي محددة في المعادلات المختلفة
للإيرادات الضريبية. وعلى وجه الخصوص:

(١) قارن بين نتائج تقدير المعادلات المختلفة لكل فئة ضريبية.

٢ – ناقش الافتراضات الخاصة بأسلوب التعديل التناسبي للبيانات وحدوده
المحتملة.

٣ – ما هي المعايير التي تطبيقها في صدد الاختيار بين المواصفات المختلفة
للدوال الضريبية من منظور التنبؤ بالإيرادات؟

٤ – ناقش تأثير حدوث زيادة في الأسعار المحلية على الإيرادات الضريبية.

٥ - عقب على السلسلة الزمنية للايرادات غير الضريبية المبينة في الجدول رقم ٥. حدد المعلومات المطلوبة للتنبؤ بالعناصر الرئيسية.

ب - تعاريف

١ - استخدم أسلوب التعديل التناسبي لبناء سلسلة للايرادات الضريبية المعدلة (مع استخدام ١٩٨٥/١٩٨٦ كسنة مرجع) للبنود الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال. (ب) الضرائب المحلية على السلع والخدمات. (ج) رسوم الاستيراد. وستجد البيانات الضرورية للحساب موجودة في الجدولين رقم ١ و٤، كما يتضمن الملحق الثاني عينة لاسلوب التعديل التناسبي للبيانات.

٢ - تنبأ بايرادات كل فئة ضريبية، وبالايرادات الضريبية الاجمالية عن السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦ باستعمال المعادلات المناسبة الواردة في الصفحات ٢٠٨ و٢٠٩. ومن أجل عمل ذلك، ينبغي وضع افتراضات فيما يتعلق بمستويات اجمالي الناتج المحلي، والاستهلاك، والواردات في السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦. وبالنسبة للفئات الضريبية غير فئة «الضرائب على الدخل، والارباح ومكاسب رأس المال» وفئة «الضرائب على السلع والخدمات المحلية»، وفئة «الرسوم على الاستيراد»، يمكن وضع افتراض بأنها ستزداد بنفس معدل الزيادة في اجمالي الناتج المحلي الاسمي. افترض أيضاً عدم وجود تغييرات استثنائية في السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦.

٣ - على أساس التنبؤات التي توصلت اليها في التمرين ٢، بالنسبة للبنود الضريبية للسنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦، قم باحتساب المرونة الذاتية المتوقعة للايرادات الضريبية الاجمالية فيما يتعلق باجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية. ٤ - ضع تنبؤاً للايرادات غير الضريبية الاجمالية في السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦، مفترضاً بأنها ستنمو بنفس معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاسمي.

القسم الثاني: التنبؤ بانفاق الحكومة

بعكس الايرادات الحكومية، فإن مجال التنبؤ بمستوى النفقات الحكومية عن طريق الاعتماد على العلاقات الاقتصادية السببية هو مجال أضيق بكثير. ويرجع ذلك الى أن عملية اتخاذ قرارات الانفاق العام هي عملية ذات طبيعة سياسية في جوهرها، مما يعني أن التغييرات في نفقات الحكومة هي تغييرات استثنائية الى حد كبير. ولذا فإن تقدير لآثار تغيير المتغيرات الاقتصادية على الانفاق الحكومي قد لا يكون أمراً سهلاً. ويرجع أن تكون نتائجها معرضة لدرجة أعلى من الشك مقارنة بحالة الايرادات

التنبؤ بالميزانية - لحظة الدراسة التطبيقية ٦

الحكومية، أضف الى ذلك أن تعقيد النظام المحاسبي للميزانية، في بعض الأحيان، يجعل من الصعب التوصل الى حصر شامل للاتفاق الحكومي.

١ - إعداد البيانات عن مصر

يبين الجدول رقم ٧ نفقات الحكومة المركزية المصرية حسب التصنيف الاقتصادي. وخلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥، شكل الاتفاق الجاري في المتوسط حوالي ٧٢ بالمائة من اجمالي النفقات، بينما شكل الاتفاق الراسمالي وصافي الاقراض ١٤ بالمائة، و١٢ بالمائة، على التوالي، من اجمالي النفقات.

ونظراً لأن حجم الحكومة في مصر كبير نسبياً، فانها تمارس تأثيراً كبيراً على الاقتصاد المحلي عن طريق سياساتها المالية. وقد تأثرت هذه باعتبارات تتعلق بحرص السلطات على تأمين مستويات معيشة المجموعات ذات الدخل المنخفض من السكان.

وخلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥، زاد الاتفاق الجاري بمعدل سنوي متوسط بلغ ١٨ بالمائة. وزادت مصروفات الاجور والمهاليا بدرجة أسرع في هذه الفترة (بمعدل سنوي متوسط بلغ ٢٤ بالمائة) بسبب سياسة الحكومة في توفير العمل للخريجين وزيادة مستوى الرواتب. ومن الناحية الاخرى، فان تزايد قلق السلطات حول التكاليف التي تتحملها الحكومة نتيجة لاستخدام أسلوب الدعومات للحفاظ على استقرار الاسعار والدخول الحقيقية، أدى الى تباطؤ الزيادة في الدعومات والتحويلات بالقياس الى المكونات الاخرى الاساسية للاتفاق الجاري. هذا وقد بلغ متوسط معدل ارتفاع الدعومات والتحويلات ١٩ بالمائة سنوياً خلال ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥. وأخيراً، وليس آخراً، كانت مدفوعات الفائدة أسرع مكونات الاتفاق الجاري نمواً، حيث زادت بمعدل سنوي متوسط قدره ٢٦ بالمائة خلال الفترة موضع البحث.

تقلب الاتفاق الراسمالي تقلباً كبيراً خلال الفترة، فبعد أن ارتفع ارتفاعاً كبيراً في عام ١٩٨٢/١٩٨١ انخفض بشدة في عام ١٩٨٢/١٩٨٢ ثم باشر الزيادة بعد ذلك. أما صافي الاقراض فقد ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة، بمعدل سنوي وسطي بلغ حوالي ١٩ بالمائة.

٢ - التنبؤ

لا شك في أن اجمالي الايرادات والمنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية يعمل كقيد على نفقاتها. وهكذا يمكن اشتقاق التنبؤ باجمالي النفقات عن طريق تنبؤات الايرادات مع هدف معقول للعجز/ الفائض الكلي بالميزانية (حيث يرتبط الأخير بالاهداف الاقتصادية الكلية للحكومة). كما أنه من المفضل وضع تنبؤات منفصلة

البرمجة المالية

للبنود المختلفة للنفقات، بغرض اختبار مدى التناسق وتحسين درجة الواقعية في التنبؤ الكلي.

٢ - تمرين

استخدم تنبؤات الإيرادات للسنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧، مع هدف لعجز الميزانية يبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه مصري، بغرض اشتقاق تنبؤ بالنفقات عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧. وبالإضافة إلى ذلك، قم بأعداد تنبؤات منفصلة للبنود المختلفة للنفقات، واختبر مدى اتساقها مع أجمالي النفقات.

الجدول رقم ٧ - مصر: النفقات ومالي القروض الحكومة المركزية، حسب النمط الاقتصادي، للسنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥/١٩٨٦	١٩٨٤/١٩٨٥	١٩٨٣/١٩٨٤	١٩٨٢/١٩٨٣	١٩٨١/١٩٨٢	١٩٨٠/١٩٨١	١٩٧٩/١٩٨٠	١٩٧٨/١٩٧٩	١٩٧٧/١٩٧٨	١٩٧٦/١٩٧٧	١٩٧٥/١٩٧٦
إجمالي النفقات ومالي القروض	٢٠٠٥٢٧	١٧٣٣٩	١٥٦٠٤	١٣٤٤١	١٣٢٧٢	٩١٧٨	٦٦٥٠	٥٠٦٧	٤٥٦٢	٤٠٨٥	٣٣٢٩
النفقات الجارية	١٥٠٠٥٥	١٣٨٩١	١٣٥١٩	٩٦٣٧	٩٢٤٧	٦٣٣٣	٤٥٦٦	٣٤٨٩	٣٢٠٩	٢٦٦١	٢٤١٨
١ - إنفاق على السلع والخدمات	٧٧١٩	٧٠٠١	٦٠٣٤	٤٧٠٥	٤١١٨	٣٠٢٩	١٧٥٥	١٥٣٥	١٢٨٥	١٢٠٥	١٠٣٣
١ - ١ - الأجور والعمالة	(٣٤١٧)	(٣٢٥٤)	(٣١٥٧)	(٣٣٣١)	(٣٠١٧)	(١٤٦٤)	(١١٢)	(٩٠٤)	(٧٩٦)	(٦٤٠)	(٥١٤)
١ - ١ - مشتريات أخرى من السلع والخدمات	(٤٣٣٢)	(٣٧٨٧)	(٣٣٧٧)	(٣٤٦٩)	(٣١٠٦)	(١٥١٦)	(٨٦٢)	(٦٣٦)	(٥٩٢)	(٥١٥)	(٥٠٨)
٢ - مدفوعات الفائدة	١٥٥٦	١٣٧٢	١١٧٨	٨٩٩	٥٦٦	٤٦٦	٤٣٧	٣٩٧	١٦٩	٩٩	٨٢
٢ - ٢ - رسوم وخصومات	٥٧٧٠	٤٦١٨	٥٢٥٧	٤٠٣٣	٤٧١٣	٣٨٢٨	٢٢٩٩	١٦٥٢	١٦٥٥	١٢٥٧	١٢٠٢
النفقات الرأسمالية	٢٤٤٧	٢٠٥٤	١٨٢٤	١٥٥٨	٢٢٤٩	١٥٥٩	١٠٧٤	٦٦٣	٧٠٢	١١١٢	٤٩٦
٤ - الحصول على أصول رأسمالية ثابتة	٢٠٧٨	١٥٨٧	١٢٦٨	١١٢٩	١٨٨٢	٨٧٦	٦٥٢	٤٧٠	٢٥٢	٧٥٧	١٩٩
٥ - مدفوعات الأسهم	-	-	-	-	-	١	٢٤	٢٢	٧٤	٨٤	٢٠
٧ - تحويلات رأسمالية	٤٦٩	٤٦٧	٤٦٦	٤١٩	١٠٦٦	٦٨٢	٣٩٧	١٧١	٣٧٥	٣٧١	٣٧٧
القروض ناقص المباد (مالي القروض)	٢٩٨٥	٢٣٩٤	٢٢٤٢	٢٢٤٦	١٦٦١	١٧٨٦	١٠٦٠	٩١٥	٦٥١	٦١٢	٦١٥

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987, and Data Fund

مصر: التدابير الضريبية الاستثنائية التي تتوفر بيانات عن
أثارها الأيرادية ١٩٧٦ - ١٩٨٥/١٩٨٦

١٩٧٦	تغيير أساس تقييم رسوم الاستيراد. الإيراد الإضافي المتوقع هو ٦٠ مليون جنيه مصري. تحسين إدارة الضرائب على الدخل، ٨٠ مليون جنيه مصري.
١٩٧٧	١- تغييرات في معدلات الرسوم الجمركية. الإيراد الإضافي المتوقع هو ١٨ مليون جنيه مصري. ٢- إزالة ضريبة احتجاز الفائدة. الخسارة المتوقعة في الإيراد تبلغ ٦ مليون جنيه مصري.
١٩٧٨	٣- زيادة رسوم الانتاج على الخمر وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة. الإيراد الإضافي هو ١٤ مليون جنيه مصري. زيادة في إعفاءات ضريبة الدخل. تقدر الخسارة في الإيرادات حوالي ١٢ مليون جنيه مصري.
١٩٨٣/١٩٨٤	١- زيادة في معدل الضريبة على أرباح الأعمال. الإيراد الإضافي المتوقع هو ٢٥ مليون جنيه مصري. ٢- زيادة في بعض الرسوم الجمركية، وحصر نطاق بعض الإعفاءات. الإيراد الإضافي المتوقع هو ٥٧ مليون جنيه مصري.
١٩٨٤/١٩٨٥	١- زيادة ضريبة الأرباح للشركات من ٢٢ بالمئة الى ٤٠ بالمئة، وضريبة إضافية قدرها ٢ بالمئة على أرباح الأفراد والشركات التي يزيد دخلها عن ١٨ ألف جنيه مصري. يقدر العائد بنحو ٩٨ مليون جنيه.
١٩٨٦/١٩٨٥	٢- زيادات إنتقائية في الرسوم الجمركية وتحسين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية. يقدر العائد بنحو ٧٢ مليون جنيه. لم يتم اتخاذ أية تدابير ضريبية، وكان هناك اقتراحاً لاصلاح التعرفه الجمركية في ذلك العام، وقدّر العائد منه بنحو ٦٩٤ مليون جنيه ولكن الاقتراح لم ينفذ.

الملحق الثاني

مصر: جدول إيضاحي لبيان أسلوب التعديل التناسبي للبيانات، الإيراد الضريبي
(السنة المالية المستخدمة كسنة مرجع: ١٩٨٥/١٩٨٦)

$$AT_t = AF_t \times T_t \quad AF_t = \frac{AT_{t-1}}{T_{t-1} - D_{t-1}} \quad T_t - D_t \quad D_t \quad T_t \quad t$$

٩ ٣٧٣	١,٠	٩ ٣٧٣	-	٩ ٣٧٣	١٩٨٦/١٩٨٥
٨ ٢٧٢	١,٠	٨ ١٠٢	١٧٠	٨ ٢٧٢	١٩٨٥/١٩٨٤
٧ ٣٨٥	١,٠ ٢١٠	٧ ١٥١	٨٢	٧ ٢٣٣	١٩٨٤/١٩٨٣
٧ ٠٠٥	١,٠ ٣٢٧	٦ ٧٨٣	-	٦ ٧٨٣	١٩٨٣/١٩٨٢
٦ ١١٨	١,٠ ٣٣٧	٥ ٩٢٤	-	٥ ٩٢٤	١٩٨٢/١٩٨١
٥ ١٧١	١,٠ ٣٣٧	٥ ٠٠٧	-	٥ ٠٠٧	١٩٨١/١٩٨٠
٣ ٣٣٣	١,٠ ٣٣٨	٣ ٢٢٧	-	٣ ٢٢٧	١٩٧٩
٢ ٧٧٨	١,٠ ٣٣٨	٢ ٧٠٣	١٣-	٢ ٦٩٠	١٩٧٨
٢ ٥٦٠	١,٠ ٣٧٧	٢ ٤٦٥	٢٦	٢ ٤٩١	١٩٧٧
١ ٥٤٠	١,٠ ٣٨٥	١ ٣٤٣	١٤٠	١ ٤٨٣	١٩٧٦
١ ٥٥٨	١,٠ ٤٦٧	١ ٣٥٩	-	١ ٣٥٩	١٩٧٥

الرموز:

- t = سنة مالية
 T = الإيراد الفعلي من الضريبة على الدخل
 D = تقدير لأثر الإجراءات الاستثنائية على الإيراد في سنة اتخاذ الإجراء
 AF = عامل تعديل حيث ١٩٨٦/١٩٨٥ هي سنة المرجع (لاحظ أن $AF_t = 1$ في السنوات ١٩٨٥/١٩٨٤ و ١٩٨٥/١٩٨٦).
 AT ~ إيراد معدل حيث ١٩٨٦/١٩٨٥ هي سنة المرجع (لاحظ أن $T_t = AT_t$ لعام ١٩٨٥/١٩٨٤ و ١٩٨٦/١٩٨٥).

الفصل التاسع

الحلقة الدراسية التطبيقية V

التنبؤ بميزان المدفوعات

مقدمة

إن للتنبؤ بميزان المدفوعات أهمية خاصة في البلدان النامية ذات القطاعات الخارجية الكبيرة،^١ والتي يحتمل أن تكون عوائد صادراتها غير مستقرة. وفضلا عن ذلك، فإن التنبؤ باحتياجات التمويل المحتملة لدعم ميزان المدفوعات وتأثير سياسات التصحيح المقترحة تعتبر عناصر هامة في البرامج المالية المدعومة من الصندوق. وتناقش هذه الحلقة الدراسية التطبيقية بعض الأساليب الممكنة للتنبؤ بميزان المدفوعات وتوضح طريقة تطبيق هذه الأساليب باستعمال البيانات المصرية.

تمثل تنبؤات ميزان المدفوعات إحدى الجوانب الأكثر صعوبة في عملية تنبؤات المجالات الاقتصادية. وبحسب التعريف، فإن دراسة القطاع الخارجي تشمل العلاقات المتبادلة مع بقية العالم ولذلك يتحتم وجود افتراضات بشأن التطورات في البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى الحاجة إلى تناول التطورات في البلدان الأخرى، فإن تنوع مكونات ميزان المدفوعات يساهم في تعقيد التحليل حيث أنه قد تكون هناك اختلافات كبيرة في أنواع العلاقات السلوكية المستخدمة لتفسير البنود في حسابات التجارة، أو الخدمات، أو رأس المال. وفضلا عن ذلك، فإن صياغة علاقات سلوكية مستقرة لبنود معينة قد يكون صعبا بصفة خاصة في البلدان التي لديها ضوابط على الواردات أو على النقد الأجنبي.

وفي حالة مصر، هناك أيضاً مشكلات تتعلق بالبيانات. فعلى سبيل المثال، فإن التغيرات في مجال تغطية بعض بنود ميزان المدفوعات جعلت من الصعب المقارنة بين هذه البنود عبر الوقت أو باستخدامها في تقدير معادلات انحدار. ولهذا السبب، تركّز هذه الحلقة الدراسية التطبيقية على تقدير المجمعات الرئيسية بدلا من مكونات

١ بلغ حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج متوسطاً قدره ٤٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة ١٩٨٤/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥.

هذه المجملات. وكذلك فقد أدخلت في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ تعديلات في الفترة التي تقاس عنها بيانات الحسابات القومية والتي استخدم بعضها لشرح تطورات معينة لميزان المدفوعات. وبالتحديد، فإن بيانات الحسابات القومية للأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٩ ترتبط بسنوات تقويمية، في حين أنه قبل ١٩٧٢ ومنذ ١٩٨٠ ترتبط هذه البيانات بسنوات مالية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. ولأن معظم بيانات معدلات الانحدار في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية متاحة عن سنوات تقويمية، فقد تم وضع تقديرات لاجمالي الناتج المحلي ولمخفض إجمالي الناتج المحلي كذلك عن السنوات التقويمية ١٩٧٠ - ١٩٧١ و ١٩٨٠ - ١٩٨٦ لتوحيد فترة القياس لهذه البيانات خلال فترة العينة.^١

تنقسم هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى الاقسام التالية. يحتوي القسم الأول على معلومات بشأن هيكل القطاع الخارجي في مصر والتطورات الاقتصادية الأخيرة فيما يتعلق بميزان المدفوعات. ويقدم القسم الثاني عرضاً سريعاً للعوامل التي يمكن أن تؤثر في تطورات القطاع الخارجي. أما القسم الثالث فيقدم بعض المبادئ التوجيهية والمعادلات المقدرة لغرض التنبؤ بتطورات ميزان المدفوعات.

القسم الأول: القطاع الخارجي في مصر

يقتضي التنبؤ بالبنود الأساسية لميزان المدفوعات إجراء تحليل لهيكل القطاع الخارجي، ومعرفة تأثير السياسات العامة عليه، وكذلك دراسة التطورات الأخيرة في بنود ميزان المدفوعات.

١ - هيكل القطاع الخارجي

يقدم الجدول رقم ١ التركيب السلمي للواردات. وعلى أساس جمركي، مثلت السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة حوالي ٦٣ بالمئة من واردات السلع في السنوات الأخيرة، والسلع الاستهلاكية حوالي ٢٣ بالمئة، والوقود والسلع الأولية البقية. واتجه أكثر من ثلثي إجمالي الواردات الى القطاع العام. وقد ارتفعت واردات القطاع الخاص، والتي تمول من خلال سوق «الصرف الذاتي» ارتفاعاً سريعاً في السنوات الأخيرة. وخلال الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٢ الى ١٩٨٧/١٩٨٦، إرتفع نصيب السلع الاستهلاكية من الواردات عن طريق الصرف الذاتي (باستثناء تلك التي استوردتها الشركات بموجب القانون رقم ٤٣) من ٢٤ بالمئة الى ٤٥ بالمئة نظراً لأن تحويلات العمال أدت الى زيادة تدريجية في الدخول الفردية المتاحة لمجموعات الدخل الأدنى ذات الميول الحدية المرتفعة للاستهلاك. وفي نفس الوقت، إنخفض نصيب السلع الرأسمالية من ٢٩ بالمئة الى ٢١ بالمئة، عاكساً أيضاً حالة الركود التي أصابت النشاط الاستثماري

١ انظر الحاشية رقم ٢، الجدول الأول بالملحق الأول من هذا الفصل.

البرمجة المالية

الجدول رقم ١ - مصر: الواردات من الفئات المتنوعة، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨٢	١٩٨٤/٨٤	١٩٨٢/٨٢	١٩٨٢/٨٢	
تقديرات مبينة	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
٥ ٢٠٢	٦ ٧٠٨	٧ ٦٤٦	٧ ٤٨٢	٦ ٧٣٧	ميزانية النقد الأجنبي
٤ ٥٧٣	٦ ٠٠٦	٦ ٧٧١	٦ ٧١٤	٥ ٩٦٦	سجل النقد
٦٢٩	٧٠٢	٨٧٥	٧٦٨	٧٧١	التعديل الإحصائي
٢ ٣٨٢	٢ ٥٩٨	٢ ٦٥٨	٢ ٦٥٩	٢ ٠٥٦	الصرف الذاتي
٦١١	٤٣٨	٣٧٥	٣٧٥	٣٦٧	شركات بموجب القانون ٤٢
١ ٧٧١	٢ ١٦٠	٢ ٢٨٣	٢ ٢٨٤	١ ٦٨٩	أخرى ^١ منها:
(٥٠٠)	(٩٥٦)	(١ ١٣٣)	(١ ٠٨٣)	(٧٨٥)	سلع وسيطة
(٣٦٩)	(٤٣٣)	(٦١٠)	(٥١١)	(٤٩٥)	سلع رأسمالية
(٧٩٩)	(٧٦٩)	(٥٤١)	(٦٨٦)	(٤٠٣)	سلع إستهلاكية
١٧٦	٣١٩	٢١٢	١٤٦	٢٤٧	المشاركة في حصص رأس المال
٧ ٧٦٠	٩٥٢	١٠ ٥١٦	١٠ ٢٨٧	٩ ٠٤٠	الإجمالي

(بالمئة من الإجمالي)

٢ر٤	٣ر٤	٣ر٢	٥ر٤	٣ر٦	الوقود ^٢
١٠٠٦	١٠٠٦	١٠٠٢	٩ر٦	١١ر٢	السلع الأولية
٣٩ر٦	٣٩ر٨	٣٥ر٦	٣٣ر١	٣٣ر٨	السلع الوسيطة
٢٤ر٧	٢٢ر٤	٣٦ر٢	٢٧ر٩	٢٧ر٦	السلع الرأسمالية
٢٢ر٧	٢٢ر٨	٢٤ر٧	٢٤ر٠	٢٥ر٠	السلع الاستهلاكية
(٢ر٤)	(٢ر٤)	(٤ر١)	(٧ر١)	(٧ر١)	المعمرة
(١٩ر٣)	(١٩ر٤)	(١٨ر٣)	(١٧ر٣)	(١٧ر٤)	غير المعمرة
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الإجمالي

المصدر: International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104).

١ تشمل الواردات التي مولت عن طريق اللبؤك من مواردها الخاصة بمبلغ ١٢٩ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٢/٨١ و ١٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٢/٨٢ و ٣١ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٥/٨٤. والجزء الذي لم يدرج يمثل واردات المواد الخام.

٢ اعتماداً على سجلات الجمارك ومن ثم فإنها تختلف عن الأرقام الخاصة بميزان المدفوعات التي تعتمد على حد كبير على سجلات رقابة النقد.

٣ تقدر واردات البترول بأقل بكثير من قيمتها في كل من سجلات الجمارك ورقابة النقد.

للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة.

في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، أصبحت صادرات النفط الدعامة الأساسية للمتحصلات من النقد الأجنبي في حين انخفضت أهمية الصادرات التقليدية وأساسها القطن. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة، مع الزيادة المستمرة للاستهلاك المحلي من منتجات البترول بأسعار مدعومة، جعل من الصعب الإبقاء على المستوى المرتفع للصادرات الذي تم الوصول إليه في عام ١٩٨٢ (الجدول ٢ و ٣). وتتكون الصادرات الأساسية غير النفطية من القطن الخام،

الجدول رقم ٢ - مصر: التركيب السلمي للصادرات، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(بالمئة من الإجمالي)^١

١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٧٢,٣	٦٧,٩	٦٨,٤	٧١,٠	٤٦,٩
٥٦,٢	٥٥,٠	٥٩,٨	٦١,١	٣٨,٢
١٦,١	١٢,٩	٨,٦	٩,٨	٨,٨
—	—	—	—	—
١٥,٩	١٧,٣	١٦,٥	١٤,٦	٢٠,٠
١٠,٠	١٢,٠	١١,٥	١٠,٢	١١,٥
٣,٠	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٧
١,٧	١,٧	٢,٠	١,٥	٢,٩
٤,٠	٣,١	٢,٧	٢,٦	٤,٨
٥,٩	٦,١	٦,٩	٥,١	١٨,٤
٤,٠	٥,٢	٥,٩	٥,٧	١٥,٣
١,٩	١,٥	١,٠	٨,٠	٣,١
٥,٩	٨,٢	٨,٢	٨,٠	١٤,٧
٣,٧	١,٢	١,٥	٣,٤	٣,٧
٥,٠	٦,٠	٣,٧	٣,٨	١,٥
٣,٣	١,١	—	—	—
٥,٠	—	—	—	١,٠
٢,٩	٣,٣	٥,٩	٥,٧	١,٣
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠

المصدر:

Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104).

١ النسب المئوية محسوبة على أساس بيانات الصادرات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي.

البرمجة المالية

والمنسوجات القطنية، والمعادن الأساسية، ومنتجات زراعية متنوعة (مثل الخضروات والفول السوداني) والكيماويات. وعانت الصادرات غير النفطية من الركود في السنوات الماضية نتيجة عدة أسباب رئيسية هي اتباع سياسات مالية توسعية مع أسعار محلية مدعومة، وتقلص ربحية صناعات الصادرات في ظل السياسات السائدة لسعر الصرف والتجارة والأسعار، وتأثر الانتاج الموجه للتصدير بصعوبة الحصول على السلع الوسيطة المستوردة نتيجة عدم توفر النقد الأجنبي. وتنبؤا تجارة مصر مع البلدان الصناعية مركزا هاما، إذ بلغت الصادرات لتلك البلدان ٥٦ بالمئة في عام ١٩٨٦ وبلغت الواردات ٧١ بالمئة في نفس العام (الجدول رقم ٢).

تعتبر التحويلات الخاصة بدون مقابل من أكبر بنود الحساب الجاري الأخرى وأكثرها تقلبا. وهي تتكون أساسا من تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وقد بلغت هذه التحويلات حوالي ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٤، ولكنها انخفضت بعد ذلك وبلغ ٢٫٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ (الجدول رقم ٤). ويرجع انخفاض التحويلات الخاصة في السنوات الأخيرة الى ظروف الكساد في الدول النفطية المجاورة والقيود التي فرضتها بعض هذه البلاد على تحويلات العاملين، وكذلك عدم جانبية أسعار الصرف والفائدة المحلية. ومنذ إعادة افتتاح قناة السويس في عام ١٩٧٥، أصبحت القناة مصدرا هاما للنقد الأجنبي، وبلغت حصيلتها ما يقرب من ١٫١ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦. وبلغت متحصلات دخل الاستثمار التي تمثل أساسا الفوائد على الأصول الأجنبية للنظام المصرفي المصري ما يقرب من ٠٫٥ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦. وزادت مدفوعات الخدمات بصورة مطردة حتى بلغت ٤٫٤ مليار دولار في عام ١٩٨٥، ويرجع جزء كبير من الزيادة الى ارتفاع مدفوعات الفوائد على دين مصر الخارجي.

كانت القروض الطويلة الأجل من أهم بنود الحساب الرأسمالي حتى عام ١٩٨٢. وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦، إنخفضت قروض القطاع الرسمي التي تنسم أغلبها بشروط ميسرة من حكومات ومؤسسات إقليمية ودولية، من ١٫٢ مليار دولار الى ٠٫٦ مليار دولار. وفي نفس الوقت إرتفعت مدفوعات سداد هذه القروض. وبينما نقصت أهمية القروض الطويلة الأجل تزايدت أهمية الاستثمار المباشر حيث بلغ حوالي ثلثي ميزان الحساب الرأسمالي في عام ١٩٨٦.

يشمل نظام الصرف في مصر ثلاثة أسواق (أو مجمعات) للنقد الأجنبي^٢ وبموجبه يتعين تسليم إيرادات النقد الأجنبي من صادرات القطن الخام والأرز والبنترول

١ ومنها إنتاج الألمونيوم الذي يتلقى دعومات كبيرة في صورة أسعار منخفضة للمواد والكهرباء.

٢ ينطبق وصف نظام الصرف في مصر للوارد هنا على الفترة ما قبل ايار/ مايو ١٩٨٧.

ورسوم قناة السويس ورسوم خط سويسميد الى مجمع البنك المركزي، الذي يقوم أساساً بتمويل الواردات من المواد الغذائية الأساسية (القمح والدقيق وزيت الطعام والسكر والشاي) والمبيدات الحشرية والأسمدة. ويتم أيضاً معظم معاملات رأس المال للقطاع العام في هذه السوق. وقد ظل نطاق تغطية مجمع البنك المركزي وسعر الصرف المطبق على معظم المعاملات من خلاله (٠.٧ جنيه مصري يساوي ١ دولار أمريكي، للشراء) دون تغيير منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. أما مجمع البنوك التجارية، فيمول بدرجة كبيرة من التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج، وحصيلة السياحة وحصيلة الصادرات الأخرى (عدا القطن والارز والبتروöl)، بينما يقوم أساساً بتمويل واردات القطاع العام الأخرى (غير تلك المخصصة لمجمع البنك المركزي) وبعض المعاملات الرأسمالية. وظل سعر الصرف الرسمي لمجمع البنوك التجارية البالغ ٠.٨٣١ ٦٨ جنيه

الجدول رقم ٣ - مصر: اتجاه التجارة، ١٩٨٣ - ١٩٨٦
(بالمئة من الإجمالي)

	الواردات				الصادرات			
	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣
البلدان الصناعية	٥٠.٠	١٠.١	٤.٦	٥.١	١٦.٩	١٦.٥	١٦.٨	٧.٠
الولايات المتحدة	٦.١	٥.٥	٠.٩	٢.٠	١٦.١	١١.٤	١٢.٠	١٨.٠
اليابان	٢.٦	٣.٢	٣.١	٢.٢	٥.٠	٦.٣	٥.٢	٥.١
فرنسا	٩.٥	٦.١	١١.٦	٦.٠	٩.٦	٧.٨	٧.٠	٨.٥
ألمانيا	٢.٢	٢.٤	٢.٢	٤.٨	١٠.٦	١٠.٢	٩.٦	١٠.٥
إيطاليا	١٨.١	١٧.٢	١٧.٧	١٩.٢	٨.٠	٦.٦	٧.٦	٧.٥
المملكة المتحدة	٦.١	٧.١	١.٠	١٠.٨	٦.٦	٣.٥	٤.٣	٤.٩
بلدان أخرى	٩.٤	١٣.٥	١٠.٣	١.٦	١٩.٣	٢٠.٠	٢٢.٣	١٦.٣
البلدان المصدرة للنفط	٣.١	٣.٧	٢.٧	٢.٨	٢.٦	٢.٧	٢.١	١.٨
البلدان النامية غير النفطية	٢٧.٩	٣٠.٦	٣٥.٠	٢٥.٣	١٧.٢	١٩.٠	١٨.٨	١٨.٢
الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، لآخر	١٠.٥	٤.٨	٢.٣	٦.١	٤.٥	٤.٩	٦.٠	٥.٢
بلدان غير محددة	٨.٥	٦.٢	٦.٢	٧.٢	٥.٤	٦.٦	٤.٢	٤.٠

المصدر: International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104).

مصري للدولار الأمريكي (للشراء) دون تغيير منذ آب/أغسطس ١٩٨١. ثم تزايدت بعد ذلك المعاملات التي تتم في هذا المجمع بسعر صرف مميز أقل من سعر الصرف الرسمي، وشارك السوق الحر «سوق الصرف الذاتي» مع مجمع البنوك التجارية في بعض مصادر التمويل (تحويلات العمال، ومعظم متحصلات الصادرات التي يمكن الاحتفاظ بنسبة منها، ومتحصلات السياحة). وقام السوق الحر بتغطية متطلبات معظم المعاملات الخارجية المنظورة وغير المنظورة للقطاع الخاص.

٢ - التطورات الأخيرة لميزان المدفوعات

في عام ١٩٨١ تدهور وضع الحساب الجاري لمصر حيث ارتفع العجز إلى ٢١ مليار دولار نظراً لزيادة الواردات ومدفوعات الخدمات (خصوصاً مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي)، والانخفاض الشديد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج (الجدول رقم ٤).^١ وقد أدى الانخفاض في تدفق تحويلات العاملين إلى قصور في عرض النقد الأجنبي المتاح لتمويل واردات القطاع الخاص وإلى استحداث إجراءات إدارية للحد من الواردات. وانخفضت الواردات خلال العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وساهم هذا الانخفاض، بالإضافة إلى الزيادة في التحويلات الخاصة بدون مقابل، في تراجع عجز الميزان الجاري ليصل مرة أخرى إلى ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٣.

ومرة أخرى، في عام ١٩٨٤، ارتفع عجز الحساب الجاري إلى ٢١ مليار دولار نتيجة للزيادة الحادة في الواردات السلعية (١٧ مليار دولار) ومدفوعات الخدمات (٣٠ مليار دولار) بينما زادت الحصيلة الجارية للنقد الأجنبي بمقدار ٤ مليار دولار فقط. وتبع ذلك، في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، إنخفاضاً كبيراً في كل من حصيلة الصادرات (وخصوصاً البترول والمنتجات البترولية وبعض الخدمات) والتحويلات الخاصة بدون مقابل، مما أدى إلى تشديد القيود على الواردات وانخفاض قيمتها (وخصوصاً الواردات السلعية). وكانت نتيجة هذه التطورات أنه انخفض عجز الحساب الجاري إلى ١٩ مليار دولار في عام ١٩٨٦.

ساهمت التشفقات الرأسمالية بشكل كبير في تمويل عجز الحساب الجاري. وكما سبق نكره فقد زاد الاستثمار المباشر بالتدريج حتى بلغ حوالي ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦، بينما انخفضت السحوبات على القروض (وخصوصاً من قبل القطاع الرسمي) وارتفعت معدلات السداد. كذلك لعب التمويل الاستثنائي دوراً متزايداً في تمويل عجز الحساب الجاري حيث ارتفع من ٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٢٧٠ مليون دولار

١ إن الانخفاض الواضح في التحويلات النقدية من خلال النظام المصرفي يمكن أن يعزى أساساً إلى الفارق المتزايد بين سعر «الصرف الذاتي» وسعر البنوك التجارية، الذي أدى إلى تحويل هذه المعاملات إلى سوق «الصرف الذاتي».

الجدول رقم ٤ - ميزان المصفوعات، ١٩٨٠ - ١٩٨٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ميزان الحساب الجاري	٤٣٨-	٢ ١٣٦-	١ ٨٥٢-	٤١١-	٢ ٠٨١-	٢ ٢٤٢-	١ ٨٧٠-
الميزان التجاري	٢ ٩٦٠-	٣ ٩١٩-	٣ ٧١٥-	٣ ٨٢٧-	٥ ٣٨٦-	٥ ٠٠٣-	٤ ١١٠-
المصارف (قوب)	٣ ٨٥٤	٣ ٩٩٩	٤ ٠١٨	٣ ١٩٣	٣ ٨٦٤	٣ ٨٦٦	٢ ١٣٧
البنوك والمؤسسات البنكية	٢ ٥١٢	٢ ٨١٧	٢ ٨٤٣	٢ ٤١٥	٢ ٤٩٢	٢ ٤٤٢	١ ٢٨٥
العمل العام	٣٢٠	٢١٣	٢٤٠	٣٥٦	٤٦٣	٢٨١	٢٤٢
منتجات أخرى	١٠١٢	٨٦٩	٧٨٥	٨٧٢	٩٠٩	٨١٣	٥٠٦
الأرباح (قوب)	٦ ٨١٤-	٧ ٩١٨-	٧ ٧٣٣-	٧ ٥١٥-	٩ ٢٥٠-	٨ ٣٢٨-	٦ ٣٦٦-
سلع أخرى وخدمات والدخل (صاف)	٣٦٩-	٤٤٧-	٦١٨-	٧٧٧-	٦٦٦-	٩٥٨-	٥٧٠-
المتحصلات	٢ ٦٦٢	٢ ٩٣٨	٣ ٢٠٢	٣ ٥٧٠	٣ ٥١٢	٣ ٤٣٣	٣ ٦٨٠
دخل الاستثمار	٢٧٠	٤٠١	٤٠٢	٤٣٧	٥٢٢	٥١٤	٦٠٤
رسوم قناة السويس	٦٦٣	٨٨٨	٩٤٠	٩٧٠	١٥١	١٢٥	١ ٧٦٠
خدمات الركاب وأوجه النقل الأخرى	٥٩١	٦٩٩	٨٠٥	٨٥٧	٨٤٥	٨٧٠	٨٨٠
السفر	٥٩٣	٤١٨	٣٤٦	٣٨٥	٣٢٨	٣١٧	٢٨٠
جوانب أخرى	٥٤٥	٥٣٢	٧٠٩	١ ٠٢١	٨٦٦	٨٠٢	١ ١٥٢
المصفوعات	٢ ٩٢١-	٣ ٢٨٥-	٣ ٨٧٠-	٤ ١٨٨-	٤ ١٨٨-	٤ ٠٠٣-	٣ ١٢٩-
الخصم	٧٥٧-	٨٨٠-	٨٥٩-	٨٣٥-	١ ٢٨٠-	١ ٢٧٧-	١ ٧٨٠
دخل الاستثمار	٥٨٨-	٨١٧-	١ ٠٩٢-	١ ٠٧٩-	١ ٠٩٢-	١ ٠٩٠-	١ ١٢٧
خدمات الركاب وأوجه النقل الأخرى	٢١٢-	٢٢٩-	٢٦٧-	٣٦٦-	٣٦٦-	٣٥٠-	٢٥١-

التنقيح بميزان المصفوعات - الحلقة الدراسية للتطبيقية V

البرمجة المالية

الجدول رقم ٤ - مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (تمة)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
المصدر								
جوانب أخرى	٥٢-	١٠٦-	١٤٦-	١٥١-	١٧٩-	١٧٤-	١٦٨-	
التحويلات الخاصة بدون مقابل	١ ٨٧١-	١ ٨٠٧-	١ ٦٠٦-	١ ٤٦١-	١ ٤٦٣-	١ ٢٠٥-	١ ١٥٥-	
التحويلات الرسمية بدون مقابل، لم تدرج في مكان آخر	٢ ٥١٥	٣ ٢١٦	٣ ٩٨١	٣ ٦٨٨	٣ ٤٨١	٣ ٣٣٠	٣ ٧٩١	
ميزان الحساب الرأسماني	-	-	-	-	-	-	-	
الاستثمار المباشر	١ ٨٩٤	١ ٣٥٠	١ ٧٠٠	٢ ٧٨	١ ٤٧٣	٢٠٦٦	١٠١٣	
إستثمار الحافطة	١ ٢١١	١ ١٧٥	٧١٣	٤٧١	٧٨٥	٧٤٧	٥٤١	
قرض طويلة الأجل	-	٢٠	١	٦	-	٧	٥	
القطاع الرسمي	٥٧-	٢٧٤	٤٥٦	١٨٢-	٦٩٢	٤٣١	٦٩٦	
المحوبات	١٣٨	٧٣٥	٨٤٩	٧٨٨	١ ١٥٠	١٠١٤	١٠٧٦	
التسهيلات الأخرى	٥٩٠-	٦٨٥-	٣٩٩-	٣٩٧-	٣٦٣-	٤٨٧-	٢٩٧-	
المحوبات	٧٩٠	١ ١١١	٩٢٧	٧١٠	٩٧٣	٨٠٠	٧٨٦	
التسهيلات	٨٩٥-	٨٧٧-	٩٢١-	١ ٢٨٣-	١٠٧٨-	٨٩٦-	٨٦٩-	
رأس مال آخر طويل الأجل	٥٧٢	٢١٦	٧١	٣١١	٤١٣	٨٤٤	٢٩١-	
رأس مال آخر قصير الأجل	١٦٨	٣٣٥-	٤٥٩	٣٧٧-	٨٢	٦١	٦١	

التنبؤ بميزان المدفوعات - الحلقة الدراسية التطبيقية ٧

مالي السهو والخطا	٢٥	١٧٤	١٣٣	٧١٣	١١٥	٦٦٤	٤١-
البنود المقابلة	٣١-	٤٢٠-	١٩١-	٧٧-	٣٤	٥٦-	٢٤٩-
تخصيمات حقوق السحب الخاصة	٣١	٢٠	-	-	-	-	-
تغيرات التقييم في الإحتياطيات	٦٧-	٤٥٠-	١٩١-	٧٧-	٣٤	٥٦-	٢٤٩-
الميزان الكلي باستثناء التمويل الاستثنائي	٥٧٣	٣٨٨-	٤٣٦-	٥	٢٤٢-	٧٨٧-	٣٢٢-
التمويل الاستثنائي ^٢	٨٩	١١٦	٤٦٠	٧٤	١١١	٣٥٠	٣٧٠
الميزان الكلي	٦٦٢	٢٥٢-	٢٤	٧٩	٣٢-	٦٣	٤٨

المصدر: IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, 1985; and *International Financial Statistics Yearbook*, 1987.

١ إحصاءات ميزان المدفوعات مستمدة من سجلات وقاية النقد. وهي لا تشمل المعاملات المتعلقة بالمساعدات المسكوية.

٢ يشمل التمويل الاستثنائي منح حكومية أو منح حسب الدعم وقروض صندوق الاستئان. وقروض إلى الحكومة والبنك المركزي وإيداعات رسمية لدى البنك المركزي.

في عام ١٩٨٦. وسجل الميزان الكلي فوائض متواضعة في كل عام منذ عام ١٩٨٢ فيما عدا عام ١٩٨٤ حيث سجل في هذه السنة عجزاً طفيفاً.

القسم الثاني: منهجية للتنبؤ بميزان المدفوعات^١

يمكن أن يبدأ التنبؤ بميزان المدفوعات بالنسبة لأي برنامج مالي من العلاقة التعريفية بين التغيرات في صافي الأصول الخارجية (NFA) والبند الأخرى في ميزان المدفوعات:

$$\Delta NFA_t = X_t - M_t + SERV_t - SERVP_t + UT_t + CM_t + ERR_t \quad (١)$$

حيث:

ΔNFA	=	التغير في صافي الأصول الخارجية
X	=	حصيلة الصادرات السلعية
M	=	مدفوعات الواردات السلعية
$SERV$	=	حصيلة الخدمات
$SERVP$	=	مدفوعات الخدمات
UT	=	صافي التحويلات بدون مقابل
CM	=	صافي التدفقات الرأسمالية إلى البلاد
ERR	=	صافي السهو والخطأ
ε	=	تشير إلى السنة الجارية

وتعتمد التعاريف المتبناة وكذلك مستوى التجميع لكل متغير على توفر البيانات وعلى متطلبات تحديد العلاقات السلوكية. وقد يحتاج الأمر بالنسبة للصادرات والواردات إلى تحديد مستقل لسعر وحجم الوحدة. ومع أن العملة المستخدمة للحصول على التنبؤات المبدئية قد تختلف، فلا بد وأن يكون أحد الأهداف النهائية هو التوصل إلى تقدير لصادفي الأصول الخارجية بالعملة المحلية لأدراجه بالمسح النقدي.

^١ يرد عرض المشكلات الفنية المتضمنة في التنبؤ بميزان المدفوعات في Edward E. Leamer and R. M. Stern, *Quantitative International Economics*, (Aldine, Chicago, 1970) and George McKenzie, "Imports and Exports," in David F. Heathfield (editor), *Topics in Applied Macroeconomics*, (Macmillan, London, 1976), pp. 144 - 63.

أنظر أيضاً Morris Goldstein and Mohsin S. Khan, "Income and Price Effects in Foreign Trade," IMF, DM/82/61, September 20, 1982.

١ - الواردات

تقوم المعادلة التقليدية للتنبؤ بحجم الواردات على الافتراض بأن الطلب الحقيقي على الواردات يعتمد على الدخل (أو الناتج) المحلي الحقيقي وعلى نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية كمؤشر للاحتلال الممكن بين السلع المحلية والمستوردة. وفي أبسط صورها تأخذ هذه المعادلة الصيغة:

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t = a_0 + a_1 GDPR_t - a_2 \left(\frac{PM}{PD} \right)_t \quad (٧)$$

حيث M = قيمة الواردات
 PM = قيمة وحدة الواردات
 $GDPR$ = إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
 PD = مستوى الأسعار المحلية

ينطوي تقدير المعادلة بهذه الصيغة على افتراضات هامة وعديدة. أولاً، لكي نتنبأ بالواردات باستخدام معادلة الطلب فقط، من الضروري أن نستخدم ما يسمى بفرضية البلد الصغير، ومؤداها أن حجم الواردات المحلية ليس له تأثير فعلي على أسعار الواردات، حتى أن سعر الواردات يمكن أن يعامل بصورة صحيحة على أنه متغير خارجي. وبالحذ الذي لا يكون لهذه الفرضية ما يبررها، يجب الاهتمام كذلك بتقدير معادلة لعرض الواردات^١. ومن النتائج الحتمية لافتراضية البلد الصغير هي أن أسعار الواردات يجب تقديرها من خلال تحليل للأسواق العالمية والتطورات لدى شركاء تجاريين معينين.

ثانياً، إن صياغة المعادلة (٧) تفترض أيضاً بأن الواردات الحقيقية تعدل طبقاً للمستوى المرغوب في نطاق فترة المشاهدة. ومع ذلك فقد لا يحدث التعديل الكامل في خلال فترة واحدة نتيجة التكاليف المتضمنة في تغيير مستوى الواردات في الأجل القصير أو بسبب القيود التي تفرضها الترتيبات التعاقدية. وقد يكون من الملائم حينئذ صياغة معادلة تتضمن تعديلاً جزئياً كما في المعادلات (٣) و(٤) أدناه:

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t - \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} = \delta \left[\left(\frac{M}{PM} \right)_t^* - \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} \right] \quad (٣)$$

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t^* = b_0 + b_1 GDPR_t - b_2 \left(\frac{PM}{PD} \right)_t \quad (٤)$$

حيث $(M/PM)_t^*$ تمثل الحجم المرغوب من الواردات، و $0 < \delta < 1$

١ انظر Mohsin S. Khan, "Import and Export Demand in Developing Countries," IMF, Staff Papers, Vol. 21 (November 1974), pp. 678-93.

وبإعادة ترتيب المعادلة بعد التعويض من المعادلة (٤) في المعادلة (٣) نحصل على التالي:

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t = \delta b_0 + \delta b_1 \text{ GDP}_t - \delta b_2 \left(\frac{PM}{PD} \right)_t + (1 - \delta) \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (٥)$$

حيث يمثل المعاملان δb_1 و δb_2 أثر الدخل الحقيقي والأسعار النسبية في المرحلة الأولى على التوالي^١.

ولكن حتى في صورتها الحركية، فإن الصيغة التقليدية لمعادلة الواردات قد لا تقدم تفسيراً كافياً للتغيرات الملحوظة في الواردات وبخاصة عندما يستحيل تحقيق الطلب المرغوب على الواردات عند المستويات المناسبة من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية. وقد تكون هذه هي الحال في البلدان النامية حيث تفرض القيود الكمية على الواردات وعلى الائتمان المحلي نتيجة لعدم توفر النقد الأجنبي^٢. وفي ظل هذه الظروف يكون من الملائم افتراض أن هناك طلب على الواردات غير متحقق عند مستويات الأسعار والدخل الجارية، وأن القيود الفعلية على الواردات هي مدى توفر النقد الأجنبي والائتمان المحلي. وفي هذه الحالة قد تكون معادلة الواردات التالية أكثر ملاءمة:

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t = a_0 + a_1 \left(\frac{\Delta DC}{PM} \right)_t + a_2 \left(\frac{PX}{PM} \right)_t + a_3 \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (٦)$$

حيث

$$\begin{aligned} DC &= \text{الائتمان المحلي} \\ PX &= \text{وحدة قيمة الصادرات} \end{aligned}$$

تتضمن هذه المعادلة تأثيرات معدلات التبادل التجاري (PM/PX)، ويمكن النظر إليها على أنها صيغة مختصرة لمعادلة استيراد تشمل تأثيرات مدى توفر حصة النقد الأجنبي أو القوة الشرائية لحصيلة الصادرات مقابل الواردات. وفي هذه الصياغة، فإن قيمة وحدة الصادرات يفترض أن تمثل المصدر الرئيسي للتغيرات في حصة النقد الأجنبي.

١ يمثل المعاملان b_1 و b_2 التأثيرات على الأجل الطويل.

٢ انظر William L. Hemphill, "The Effect of Foreign Exchange Receipts on Imports of Less Developed Countries," IMF, *Staff Papers*, Vol. 21 (November 1974), pp. 637-77, and Iqbal Mehdi Zaidi, "A Rationing Model of Imports and the Balance of Payments in Developing Countries: Theoretical Framework and an Application to the Philippines Economy" IMF, DM/84/62.

٢ - الصادرات

على جانب الصادرات تنطوي فرضية البلد الصغير على أن البلد غير هام في السوق العالمي بحيث أن التغيرات في ناتجه الموجه للتصدير لا يؤثر على الأسعار العالمية. ومعنى ذلك أن التنبؤات بحجم الصادرات قد تعتمد على تحليل لعملية العرض المحلي، وأن التوقعات الخاصة بأسعار الصادرات سوف تركز على التطورات في الأسواق العالمية.^١ ومع الاستثناء الممكن للقطن الطويل التيلة، فإن فرضية البلد الصغير تبدو ملائمة للتطبيق على الصادرات السلعية لمصر.^٢

يمكن تقسيم التنبؤ بعرض الصادرات إلى شقين - تقدير الانتاج المحلي المتوقع والنظر في العوامل المحددة لنسبة الصادرات إلى الناتج. وفي أي برنامج مالي، يشمل التنبؤ على جانب العرض توقعات بشأن إنتاج السلع الرئيسية. ومع ذلك فإن هذه التوقعات ينبغي أن تأخذ في الحسبان إستجابة الانتاج المحلي لأسعار الصادرات. وقد تحدث مثل هذه الاستجابة بالنسبة للزراعة على سبيل المثال من خلال الفلاحة المكثفة. ومع ذلك فإن السعر الذي يحدد حوافز الانتاج هو سعر المنتج، الذي قد يختلف اختلافاً كبيراً عن سعر التصدير. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نسبة الانتاج التي يجري تصديرها تلك العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار المبيعات المحلية للسلع القابلة للتصدير. وإضافة إلى ذلك، فإن تخصيص المبيعات بين الأسواق المحلية والخارجية قد يتأثر بالضرائب على الصادرات وبالعمومات وكذلك بالقيود التي تقف عقبة في محاولة التوصل إلى الأسواق الخارجية.

وبصفة عامة، من المعقول أن نتوقع أن حدوث زيادة في الدخل العالمي الحقيقي، أو زيادة في الناتج المحلي تفوق مستوى الناتج المقدر على أساس الاتجاه العام طويل الأجل، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصادرات من شأنها أن تميل إلى الزيادة عندما تكون أسعار الصادرات منخفضة بالنسبة لأسعار صادرات المنافسين، ولكنها تكون مرتفعة بالنسبة للأسعار المحلية.

١ يمكن الحصول على التنبؤات بأسعار الصادرات من الوكالات المتخصصة في السلع المعنية أو من منظمات دولية متنوعة وللتعرف على المنهج المستند إلى أسلوب السلسلة الزمنية، انظر:

Ko-Young Chu, "Short-Run Forecasting of Commodity Prices: An Application of Autoregressive Moving Average Models," IMF, *Staff Papers*, Vol.25 (March 1978), pp. 90-111.

٢ تساهم مصر بحوالي ٤٥ بالمئة من حجم الصادرات العالمية للقطن الطويل التيلة. ولهذا القطن قيمة كبيرة في تحويله إلى خيوط قوية وغزل رفيع، ويتمتع بعلاوة في السعر. وخلال أواسط السبعينات، كانت أسعار الغزل الطويل التيلة أكثر من ضعف تلك الخاصة بالمتوسط التيلة، ولكن استجابات الانتاج في البلدان الأخرى قللت من الفارق إلى النصف في أوائل الثمانينات.

البرمجة المالية

وهكذا، ففي الحالات التي قد يكون فيها من الملائم التنبؤ بالصادرات عن طريق استخدام معادلة، فقد يستخدم هذا النوع من الصياغة^١:

$$\left(\frac{X}{PX} \right)_t = d_0 + d_1 GDPRW_t + d_2 \left(\frac{GDP}{GDPRT} \right)_t + d_3 \left(\frac{PXW}{PX} \right)_t + d_4 \left(\frac{PX}{PD} \right)_t \quad (٧)$$

حيث:

X = قيمة الصادرات

PX = قيمة وحدة الصادرات

$GDPRW$ = إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي

$GDPRT$ = القيمة المقدرة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس الاتجاه العام طويل الأجل.

PXW = مؤشر أسعار الصادرات العالمية

ولمراعاة احتمالات التعديل التدريجي للصادرات الحقيقية إستجابة للتغيرات في الناتج ومتغيرات الأسعار النسبية يمكن لنا أن ندخل متغيراً تابعاً متأخراً كالتالي:

$$\left(\frac{X}{PX} \right)_t = d_0 + d_1 GDPRW_t + d_2 \left(\frac{GDP}{GDPRT} \right)_t + d_3 \left(\frac{PXW}{PX} \right)_t + d_4 \left(\frac{PX}{PD} \right)_t + d_5 \left(\frac{X}{PX} \right)_{t-1} \quad (٨)$$

٣ - الخدمات

وأياً في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات أن العناصر الرئيسية لحساب الخدمات هي الشحن، وخدمات النقل الأخرى، والسفر، ودخل الاستثمار، وسلع وخدمات أخرى. وتفسر متحصلات ومدفوعات الشحن عادة

^١ انظر 4-683. Khan, *op. cit.* ولإجراء تحليل على الأجل القصير، يفضل أن يرجع مؤشر الطلب العالمي طبقاً لأنصبة السوق. وفي بعض الحالات، فإن الانتاج الصناعي قد يكون متغيراً أكثر ملاءمة من الدخل. كذلك ينبغي إيلاء الاهتمام بالوضع الدوري للاقتصاد المحلي والأسواق المتوقعة. ويمكن الحصول على التنبؤات للتطورات على الأجل القصير من البلدان الصناعية من مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل *Economic Outlook*، ومطبوعات صندوق النقد الدولي مثل *World Economic Outlook*، ومطبوعات المملكة المتحدة للمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية مثل *National Institute Economic Review*.

بالتحركات في صادرات وواردات السلع على التوالي^١. ولعله من المفيد تقسيم أوجه النقل الأخرى إلى خدمات ركاب وخدمات موانئ^٢. تشمل الخدمات الأولى النقل الدولي للركاب المتعلق بالسفر، ويحتمل أن يتأثر بعوامل مثل عدد المسافرين، والموقف التنافسي للحملات المحلية وتكلفة الوقود. وتتأثر متحصلات ومدفوعات خدمات الموانئ بدرجة كبيرة بالواردات والصادرات للسلع والخدمات.

قد تتأثر متحصلات ومدفوعات السفر بمتغيرات تتعلق بالقدرة التنافسية، وبالدخول المحلية والأجنبية وبأسعار النسبية^٣. وعلى سبيل المثال، قد تتأثر المتحصلات بالدخول في البلدان التي يأتي منها المسافرون وكذلك بالدورة الاقتصادية في تلك البلدان. وفي الواقع، فإن تحليل تأثيرات القدرة التنافسية للأسعار أمراً معقداً، ينطوي على مقارنات للتحركات في الأسعار وأسعار الصرف للبلد المعني وكذلك البلدان المنافسة. كذلك فإنه يمكن لتكاليف النقل الدولية أن تكون عاملاً هاماً مؤثراً في حصيلة السياحة. وعلى الأجل القصير، قد ينخفض عدد السياح بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد يكون للتحسينات في الخدمات السياحية مثل الفنادق تأثيرات هامة على حصيلة السفر على الأجل الأطول.

يمكن التمييز بين دخل الاستثمار الناشئ عن استثمار مباشر واستثمار غير مباشر. وقد تختلف عوائد الاستثمار المباشر اختلافاً كبيراً تبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي في البلد أو في قطاعات محددة يتركز فيها هذا الاستثمار. وهناك تمييز في ميزان المدفوعات بين العوائد المعاد استثمارها وتلك الموزعة. والتقليد المتبع هو معاملة الأرباح المستبقاة كما لو أنها كانت معادة الاستثمار^٤. وعلى ذلك فإن حصيلة الأرباح المستبقاة تؤدي إلى قيد موازن تلقائي في حساب رأس المال. وتختلف نسبة الأرباح الموزعة تبعاً للربحية المقارنة للاستثمار محلياً أو في الخارج (أي في البلد المضيف)، وتوقعات سعر الصرف، والأدوات الضريبية والعوامل الأخرى المؤثرة على إعادة تحويل الأرباح. وبالنسبة لدخول الاستثمار الأخرى، فإن مدفوعات الفائدة ومتحصلاتها تعكس مقدار وتكلفة الاقتراض والاقتراض الخارجي الذي تم في الماضي.

وإيجازاً للقول، فعلى المستوى الكلي، يتأثر حساب الخدمات على الأقل بالتغيرات في قيمة الصادرات والواردات (التي تؤثر أساساً في خدمات الشحن

١ لا تسجل حصيلة مصر لخدمات الشحن بصورة منفصلة في ميزان المدفوعات، ذري متضمنة في الصادرات، ورسوم قناة السويس، أو أوجه النقل الأخرى.

٢ حتى ١٩٧٦، أدرجت المبالغ الملائمة لحصيلة خدمات الركاب تحت بند حصيلة خدمات أخرى في ميزان مدفوعات مصر.

٣ قد يكون المسافرون من رجال الأعمال، والطلاب والسياح. ويفترض أن يمثل السياح الفئة الرئيسية.

٤ انظر الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات.

البرمجة المالية

والموائىء) وبالدخول المحلية والعالمية (التي تؤثر أساساً في مدفوعات ومتحصلات السفر، على التوالي). وعلى ذلك فقد يكون من الملائم تقدير المعادلتين التاليتين:

$$SERVP_t = e_0 + e_1 M_t + e_2 GDP_t + e_3 SERVP_{t-1} \quad (٩)$$

$$SERVR_t = g_0 + g_1 X_t + g_2 GDPW_t + g_3 SERVR_{t-1} \quad (١٠)$$

حيث

- $SERVP$ = إجمالي المدفوعات للسلع الأخرى والخدمات والدخل.
- $SERVR$ = إجمالي المتحصلات من السلع الأخرى والخدمات والدخل.
- GDP = إجمالي الناتج المحلي.
- $GDPW$ = إجمالي الناتج المحلي العالمي.

٤ - بنود أخرى

يتطلب التنبؤ بالتحويلات بدون مقابل والتدفقات الرأسمالية في العادة أساليب متعددة، وفي أحيان كثيرة يكون المجال للتحليل الاقتصادي القياسي محدوداً. ومع ذلك فإنه يمكن الإشارة لنوع العوامل التي تؤثر على المجمعات الرئيسية خارج حسابات الخدمات والتجارة.

تشكل تحويلات العمال في العادة عنصراً رئيسياً من عناصر التحويلات الخاصة بدون مقابل^١. ويمكن التمييز بين إجمالي متحصلات العمال في البلد المضيف والمقدار الذي يجري تحويله إلى الوطن. وقد يختلف إجمالي المتحصلات تبعاً للوضع الدوري في البلد المضيف. وقد تتأثر التحويلات بالحوافز المعطاة بالوطن الأم^٢. وينبغي أن تستخدم تنبؤات ميزان المدفوعات للتحويلات الرسمية بدون مقابل تقديرات الميزانية

^١ من المفيد من وجهة النظر التحليلية تجميع دخل العمل وتحويلات العمال. وفي حسابات ميزان المدفوعات، فإن التحويلات من الأفراد العاملين في الخارج لأقل من سنة واحدة ينبغي أن تضمن في دخل العمل تحت بند: سلع وخدمات أخرى. ومع ذلك فعندما تزيد الفترة عن عام واحد، فإنها تصنف كتحويلات للعمال تحت بند تحويلات خاصة بدون مقابل.

^٢ استعرض الكاتب A.G. Chandavarkar هذه الحوافز في مقاله بعنوان "Use of Migrants' Remittances in Labor Exporting Countries," *Finance and Development*, June 1980.

للمنح الأجنبية، وأن تكون متسقة معها.^١

في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن الإطار المحاسبي لميزان المدفوعات، قسمت التدفقات الرأسمالية على حسب نوع رأس المال (إستثمار مباشر، وإستثمار الحافظة، وقروض، الخ)، وعلى حسب طول أجل الاستحقاق (طويل وقصير الأجل)، وعلى حسب القطاعات (عام وخاص). ويمكن الحصول على المعلومات بشأن التدفقات الرأسمالية الرسمية من خطط التنمية ومن الميزانية. وبالنسبة لبعض البلدان فإن التدفقات الرأسمالية الخاصة يمكن أيضاً أن تعكس قرارات السياسة العامة. وبصفة خاصة فقد يؤدي نظام الرقابة على النقد الى الحد من قدرة القطاع الخاص على الاقتراض من الخارج أو الاقتراض للخارج.^٢

وفي الحالات التي تستجيب فيها التدفقات الرأسمالية لقوى السوق، تصبح فوارق أسعار الفائدة ذات أهمية، وتميل الأرصدة الى التحرك من أسواق أسعار الفائدة الأقل الى تلك ذات الأسعار الأعلى. ومع ذلك، فإنه ينبغي النظر الى تأثيرات فوارق أسعار الفائدة في سياق التوقعات بشأن سعر الصرف. وعلى سبيل المثال فقد تقابل مزاييا أسعار الفائدة الأعلى وجود توقع بانخفاض في سعر الصرف. وبصورة أكثر عمومية، فإن الموقف السياسي والاجتماعي في البلاد يحتمل أن يكون عاملاً هاماً مؤثراً في تقدير المخاطرة المتضمنة في التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل. وكثيراً ما يتأثر الإستثمار المباشر بالأحكام الضريبية والحوافز الأخرى. وقد ترتبط التدفقات التجارية بإمكانية توفير الائتمان محلياً، والذي يتأثر بالسياسة النقدية في البلد المعني.

القسم الثالث: المبادئ التوجيهية للتنقيب بتطورات ميزان المدفوعات في مصر

يقدم هذا القسم بعض التقديرات التجريبية لبعض المعادلات المتعلقة بميزان مدفوعات مصر على أساس ما ناقشناه في القسم الثاني باستخدام البيانات السنوية

١ لا تتم معالجة بيانات المنح الرسمية المعنية الى مصر من خلال النظام المصرفي، ومثل هذه المنح لا تدرج في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن هذا لا يؤثر في المستوى المقدر لعجز الحساب الجاري نظراً لأن البند المقابل لهذه المنح يستبعد أيضاً من ميزان المدفوعات.

٢ ليست هناك في الواقع قيود في مصر على المدفوعات الجارية والتحويلات الرأسمالية من خلال السوق الحر. ويسمح للمواطنين المصريين بالاحتفاظ بمحصولاتهم في صورة نقد أجنبي في حسابات حرة وقد يستخدمون هذا النقد الأجنبي بحرية للقيام بمدفوعات في الخارج أو بيعها الى مقيمين آخرين لاستخدامها لنفس الغرض.

البرمجة المالية

من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٦، وإضافة إلى ذلك، يقدم هذا القسم بعض المؤشرات عن التطورات الأخيرة وكذلك معلومات عامة أساسية أخرى. والهدف هو التمهيد لمناقشة التعاريف والمسائل في القسم الرابع.

١ - الواردات

ارتبطت الواردات في مصر ارتباطاً ضعيفاً بالدخل المحلي والأسعار النسبية، وبخاصة في فترات النقص الشديد في النقد الأجنبي التي أدت في معظم الأحيان إلى تضيق الائتمان المحلي ومتطلبات أذونات الترخيص^٢ وتخفيض حصص واردات القطاع العام بموجب ميزانية النقد الأجنبي. وهذا يفسر السبب في أن معادلة الواردات التقليدية (٥) قد تؤدي إلى معاملات غير معنوية إحصائياً^٣ أو أن لها علامات غير صحيحة، كما هو مبين على سبيل المثال في المعادلات التالية:^٤

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t = 786.7 + 0.1604 \text{ GDP}_t + 2.723 \left(\frac{PM}{E \cdot \text{PGDP}} \right)_{t-1} \quad (1.1)$$

(0.69) (1.06) (1.24)

$$+ 0.3768 \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (0.99)$$

الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ $\bar{R}^2 = 0.7302$ $DW = 1.555$

حيث E هي سعر الصرف المعبر عنه بالدولار الأمريكي بالنسبة للجنينة المصري و PGDP هو مخفض إجمالي الناتج المحلي. وعلى العكس من ذلك، فقد أدت المعادلة (٦) إلى نتائج معقولة:

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t = -5.557 + 7.246 \left(\frac{PX}{PM} \right)_t + 0.1970 \left(\frac{E \cdot \Delta DCE}{PM} \right)_t \quad (1.2)$$

(3.10) (4.54) (2.32)

$$+ 0.6142 \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (4.48)$$

الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ $\bar{R}^2 = 0.8810$ $D.W. = 2.656$

١ يجب توخي الحرص عند تفسير معادلات الانحدار نظراً لعدد المشاهدات المحدودة وتعقيد العوامل المؤثرة في العناصر المختلفة لميزان المدفوعات.

٢ شملت متطلبات الترخيص هذه في العادة سلعاً متعددة يستوردها القطاع الخاص، بما في ذلك المواد الغذائية، وسلعاً تتنافس الإنتاج المحلي، وسلعاً غير مرغوبة اجتماعياً، وبعض السلع الكمالية.

٣ إحصاءات إيجابية موجودة بين الأقواس وتحت المعاملات المقدره في كل معادلة.

٤ يقدم الملحق الثاني تعاريف لجميع المتغيرات المستخدمة في معادلات الانحدار.

التنبؤ بميزان المدفوعات - الحلقة الدراسية التطبيقية ٧

وفي المعادلة (١٢) تمثل ΔDCE التغير في إجمالي الإلتئام المحلي بالجنه المصري. وتشير المعادلة الى أن أثر كل من الإلتئام المحلي ومعدل التبادل التجاري والواردات الحقيقية في العلم السابق خلال فترة التقدير يبدو معنوياً من الناحية الاحصائية. كذلك تم تقدير العديد من المعادلات للواردات الاسمية بالدولارات الامريكية. وقد وجد أفضل تحديد في الصيغة التالية:

$$M_t = 554.6 + 0.3869 F_t + 0.5713 (F_{t-1} - F_{t-2}) \quad (12)$$

$$(2.43) \quad (2.81) \quad (3.18)$$

$$+ 0.3907 M_{t-1}$$

$$(2.22)$$

$$\bar{R}^2 = 0.9711 \quad D.W. = 2.071 \quad 1986 - 1970 \text{ الفترة}$$

وفي هذه المعادلة فإن التغير في الواردات الاسمية بالدولارات الامريكية يتأثر أساساً بمستوى حصيلة الإيرادات الجارية في العلم الحالي (F_t)، والتغير في المتحصلات الجارية في العلم السابق. وميزة هذه المعادلة هي أنها يمكن أن تقدم توقعات بشأن الواردات بدلالة حصيلة النقد الاجنبي المتوقع خلال فترة التنبؤ. وتظهر جميع معاملات المتغيرات في المعادلة (١٢) معقولة ومعنوية ويزيد معامل التحديد المعدل عن ٠.٩٧.

٢ - الصادرات

كما ذكرنا سابقاً تمثل الصادرات النفطية جزءاً هاماً من مجموع صادرات مصر. ويمكن التنبؤ بالصادرات النفطية استناداً للتوقعات بخصوص الأسعار العالمية وحجم الصادرات. وبالنسبة للصادرات غير النفطية يمكن صياغة معادلة للتنبؤ بها على ضوء متغيرات تفسيرية مشابهة لتلك المبينة في المعادلة ٧ أعلاه، إلا أنه لا يتوفر بيانات تفصيلية عن أسعار صادرات السلع غير النفطية. ولذلك تم التركيز في هذه الحلقة الدراسية على التنبؤ بالصادرات ككل.

يمكن الاستناد في التنبؤ بعرض صادرات مصر الى الانتاج المحلي المتوقع وبالنسبة المحتملة للصادرات الى الناتج، وتتأثر نسبة الصادرات الى الناتج بالسياسات المالية والسياسات التسعيرية. وفي أوائل الثمانينات، أدت السياسات المالية التوسعية في مصر التي واكبتها أسعار محلية مدعومة الى الحد من نمو الصادرات، وإلى تحويل جزء كبير من السلع القابلة للتصدير الى السوق المحلي. وبصفة خاصة، فقد نمت

صادرات البترول في السنوات الأخيرة بمعدل أبطأ من معدل نمو الانتاج^١، وبسبب المستوى المنخفض للأسعار المحلية، فقد فاق الاستهلاك المحلي لمنتجات البترول نصف اجمالي العرض المحلي لهذه المنتجات (بما في ذلك الواردات).

وفي الزراعة، فإن حوافز الانتاج قد تأثرت تأثيراً كبيراً بسياسة الحكومة المتعلقة بالتوريد والتسعير. وحتى عام ١٩٨٦، خضع العديد من المحاصيل الى نظام التوريد الحكومي، وهي أساساً القطن وقصب السكر والقمح والارز والفول، وكذلك العدس والسمسم الموجه للاستهلاك المحلي، وأيضاً البصل والثوم والفول السوداني الموجه للتصدير. وتحتّم بيع كل محصول القطن ومحصول قصب السكر الى الحكومة من خلال الجمعيات التعاونية المحلية، وتحدّد توريد المحاصيل الأخرى عن طريق الحصص التي اختلفت بحسب الاقليم ويمرور الوقت. وفي السنوات الأخيرة التي سبقت عام ١٩٨٦، فإن نصيب التوريد الفعلي بالنسبة لاجمالي الانتاج بلغ في المتوسط ٨٠ بالمئة بالنسبة للبصل و ٥٠ بالمئة بالنسبة للارز والسمسم، و ٤٦ بالمئة للفول، و ٢٤ بالمئة للعدس، و ١٧ بالمئة للقمح. أما التعديلات بالنسبة لاسعار التوريد فقد كانت بصفة عامة متباعدة زمنياً وضئيلة بحيث لا تعوض عن الزيادة في تكاليف الانتاج. وكنتيجة لذلك فقد كان صافي العائدات على المحاصيل بموجب نظام التوريد الرسمي متدنياً، مما أدى الى التحول في انماط الانتاج بعيداً عن المحاصيل التي تتمتع مصر بميزة تنافسية فيها، وبخاصة القطن، في اتجاه محاصيل ذات عائد اقتصادي منخفض أو حتى سالب، وبخاصة محاصيل العلف لانتاج اللحوم. كذلك فقد تأثر انتاج القمح بصورة غير مباشرة من خلال الأسعار المنخفضة في السوق الحر نتيجة للمبيعات المدعومة من الدقيق المستورد.

ومع أن الفلاحين يستفيدون من عدد من الدعومات المباشرة وغير المباشرة (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والبذور، والآلات، والوقود) وكذلك ائتمانات بأسعار فائدة منخفضة، فإن صافي الضريبة على الانتاج الزراعي ظل كبيراً نتيجة لنظام التسعير الرسمي. وبالتالي، فخلال العقد الماضي، أدى الناتج الزراعي البطيء الذي صاحبه زيادة سريعة في الطلب المحلي الى تضائل الفائض القابل للتصدير من

١ يمثل الفرق بين إنتاج البترول وصادراته أساساً نصيب الشركات المشاركة والاستهلاك المحلي. وبموجب اتفاقات المشاركة في الانتاج، بلغ متوسط نصيب هذه الشركات حوالي ٢٠ بالمئة. وتكاد جميع أنشطة استكشاف البترول وانتاجه في مصر تتم عن طريق شركات النفط الاجنبية التي تدفع تكاليف الكشف وما يرتبط به من تنمية وتقوم باستردادها، بدون فوائد، خلال فترة محددة. وبمجرد أن يبدأ الانتاج، فإن هذه التكاليف وكذلك تكاليف التشغيل الجارية يتم استردادها من جانب الشركات الاجنبية في صورة كميات من البترول.

محاصيل التصدير التقليدية مثل القطن والارز، وإلى زيادة استيراد المحاصيل المنافسة مثل القمح.

تم تقدير معادلات كلية للصادرات تماثل الصياغة الواردة في المعادلة (٨) أعلاه^١ وتدل المعادلة (١٤) على صحة الافتراض بأن الصادرات الحقيقية (X/PX) هي دالة لانحراف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (GDP_R) عن قيمة الناتج المقدرة على أساس الاتجاه العام طويل الأجل (GDP_{RT}) ، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم (GDP_{RW}) ، إلا أن ربحية الصادرات، مقاسة بنسبة أسعار الصادرات (PX) إلى مؤشر سعر الجملة $(E.WPI)$ ، لا تبدو معنوية إحصائياً.

$$\left(\frac{X}{PX} \right)_t = -5,809 + 5,957 \left(\frac{GDP_R}{GDP_{RT}} \right)_t + 307.5 \left(\frac{PX}{E.WPI} \right)_{t-1} \quad (14)$$

(3.90) (4.21) (0.53)

$$+ 33.80 GDP_{RW}_t \quad (5.07)$$

$\bar{R}^2 = 0.7862 \quad D.W. = 1.739 \quad \text{الفترة } 1970-1986$

$$X_t = -601.9 + 4573 \left(\frac{PX}{E.WPI} \right)_{t-1} + 11.33 GDP_{RW}_t \quad (15)$$

(2.15) (6.63) (6.48)

$\bar{R}^2 = 0.9063 \quad D.W. = 1.817 \quad \text{الفترة } 1970-1986$

وتدل المعادلة (١٥) على أن الصادرات الاسمية (X) هي دالة في ربحية الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الاسمي للعالم. ومن الجدير بالذكر أن إضافة انحراف الناتج المحلي الحقيقي عن الاتجاه العام للمعادلة رقم (١٥) لم يحسن من نتائج المعادلة. وقد يتطلب الأمر استخدام عنصر الاجتهاد لتعديل التوقعات التي يمكن عملها على أساس هذه المعادلات، وفي هذا الخصوص، فإنه من المفيد معرفة الانتاج المخطط والأسعار المتوقعة لبنود الصادرات الرئيسية (مثل البترول والقطن) من أجل القيام بالتنبؤ بالصادرات (الجدول رقم ٥).

^١ ومع ذلك فقد تبين أن تأثير القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، مقاسة بنسبة قيمة وحدة الصادرات العالمية إلى قيمة وحدة صادرات مصر، كان غير ذي مغزى، وعلى ذلك فقد حذف المتغير من المعادلة.

البرمجة المالية

الجدول رقم ٥ - مصر: المؤشرات السعرية، ١٩٨٣ - ١٩٨٧
(النسبة المئوية للتغيير عن الفترة السابقة)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
٢٨٦	٤٩٨ -	٥٠ -	٢١ -	١١٩ -	أسعار الجملة للسلع الأولية ^١ البترول
٥٦٠	٢٠٠ -	٣٦٠ -	٢٨ -	١٦٠ -	الخام (البلاد المصدرة للبترول)
٩٥	١٦٤ -	١٤١ -	٥٨ -	٥٦ -	القطن الخام (مؤشر ليفريول)
					الارز (تايلند، بانكوك)
					السكر (سعر المستورد)
٤٢	٣٠ -	٦٤ -	١٤ -	١٠٦ -	بالولايات المتحدة)
					أسعار الصادرات للبلدان الرئيسية في
٢٨	٠٣ -	٠٦ -	١٤ -	١٠ -	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ^٢
٣٠	١٤٨ -	٥٠ -	٠١ -	٦٨ -	الولايات المتحدة
٢٣ -	٤٢ -	٢٩ -	٣٥ -	١٣ -	اليابان
-	٤٢ -	٤٦ -	١١٤ -	١٠٩ -	ألمانيا
٢٨	٨٠ -	٥١ -	٦٨ -	٧٥ -	فرنسا
٠٨ -	٥٠ -	٢٣ -	١١١ -	٦٣ -	المملكة المتحدة
٢٣	٢٠ -	٢٣ -	١٢ -	١٠ -	إيطاليا
					كندا
					إجمالي بلدان منظمة
١٥	٥٠ -	٢٨ -	٥٦ -	٢١ -	التعاون الاقتصادي والتنمية
					أسعار الواردات في البلدان الرئيسية
					للمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ^٢
١٨ -	٤٥ -	٢٤ -	١٧ -	٢٧ -	الولايات المتحدة
٢٣ -	٢٤٥ -	٤١ -	٢٢ -	٩٩ -	اليابان
٢٨ -	١٥٨ -	٢٥ -	٥٩ -	٠٢ -	ألمانيا
١٣ -	١٢٨ -	١٣ -	١٠٩ -	٧٦ -	فرنسا
٥٢	٢٠ -	٢٩ -	٩٩ -	٥٨ -	المملكة المتحدة
٥٠ -	١٤٨ -	٧٤ -	١٢٠ -	٢٧ -	إيطاليا
٣٥	٢٠ -	٢٨ -	٥١ -	٣٥ -	كندا
					إجمالي بلدان منظمة التعاون
١٠	١٠٠ -	٢٥ -	١٦ -	١٤ -	الاقتصادي والتنمية

المصادر: International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, April 1988;
World Economic Outlook, April 1988 and Organization for Economic
Cooperation and Development, *Economic Outlook*, December 1986.

- ١ بالدولارات الأمريكية.
- ٢ البيانات الفعلية للأعوام من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥، والتنبؤ للعلمين ١٩٨٦ و ١٩٨٧.
- ٣ الأسعار هي متوسط القيم بالعملة الوطنية.

٣ – الخدمات

تلخص المعادلتين (١٦) و(١٧) العوامل الرئيسية المؤثرة في حساب الخدمات. والتركيز هنا هو على توفير معادلات التنبؤ الملائمة بدلا من محاولة التفسير السلوكي الكامل لكل مجمل على حدة.

ويفترض بأن المتحصلات الجارية من السلع الأخرى والخدمات والدخل (SERVR) تتأثر بقيمة الصادرات (X)، والمتغير التابع المتأخر:

$$SERVR_t = 18.47 + 0.1743 X_t + 0.8661 SERVR_{t-1} \quad (١٦)$$

(0.15) (1.87) (10.02)

$$\bar{R}^2 = 0.9786 \quad D.W. = 1.669 \quad \text{الفترة } ١٩٨٦ - ١٩٧٠$$

ترتبط المدفوعات الجارية للسلع الأخرى والخدمات والدخل (SERVP) بقيم الواردات (M)، والمتغير التابع المتأخر:

$$SERVP_t = -67.77 + 0.1886 M_t + 0.6756 SERVP_{t-1} \quad (١٧)$$

(0.97) (6.30) (12.06)

$$\bar{R}^2 = 0.9928 \quad D.W. = 2.843 \quad \text{الفترة } ١٩٨٦ - ١٩٧٠$$

٤ – بنود أخرى

كما أشرنا في القسم الثاني فليس هناك سوى مجال محدود للقيام بتحليل سلوكي دقيق للبنود خارج حسابات الخدمات والتجارة. وتتكون التحويلات الجارية بدون مقابل أساساً من تحويلات العمال التي انخفضت بشكل واضح في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يستمر ضعف التحويلات كنتيجة لركود اقتصادات البلدان المجاورة المنتجة للنفط. وعادة ما تتحدد البنود في الحساب الرأسمالي على أساس التنبؤات التي تقوم بها الهيئات الحكومية المعنية. ومن المفيد أيضاً تحليل هيكل التدفقات الرأسمالية، ودراسة الاتجاهات العامة للبنود الرئيسية، واستخدام المعلومات المتوفرة عن العوامل المؤثرة عليها.

وينبغي أن تكون التنبؤات بالافتراض الخارجي للحكومة المركزية متسقة مع توقعات الميزانية وسياساتها العامة. ويجب أن تأخذ التوقعات بشأن احتياجات التمويل الخارجي لمؤسسات الدولة بعين الاعتبار أي تغيرات في السياسات السعرية والاستثمارية التي يمكن أن تؤثر في الحاجة إلى مثل هذه القروض.

القسم الرابع: تمارين ومسائل للمناقشة

١ – يقدم القسم الأول معلومات عن هيكل ميزان المدفوعات في مصر وتطوراتها خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٦. وعلى أساس هذه المعلومات، ما هي في نظرك المشكلات الرئيسية المتعلقة بالتنبؤ بميزان المدفوعات لعام ١٩٨٧؟

ب - علق على التأثير الممكن للتغيرات في البنود التالية على التنبؤ بالحساب الجاري:

- (١) الائتمان المحلي
- (٢) الناتج المحلي
- (٣) سعر الصرف
- (٤) التسعير المحلي للطاقة والقطن
- (٥) أسعار الفائدة المحلية والخارجية

الى أي مدى يمكن دمج هذه التأثيرات بصورة رسمية في معادلات التنبؤ؟

ج - قارن وبين أوجه التضاد بين معادلات الاستيراد المقدرة في القسم الثالث، باستخدام المعلومات بشأن القيم الحقيقية والمقدرة المقدمة في الجدول (٦).

د - على أساس البيانات الفعلية للمتغيرات المستقلة (ملحق البيانات)، استخدم أيًا من معادلات الاستيراد (١٢) أو (١٣) لتقدير حجم وقيمة الواردات لعام ١٩٨٦. وبالإضافة الى ذلك:

(١) قارن التقديرات مع النتائج الفعلية لعام ١٩٨٦. ما هي العوامل التي يحتمل أن تكون قد أدت الى أي خطأ؟

(٢) راجع كيف يمكن لتقديراتك أن تكون قد تأثرت بخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بمقدار ١٠ بالمئة في ١٩٨٦.

هـ - ناقش الأساليب الممكنة للتنبؤ بالصادرات في مصر. وبصفة خاصة:

(١) علق على الصياغة المستخدمة في المعادلتين (١٤)، (١٥).

(٢) كيف يمكن أن تستفيد من المعلومات في الجدول (٥) للقيام بالتنبؤ بالصادرات؟

و - علق على صياغة المعادلات (١٦) و(١٧) بالنسبة للخدمات واقترح أي صياغات بديلة تراها مناسبة.

ز - تستجيب التدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص أساساً لقوى السوق. في هذا السياق ناقش التأثير الممكن على هذه التدفقات الرأسمالية في مصر نتيجة للتغيرات في العوامل التالية:

- (١) أسعار الفائدة المحلية والأجنبية
- (٢) الائتمان المحلي
- (٣) التوقعات بشأن سعر الصرف

الجدول رقم ٦ - موزن القيم الفعلية والمعتبرا بها لمعاملات مختارة^١

SERVP		SERVR		X		M		M/P/M	
P(17)	A	P(16)	A	P(15)	A	P(13)	A	P(12)	A
٢٥١	٢٦٢	٢٦٧	١٤٥	٧٨١	٨١٧	١٤٥١	١٠٨٤	٢٨٢٤	٤٢٣٩
٢٩١	٢٨٦	٢٩٢	١٥٤	٨٤٨	٨٥١	١٥٦٨	١١٢١	٤٦٧٨	٤٢٥١
٤١٤	٤٢١	٢٩٤	٢٠٤	٩٧٩	٨١٢	١٤٤٠	١١٧٠	٤٥٥١	٤١٨٠
٤٨٦	٥٥٧	٢٧٠	٢٠٤	١١١٤	١٠٠٠	١٤٦٠	١٤٢٩	٤٠٨٢	٢٩٧٠
٨٥٨	٨٢٩	٥٧٢	٤٤٠	١٢٣٨	١١٧٢	٢٢٢٢	٢٩١٤	٥٨٢١	٥٢٩٦
١٢٣٥	١١٧٨	٦١٢	٧١٢	٢٠١٩	١٥٦٧	٢٢١٩	٢٤٤١	٦٠٤٤	٧٠٢٨
١٤٥٢	١٢١٠	٩١٦	١٢٢٠	٢٠٢٥	١٦٠٩	٢٦٩٢	٢٨٤٢	٦٢٧٨	٦٧٤١
١٥٤٥	١١٧٢	١٤١٩	١٢٣٩	١٨٥٥	١٧٩٤	٤٢٧١	٤٠٢٨	٦٧٨٥	٦٥١٢
٢٠١٨	١٩٦٠	١٧٧٦	١٧١٩	٢٠٠٢	١٩٢٩	٤٧٨٥	٤٧٤٢	٧٢٨٩	٦٩٧٤
٢٢٣٨٩	٢١٩٢	١٩٢٠	١٩٦٠	١٨٦٤	٢٤٢٤	٥٤٨٥	٦٠٠٢	٦٢٩٢	٧٢٣٠
٢٢٩٩٩	٢٢٩٢	٢٢٨٧	٢٦١٢	٢٦٠٩	٢٨٥٤	٧٦١٩	٦٨١٤	٧٢٥٨	٦٨١٤
٢٤٠٦	٢٢٨٥	٢٠٧١	٢٩٢٨	٢٩٠٢	٢٩٩٩	٨٢٨٠	٧٩١٨	٨٢٧٧	٨٢٤٨
٢٢١٧٧	٢٢٨٢٠	٢٢٦٢	٢٢٠٢	٤٠٩١	٤٠١٨	٧٢٢١	٧٧٢٢	٩٢٠٤	٨٤٤٧
٢٩٢٠	٢٨٤٧	٢٤٢١	٢٥٧٠	٢٧٧٢	٢٦٩٢	٨١١٨	٧٥١٥	٨٥٧٨	٨٥٤٠
٤٢٧٦	٤١٨٨	٢٧٨٤	٢٥١٢	٢٤٢٢	٢٨٦٤	٨٥٩٩	٩٢٥٠	٩٠٥٥	١٠٦٢٢
٤٢٢٤	٤٤٠٠	٢٢٢٩	٢٤٤٢	٢٥٠٥	٢٨٢١	٨٤٦٠	٨٢٢٨	١٠٦٥٥	٩٦١٤
٤١٥٨	٤١٢٩	٢٤٥٨	٢٦١٤	٢٤٢٢	٢٦٢٢	٦٧١٧	٦٦٤٢	٧٥٩١	٧٧٢٤

المصدر: المؤلف.

التنبؤ بميزان المبطوعات - الطقة الدراسية للتطبيقية ٧

١ تعديلات المتغيرات كما هي في النص. تشير A و M إلى القيم الفعلية والمعتبرا بها على التوالي. يشير الرقم بين الأقواس إلى المعادلة المختصة في النص.

الجدول الأول - مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر
في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ - ١٩٨٦^١

GDPRW	GDPW	GDPR	GDPR	^٢ GDPE	F	E	DCE
٧٠٠	٢٤٠	٨٠٦٨	٨٩٢٠	٣٢٣٨	١٢٩٩	٢٣٣٠٠	١٥٠٢
٧٣١	٢٦٦	٨٦٥٠	٩٢٧٧	٣٤٥١	١٣١١	٢٣٣٠٠	١٦٦٠
٧٦٩	٢٩٩	٩٢٧٣	٩٦١٤	٣٦٦٣	١١٢٨	٢٣٣٠٠	١٧٧٧
٨١٣	٣٥٠	٩٩٤١	٩١٤١	٣٧٥٧	١٤٢٨	٢٣٥١٦٢	١٩٤٣
٨٢٨	٤١٣	١٠٦٥٧	٩٥٨٨	٤١٩٠	٢٤٢٢	٢٣٥٥٥٦	٢٤٧٥
٨٢٢	٤٧٠	١١٤٢٥	١٠٩٧٧	٥٢٤٧	٢٧٣٥	٢٣٥٥٥٦	٣٧٢٥
٨٧٥	٥٥٠	١٢٢٤٨	١١٦١٣	٦٧٠٥	٣٦٧١	٢٣٥٥٥٦	٤٣٧٩
٩١٠	٦٢٣	١٣١٣٠	١٢٦٨٩	٨٢١٠	٤٦٠٢	٢٣٥٥٥٦	٥٠٢٤
٩٤٧	٧٢٤	١٤٠٧٦	١٣٩٨٣	٩٧٨٨	٥٤٨٣	٢٣٥٥٥٦	٧٩٠١
٩٨٠	٨٤٨	١٥٠٩١	١٥١٩٣	١٢٦١٠	٦٦٥٣	٢٣٥٥٥٦	٩٨٩٧
١٠٠٠	١٠٠٠	١٦١٧٨	١٥٨٦٣	١٥٥٤٦	٩٣٠٧	٢٣٥٥٥٦	١٤٠٦٥
١٠١٦	١١٥١	١٧٢٤٣	١٧٦٦٠	١٩٠١٥	٩١٦٧	٢٣٥٥٥٦	١٧٨٧١
١٠١٧	١٢٩١	١٨٥٩٣	١٨٩٥٤	٢٢٨٥٨	٩٧٠١	٢٣٥٥٥٦	٢٢٠٠٨
١٠٢٩	١٤٩٢	١٩٩٣٢	٢٠٥٨٨	٢٦٧١٧	١٠٩٥١	٢٣٥٥٥٦	٢٦١٠٤
١٠٨٢	١٧٢٦	٢١٦٨٨	٢٢٦٧١	٣١٤٠٦	١١٣٥٧	٢٣٥٥٥٦	٣١٥٥٣
١١١٢	١٩٧٥	٢٢٩٠٦	٢٣٦١٢	٣٦٢١٦	١٠٤٩٤	٢٣٥٥٥٦	٣٧٦٧٤
١١٤٥	٢٠٩٤	٢٤٥٥٤	٢٤٨٠٣	٤١١٣٦	٨٩١٢	٢٣٥٥٥٦	٤٤٧٤٧

IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;

المصادر:

International Financial Statistics Yearbook, several issues;

United Nations Conference on Trade and Development,

Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement, 1987.

بالنسبة للسنوات التقويمية ١٩٧٠، ١٩٧١، و١٩٨١-١٩٨٦، فإن GDPE و PGDP هي من تقديرات موظفي الصندوق. وتحسب GDPR و GDPRW على أساس هذه التقديرات.

الملحق الأول

الجدول الأول - مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر
في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ - ١٩٨٦^١ (تمة)

X	WPI	SERV	SERV	PXW	PX	PM	PGDP	M
٨١٧	٠.٤٢	١٤٥	٣٦٣	٠.٢٧	٠.٢٤	٠.٢٥	٠.٣٦	١٠٨٤
٨٥١	٠.٤٢	١٥٤	٣٨٦	٠.٢٩	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٣٧	١١٣١
٨١٣	٠.٤٢	٢٠٤	٤٢١	٠.٣١	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٣٨	١١٧٠
١٠٠٠	٠.٤٥	٣٠٤	٥٥٧	٠.٣٨	٠.٣٤	٠.٣٦	٠.٤١	١٤٢٩
١٦٧٢	٠.٥٢	٤٤٠	٨٢٩	٠.٥٣	٠.٦٣	٠.٥٤	٠.٤٤	٢٩١٤
١٥٦٧	٠.٥٥	٧١٣	١١٧٨	٠.٥٨	٠.٦٢	٠.٥٦	٠.٤٨	٣٩٤١
١٦٠٩	٠.٦٠	١٢٢٠	١٣٦٠	٠.٥٩	٠.٥٨	٠.٥٧	٠.٥٧	٣٨٤٢
١٩٧٤	٠.٦٥	١٦٣٩	١٧٦٣	٠.٦٤	٠.٦٥	٠.٦٢	٠.٦٥	٤٠٣٨
١٩٣٩	٠.٧٥	١٧١٩	١٩٦٠	٠.٧١	٠.٦٣	٠.٦٨	٠.٧٠	٤٧٤٣
٢٤٢٤	٠.٨٢	١٩٦٠	٢١٩٣	٠.٨٣	٠.٧٩	٠.٨٢	٠.٨٣	٦٠٠٢
٣٨٥٤	١.٠٠	٢٦٦٢	٢٩٣١	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	٠.٩٨	٦٨١٤
٣٩٩٩	١.٠٨	٢٩٢٨	٣٢٨٥	٠.٩٩	١.٠٩	٠.٩٢	١.٠٨	٧٩١٨
٤٠١٨	١.١٨	٣٢٠٢	٣٨٢٠	٠.٩٥	٠.٩٩	٠.٩٨	١.٢١	٧٧٣٣
٣٦٩٣	١.٣٧	٣٥٧٠	٣٨٤٧	٠.٩٠	٠.٩٩	٠.٨٧	١.٢٩	٧٥١٥
٣٨٦٤	١.٥١	٣٥١٢	٤١٨٨	٠.٨٨	٠.٨٨	٠.٨٥	١.٤٠	٩٢٥٠
٣٨٣٦	١.٧١	٣٤٤٢	٤٤٠٠	٠.٨٧	٠.٨٨	٠.٨٥	١.٥٣	٨٣٣٨
٢٦٣٢	٢.٠٠	٣٧٦٤	٤١٣٩	٠.٩٤	٠.٦١	٠.٩٠	١.٦٦	٦٦٤٣

١ يقدم الملحق الثاني تعريفات لجميع المتغيرات.

٢ في حالات عدم توفر بيانات رسمية عن GDPE و PGDP عن السنوات التقويمية، تم تقدير قيم هذين المتغيرين عن السنوات التقويمية فيما عدا عام ١٩٧١ بأخذ متوسط البيانات الرسمية للسنوات المالية ١-٢/١ و ١-٢/٢ كالآتي:

$$GDPE_t = 0.5 (GDPE_{t-1/t} + GDPE_{t/t+1})$$

$$PGDP_t = 0.5 (PGDP_{t-1/t} + PGDP_{t/t+1})$$

حيث t = السنة للتقويمية (١٩٧٠ أو أي من السنوات ١٩٨١ إلى ١٩٨٦). وبالنسبة لعام ١٩٧١ التقديرات هي متوسطات للأرقام المحتسبة لعام ١٩٧٠ والأرقام الرسمية لعام ١٩٧٢ كالآتي:

$$GDPE_{1971} = 0.5 (GDPE_{1970} + GDPE_{1972})$$

$$PGDP_{1971} = 0.5 (PGDP_{1970} + PGDP_{1972})$$

تعريف المتغيرات

DCE	إجمالي الائتمان المحلي من النظام المصرفي، بالجنيهات المصرية
E	سعر الصرف، دولارات أمريكية مقابل جنيه مصري واحد
F	حصيلة الحساب الجاري، بملايين الدولارات الأمريكية
GDPE	إجمالي الناتج المحلي، بملايين الجنيهات المصرية (معدلاً بحسب السنوات التقويمية)
GDPR	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بملايين الجنيهات المصرية (GDPE/PGDP)
GDPR ^T	تقدير لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس معدل نمو سنوي مركب ثابت قدره ٧٫٢ بالمئة، بملايين الجنيهات المصرية
GDPW	مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠
GDPRW	مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠
M	واردات البضائع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية
PGDP	مخفض إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/١٩٨٠ = ١٫٠٠، (معدلاً بحسب السنوات التقويمية)
PM	مؤشر قيمة وحدة الواردات، ١٩٨٠ = ١٫٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية
PX	مؤشر قيمة وحدة الصادرات، ١٩٨٠ = ١٫٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية
PXW	مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية، ١٩٨٠ = ١٫٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية
SERVP	مدفوعات السلع الأخرى والخدمات والدخل، بملايين الدولارات الأمريكية
SERVR	متحصلات السلع الأخرى والخدمات والدخل، بملايين الدولارات الأمريكية
WPI	مؤشر سعر الجملة، ١٩٨٠ = ١٫٠٠
X	الصادرات السلعية، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية

الفصل العاشر

الحلقة الدراسية التطبيقية ٨

البرمجة المالية

مقدمة

تستعرض هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الأساليب المتبعة في إعداد برنامج مالي، وتقدم معلومات عامة وبيانات من أجل تطبيق هذه الأساليب على حالة البلد موضع الدراسة. ويقدم القسم الأول وصفاً لطبيعة البرمجة المالية، ويستعرض الأساليب الفنية الممكنة لإعداد برنامج مالي. ويقدم القسم الثاني وصفاً موجزاً للاقتصاد المصري وللتطورات الاقتصادية الحديثة ولخطة التنمية الخمسية لفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١. أما القسم الثالث فيحتوي على إرشادات عامة لإعداد برنامج مالي افتراضي لمصر لعام ١٩٨٨/٨٧ على أساس المعلومات المتوفرة في بداية ذلك العام^١.

القسم الأول: مقدمة في البرمجة المالية

١ - طبيعة البرمجة المالية

يتكون البرنامج المالي من مجموعة من السياسات تهدف لإزالة الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي (الاستيعاب) وإجمالي العرض في الاقتصاد، والذي يظهر في شكل عجوزات في ميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الأسعار. والهدف الأساسي لأي برنامج مالي هو التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات، بما يؤدي إلى تحقيق نتيجة مرغوبة لميزان المدفوعات وأقل قدر ممكن من الضغوط على مستويات الأسعار المحلية.

نشأت أساليب البرمجة المالية في سياق برامج التصحيح التي تتضمن استخدام موارد الصندوق، وتم تطويرها على أساس الاحتياجات المتغيرة لهذه البرامج التي لها

١ ينبغي استكمال وصف الأساليب والمعلومات عن مصر بمراجعة الفصول السابقة وخاصة تلك التي تتناول أساليب التنبؤ.

سمة أساسية وهي التركيز على النواحي المالية. ويفترض هذا التركيز وجود علاقة مستقرة نسبياً بين المتغيرات المالية (مثل النقود والائتمان المحلي) والمتغيرات غير المالية (مثل الدخل القومي الحقيقي والأسعار) وكذلك قدرة السلطات النقدية على التحكم في بعض المتغيرات المالية للتأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد. كما يعكس هذا التركيز حقيقة هامة هي أن السياسات المالية غير الملائمة كانت في حالات عديدة سبباً رئيسياً في اختلال وضع القطاع الخارجي وظهور مشكلات أخرى تتعلق بالاداء الاقتصادي. ومما سهل التركيز على النواحي المالية أيضاً هو توفر البيانات المالية الملائمة، وخصوصاً الإحصاءات المصرفية.

ويشكل البرنامج المالي مجموعة متسقة من السياسات والتدابير تتناسب مع ظروف كل دولة. ويتطلب إعداد برنامج مالي تحديداً كمياً للسياسات المالية اللازمة لتحقيق تحسن مرغوب في ميزان المدفوعات وفي معدل التضخم، ويتضمن تحليلاً كمياً لأثر هذه السياسات على مجرى تدفق الأموال في الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال النظام المصرفي. ويشكل هذا التحليل الكمي واحداً من الأسس لوضع الحدود العليا للتوسع الائتماني المحلي، وللائتمان المقدم إلى الحكومة، وللقرض الخارجية، وأحياناً لتحديد المستوى الأدنى لاصافي الاحتياطيات الدولية. وتستعمل هذه الحدود عادة كمعايير أداء في برامج التصحيح المدعومة من الصندوق. وتعتبر السياسات التي يتم تحديدها كمياً في تمارين البرمجة المالية، وبصفة خاصة التوسع الائتماني المحلي والمتغيرات في سعر الصرف، من الأدوات الرئيسية المستخدمة من جانب السلطات القومية لتحقيق توازن أفضل بين الموارد المتاحة واستخداماتها.

وبسبب حدة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في الصندوق والتغير في معطيات الاقتصاد العالمي، فقد احتوت معظم البرامج التي قامت بها هذه الدول في السنوات الأخيرة على سياسات ذات طبيعة هيكلية تستهدف زيادة العرض الكلي، هذا إلى جانب السياسات المالية والتدابير الموجهة لخفض الطلب الكلي. ولذلك فإن أي برنامج مدعم من الصندوق يتطلب عادة وضع سياسات تتعلق بسعر الصرف والنقد والائتمان وميزانية الحكومة وأسعار الفائدة المحلية وأسعار المنتج وكذلك سياسات تستهدف زيادة الاستثمار وتحسين فاعليته، وتحرير التجارة، وكبح الزيادة في الأجور.

وبصفة عامة تغطي البرامج المالية التي يوافق عليها صندوق النقد الدولي فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، غير أن أهداف البرامج وسياسات التصحيح توضع عادة في إطار زمني أطول. وتستخدم موارد الصندوق لدعم هذه البرامج لتحقيق وضع مرض لميزان المدفوعات قابل للاستمرار في ظل مستويات مستقرة للأسعار بما فيها سعر الصرف، ومعدل مناسب للنمو الاقتصادي، ونظام متحرر للمدفوعات الدولية.

وفي العادة، يقصد بالوضع القابل للاستمرار إمكانية الاستمرار في تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق صافي التدفقات الرأسمالية بما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة وبالتالي مع قدرة البلد على تحمل أعباء الدين. وبينما توضع أيضاً تصورات مختلفة للأجل المتوسط في إطار زمني يمتد عادة خمس سنوات، فإن تحقيق الأهداف وتنفيذ أدوات السياسة يتطلب برامج مالية سنوية تفصيلية.

ويمكن تطبيق أساليب البرمجة المالية بصورة مفيدة حتى في غيبة وجود ترتيب مالي مع الصندوق، أو حتى عندما يكون الموقف الاقتصادي للدولة مرضياً. ومن شأن تطبيق مثل هذا النهج أن يساعد على الاحتفاظ بوضع مرض لميزان المدفوعات وعلى تسهيل عملية التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

٢ - الأساليب الفنية لاعداد برنامج مالي

يمكن استخدام أساليب فنية متنوعة لاعداد برنامج مالي. فإذا توفرت البيانات، وكذلك الوقت اللازم وتسهيلات الاحتساب، أمكن وضع نموذج اقتصادي شامل. وإذا أمكن التحقق من صحة النموذج بشكل كاف (أي إذا كانت الاختبارات الاحصائية مرضية وإذا أظهرت المحاكاة أن النموذج قد «عمل» بصورة طيبة خلال فترة العينة)، فمن الممكن استخدامه لاعداد البرنامج. وتبدأ أولى الخطوات بتحديد الأهداف المراد تحقيقها في فترة محددة من الزمن، وبعد إدراج قيم المتغيرات الخارجية المتنبأ بها، يمكن القيام باحتساب القيم المطلوبة لأدوات السياسة الاقتصادية أما عن طريق حل أو محاكاة النموذج.

إلا أن هذه الطريقة في احتساب قيم أدوات السياسة الاقتصادية قد تكون معرضة لأخطاء متنوعة، وخصوصاً لأخطاء في البيانات الاحصائية، وفي تحديد مواصفات النموذج، وفي القيام بعملية التقدير، والتننبؤ بالمتغيرات الخارجية. وفضلاً عن ذلك لا يمكن التسليم باستقرار العلاقات السلوكية التي تربط بين المتغيرات في النموذج خارج فترة العينة، خاصة عندما تطبق هذه الأساليب على اقتصاد بلد نام يمر بتغيرات هيكلية سريعة. ولذلك فإن إدخال الاعتبارات الاجتهادية قد يكون أمراً لا مفر منه لتحديد القيم المناسبة لأدوات السياسة الاقتصادية.

وعلى أي الحالات فإنه من المفيد عموماً صياغة واستخدام نموذج اقتصادي شامل، حيث أن النماذج الجزئية المبسطة غير قادرة عادة على إعطاء وصف دقيق للهيكال الاقتصادي للبلد المعني، كما أنها قد لا تمكن من إدخال جميع الأهداف المراد تحقيقها. ففي معظم البرامج المالية، هناك حاجة لوضع أهداف متعددة تتعلق بمعدلات نمو الناتج، والتضخم، وميزان المدفوعات. وتحقيق هذه الأهداف يستلزم استخدام عدد متنوع من الأدوات مثل تقييد الائتمان، وخفض عجز الميزانية، وتغيير

البرمجة المالية

سعر الصرف. وبالنظر لتعدد الأهداف والأدوات المستخدمة فإن النموذج الاقتصادي الشامل يكون أكثر ملاءمة لمقدرته على استقصاء التأثيرات المختلفة لتدابير السياسة الاقتصادية على جميع المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

وفي معظم البلدان نجد أن عدم وفرة البيانات المطلوبة تحول دون استعمال نموذج اقتصادي شامل. ولذلك يكون من الضروري في أحيان كثيرة اللجوء إلى نهج عملي أكثر يستخدم ما هو متاح من بيانات، ويسمح بإدخال عنصر الاجتهاد في تقدير التأثيرات المحتملة لاجراءات السياسة المقترحة. وعلى أساس هذا النهج العملي، يمكن للسلطات المختصة تحديد مزيج من الاجراءات والسياسات الاقتصادية المقبولة من الناحيتين السياسية والاجتماعية والتي تتيج بلوغ الأهداف المرجوة. وفيما يلي، على سبيل الايضاح، عرض للخطوات العملية التي يمكن اتباعها.

٢ - خطوات متبعة في إعداد برنامج مالي

يتطلب إعداد برنامج مالي تقييم المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلد وتحديد الأهداف الملائمة للبرنامج، واختيار مجموعة متسقة من أدوات السياسة ومعاييرها كمياً لتحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك لا بد من استكمال الحسابات الرئيسية لفترة البرنامج، وتتعلق هذه الحسابات بالدخل القومي، ومالية الحكومة المركزية، والقطاع النقدي، وميزان المدفوعات. وتشير هذه الحسابات في مجموعها إلى مدى الجهود المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن الأساليب المنهجية المتبعة في البرمجة المالية بالصندوق هي في الأساس أساليب عملية تختلف بحسب احتياجات التصحيح وحسب خصائص البلد المعني وتوافر البيانات^١. وفيما يلي إرشادات عامة لوضع البرنامج المالي.

(١) **تقييم المشكلات الاقتصادية:** قبل القيام بتحليل السياسة المالية والاقتصادية ووضع تنبؤات للمتغيرات الرئيسية يجب استعراض التطورات الاقتصادية الأخيرة التي تسبق فترة البرنامج للتعرف على المشكلات الهيكلية والدورية وعلى موقف السياسة الرأبنة والأهداف الاقتصادية للدولة. ومن الأهمية بمكان استقراء التطورات المحتملة للمتغيرات التي لا يكون للبلد المعني سيطرة عليها مثل أسعار التجارة الخارجية وأسعار الفائدة العالمية. وللحصول على تقييم للمشكلات الاقتصادية يمكن وضع تصور أو سيناريو أساسي ليس فقط لسنة البرنامج بل للأجل المتوسط.

١ للتعرف على وجهة نظر غير الصندوق للطبيعة العملية لتمرارين البرمجة المالية انظر:

John Williamson, "Economic Theory and International Monetary Fund Policies," *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, Autumn 1980.

ويتضمن ذلك إعداد مجموعة من التنبؤات للحسابات الرئيسية على أساس السياسات القائمة، الأمر الذي يشير إلى مدى التغير المطلوب والتدابير اللازمة لتحسين الوضع.

(٢) **تحديد الأهداف المبتثية وإعداد التنبؤات:** إن معرفة الوضع الراهن للاقتصاد تساعد على تكوين فكرة مبدئية عن الأهداف المناسبة لكل من سنة البرنامج والمدة الأطول. وعادة ما تشمل الأهداف على الأجل القصير إحراز تقدم ملموس في وضع ميزان المدفوعات قابل للاستمرار، وتحسن في معدلات النمو والتضخم، وبالنسبة لميزان المدفوعات يمكن أن تكون الأهداف متعلقة بكل من ميزان الحساب الجاري والميزان الكلي (أو مستوى الاحتياطيات الرسمية الدولية). وتحدد الأهداف على ضوء تنبؤات مفصلة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومؤشرات الأسعار ولميزان المدفوعات. ويتم التنبؤ بميزان المدفوعات لعدد من السنوات بعد فترة البرنامج للتأكد من قابلية وضع المدفوعات على الاستمرار في الأجل المتوسط. ويمكن الاعتماد هنا على الأساليب المنهجية التي جرى استعراضها في الحلقة الدراسية التطبيقية عن التنبؤ بميزان المدفوعات. وعند وضع التوقعات المتعلقة بمعدل التضخم يجب التأكد من تناسق مؤشرات أسعار المستهلك ومخفض إجمالي الناتج المحلي وأسعار الواردات والأسعار الأخرى المستعملة في البرنامج. وفي حالة وجود موقف يبدو فيه التصحيح المرغوب لميزان المدفوعات أمراً صعب التحقيق في سياق أهداف النمو والتضخم، فإن ذلك يكون بمثابة دلالة مبكرة لضرورة مراجعة موقف السياسة المقترضة.

على أساس الأهداف المبتثية وموقف السياسة المقترض، يمكن إعداد التنبؤات بالمجمعات النقدية وبميزانية الحكومة لفترة البرنامج باستخدام الأساليب الواردة وصفها في الحلقات الدراسية التطبيقية بشأن التنبؤ بالميزانية وبالمجمعات النقدية. وقد تختلف التنبؤات بالميزانية إلى حد كبير عن التقديرات الرسمية، بسبب اختلاف تدابير السياسة المقترحة، وأساليب التنبؤ المستخدمة. وبالنسبة لتمويل عجز الميزانية يمكن في بادئ الأمر تقدير حجم الاقتراض من الجهاز المصرفي كمتق، بعد الأخذ في الاعتبار حجم الاقتراض من المصادر المحلية الأخرى ومن الخارج، على أن تجري مراجعته كجزء من عملية التكرار المتعلقة باتساق الحسابات كما هو مبين أدناه. ويمثل التنبؤ بالطلب على النقود عنصراً رئيسياً في البرنامج ويجب أن يكون متسقاً مع أهداف الناتج والأسعار. وبعد أن يتم تقدير النقود بمعناها الواسع وعلى أساس القيمة المستهدفة لاصافي الأصول الخارجية وحساب القيمة العددية «لصافي البنود الأخرى» في المسح النقدي يصبح من الممكن احتساب مقدار الائتمان المحلي للنظام المصرفي

١ إن تحديد الناتج، والتضخم وميزان المدفوعات في التصور الأسلي من شأنه أن يعكس الافتراضات المتعلقة بموقف السياسات الراهنة.

البرمجة المالية

في نهاية فترة البرنامج من المتطابقة التالية:

$$DC_t = MQ_t + NOI_t - NFA_t$$

حيث يرمز DC الى الائتمان المحلي، و MQ الى النقود بالمعنى الواسع و NOI الى صافي البنود الأخرى و NFA الى صافي الأصول الخارجية، والرمز Δ الى نهاية فترة البرنامج. ولتحقيق الهدف المحدد لصافي الأصول الخارجية، لا بد من حصر التوسع الائتماني بالمقدار: $\Delta DC_t = DC_t - DC_{t-1}$ حيث الرمز Δ يشير الى التغير (بين بداية فترة البرنامج ونهايتها)، والرمز DC_{t-1} يشير الى الائتمان المحلي في بداية فترة البرنامج. وينبغي أن توفر حسابات السلطات النقدية اتساق القاعدة النقدية مع النمو المرغوب للنقود والائتمان، على أساس المستوى المتوقع للمضاعف النقدي. ويمكن استكمال التنبؤات بالطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق القيام بتنبؤات الاستهلاك والاستثمار الخاص بالإضافة الى المعلومات التي يتم الحصول عليها من حسابات الحكومة وحسابات القطاع الخارجي.

(٣) **مراجعة نواحي الاتساق في التنبؤات القطاعية:** إن استخدام أسلوب التكرار في عملية التنبؤ له أهمية كبيرة للتأكد من وجود الاتساق المحاسبي والاتساق المتعلق بجوانب الاقتصاد الكلي، وبالأهداف والأدوات. ويتطلب الاتساق المحاسبي مطابقة البيانات المدرجة لنفس المتغيرات أو لمتغيرات مماثلة في أجزاء مختلفة من البرنامج. فعلى سبيل المثال، فإن لجوء الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي كما هو مبين في الميزانية ينبغي أن يكون متسقاً مع التغير في صافي الائتمان المحلي الى الحكومة المبين في الحسابات النقدية. وقد نوقشت قضايا الاتساق المحاسبي في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية. ويتطلب الاتساق في جوانب الاقتصاد الكلي أن تكون التنبؤات بالمتغيرات في الأجزاء المختلفة من البرنامج متسقة من الناحية السلوكية. فعلى سبيل المثال، فإن الائتمان الى القطاع الخاص ينبغي أن يكون متسقاً مع قيم استثمار القطاع الخاص وورادته، كما ينبغي أن تكون تقديرات الضرائب متسقة مع توقعات الدخل والاستهلاك المتعلقة بالقطاع الخاص. أما اتساق الأهداف والأدوات فإنه يتطلب التأكد من إمكانية تحقيق جميع الأهداف عن طريق استعمال أدوات السياسة المقترضة، وإن لم يكن تحقيق جميع الأهداف ممكناً وجب القيام بمراجعة الأهداف أو اعتماد مزيد من تدابير السياسة.

(٤) **تدابير السياسة الاقتصادية:** كما ذكرنا من قبل، إن الغرض الأساسي

لبرامج التصحيح التي تستهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات هو إزالة الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي وإجمالي العرض مع إعادة توزيع الموارد بالقدر المرغوب نحو القطاع الخارجي. ومن ناحية الموازن غير المالية لكل قطاع، فينبغي أن يشير البرنامج

الى مدى اتساق التغيرات المتوقعة في الادخار والاستثمار في القطاع الحكومي والقطاع الخاص مع مقدار التحسن المستهدف في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويمكن تقسيم تدابير السياسة بصفة عامة الى تدابير تتعلق بجانب الطلب وتدابير تتعلق بجانب العرض، وبالإضافة الى تدابير تحسين القدرة التنافسية الدولية^١. وتشمل سياسات جانب الطلب في العادة خفض عجوزات الميزانية وخفض الائتمان المصرفي المقدم الى الحكومة. ويحدد البرنامج التصحيحي مدى التحسن المطلوب في وضع الميزانية كما يحدد تدابير الانفاق والضرائب اللازمة لبلوغ هذه النتيجة. وكما ذكرنا سابقاً يجب أن يكون التوسع في الائتمان المحلي متسقاً مع الأهداف الخاصة بالأسعار والناتج وصافي الأصول الأجنبية. وتحدد السياسة النقدية التدابير التي من شأنها خفض النمو الكلي للنقود والائتمان اتساقاً مع أهداف البرنامج، مع الأخذ في الاعتبار التوزيع المرغوب للائتمان بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص.

وتهدف السياسات المتعلقة بجانب العرض الى زيادة الناتج المحلي عن طريق تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة (مثل رأس المال والعمل)، وذلك بتخفيف أو إزالة التشوهات الناتجة عن جمود الأسعار، والاحتكارات، والضرائب، والدعموات، والقيود على التجارة. كما تهدف الى نمو أسرع للطاقة الانتاجية عن طريق الحوافز لتشجيع الادخار والاستثمار. وتحتوي السياسات التي تهدف الى تحسين القدرة التنافسية الدولية على مكونات تتعلق بسياسات جانب الطلب وجانب العرض، نظراً لأنها تعتمد على مزيج من الاجراءات (مثل خفض سعر الصرف الاسمي مع كبح زيادات الأجور) التي تستهدف التأثير على سعر الصرف الحقيقي للبلد الذي يقوم بتنفيذ البرنامج. وإن النظر في القضايا المتعلقة بنظام الصرف وبسعر الصرف الملائم كثيراً ما يشكل عنصراً رئيسياً في تصميم البرنامج. ومن القضايا الهامة المرتبطة بمزيج أدوات السياسة هي تحديد المعدل الأمثل لسرعة القيام بالتصحيح، الأمر الذي يعتمد على طبيعة المشكلة في القطاع الخارجي، وتوفر التمويل، والاعتبارات السياسية والاجتماعية.

(٥) مراجعة الرغبة في استخدام موارد الصندوق: تتطلب البرامج المدعومة بموارد الصندوق تحديد معايير للأداء. وتشمل هذه من الناحية التقليدية سقوفاً على التوسع الائتماني المحلي وحدوداً فرعية على الائتمان المصرفي المقدم الى الحكومة وحدوداً على الاقتراض الاجنبي بشروط غير ميسرة، واتفاقاً بالاً يستحدث البلد العضو أو يكثف من القيود على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات

١ يشير هذا التقسيم الى التأثير الأساسي المستهدف للتدابير، نظراً لأن كثيراً من التدابير لها تأثيرات عديدة على الطلب، والعرض، والقدرة التنافسية الخارجية.

البرمجة المالية

الدولية الجارية. ويمكن تحديد السقوف على التوسع الائتماني إما على مستوى المسح النقدي أو حسابات السلطات النقدية. ويتيح المسح النقدي اتساقاً فورياً مع أهداف البرنامج (عن طريق استخدام معدلات النمو والتضخم في التنبؤ بالطلب على النقود والتغير في صافي الأصول الأجنبية)، كما أنه يترك المجال مفتوحاً أمام التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات للتأثير على المجملات النقدية. أما وضع السقوف على مستوى حسابات السلطات النقدية فله ميزة التعامل مع المجملات التي تخضع بدرجة أكبر لتأثير التدابير التي تتخذها السلطات، ولكنه يعني أن الاتساق مع أهداف البرنامج يعتمد على استقرار الدالة المفترضة لعرض النقود. وينبغي النظر في وضع سقوف مرحلية على الائتمان، وإن وضع مثل هذه السقوف على أساس ربع سنوي يتطلب تحليلاً حريصاً للأنماط الموسمية للمتغيرات الداخلة في الحسابات النقدية.

إن المراحل المشار إليها أعلاه تمثل فقط أسلوباً منهجياً واحداً لوضع برنامج مالي. وفي الختام يجب التأكيد مرة أخرى على أهمية التكرار في عملية البرمجة لغرض الوصول إلى الاتساق الكامل للبرنامج المالي المفترض.

القسم الثاني - مصر: التطورات الاقتصادية الحديثة

يحتوي هذا القسم على معلومات عامة أساسية تفيد في إعداد برنامج مالي إفتراضي لمصر للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧. ويفترض هنا بأن البرنامج سيوضع في أوائل ذلك العام. وفيما يلي عرضاً للتطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ووصفاً لخطة التنمية الاقتصادية للفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

١ - التطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

إحتوت مقدمة هذا الكتاب على وصف موجز للهيكل الاقتصادي في مصر وعرض سريع للتطورات الاقتصادية فيها منذ منتصف الستينات. وكما جرى ذكره في المقدمة، فإن الاختلالات الأساسية في وضع الميزانية وميزان المدفوعات قد جلت بوضوح أكبر ابتداء من عام ١٩٨٤/٨٣ مع انخفاض أسعار النفط العالمية وأثر ذلك على الاقتصاد المصري. وسنتناول هنا عرضاً مفصلاً للتطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦، وهي فترة الخمس سنوات التي تسبق السنة التي سيعد البرنامج المالي من أجلها، وهي أيضاً فترة الخطة الخمسية الأولى في أفق التخطيط البعيد الأمد الذي يمتد عشرون عاماً. ويعتمد تحليل التطورات الاقتصادية على البيانات الفعلية الرسمية التي تظهر في مطبوعات صندوق النقد الدولي، وفي منشورات مصرية رسمية.

أ - الانتاج والإنفاق والأسعار

تشير تقديرات الدخل القومي الصادرة عن وزارة التخطيط بأن معدل نمو إجمالي

البرمجة المالية - الحلقة الدراسية للتطبيقية ٨

الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج إنخفض تدريجياً من ٩ر٩ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٤ر٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ١). وتشير البيانات القطاعية إلى أن الانخفاض يعود بشكل رئيسي إلى التباطؤ في نمو القطاعات السلعية وكذلك في قطاعات الخدمات الانتاجية وخصوصاً التجارة (الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ١ - مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي
بالأسعار الثابتة، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	
١١ ٤٢٦	١٢ ٢٩٦	١٣ ٢٩١	١٣ ٨٣٦	١٤ ١٤٨	القطاعات السلعية
٤ ٠٩٠	٤ ٢٥٨	٤ ٣٩٤	٤ ٥٤٠	٤ ٦٧٠	الزراعة
٢ ٩٩٥	٣ ٢٦٠	٣ ٥٨٤	٣ ٨٤٩	٤ ١٢٩	الصناعة والتعدين
٣ ٠٩٢	٣ ٥٣٦	٣ ٩١١	٣ ٩٤٩	٣ ٨٦٧	البنترول ومنتجاته
١٤١	١٦٣	١٧٩	٢١٩	٢٤١	الكهرباء
١ ١٠٨	١ ١٧٩	١ ٣٢٤	١ ٦٧٣	١ ٢٤٢	البناء والتشييد
٦ ٧٩٦	٧ ٢٧١	٧ ٧٥٧	٨ ٠٦١	٨ ٤٨٧	قطاعات الخدمات الانتاجية
١ ٥٩٥	١ ٨٢٧	١ ٩٣٣	٢ ٠٥٢	٢ ١٧٧	النقل، والمواصلات والتخزين
٦٦٢	٦٥٦	٦٠٨	٦٥٣	٦٦٣	قناة السويس
٢ ٧٩٠	٢ ٩٨٢	٣ ٢٠١	٣ ٢٨٧	٣ ٤٢٩	التجارة
١ ٥٠٩	١ ٥٤٩	١ ٧٣٨	١ ٨١١	١ ٩٢٠	المال والتأمين
٢٤٠	٢٥٧	٣٧٧	٢٥٨	٢٩٩	الفنادق والمطاعم
٣ ٨٦٩	٤ ١٨٢	٤ ٥٦٢	٤ ٩٣٨	٥ ٣٢٢	قطاعات الخدمات الاجتماعية
٤١٢	٤٥٩	٤٩٨	٥٣٧	٥٨٠	ملكية العقارات
٥١	٦٥	٧٩	٩٤	١١٣	للمرافق العامة
٨٧١	٩٤٣	١ ٠١٨	١ ١٠٧	١ ١٩٠	الخدمات الاجتماعية والشخصية
٣١	٣٢	٣٥	٣٩	٤٦	التأمينات الاجتماعية
٢ ٥٠٤	٢ ٦٨٣	٢ ٩٣٢	٣ ١٦١	٣ ٣٩٣	الخدمات الحكومية
٢٢ ٠٩١	٢٣ ٨٤٨	٢٥ ٦١٠	٢٦ ٨٢٩	٢٧ ٩٥٧	إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج
٩ر٩	٨ر٠	٧ر٤	٤ر٨	٤ر٢	معدل النمو (بالمئة)

المصدر: وزارة التخطيط.

البرمجة المالية

الجدول رقم ٢ - مصر: معدلات النمو القطاعية، ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦

	معدل النمو السنوي، بالبنسبة المئوية					
	المتوسط في الإجمالي (بالمتة)		١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٢/٨٣			
	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣
القطاعات السلبية						
الزراعة	٢٠٥	٢٠٥	٢٢	١٩	٢٢	٢١
الصناعة والتعدين	١٢٧	١٩٦	٢٢	٢٣	٢٢	٢٢
المصانع والتعدين	١٤٨	١٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
البنول ومنتجاته	١٣٨	١٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
الكهرباء	٢١	٢١	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
البناء والتشييد	٥٢	٥٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٠٢	٢٠٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
النقل، والمواصلات والتخزين	٧٨	٧٨	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
قناة السويس	٢٢	٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
التجارة	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
المال والتأمين	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
البنوك والمصارف	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
ملكية المقاربات	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
المرافق العامة	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
الخدمات الاجتماعية الصحية	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
الخدمات الاجتماعية	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
الخدمات الحكومية	١٢٢	١٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	٢٣	٢٤	٢٤	٢٢

المصدر: وزارة التخطيط.

إنخفض معدل النمو في قطاع الزراعة من ٤ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٫٩ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦، عاكساً عدة عوامل منها ضعف ربحية المحاصيل التقليدية الناجم عن عدم زيادة أسعار التوريد بشكل يماشى الزيادة في نفقات الإنتاج، ونقص العمالة في القطاع الزراعي، وفقدان الأراضي الزراعية في وادي النيل وفي الدلتا بسبب التحضر. وحيث أن متوسط معدل النمو السنوي في هذا القطاع خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (٢٫٥ بالمئة) كان أقل من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (٦٫٨ بالمئة)، فقد انخفض نصيب قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي من ١٩٫٦ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٦٫٨ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وقد حدث تحول مهم في السياسات الزراعية في عام ١٩٨٦ عندما قررت السلطات إلغاء نظام التوريد وتحرير أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا القطن والسكر ونصف محصول الأرز. ومن المتوقع أن يكون لهذا التغير في السياسة أثر إيجابي على الإنتاج الزراعي في الأمد المتوسط.

وانخفض أيضاً معدل النمو في قطاع الصناعة والتعدين (باستثناء البترول) من ١٢٫٢ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٧٫٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦ أساساً بسبب عدم توفر مستلزمات الإنتاج المستوردة. وبشكل عام، فقد عانى القطاع العام الصناعي الضوابط العديدة المفروضة على سياسات التسعير والإنتاج والعمالة في المؤسسات الصناعية. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات في عام ١٩٨٦/٨٥ لتقوية الوضع المالي لهذه المؤسسات، وذلك باعطائها حرية أكبر في تسعير منتجاتها وبخفض عدد السلع الخاضعة للضوابط السعرية.

إنخفضت معدلات النمو في قطاعات البترول والبناء إنخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦. وقد تأثر قطاع البترول سلباً بالركود في إنتاج البترول، إضافة إلى أن شركات البترول الأجنبية لم تبد اندفاعاً للتقيب بسبب عدم وجود حوافز مادية كافية. وعكس الانخفاض في معدل نمو قطاع البناء أساساً التباطؤ في الاتفاق الحكومي الرأسمالي. ونتيجة لهذه التطورات في مختلف القطاعات السلعية الأساسية، إنخفض نصيب هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٥٢ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٠٫٦ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

أما بالنسبة لقطاعات الخدمات الانتاجية، فيمثل قطاع التجارة النصيب الأكبر فيها. وقد انخفض معدل النمو في هذا القطاع إنخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦. ولكن السبب الرئيسي لذلك هو هبوط الواردات بعد عام ١٩٨٥/٨٤، مما أدى إلى تراجع معدل نمو قطاعات الخدمات الانتاجية من ١٢٫٩ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٥٫٣ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. ومع ذلك، فقد فاق معدل النمو السنوي الوسطي في قطاعات الخدمات الانتاجية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (٧٫١)

البرمجة المالية

بالمئة) ذلك الذي أحرزه إجمالي الناتج المحلي (٦٨ بالمئة)، مما أدى الى ارتفاع بسيط في نصيب تلك القطاعات في إجمالي الناتج المحلي من ٣٠ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٠.٤ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وتابعت قطاعات الخدمات الاجتماعية نموها السريع خلال الفترة مما أدى الى ارتفاع نصيبها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ١٨ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٩ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

وبالقيم الاسمية، ازداد إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق بحوالي ١٦ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ٣) عاكساً بصورة رئيسية الزيادة الكبيرة في إجمالي الاستهلاك. وبالرغم من أن نصيب الاستهلاك الحكومي إنخفض نتيجة لعصر الاتفاق في مجالات الأجور والعمالة، إلا أن إجمالي الاستهلاك ازداد من حوالي ٨٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٢/٨٢ الى حوالي ٩٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وفي نفس الوقت، إنخفضت نسبة الاستثمار الى إجمالي

الجدول رقم ٣ - مصر: الاتفاق على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	
٤٠ ٥٩٠	٣٣ ٢٨٠	٣٠ ١٤٥	٢٥ ٠٥٠	٢٠ ٤٦١	الاستهلاك
٣٤ ٣٦٠	٢٧ ٣٦٧	٢٤ ٤٣٣	٢٠ ٠٩٣	١٦ ٣٠٧	الخاص
٦ ٢٣٠	٦ ١١٣	٥ ٧١٢	٤ ٩٥٧	٤ ١٥٤	الحكومي
٨ ١٥٠	٨ ١٤٢	٧ ٤٧٢	٦ ٩١٠	٦ ٥٩٩	إجمالي الاستثمار
٧ ٧٠٠	٧ ٧٥٢	٧ ٢٧٢	٦ ٧١٠	٦ ٣٩٩	إجمالي الاستثمار الثابت
٤٥٠	٣٩٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	التغير في المخزون
					صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة
٤ ٦٩٠-	٣ ٣٠١-	٣ ٤٠٦-	٣ ٣٦٠-	٢ ٢٢٦-	بمؤاملات الانتاج
٦ ٣٢٠	٦ ٠٣٤	٦ ٥٩٨	٦ ٣٧١	٦ ١٥٩	الصادرات
١٠ ٩٢٠-	٩ ٣٣٥-	١٠ ٠٠٤-	٩ ٧٣١-	٨ ٢٨٥-	الواردات
٤٤ ٠٥٠	٣٨ ٢٢١	٣٤ ٢١١	٢٨ ٦٠٠	٢٤ ٨٢٤	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

المصدر: IMF, International Financial Statistics, November 1988

البرمجة المالية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٨

الناتج المحلي من حوالي ٢٧ بالمئة الى حوالي ١٩ بالمئة خلال الفترة نتيجة للنمو البطيء جداً في استثمارات القطاع العام، في حين أن استثمارات القطاع الخاص حافظت على نسبتها الى إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت حوالي ٦ بالمئة (الجدول رقم ٤). وحيث أن الزيادة في نصيب الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي فاقت الانخفاض في نصيب الاستثمار، فإن العجز في الميزان الخارجي للسلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج ازداد من ٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٢/٨٢ الى ١١ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

تخضع العديد من السلع الاستهلاكية في مصر الى ضوابط على الأسعار. وتشمل السلع والخدمات المحددة أسعارها من قبل الحكومة المواد الغذائية الرئيسية، وعدداً كبيراً من منتجات القطاع العام الصناعي، والمواد البترولية المستهلكة محلياً، والكهرباء والمياه، وبعض أنواع الايجارات. وقد كانت الزيادات في أسعار هذه السلع والخدمات محدودة على مدى سنوات طويلة بغرض حماية المستهلك. وحيث أن الزيادات في التكاليف الحقيقية للنتاج والاستيراد فاقت كثيراً الزيادات في الأسعار المحددة، فقد أدى ذلك الى ظهور دعومات كبيرة في الميزانية وعدم كفاءة في تخصيص الموارد.

إلا أنه ابتداء من عام ١٩٨٦/٨٥، تم اتخاذ عدة إجراءات لتحرير بعض الأسعار أو زيادتها بشكل يتماشى أكثر مع زيادات تكاليف الإنتاج والاستيراد. ففي عامي

الجدول رقم ٤ - مصر: الاستثمارات الفعلية العامة والخاصة،

١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص ^١	الإجمالي ^١
١٩٨٣/٨٢	٥ ٠٣٨	١ ٤٦١	٦ ٤٩٩
١٩٨٤/٨٣	٥ ٣٦٩	١ ٤٥٢	٦ ٨٢١
١٩٨٥/٨٤	٥ ٧١٩	١ ٦٨٩	٧ ٤٠٨
١٩٨٦/٨٥	٥ ٧٦١	٢ ٠٨٩	٧ ٨٤٩
١٩٨٧/٨٦	٥ ٢٤٠	٢ ٥٩٥	٧ ٨٣٥

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

١ باستثناء إستثمارات القطاع الخاص بالبترول والتي بلغت حوالي ٤٤ مليار جنيه خلال فترة الخمس سنوات.

البرمجة المالية

١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦، تمت زيادة أسعار عدد من منتجات القطاع العام الصناعي بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة كما تم خفض عدد السلع المحددة أسعارها من ٢٩ الى ١٩ سلعة. وزيدت أسعار بعض المواد البترولية المستهلكة محلياً زيادات طفيفة في كل من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ وأب/ أغسطس ١٩٨٦، أعقبها زيادات كبيرة تتراوح ما بين ٦٥ بالمئة و ٧٠ بالمئة في أيار/ مايو ١٩٨٧. وقد حدث تغيير مهم في السياسة السعرية حيث أجازت وزارة التموين في عام ١٩٨٥ للمستوردين في القطاع الخاص بأن يحددوا أسعار المنتجات الغذائية المستوردة على أساس سعر الصرف الحر. وهكذا، فإنه في حين أن أسعار المواد الغذائية ازدادت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٢ بالمئة خلال فترة السنتين ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٤/٨٥، فقد ازدادت بمعدل متوسط سنوي قدره ٣٦ بالمئة خلال فترة الثلاث سنوات ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ٥). وقد كان هذا هو السبب الرئيسي في زيادة مؤشر تكاليف المعيشة بحوالي ٢٥ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

ب - التطورات المالية

تزايد العجز في ميزانية الحكومة تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥ من حوالي ٢٫٤ مليار جنيه الى حوالي ٧٫٤ مليار جنيه (الجدول رقم ٦). وكنسبة الى

الجدول رقم ٥ - مصر: التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكوناته، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

التغير خلال العام						الرقم القياسي لأسعار المستهلك
١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	الوزن بالمئة	(١٠٠٠)
٢٥١	١٦٩	١٢٣	١٩٧	١٨٦	٢٣٥	٥٢٥
٣٠٧	١٩٣	٢٧٥	١٧	٢٣٥	٤٣	١٥٧
٢٩	٣٦	٢٢	٠٤	٢٣	٢٢	١٢
٧٠	٣٥	٦٦	١١٩	٢٢٩	١٢٢	٨٤
٣١	١٢٩	١٧٤	٢٢٩	١٢٢	٠	٤٤
٧٦	١٣٠	٠	١٩	٠	٠	٠
١٥٩	٢٩٠	٢١٩	٢٣٥	١٥٤	٢٣	٩٩
٢٤٦	٧٧	٩١	٢٣١	٢٣	٧٨	٧٨

المصدر: الهيئة المركزية للتعبة العامة والاحصاء.

البرمجة المالية - الحلقة الدراسية للتطبيقية ٨

إجمالي الناتج المحلي، ازداد العجز من ٩٥ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ١٢٣ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥. وبسبب عدم مرونة النظام الضريبي، فقد انخفضت نسبة الايراد الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من ٤٤ر٢ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ٤٠ر٦ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥ بالرغم من اتخاذ الحكومة لعدة إجراءات استثنائية من أجل تحسين الايراد. وفي نفس الوقت، ازداد الانفاق وصافي الاقتراض الحكومي بمعدل قريب من معدل زيادة الدخل مما أدى إلى انخفاض بسيط في نسبة الانفاق

الجدول رقم ٦ - مصر: مالية الحكومة المركزية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة المالية	١٩٨٢/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
إجمالي الإيرادات والمنح	١١ ٠٧٧	١٢ ٣٤٦	١٣ ٩٠٠	١٥ ٨٨٢	١٧ ٨٤٩
إجمالي الإيرادات	١٠ ٩٧٧	١٢ ٣٤٥	١٣ ٦٨١	١٥ ٥٠٨	١٦ ٧٦٨
الضريبة	(٦ ٧٨٣)	(٧ ٢٣٣)	(٨ ٢٧٢)	(٩ ٣٧٣)	(٩ ٦٦٥)
غير الضريبة	(٣ ٨٣١)	(٤ ٧١٧)	(٤ ٧٥٤)	(٥ ٤٦٧)	(٥ ٧٤٣)
الراسمالية	(٦١٣)	(٣٩٥)	(٦٥٥)	(٦٦٨)	(١ ٦٦٠)
المنح	١٠٠	١	٢١٩	٣٧٤	١٠٨١
إجمالي النفقات وصافي الاقتراض	١٣ ٤٤١	١٥ ٦٠٤	١٧ ٢٣٩	٢٠ ٥٣٧	٢٠ ٤٦٢
الجارية	٩ ٦٣٧	١٢ ٥١٩	١٢ ٨٩١	١٥ ٠٥٥	١٥ ٠٠٦
الراسمالية	١ ٥٥٨	١ ٨٣٤	٢ ٠٥٤	٢ ٤٩٧	٢ ٠٨٢
تعديل للاقتراض	—	٩٩٢-	—	—	—
صافي الاقتراض	٢ ٢٤٦	٢ ٢٤٣	٢ ٣٩٤	٢ ٩٨٥	٢ ٣٧٢
الفلأض أو للعجز الكلي (-)	- ٢ ٣٦٤	- ٢ ٢٥٨	- ٣ ٤٣٩	- ٤ ٦٥٥	- ٢ ٦١٣
التمويل (صافي)	٢ ٣٦٤	٢ ٢٥٨	٢ ٤٣٩	٤ ٦٥٥	٢ ٦١٣
خارجي	٢٣٠	٢٥٧	٤٩٢	٢٢٤	٣١٦
محلي	٢-٢٤	٢٠٠١	٢ ٩٤٧	٤ ٤٣١	٢ ٢٩٧
البنك المركزي	(١ ٤٧٩)	(٢ ٤٦٧)	(٢ ٨٠٩)	(٤ ١٦٠)	(٢ ٤١٩)
مصارف الودائع النقدية	(٥٨٨)	(٤٤٧)	(٢٥٢)	(٥٧-)	(١٢٢-)
غير مصرفي	(٢٨٤)	(٤٢٤)	(٣٤٥)	(٨٢٥)	(٦١٩)
تسديد محلي غير مصنف	(٣١٧-)	(٢٣٧-)	(٤٥٩-)	(٤٩٧-)	(٦١٨-)

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987

وصافي الاقتراض الى إجمالي الناتج المحلي من ٥٤ر١ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٥٢ر٧ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥.

أما في عام ١٩٨٧/٨٦، فتشير الأرقام الأولية الى استمرار انخفاض نسبة الايراد الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت ٣٨ر١ بالمئة. إلا أنه بسبب الزيادة الملحوظة في المنح فإن نسبة الايرادات والمنح الى إجمالي الناتج المحلي ظلت قريبة من مستواها في العام الماضي. وفي نفس الوقت، بقي إجمالي الانفاق وصافي الاقتراض (بالقيمة المطلقة) تقريباً على ما كان عليه في السنة السابقة، حيث لم تحدث زيادة في الانفاق الجاري بينما وازن الانخفاض في صافي الاقتراض الزيادة في الانفاق الرأسمالي. ونتيجة لذلك، فقد انخفضت نسبة الانفاق وصافي الاقتراض الى إجمالي الناتج المحلي الى ٤٦ر٤ بالمئة. كما انخفض العجز الكلي بصورة مطلقة وبلغت نسبته الى إجمالي الناتج المحلي ٦ بالمئة. أما بالنسبة لتمويل عجز الميزانية، فتشير إحصاءات مالية الحكومة الى أنه تم تمويل هذا العجز بصفة رئيسية عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي المحلي، حيث بلغت نسبة تمويل العجز من هذا المصدر حوالي ٨٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦.

إنخفض معدل الزيادة في السيولة المحلية (النقود وشبه النقود) من ٢٨ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٠ بالمئة في كل من عامي ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٥/٨٤، بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في الائتمان المحلي الناجم أساساً عن الاقتراض المرتفع للحكومة والمؤسسات العامة غير المالية من النظام المصرفي (الجداول رقم ٧ - ٩). ويعود السبب في ذلك الى أنه في عام ١٩٨٣/٨٢ حدثت زيادة كبيرة في صافي الأصول الخارجية كان لها أثراً توسعياً كبيراً على السيولة المحلية، في حين أن أثر التغير في صافي الأصول الخارجية على السيولة المحلية في كل من عامي ١٩٨٤/٨٣ و١٩٨٥/٨٤ كان محدوداً جداً. وفي عام ١٩٨٦/٨٥، استمرت الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي ورافقها أيضاً زيادة كبيرة في صافي الأصول الخارجية مما أدى الى ارتفاع معدل الزيادة في عرض النقود بالمعنى الواسع الى حوالي ٢٨ بالمئة. أما في عام ١٩٨٧/٨٦، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي، فقد انخفض معدل الزيادة في السيولة المحلية الى ما يقرب من ١٠ بالمئة فقط بسبب الأثر الانكماشى للهبوط الكبير في صافي الأصول الخارجية وللزيادة الكبيرة في ودائع الواردات وصافي الخصوم الأخرى. والجدير بالذكر أنه قد حدث إعادة تقييم الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية في حسابات مصارف الودائع النقدية في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٦ وأواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ففي حين كانت هذه الأصول والخصوم تقيم بـ ٨٣ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، قيمت بـ ١٣٢ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٦ وقيم بعضها بـ ١٤٦ قرشاً للدولار وبعضها بـ ٢٢٠ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

الجدول رقم ٧ - مصر: موجز حسابات السلطات النقدية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٥						١٩٨٦						١٩٨٧					
	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير
الأصول الخارجية	١ ٦٨١	١ ٨٢٣	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٨٨٨	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠	١ ٩٩٠
مستحقات على الحكومة	١ ١١٧	١ ٢٥٥	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩	١ ٢ ٩٠٩
مستحقات على المؤسسات	٥١٢	٦٥٧	٦١٥	٧٨٨	٦٠٠	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥
العملة غير النقدية																		
مستحقات على مصرف	٣٦٩	٥٥٩	٧١٣	١ ٠٥٨	٩٥٤	١ ٠٧٥	١ ١١٩	١ ٢٥٩	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣	١ ١٧٣
الودائع النقدية																		
مستحقات على مؤسسات أخرى	٤٤٠	٥٠٨	٦٢٠	٨٠٤	٧٧١	٨٣٧	٨١٢	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧	٩٩٧
شبه مصرفية																		
اللقط الاحتياطي																		
مجموع:	٨ ٨٥٨	١٠ ٥٧٧	١٢ ٠٠١	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢	١٢ ٣٣٢
العملة خارج البنوك																		
ودائع البنوك العامة	(٥٧٥)	(٤٥٧)	(٥٥٠)	(٦٩١)	(٧١٦)	(٨٠٥)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)	(٩٩٦)
الائتمانيات الخارجية	٣ ٨٧٠	٣ ٦٧٩	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨	٣ ٢٤٨
ودائع الحكومة	٥٠٨	٨٢٠	٩٦٤	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣	١ ٠٧٣
بنود أخرى (صافي)	١١٥ -	٥٨ -	٦٢٤	٧٤٠	٦٧٥	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧

المصدر: IMF, International Financial Statistics, March 1986 and April 1988

الجدول رقم ٨ - مصر: موجز حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٢/٨ - ١٩٨٧/٨
(بملايين الجنيهات المصرية)

ن نهاية الفترة	١٩٨٢		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير
الاحتياطيات	٣ ٤٧٤	٤ ٩٥٣	٤ ٩٥٣	٥ ٩٣٢	٦ ٦٧٦	٧ ٦١٤	٧ ٨٨٧	٨ ٣٤٨	٨ ٦٦٠	٩ ٣٦٦
الأصول الخارجية	٣ ٩١٤	٥ ٨٢٥	٥ ٩٠٩	٦ ١٩٠	٥ ٥١٧	٦ ١٤٤	٨ ٤٦٣	٩ ٦١٠	٨ ٩٦٩	٩ ٢٤٦
الاستحقاقات على الحكومة	١٠٧٠	١ ٢٩١	١ ٨٥٩	٢ ١٤٨	٢ ١٧٧	٢ ٢٨٤	٢ ٤٦٦	٢ ٨٠٦	٢ ٩٢٨	٣ ٨٩٢
الاستحقاقات على المؤسسات	٣ ٨٨٧	٤ ٤٧٧	٤ ١٨٨	٨٠٤٤	٨ ١٨٧	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣
المالية غير المالية	٣ ٨٨٧	٤ ٤٧٧	٤ ١٨٨	٨٠٤٤	٨ ١٨٧	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣	٩ ٠٩٣
الاستحقاقات على القطاع الخاص	٥ ٠٨٥	٦ ٦١٦	٧ ٦١٣	٩ ٠٥١	٩ ٦٥١	١٠ ١٤٥	١١ ٨٦٧	١٢ ٨٨٨	١٣ ٥٧١	١٣ ٧٠٤
الاستحقاقات على المؤسسات	٥ ٠٨٥	٦ ٦١٦	٧ ٦١٣	٩ ٠٥١	٩ ٦٥١	١٠ ١٤٥	١١ ٨٦٧	١٢ ٨٨٨	١٣ ٥٧١	١٣ ٧٠٤
الأخرى شبه المصرفية	٤٣٠	٤٣٠	٤٦٥	٦١١	٧٠١	٨٩٠	١٠٨٨	١٢٠٥	١١٣٣	١٢٧٧
الودائع تحت الطلب	٣ ١٣٥	٣ ٧٧١	٤ ٠٠٥	٤ ٦٤٤	٥ ٢١٦	٥ ٦٤٠	٦ ١٤٨	٦ ٠١٩	٦ ١٣٥	٦ ٢٤٧
منها:										
الودائع البنكية العامة	(١ ٢٨٤)	(١ ٤٩٥)	(١ ٦٠٦)	(١ ٨٤٤)	(٢ ١٧٣)	(٢ ٤٦١)	(٢ ٤٦١)	(٢ ٣٧٧)	(٢ ٤٦٠)	(٢ ١٥٢)
الودائع لأجل، والودائع										
الإعارة، والقروض الأجنبية	٩ ٩٠٨	٩ ٣٥١	٩ ٨٨٠	١١ ٢٣٣	١٥ ١٣٠	١٥ ٩٧٨	١٩ ٥٨٤	٢٠ ٠٨٦	٢٠ ٦٠٤	٢١ ١٧٧
منها:										
الودائع البنكية العامة	(٢ ٢١٧)	(١ ٥٤٦)	(١ ٠٧٠)	(٢ ٢٨٧)	(٢ ٦٣٧)	(٢ ٦٣٧)	(٢ ٠٧٩)	(٢ ٢٤٧)	(٢ ٣٣٣)	(٢ ٢٤٤)
الودائع البنكية العامة	(٢ ٢١٧)	(١ ٥٤٦)	(١ ٠٧٠)	(٢ ٢٨٧)	(٢ ٦٣٧)	(٢ ٦٣٧)	(٢ ٠٧٩)	(٢ ٢٤٧)	(٢ ٣٣٣)	(٢ ٢٤٤)
إعارة خارجية	١ ٤٤٠	١ ٥٣٦	١ ٧٢٤	١ ٨٦٥	١ ٧٨٨	١ ٩٤٢	٢ ٥٢٥	٢ ٧١٧	٢ ٨٤٥	٣ ١٠٨
إعارة خارجية	١ ٤٤٠	١ ٥٣٦	١ ٧٢٤	١ ٨٦٥	١ ٧٨٨	١ ٩٤٢	٢ ٥٢٥	٢ ٧١٧	٢ ٨٤٥	٣ ١٠٨
الودائع الحكومية	٤٨٣	٤٧٥	٥١٢	٦١٦	٦١٦	٦١٦	٧٨٣	٨٧٣	٩٦٩	١ ٠٥٩
الائتمان من البنك المركزي	٤٠٩	٦٥٢	٩١٦	١ ١٩٥	١ ٠٩١	١ ٢٤٢	١ ٧٨٩	١ ٦٣٠	١ ٥٥٠	١ ٦٣٩
غير المركزي (مصرفي)	٧ ٢٥٤	٧ ٨٠٢	٧ ٢٣٥	٤ ٤٧٨	٥ ٠٤٩	٥ ٠٥١	٥ ٠٤٤	٥ ٤٤٧	٥ ٨٧٣	٦ ٥٥٨

المصدر: IMF, International Financial Statistics, March 1986 and April 1988.

الجدول رقم ٩ - موزن المسح النقدي، ١٩٨٣/٨٧ - ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٢		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	يونيو	١٩٨٢	يونيو	سبتمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	مارس
الأصول الخارجية (مصري)	١ ٣٥٥ -	٣٣٤	٧٨٢	٢٥١	٢٣٠	٦٤١	١ ٥٤٧	١ ٧٣٨
الائتمان المحلي	٢٠٥٠١	٣٢ ٤٤٨	٢٨ ٧٩٢	٢٤٠٥٧	٢٥ ٥٠٠	٣٧ ٦٧٤	٤٣ ٩٨٠	٤٣ ٧٤٧
الاستحقاقات على الحكومة (مصري)	١٠ ١٩٧	١١ ٣٧١	١٣ ٢٤٢	١٥ ٢٦١	١٥ ٩٤٠	١٧ ٧٢٨	١٨ ١٨٢	١٩ ٤٤٤
الاستحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية	٤ ٢٤٩	٤ ٨٢٤	٦ ٣٣٢	٨ ٢٣٢	٨ ٤٨٧	٩ ١١٩	٩ ٤٩٩	١٠ ١٧٥
الاستحقاقات على القطاع الخاص	٥ ٨٥	٦ ٣١٦	٧ ٦٣٢	٩ ٠٥١	٩ ٦٥١	١٠ ١٤٥	١٢ ١٨٨	١٣ ٥٧١
الاستحقاقات على المؤسسات الأخرى شبه المصرفية	٨٧٠	٩٢٨	١ ٠٨٥	١ ٤١٤	١ ٤٧٢	١ ٥٣٢	٢ ١٧١	٢ ٣٧٢
الائتمار	٨ ٢٨٧	١٠ ١٧١	١١ ٥٧٥	١٣ ٨٩٢	١٤ ٦٩٦	١٥ ٤٧٠	١٥ ٧٨٢	١٦ ٤٢٨
مبدا:								
الائتمار بالعملة الأجنبية	(١ ٤٢٧)	(١ ٥٣١)	(١ ٦٣٩)	(٢ ٠٥٥)	(٢ ٠٩٧)	(٢ ٠٨٤)	(٢ ١٦١)	(٢ ٨٤٨)
شبه الائتمار	٦ ٩٠٨	٩ ٢٥١	١١ ٨٨٠	١٤ ٢٣٢	١٥ ١٣٠	١٥ ٩٨٠	١٦ ٦٠٤	١٧ ١٧٩
مبدا:								
الائتمار بالعملة الأجنبية	(٢ ٠٥٤)	(٢ ٨٨٦)	(٤ ٢٥١)	(٤ ٨٣٧)	(٥ ٠٧٢)	(٥ ٢٣٠)	(٥ ٦٤٥)	(٦ ١٠٠)
روافع الازدادات	١ ٤٤٠	١ ٥٣١	١ ٧٢٤	١ ٨٦٥	١ ٧٨٨	١ ٩٤٢	٢ ٥٣٥	٣ ٤٠٦
بيود أخرى (مصري)	٧ ٤١١	٧ ٧٢٥	٧ ٣٩٤	٤ ٤٣٧	٤ ٩٩٧	٤ ٦٩٧	٥ ٤٧٢	٥ ٨٢٤

المصدر: IMF, International Financial Statistics, March 1986 and April 1988.

ج - القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات

عكست التطورات في إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بشكل رئيسي التطورات في صادرات البترول. وقد كانت صادرات البترول مستقرة نوعاً ما خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ولكنها انخفضت بشدة عام ١٩٨٦. أما صادرات القطن والصادرات الأخرى فلم تبد أي اتجاهات تصاعدية خلال الفترة وبقيت تمثل أقل من نصف إجمالي الصادرات عام ١٩٨٦ بالرغم من الانخفاض الشديد في صادرات البترول في ذلك العام. أما بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت بشدة في عام ١٩٨٤ ثم انخفضت انخفاضاً كبيراً في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بسبب التباطؤ الاقتصادي ووضع قيود إضافية على الواردات، ونقصت قيمة الواردات في عام ١٩٨٦ عن قيمتها في عام ١٩٨٢ بحوالي مليار دولار أمريكي (الجدول رقم ١٠).

الجدول رقم ١٠ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة التقويمية	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الميزان التجاري	٣ ٧١٥ -	٣ ٨٢٢ -	٥ ٣٨٦ -	٤ ٥٠٣ -	٤ ٠١١ -
الصادرات (فوب)	٤ ٠١٨	٣ ٦٩٣	٣ ٨٦٤	٣ ٨٣٦	٣ ٦٣٢
البترول ومنتجاته	(٢ ٨٩٣)	(٢ ٤٦٥)	(٢ ٤٩٣)	(٢ ٦٤٢)	(١ ٣٨٥)
القطن	(٢٤٠)	(٣٥٦)	(٤٦٣)	(٢٨١)	(٣٤٢)
صادرات أخرى	(٧٨٥)	(٨٧٣)	(٩٠٩)	(٨١٣)	(٩٠٥)
الواردات (فوب)	٧ ٧٣٢ -	٧ ٥١٥ -	٩ ٢٥٠ -	٨ ٣٣٨ -	٦ ٦٤٧ -
الخدمات (صافي)	٦١٨ -	٢٧٧ -	٦٧٦ -	٩٥٨ -	٣٧٥ -
الإيرادات	٣ ٢٠٢	٣ ٥٧٠	٣ ٥١٢	٣ ٤٤٢	٣ ٧٦٤
رسوم قناة السويس	(٩٤٠)	(٩٧٠)	(٩٥١)	(٩٣٥)	(١ ٠٩٨)
السفر	(٣٤٦)	(٢٨٥)	(٣٢٨)	(٤١٧)	(٢٨٠)
دخل الاستثمار	(٤٠٢)	(٤٣٧)	(٥٢٢)	(٤١٨)	(٤٠٦)
إيرادات أخرى	(١ ٥١٤)	(١ ٨٧٨)	(١ ٧١١)	(١ ٦٧٢)	(١ ٩٨٠)
المدفوعات	٣ ٨٢٠ -	٣ ٨٤٧ -	٤ ١٨٨ -	٤ ٤٠٠ -	٤ ٣٦٩ -
الشحن والتأمين	(٨٥٩ -)	(٨٣٥ -)	(١ ٠٢٨ -)	(٩٢٧ -)	(٧٣٨ -)
دخل الاستثمار	(١ ٠٩٢ -)	(١ ٠٧٩ -)	(١ ٠٩٢ -)	(١ ٢١٠ -)	(١ ١٣٧ -)
مدفوعات أخرى	(١ ٨٦٩ -)	(١ ٩٣٣ -)	(٢ ٠٦٨ -)	(٢ ٣٦٣ -)	(٢ ٣٧٤ -)
التحويلات الخاصة بدين مقليل	٢ ٤٨١	٣ ٦٨٨	٣ ٩٨١	٣ ٣١٦	٢ ٥١٥
رصيد الحساب الجاري	١ ٨٥٢ -	٤١١ -	٢ ٠٨١ -	٢ ٢٤٥ -	١ ٨٧٠ -

الجدول رقم ١٠ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (تمة)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة التقويمية	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الحساب الرأسمالي					
الاستثمار	٢٨٥	٤٧٧	٧١٤	١ ١٩٥	١ ٢١١
قروض طويلة الأجل	٦٩٢	١٨٢ -	٤٥٦	٣٧٤	٥٧ -
القطاع للرسمي	٧٨٧	٣٩١	٤٥٠	٤٠	٤٨
السحوبات	(١ ١٥٠)	(٧٨٨)	(٨٤٩)	(٧٢٥)	(٦٢٨)
التسديدات	(٣٦٣)	(٣٩٧)	(٣٩٩)	(٦٨٥)	(٥٩٠)
القطاعات الأخرى	٩٥ -	٥٧٣ -	٦	٣٣٤	١٠٥ -
السحوبات	(٩٧٣)	(٧١٠)	(٩٢٧)	(١ ١١١)	(٧٩٠)
للتسديدات	(١٠٦٨)	(١ ٢٨٣)	(٩٢١)	(٨٧٧)	(٨٩٥)
رأس مال آخر طويل الأجل	٤١٣	٣٦١	٧١	٢١٦	٥٧٣
رأس مال قصير الأجل	٨٣	٣٧٧ -	٤٥٩	٣٣٥ -	١٦٨
صافي السهو والخطأ	١٣٣	٢١٣	١١٥	٦٦٤	٩٦ -
البند المقابل	١٩١ -	٧٧ -	٢٤	٥٦ -	٢٤٩ -
التمويل الاستثنائي	٤٦٠	٧٤	٢١١	٣٥٠	٣٧٠
الميزان الكلي	٢٤	٧٩	٣٢ -	٦٣	٤٨

المصدر: IMF, Balance of Payments Yearbook, 1987.

وتقلب العجز في ميزان الخدمات تقلباً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ولكنه بقي صغيراً نسبياً بالنسبة إلى العجز في الميزان التجاري. وتراوحت مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي بين ١٠ و ١٢ مليار دولار سنوياً خلال الفترة. أما بالنسبة لتحويلات العمال، فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في ١٩٨٣ عقب السماح للبنوك التجارية المملوكة من قبل الحكومة اعتباراً من نيسان/ابريل ١٩٨٣ باستخدام سعر صرف قريب من ذلك السائد في السوق الحرة في ذلك الحين لاجتذاب التحويلات. وانخفضت تحويلات العمال انخفاضاً كبيراً خلال العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بسبب الركود الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط.

شهد العجز في حساب الميزان الجاري تقلباً شديداً خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ صاحبه أيضاً تقلب في ميزان الحساب الرأسمالي. وبلغت تسديدات القروض الخارجية الطويلة الأجل حوالي ١٥ مليار دولار سنوياً خلال الفترة. أما بالنسبة للميزان الكلي (معرفاً على أنه مساو للتغير في الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي)، فقد سجل

البرمجة المالية

فوائض في كل الأعوام ما عدا العام ١٩٨٤ حينما سجل عجزاً صغيراً. وانعكاساً لهذه التطورات، فقد ارتفعت الاحتياطيات الرسمية (باستثناء الذهب) من ٧١٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١ إلى ٨٢٩ مليون دولار في نهاية ١٩٨٦.

الدين الخارجي

ارتفع الدين الخارجي لمصر (باستثناء دين القطاع الخاص المتوسط والطويل الأجل) من ٢٧٦ مليار دولار أمريكي في آخر عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ٣٧٦ مليار دولار أمريكي في آخر عام ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ١١). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة مقدارها حوالي ١١ مليار دولار في الدين المتوسط والطويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، في حين أن الدين القصير الأجل للقطاع المصرفي إنخفض بحوالي ١ مليار دولار خلال الفترة نتيجة لانخفاض التسهيلات الائتمانية المقدمة من بعض المؤسسات المالية الأجنبية لمصر.

يشكل الدين الناجم عن قروض ثنائية من حكومات أجنبية القسم الأكبر من دين مصر الخارجي، حيث بلغ حوالي ٢١٢ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٧/٨٦. وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان والكويت والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المقرضة لمصر. وقد تمت إعادة جدولة ديون مصر لثمانية عشر دولة عضواً في «نادي باريس» في أيار/ مايو ١٩٨٧.

الجدول رقم ١١ - مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٢/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
٢٢ ٢٤٩	٢٥ ٥٦٦	٢٨ ٩٥٦	٢٩ ٨٦٢	٣٢ ١٥٠
الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً				
٣ ٧٢٠	٤ ٢٦٠	٤ ٦٥٠	٥ ٨١٨	٦ ٨٧٥
إئتمان الموردين				
٣ ٨٢٢	٤ ٢٦٦	٤ ٥٦١	٤ ٨٧٦	٥ ٠٠٥
قروض من هيئات إقليمية ودولية				
١٤ ٧٠٧	١٧ ٠٧٠	١٩ ٧٤٥	١٩ ١٦٩	٢١ ٢٧٠
قروض ثنائية				
٥ ٢٣٠	٥ ٦٥٥	٥ ٦٢٧	٥ ١٢٨	٤ ٤٦٩
الدين قصير الأجل				
٢٧ ٥٧٩	٣١ ٢٢١	٢٤ ٥٩٣	٢٤ ٩٩١	٣٧ ٦١٩
إجمالي الدين				

المصدر: IMF, Egypt: Recent Economic Developments, SM/88/104

وشملت إعادة الجدولة هذه جميع القروض المعطاة أو المضمونة من جانب حكومات هذه الدول إلى القطاع العام في مصر والتي بلغت آجال استحقاقها أكثر من عام وتم التعاقد عليها قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦. وحسب اتفاقيات إعادة الجدولة، فإن جميع المستحقات الناجمة عن هذه القروض والمتوجب دفعها ضمن فترة تمت منذ بداية عام ١٩٨٧ إلى منتصف عام ١٩٨٨، سوف يتم دفعها في عشرة أقساط نصف سنوية ابتداء من آخر أيار/ مايو ١٩٩٣. وتمت أيضاً إعادة جدولة بعض المتأخرات التي تراكمت منذ عام ١٩٨٥/٨٤. ونتيجة لإعادة الجدولة هذه، فإن مستحقات دين مصر الخارجي انخفضت من حوالي ٤٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٦/٨٥ إلى حوالي ٢٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٧/٨٦.

نظام سعر الصرف

حدثت بعض التغيرات في نظام سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦، كان أهمها التغير الذي تم في أيار/ مايو ١٩٨٧. قبل ذلك الوقت، كان سوق الصرف الأجنبي مجزأ إلى ثلاثة مجموعات رئيسية: مجمع البنك المركزي، ومجمع البنوك التجارية، ومجمع السوق الحرة. وكانت مصادر النقد الأجنبي لمجمع البنك المركزي تشمل صادرات البترول والقطن والأرز ورسوم قناة السويس، بينما شملت استخدامات النقد لهذا المجمع الواردات من السلع الرئيسية الأساسية (القمح، البيق، الزيوت، الشاي، السكر)، والمبيدات والأسمدة، ومعظم المعاملات الرأسمالية للقطاع العام. وكان مجمع البنوك التجارية يتلقى المتحصلات من تحويلات العمال والسياحة والصادرات التي لا تتم عن طريق مجمع البنك المركزي، بينما كان يوفر النقد الأجنبي لمدفوعات القطاع العام التي لا تتم عن طريق مجمع البنك المركزي. وبالنسبة لمجمع السوق الحرة، فقد كان يشترك مع مجمع البنوك التجارية في تلقي المتحصلات من تحويلات العمال والسياحة، وفي توفير النقد الأجنبي للمعاملات المنظورة وغير المنظورة للقطاع الخاص. وكانت المعاملات في مجمع البنك المركزي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي بمعدل ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكي، بينما كان السعر الرسمي في مجمع البنوك التجارية يعادل ٨٤ قرشاً للدولار الأمريكي. وابتداء من نيسان/ أبريل ١٩٨٢ تم استحداث سعر مميز في مجمع البنوك التجارية بمعدل ١٠١ جنيه للدولار الأمريكي من أجل استجلاب تحويلات العمال. وتم زيادة هذا السعر تدريجياً حتى بلغ ١٣٦ جنيهاً للدولار الأمريكي في تموز/ يوليو ١٩٨٦ حين تم إلغاء سعر الصرف الرسمي في مجمع البنوك التجارية. أما بالنسبة لسعر الصرف في مجمع السوق الحرة، فقد كان يتحرك أساساً تحت تأثير قوى العرض والطلب.

وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٨٧، تم استحداث سوق جديدة للنقد الأجنبي تشمل معاملات معينة بسعر صرف جديد بمعدل ٢١٦٥ جنيه مصري للدولار الأمريكي،

ينطبق على جميع البنوك التجارية وعلى وكالتين للسفر والسياحة. ومنذ ذلك الحين، تم تحريك سعر الصرف في مجمع البنوك التجارية عدة مرات كل شهر إلى أن وصل إلى ١٨٩ جنيه للدولار في آذار/ مارس ١٩٨٨، وهو تاريخ إلغاء مجمع البنوك التجارية. وهكذا، ابتداء من آذار/ مارس ١٩٨٨، أصبح هناك سعرين أساسيين للصرف: سعر الصرف الرسمي الذي ينطبق على معظم معاملات مجمع البنك المركزي والذي ما زال محدداً بـ ٧٠ قرشاً للدولار، وسعر سوق البنوك الجديد. وتبين التقديرات أن نصف الصادرات وخمس الواردات وربع المعاملات غير المنظورة لعام ١٩٨٨/٨٧ قد تمت عن طريق سعر الصرف الرسمي.

٢ - خطة التنمية الخمسية: ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

حددت السلطات المصرية ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية: (١) زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري عن طريق التأكيد على الانتاج السلمي، وتعبئة إمكانيات التمويل المحلي، وتدعيم دور كل من القطاع الخاص والقطاع التعاوني في الانتاج، (٢) دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية من أجل إزالة المعوقات في طريق النمو، (٣) تشجيع الحركة الاقتصادية في مواقع جغرافية جديدة بغرض تخفيف الضغوط في المناطق ذات الزيادات السكانية الكبيرة والتي تتمركز على جانب النيل.

وتعتبر السلطات المصرية الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ مرحلة ثانية في أفق التخطيط البعيد الأمد الذي يمتد عشرون عاماً. ويبين الجدول رقم (١٢) الأهداف الاقتصادية الكلية للخطة. وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو سنوي لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق يبلغ ٧.٧ بالمئة. ومن المتوقع أن يزيد الادخار المحلي بصورة أسرع من ذلك، بحيث يرتفع من ٧.٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٣ بالمئة في ١٩٩٢/٩١. ونتيجة لذلك، سوف يتم تمويل نسبة أقل من الاستثمار عن طريق مصادر خارجية. ويتوقع أن تزيد الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج بمعدل سنوي يبلغ ٦ بالمئة وأن تبلغ الزيادة في الواردات ٢.٢ بالمئة فقط، وينخفض عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات من ٢.٦٦ مليون جنيه (أي ما يعادل ٤.٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٧٠٠ مليون جنيه (أي ما يعادل ١.٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٩٢/٩١.

أما بالنسبة للعام الأول من الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧)، فإن الزيادة المستهدفة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق تعادل ٧.٧ بالمئة. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٩.٢ بالمئة وأن تزيد الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج بـ ٦ بالمئة بينما

الجدول رقم ١٢ - مصر: الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي،
الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

متوقع	مستهدف	مستهدف	معدلات النمو السنوية
١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١ - ١٩٨٨/٨٧
(بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)			
٤٠ ٥٩٢	٤٢ ٢٨٦	٥٠ ٥٨١	٤٥
٣٤ ٢٦٢	٣٥ ٦٣٦	٤٢ ٤٩٦	٤٤
٦ ٢٣٠	٦ ٦٥٠	٨ ٠٨٥	٥٠
٨ ١٥٠	٨ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠	٤٨
٧ ٧٠٠	٨ ٣٠٠	١٠ ٣٠٠	٦٠
٤٥٠	١٠٠	-	٠٠٠
الاستهلاك			
الخاص			
الحكومي			
إجمالي الاستثمار			
إجمالي الاستثمارات الثابت			
التغير في المخزون			
صافي الصادرات من السلع			
والخدمات غير المرتبطة			
بمكونات الانتاج			
٤ ٦٩٠ -	٤ ١٣٥ -	٢ ٧٤٥ -	٠٠٠
٦ ٢٣٠	٦ ٦٠٥	٨ ٣٥٥	٦٠
١٠ ٩٢٠ -	١٠ ٧٤٠ -	١١ ١٠٠ -	٦٢
الصادرات			
الواردات			
إجمالي الناتج المحلي			
بأسعار السوق			
٤٤ ٠٥٢	٤٦ ٥٥١	٥٨ ١٢٦	٥٧
صافي دخل عوامل الانتاج			
من الخارج			
٢ ٠٢٦	١ ٩٣٠	١ ٤٠٣	٠٠٠
٤٦ ٠٧٨	٤٨ ٤٨١	٥٩ ٥٢٩	٥٣
إجمالي الناتج القومي			

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

تنقص الواردات بـ ٢ بالمئة، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى ١ ٦٠٠ مليون جنيه أي ما يعادل ٣٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي المستهدف (الجدول رقم ١٣).

يبين الجدول رقم (١٤) الأهداف القطاعية للخطة الخمسية. وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو سنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج يبلغ ٥٨ بالمئة مقابل معدل نمو سنوي متحقق بلغ ٦٨ بالمئة خلال الخطة الخمسية السابقة. وبالنسبة للقطاعات السلعية، تعتبر الأهداف الخاصة بمعدلات النمو السنوية

الجدول رقم ١٣ - مصر: الإذخار والاستثمار، الخطة الخمسية
١٩٩٢/٩١ - ١٩٨٨/٨٧
(بملايين الجنيهات المصرية وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)

مستهدف ١٩٩٢/٩١	مستهدف ١٩٨٨/٨٧	متوقع ١٩٨٧/٨٦	
١٠ ٣٠٠	٨ ٤٠٠	٨ ١٥٠	إجمالي الإذخار
٧ ٥٤٥	٤ ٣٦٥	٣ ٤٦٠	الإذخار المحلي
١ ٤٠٣	١ ٩٣٠	٢ ٠٣٦	صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
٦٥٢	٦٠٥	٥٩٨	صافي التحويلات من الخارج
٧٠٠	١ ٦٠٠	٢ ٠٦٦	عجز الحساب الجاري
١٠ ٣٠٠	٨ ٤٠٠	٨ ١٥٠	إجمالي الاستثمار
٦ ١٨٠	٥ ٦٠٠	٥ ٢٠٠	عام
٤ ١٢٠	٢ ٧٠٠	٢ ٥٠٠	خاص
—	١٠٠	٤٥٠	زيادة في المخزون

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

في قطاعات الزراعة والبناء (٤ بالمئة و٩ بالمئة، على التوالي) طموحة نوعاً ما عندما تقارن بمعدلات النمو المتحققة خلال الخطة الخمسية السابقة (٢٫٥ بالمئة و٣٫٢ بالمئة، على التوالي)، في حين أن الأهداف المتعلقة بالقطاعات السلعية الأخرى هي أقل مما تحقق خلال الخطة السابقة. وبالنسبة للخدمات الحكومية، تهدف الخطة الخمسية إلى معدل نمو سنوي يبلغ ٥ بالمئة تمشياً مع السياسة الهادفة إلى ترشيد الانفاق والعمالة في القطاع الحكومي.

القسم الثالث: تعاريف ومسائل للمناقشة

المطلوب إعداد برنامج مالي إفتراضي لمصر للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ معتمدين بشكل عام على الأساليب المنهجية الوارد عرضها في القسم الأول من الحلقة الدراسية التطبيقية ويفترض بأن إعداد البرنامج يجري في شهر تموز/ يوليو من نفس العام. وكما أشرنا من قبل، يمكن الاسترشاد بالخطوات التفصيلية الوارد عرضها في القسم الأول. وقد تساعد مناقشة المسائل والخطوات التالية في وضع البرنامج المالي.

البرمجة المالية - الحلقة للدراسية التطبيقية ٨

الجدول رقم ١٤ - مصر: الأصل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي،
الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

متوقع	مستهدف	مستهدف	معدلات النمو السنوية
١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١ - ١٩٨٨/٨٧
(بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٨٧/٨٦) (بالمئة)			
١٩ ٧٧٠	٢٠ ٨٦٣	٢٦ ٢٢١	٥٨
٨ ٦٤٠	٨ ٩٦٠	١٠ ٥٥٠	٤٠
٦ ٩٣٣	٧ ٤٤٦	١٠ ٣٩٧	٨٠٥
١ ٦٩٠	١ ٧٦٩	١ ٨٩٨	٢٣٤
٥١٨	٥٦٠	٧٢٩	٧٣١
١ ٩٨٩	٢ ١٢٨	٢ ٦٤٧	٥٣٩
١٣ ٨٠١	١٤ ٤٧١	١٨ ١١١	٥٦
٣ ٧٥٦	٣ ٩٢٩	٤ ٨١٩	٥١
٩ ٦٤٦	١٠ ١١٨	١٢ ٦٢٤	٥٦
٣٩٩	٤٢٤	٦٦٨	١٠٣٩
٧ ٢٦١	٧ ٧١٧	٩ ٧٩٤	٦٣٢
٨٢٠	٨٩٦	١ ٤٠٩	١١٣٤
١ ٨٤٢	١ ٩٢٣	٢ ٣٧٥	٥٢
٤ ٥٩٩	٤ ٨٩٨	٦ - ١٠	٥٣٥
٤٠ ٨٣٢	٤٣ - ٥١	٥٤ ١٢٦	٥٨

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

أولاً - المشكلات الاقتصادية الراهنة وتدابير السياسة:

أ - ما هي المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري على الأمد القصير والمتوسط؟ إلى أي مدى تعكس هذه المشكلات عوامل تخرج عن نطاق سيطرة السلطات؟

البرمجة المالية

ب - إستعرض استخدام الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مصر. يمكن إعطاء اهتمام خاص لمدى ملائمة سياسات التسعير الراهنة والخاصة بالسلع، والسياسات المتعلقة بإدارة الطلب الكلي، وأسعار الفائدة وسعر الصرف. وبصورة محددة، يمكن تناول النقاط التالية:

(١) ما إذا كان ينبغي إحداث زيادات في أسعار المنتج للغلات الزراعية التي يكون فيها لمصر ميزة تنافسية تجارية (مثل القطن والقمح)، وذلك من أجل تشجيع إنتاجها وتحسين الميزان التجاري.

(٢) ما إذا كانت أسعار منتجات البترول المحلية بحاجة للزيادة من أجل تثبيط الاستهلاك المحلي، وزيادة الصادرات، وتحسين وضع الميزانية.

(٣) ما إذا كانت دعومات الميزانية على السلع الأساسية بحاجة الى خفض في محاولة للحد من الانفاق الحكومي.

(٤) ما إذا كان نظام الصرف الحالي ومعدلات أسعار الصرف متسقة مع هدف تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً - إعداد برنامج مالي لعام ١٩٨٨/٨٧:

أ - ما هي أهداف السياسة الملائمة لعام ١٩٨٨/٨٧؟ (تعتبر معدلات النمو الحقيقي ومعدلات التضخم والنتيجة المرجوة لميزان المدفوعات ضمن الأهداف التي يجب مناقشتها في هذا السياق).

ب - إقترح الاجراءات المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. (يجب القيام بتقييم كمي، أو على الأقل تقديري، لتأثير هذه الاجراءات على الأهداف).

ج - قم بإعداد مجموعة متسقة من التنبؤات على أساس الأهداف والاجراءات المحددة أعلاه.

د - ناقش مدى ضرورة وجود ترتيب استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي في المناخ الاقتصادي الذي تتصوره لمصر لعام ١٩٨٨/٨٧. فإذا كان مثل ذلك الترتيب مفيداً، ما هي معايير الأداء التي تختارها؟

الملاحق

الجدول الأول - مصدر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٦

السنة	GDPM	GDPR	PGDP	PC	CPI	MC	T	T1	T2	T3	NTR	CR
١٩٧٠/٧١	٣٠٠٩	٨٤٧٤	١٣١٣	٢٠١١	٤٠٠٤	١٥٣٩	١٣٥٧	١٤٣	٢٤٥	٥٠٢	١٧٨	٥٤
١٩٧١/٧٠	٣٤١٧	٩٣١٢	١٣٥٠	٢٣٣٧	٤١٣١	١٥٣٩	١٤٨١	١٩٩	٢٧٩	٣٩٩	١٧٨	١٠٥
١٩٧٢	٣٦١٣	٩٦١٤	١٣٦١	٢٣٣٩	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٣	٣٧٥٧	٩٦٤١	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٤	٤١٩٠	٩٥٨٨	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٥	٥٢٤٧	١٠٩٧٧	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٦	٦٧٠٥	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٧	٨٧٨٨	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٨	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٧٩	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٠/٨١	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨١/٨٠	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٢/٨١	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٣/٨٢	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٤/٨٣	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٥/٨٤	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٦/٨٥	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧
١٩٨٧/٨٦	١٣٦١٠	١٣٦١٣	١٣٦١	٢٣٣٧	٤٢٣١	١٥٣٩	١٤٨١	٢٤٩	٢٤٧	٥٥٧	١٧٨	١٤٧

المصدر: *IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1987; Government Finance Statistics Yearbook, 1987; and Data Fund*
 ١ السنوات المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو السنة المالية والسنة التقريبية متطابقان من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩. يمكن الحصول على بيانات إقليمية من الحفلات
 الرسمية التطبيقية.

البرمجة المالية

الجدول الأول - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٧/٨٦ (تقديرات)

السنة	MO	MQ	DD	QQ	RM	CY	TD	RR	ISD	EURO
١٩٨٧/٦٩	٧٧٥	١٠٠٦	٢٨٧	٢٧٤	٧٢٩	٤٧٥	٥٦١	٢٥٤	٤٢١	٩١٢
١٩٨٦/٨٠	٧٨٥	١٠٠٨	٢٩٩	٢٥٢	٩٨١	٥٠٦	٥٢٢	١٧٥	٤٢١	٧٢٠
١٩٨٢	٩٨٩	١٠٥٥	٢٥٨	٢٦٦	٨٠٢	١٢٦	٦٧٤	١٧١	٤٢١	٥٩٤
١٩٨٢	١٢٠٥	١٠٥٦	٤٧٨	٢٣١	١٠٠٠	٧٧٧	٧٥٩	٢٢٢	٤٢١	٩٢٤
١٩٧٤	١٥٠٢	١٠٠٠	٥٥٥	٤٩٨	١٢٧٠	٩٤٨	١٠٥٢	٢٢٢	٤٢١	١١٢٠
١٩٧٥	١٨١٢	١٠٤٠	٧٠٧	٥١٧	١٤٢٦	١١٥٦	١٢٧٤	٢٩٠	٤٢١	١٢٩٨
١٩٧٦	١٢٢٩	٢٠٦١	٨٥١	٨٢٢	١٢٢٠	١٢٢٠	١٢٢٠	٢٤٢	٤٢٠	٥٢٥٨
١٩٧٧	١٤٤٢	٤١٠٢	١١٤٤	١١٦٠	١٢٠٨	١٢٠٨	١٢٠٨	٢٢٢	٤٢٠	٢٢٢٢
١٩٧٨	٢٠٥٢	٥٢١٢	١٢٩	١٢٩	١٢٠٨	١٢٠٨	١٢٠٨	٢٢٢	٤٢٠	٢٢٢٢
١٩٧٩	٤٢٥٤	٦٨٤٤	١٢٩٧	٢٤٩٠	١٢٥٩	٢٠٨٤	٢٠٨٤	٤٧٢	٤٨٧	٢٢٢٢
١٩٨١/٨٠	٦٨٥٨	١١٢٢٧	٢٢٩١	٤٤٧٠	٥٢٥٠	٢٠٨٤	٢٠٨٤	٤٧٢	٤٨٧	٢٢٢٢
١٩٨٢/٨١	١٤٨٢/٨١	١٥٢٩٥	٢٢٩٨	٦٩٠٨	٨٨٥٨	٤٦٦٩	١٠٦٢٦	٤١٨٩	٤٨٧	١٥٤٧
١٩٨٢/٨٢	١٠١٨١	١٩٥٢٢	٢٢٩٨	٩٢٥١	١٠٥٧٧	٥٩٩٢	١٠٦٢٦	٤١٨٩	٤٨٧	١٥٤٧
١٩٨٤/٨٢	١١٥٥٥	٢٢٤٥٥	٤٦٠٠	١١٨٨٠	١٢٠٥١	٦٩٧٦	١٠٦٢٦	٤١٨٩	٤٨٧	١٥٤٧
١٩٨٥/٨٤	١٢٨٩٢	٢٨١١٦	٦٠٥٩	١٤٢٢٢	١٤٢٢٢	٧٨٢٤	١٠٦٢٦	٤١٨٩	٤٨٧	١٥٤٧
١٩٨٦/٨٦	١٥٧٩٧	٢٥٨٨٢	٧٠٢٦	٢٠٠٨٦	١٦٨٢٢	٨٧٦١	١٠٦٢٦	٤١٨٩	٤٨٧	١٥٤٧
١٩٨٧/٨٦	١٦٥٩٢	٢٩٢٨٨	٧٢٢٢	٢٢٦٩٧	١٨٢٤٤	٩٢٢٠	٢٠٦٨	٩١٢٤	٩١٢٤	٩١٢٤

المصادر: ١ - *DMF, International Financial Statistics Yearbook, 1987; Government Finance Statistics Yearbook, 1987; and Data Fund*.
 ٢ - *السجلات المالية المتكاملة في ٢٠ حزيران/يونيو: السنة المالية والسنة القومية* مقابلتان من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩. يمكن الحصول على بيانات إضافية من
 العلاقات الدراسية التطبيقية.

تعريف المتغيرات في الجدول الأول

إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية، بملايين الجنيهات المصرية.	= GDPM
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١/٨٠، بملايين الجنيهات المصرية.	= GDPR
المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/٨٠ = ١٠٠ .	= PGDP
الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، بملايين الجنيهات المصرية.	= PC
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (للسكان في الحضر)، ١٩٨٠ = ١٠٠ .	= CPI
الرقم القياسي لمعدر الجملة، ١٩٨٠ = ١٠٠ .	= WPI
الواردات (سيف)، بملايين الجنيهات المصرية.	= MC
الإيرادات الضريبية، بملايين الجنيهات المصرية.	= T
الضرائب على الدخل، الأرباح والمكاسب الرأسمالية، بملايين الجنيهات المصرية.	= T1
الضرائب على السلع والخدمات المحلية، بملايين الجنيهات المصرية.	= T2
الرسوم على الواردات، بملايين الجنيهات المصرية.	= T3
الإيرادات غير الضريبية، بملايين الجنيهات المصرية.	= WTR
الإيرادات الرأسمالية، بملايين الجنيهات المصرية.	= CR
النقد، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.	= MO
النقد وشبه النقد، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.	= MQ
الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقد ناقص العملة خارج البنوك.	= DD
شبه النقد، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.	= QQ
النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.	= RM
العملة خارج البنوك، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.	= CY
إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.	= TD

البرمجة المالية

RR = إحتياطيات الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقد الإحتياطي ناقص العملة خارج البنوك.

ISD = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور بالعملة المحلية، بالعملة.

EURO = سعر الفائدة على الودائع بالدولار في لندن، بالعملة.

الجدول الثاني - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٦

السنة	DCE	E	F	GDPE	GDPR	GDPR	GDPR	GDPW	GDPRW
١٩٧٠	١ ٥٠٢	٢,٢٣٠٠٠	١ ٢٩٩	٢ ٢٢٨	٨ ٩٢٠	٨ ٠٦٨	٢٤٠	٧٠٥	٧٠٥
١٩٧١	١ ٦٦٠	٢,٢٣٠٠٠	١ ٣١١	٢ ٤٥١	٩ ٢٧٧	٨ ٦٥٠	٢٦٦	٧٢١	٧٢١
١٩٧٢	١ ٧٧٧	٢,٢٣٠٠٠	١ ١٢٨	٢ ٦٦٢	٩ ٦١٤	٩ ٢٧٢	٢٩٩	٧٦٩	٧٦٩
١٩٧٣	١ ٩٤٢	٢,٥١٦٢	١ ٤٢٨	٢ ٧٥٧	٩ ١٤١	٩ ٩٤١	٣٥٠	٨١٢	٨١٢
١٩٧٤	٢ ٤٧٥	٢,٥٥٥٦	٢ ٤٢٢	٤ ١٩٠	٩ ٥٨٨	١٠ ٦٥٧	٤١٢	٨٢٨	٨٢٨
١٩٧٥	٢ ٧٢٥	٢,٥٥٥٦	٢ ٧٣٥	٥ ٢٤٧	١٠ ٩٧٧	١١ ٤٢٥	٤٧٠	٨٢٢	٨٢٢
١٩٧٦	٤ ٢٧٩	٢,٥٥٥٦	٢ ٦٧١	٦ ٧٠٥	١١ ٧٦٢	١٢ ٢٤٨	٥٥٠	٨٧٥	٨٧٥
١٩٧٧	٥ ٠٢٤	٢,٥٥٥٦	٤ ٦٠٢	٨ ٢١٠	١٢ ٦٨٩	١٣ ١٣٠	٦٣٢	٩١٠	٩١٠
١٩٧٨	٧ ٩٠١	٢,٥٥٥٦	٥ ٤٨٣	٩ ٧٨٨	١٣ ٩٨٢	١٤ ٠٧٦	٧٢٤	٩٤٧	٩٤٧
١٩٧٩	٩ ٨٩٧	١,٤٢٨٦	٦ ٦٥٣	١٢ ٦١٠	١٥ ١٩٢	١٥ ٠٩١	٨٤٨	٩٨٠	٩٨٠
١٩٨٠	١٤ ٠٦٥	١,٤٢٨٦	٩ ٣٠٧	١٦ ٣١٠	١٦ ١٤٩	١٦ ١٧٨	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٩٨١	١٧ ٨٧١	١,٤٢٨٦	٩ ١٦٧	١٨ ٧٢٠	١٧ ٦٦٠	١٧ ٣٤٣	١١٥١	١٠١٦	١٠١٦
١٩٨٢	٢٢ ٠٠٨	١,٤٢٨٦	٩ ٧٠١	٢٢ ٥٥٥	١٨ ٦٥٤	١٨ ٥٩٣	١٢٩١	١٠١٧	١٠١٧
١٩٨٣	٢٦ ١٠٤	١,٤٢٨٦	١٠ ٩٥١	٢٦ ٣٥٢	٢٠ ٥٨٨	١٩ ٩٢٢	١٤٩٢	١٠٢٩	١٠٢٩
١٩٨٤	٣١ ٥٥٣	١,٤٢٨٦	١١ ٣٥٧	٣٠ ٢٠١	٢٢ ٢٧١	٢١ ٣٦٧	١٧٢٦	١٠٨٢	١٠٨٢
١٩٨٥	٣٧ ٦٧٤	١,٤٢٨٦	١٠ ٤٩٤	٣٥ ٤٠٦	٢٣ ٧٦٢	٢٢ ٩٠٥	١٩٧٥	١١١٢	١١١٢
١٩٨٦	٤٤ ٧٤٧	١,٤٢٨٦	٨ ٩١٢	٤١ ١٧٢	٢٤ ٨٠٢	٢٤ ٥٥٤	٢٠٩٤	١١٤٥	١١٤٥

المصادر:
IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;
IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, several issues;
United Nations Conference on Trade and Development,
Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement,
1987; and staff calculations.

١ سنوات تقويمية.

الجدول الثاني - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٦ (تمة)

السنة	M	PGDP	PM	PX	PXW	SERV	SERV	WPI	X
١٩٧٠	١٠٨٤	٢٣٦	٢٥٠	٢٢٤	٢٣٧١	٣٦٣	١٤٥	٢٤١٥	٨١٧
١٩٧١	١١٣١	٢٣٧	٢٣٦	٢٢٦	٢٢٨٧	٣٨٦	١٥٤	٢٤١٦	٨٥١
١٩٧٢	١١٧٠	٢٣٨	٢٣٨	٢٢٨	٢٣١٢	٤٢١	٢٠٤	٢٤٢٢	٨١٣
١٩٧٣	١٤٢٩	٢٤١	٢٣٩	٢٣٤	٢٢٨٦	٥٥٧	٣٠٤	٢٤٥٠	١٠٠٠
١٩٧٤	٢٩١٤	٢٤٤	٢٥٨	٢٦٣	٢٥٣٨	٨٢٩	٤٤٠	٢٥١٥	١٦٧٢
١٩٧٥	٣٩٤١	٢٤٨	٢٦٠	٢٦٢	٢٥٨٣	١١٧٨	٧١٣	٢٥٥٤	١٥٦٧
١٩٧٦	٣٨٤٢	٢٥٧	٢٦٠	٢٥٨	٢٥٩١	١٢٦٠	١٢٢٠	٢٥٩٧	١٦٠٩
١٩٧٧	٤٠٢٨	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٥	٢٦٤٣	١٧٦٣	١٦٣٩	٢٦٥٢	١٩٧٤
١٩٧٨	٤٧٤٣	٢٧٠	٢٧٣	٢٦٣	٢٧٠٧	١٩٦٠	١٧١٩	٢٧٤٩	١٩٣٩
١٩٧٩	٦٠٠٢	٢٨٣	٢٨٧	٢٧٩	٢٨٣٦	٢١٩٣	١٩٦٠	٢٨٢٢	٢٤٢٤
١٩٨٠	٦٨١٤	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠٠	٢٩٣١	٢٦٦٢	٢٩٠٠	٢٨٥٤
١٩٨١	٧٩١٨	٢٩٦	٢٩٢	٢٩٦	٢٩٨٩	٣٢٨٥	٢٩٣٨	٢٩٨٠	٢٩٩٩
١٩٨٢	٧٧٣٣	٢٩٩	٢٩٨	٢٩٩	٢٩٥٣	٣٨٢٠	٢٢٠٢	٢٩٨١	٤٠١٨
١٩٨٣	٧٥١٥	٢٩٨	٢٩٧	٢٩٩	٢٩٠٣	٢٨٤٧	٢٥٧٠	٢٩٣٠	٢٦٩٣
١٩٨٤	٩٢٥٠	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٨	٢٨٨٥	٤١٨٨	٢٥١٢	٢٩٥٠	٢٨٦٤
١٩٨٥	٨٢٣٨	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٨	٢٨٧١	٤٤٠٠	٢٤٤٢	٢٩٧٠	٢٨٣٦
١٩٨٦	٦٦٤٣	٢٩٦	٢٩٠	٢٩٦	٢٩١٣	٤١٣٩	٢٧٦٤	٢٩٠٠	٢٦٣٢

المصادر: IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;
 IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, several issues;
 United Nations Conference on Trade and Development,
Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement,
 1987; and staff calculations.

١ سنوات تقويمية.

تعريف المتغيرات في الجدول الثاني

- DCE = إجمالي الائتمان المحلي من الجهاز المصرفي، بالجنهات المصرية.
- E = سعر الصرف، دولارات أمريكية مقابل جنيه مصري واحد.
- F = إيرادات الحساب الجاري، بملايين الدولارات الأمريكية.
- GDPE = إجمالي الناتج المحلي، بملايين الجنيهات المصرية (معدلاً بحسب السنة التقويمية).
- GDPRТ = تقدير لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس معدل نمو سنوي مركب ثابت قدره ٧,٢ بالمئة، بملايين الجنيهات المصرية.
- GDPW = مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- GDPRW = مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- M = واردات السلع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية.
- PGDP = مخفض إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/٨٠ = ١٠٠، (معدلاً بحسب السنوات التقويمية).
- PM = مؤشر قيمة وحدة الواردات، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.
- PX = مؤشر قيمة وحدة الصادرات، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.
- PXW = مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.
- SERV = الإيرادات من السلع الأخرى والخدمات والدخل بملايين الدولارات الأمريكية.
- SERV = مدفوعات السلع الأخرى والخدمات والدخل بملايين الدولارات الأمريكية.
- WPI = الرقم القياسي لأسعار الجملة، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- X = صادرات السلع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية.

البرمجة المالية - الحلقة الدراسية التطبيقية A

